مركز دراسات الدكتوراه
مختبر الدراسات والبحوث
القانونية والسياسية

جامعة محمد الخامس بالرباط
Université Mohammed V de Rabat

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - السويسي
Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales - Souissi

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام بعنوان:

الشراكة الأورو-متوسطية وليبيا

دراسة استشرافية لأبعاد وآفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

إعداد الطالب الباحث:

جمال مفتاح العماري

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد المنعم الجداري

لجنة المناقشة:

- الدكتور فؤاد بنمخلوف: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السويسي، جامعة محمد الخامس الرباط/ مقررا ورئيسا
- الدكتور عبد المنعم الجداري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السويسي جامعة محمد الخامس الرباط/ مشرفا
- الدكتور حسن خطابي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سطات جامعة الحسن الأول/ مقررا وعضوا
- الدكتورة عائشة واسمين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السويسي جامعة محمد الخامس الرباط/ مقررة وعضوة

السنة الجامعية: 2018- 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿11﴾

من الآية ﴿11﴾ سورة المجادلة

الشكر والتقدير

مصداقا لقوله تعالى: " لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَكُمْ"

لله الحمد والشكر والمنة، وله كل الشكر وأعظمه وأتمه وأوفره لذي النعم الجليلة. لله العظيم الشأن. الذي يسر وبارك وأعان..على إتمام هذه الدراسة.. وأستغفر الله على ما فيها من خلل ونقصان.

ولو كنت اعرف فوق الشكر منزلة لأتيتها... لكن ثناء الناس على جميلهم عرفان.

لذا فإنى أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعميق الامتنان إلى دولتي الحبيبة ليبيا التي ساعدتني على السعي وراء الحصول على الدرجات العليا من العلم.. والشكر موصول لوطني الثاني المغرب منهل العلم والأدب.

ثم بالغ الثناء وأعطره لمن سعدت بالتتلمذ على يديه..أستاذي الفاضل الدكتور: عبد المنعم الجدراي، الذي أكن له كل الاحترام لما قدمه من نصائح وملاحظات وصبر جميل.. فما كان لنا، في علمه، إلا "نموذجا وحذوة ".. ومازال لنا في، رداء العلم، "معلما ومرشدا"، جزاه الله عني وعن سائر طلابه أحسن الجزاء، وجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما أهدي جميل شكري لمركز الدكتوراه بكلية الحقوق السويس- جامعة محمد الخامس بالرباط، على كل الدعم والتوجيه الذي كان له دور كبير في نجاح تقديم هذه الأطروحة، مع تمنياتي لهم بدوام التقدم والرقي وجعلهم سهما في نشر العلم.

وأخيرا أتوجه بكل مشاعر الحب والعرفان لكل من ساعدني وقدم لي العون في إنجاز هذه الدراسة، لعلها تعود بالفائدة على مؤسساتنا العلمية.

فلكم منى جميعا الدعاء بالصحة والعافية، وجزأكم عنى جميعا خير الجزاء.

والله ولي التوفيق

الباحث

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا إلي...

والدي ووالدتي رعاهما الله واحتواهما برحمته ووفاء ً وعرفانا ً .

زوجتي ورفيقة دربي التي شاطرتني الصبر لأنهي هذا البحث شكرا ووفاء ً .

أبنائي عبد الناصر ويقين وتقوى وريماز.. أطال الله أعمارهم.

أخوتي وأصدقائي الأعزاء .. لدعمهم وتشجيعهم الدائم.

إليهم جميعا ً أهدي هذا العمل..ونسأل الله أن يجعله نبر اسا لكل طالب علم.

الباحث

ملخّص الدراسة

تبحث هذه الدراسة موضوع الشراكة الأورو -متوسطية وليبيا، انطلاقا من تحليل وتحديد مستوي التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا، في ضوء ما يطرح من مشاركات وتحديات كان لها ولازالت الأثر في العلاقات الأوروبية- الليبية.

وعلى هذا الأساس فأن اتفاقية الشراكة الأورو -متوسطية التي طرحها الأوروبيون في مؤتمر برشلونة عام 1995، مبنية على فكرة التعاون والشراكة وفق أسس فلسفية وذات أبعاد سياسية واقتصادية، تهدف في مجملها إلى القيام بجهد مشترك لتحقيق استقرار أمني ينعكس على ضفتي المتوسط، وعلى منطقة التبادل التجاري الحر بين الطرفين، لدفع مخاطر الاقتصاد العالمي المفتوح. ومن هذا المنطلق انخرطت ليبيا في مفاوضات مكثفة مع الاتحاد الأوروبي منذ عام 2008، الهدف منها إبرام اتفاقية إطار بين الطرفين. فليبيا الدولة المتوسطية الوحيدة التي لم تبرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن الأخير مازال يهدف إلي إبرام مثل هذه الاتفاقية مع ليبيا الجديدة بعد إحداث 17 فبراير2011 سواء تحت مسمى الإطار أو الشراكة. والخلوص إلي تبيان أن الجانب الليبي في حاجة ماسة إلي تحديد وتطوير أولوياته، بحيث تمتد لتشمل أوجه التعاون المختلفة مع الجانب الأوروبي. فوجود قصور في تحديد الأولويات سيقود في نهاية المطاف إلي إبرام اتفاقية لا تحقق بالضرورة المصالح الوطنية لليبيا الجديدة.

تدافع أطروحة البحث عن رؤية استشرافية تعتمد على فريق موسع يشمل المسؤولين والمتخصصين يحدد الأولويات الشاملة والمتمشية مع الأمن الوطني الليبي. عبر مشاركة مؤسسات رسمية وغير رسمية ذات طابع استشاري ولها خبرة في عملية التفاوض مع الجانب الأوروبي.

الكلمات المفاتيح: الشراكة- التعاون الأورو-متوسطي- سياسة الجوار- الاتحاد من اجل المتوسط- التعاون الأمني- الاتفاقيات الشامل- الشراكة الأورو-ليبية - الفضاء الأورو-متوسطي.

Résumé de l'étude

Cette étude examine la question du partenariat euro-méditerranéen et de la Libye, sur la base de l'analyse et du niveau de coopération entre l'UE et la Libye, à la lumière des contributions et des défis qui ont eu et continuent d'avoir un impact sur les relations euro-libyennes.

Sur cette base, l'accord de partenariat euro-méditerranéen présenté par les Européens lors de la conférence de Barcelone de 1995 repose sur l'idée de coopération et de partenariat sur la base de dimensions philosophiques, politiques et économiques, l'objectif général étant de réaliser un effort commun pour réaliser la stabilité de la sécurité des deux côtés de la Méditerranée, Libre entre les deux parties, pour pousser les risques de l'économie mondiale ouverte. La Libye a engagé des négociations intensives avec l'Union européenne depuis 2008 dans le but de conclure un accord-cadre entre les deux parties. Seul pays méditerranéen à ne pas avoir conclu d'accord de partenariat avec l'UE, cette dernière cherche toujours à conclure un tel accord avec la nouvelle Libye après le 17 février 2011, sous le nom de cadre ou de partenariat. La partie libyenne a un besoin urgent d'identifier et de développer ses priorités, qui s'étendent à divers aspects de la coopération avec la partie européenne. L'absence de hiérarchisation conduira éventuellement à la conclusion d'une convention qui ne répond pas nécessairement aux intérêts nationaux de la nouvelle Libye.

La thèse cherche une vision prospective basée sur une équipe élargie de responsables et de spécialistes qui définit les priorités globales en accord avec la sécurité nationale de la Libye. Grâce à la participation d'institutions formelles et informelles à caractère consultatif et à l'expérience du processus de négociation avec la partie européenne.

Mots clés: partenariat - coopération euro-méditerranéenne - politique de voisinage - Union pour la Méditerranée - coopération en matière de sécurité - accords globaux - partenariat euro-libyen - espace euro-méditerranéen.

مقـــــدمـــــة

يشكل التعاون الدولي إحدى المسائل الأساسية والمهمـــة فـــي حقـــل العلاقـــات الدولية. كما أن اهتمام العلاقات الدولية، كمادة علمية أكاديمية، يقـــوم علـــى دراســـة الجوانب النظرية للعلاقات الدولية، والتي تتضمن العديد من التيارات الفكرية المتنوعة. ولقد قسمت هذه التيارات، حسب اهتمام كل مجموعة، إلى ثـــلاث مـــدارس مختلفـــة، تميزت كل واحدة منها بمناقشة مفهوم التعاون الدولي من خلال استخدامها لمتغيـــرات متنوعة؛ المدرسة الواقعية ركزت على اعتبار الدولة هي الوحدة الأساســـية والوحيـــدة التي تقوم بالتعاون الدولي؛ والمدرسة الليبرالية فأكدت على اعتبار الدولة والمؤسسات الدولية هي الوحدات الأساسية التي تقوم بالتعاون الدولي، لكنها ركزت، في مناقشـــاتها لمفهوم التعاون الدولي على أهمية المؤسسات الدولية كأساس لاستمرار التعاون الدولي. أما البنائية فهي تتفق مع المدرسة الواقعية في كون الدولة هي الأساس فـــي التعـــاون الدولي، غير أنها أضافت لها عناصر أخرى مؤثره في أداء الدولة، مثل الهوية والقـــيم الاجتماعية وغيرها من المتغيرات الأخرى.

وفي هذا السياق يدور جدل علمي كبير حول أهمية التعاون الدولي وحاجة العالم إليه، وذلك لتحقيق المصالح المشتركة بين الوحدات الدولية. وتعتبر عملية إيجاد آليات مناسبة لهذه المسألة مهمة أساسية للمنظرين في حقل العلاقات الدولية، كما تعتبر وسيلة لإيجاد مناخ دولي يصبح فيه التعاون، في كافة المجالات، من القيم العليا التي يجب أن يقتدى بها على كافة المستويات.

ويمكن القول بأن التعاون في العلاقات الدولية يقوم، بشكل عام، على علاقـــات تبادلية بين الدول بحسب الإمكانيات المتاحة والأهداف المرجو تحقيقها، فهي تستند على العديد من العوامل، منها ما هو طبيعي كالعامل الجغرافي والتاريخي، ومنها ما يـــرتبط بالمصالح المشتركة والمتبادلة بين مختلف الوحدات السياسية، وخصوصاً المتجاورة.

وفي هذا السياق، قامت فكرة "الشراكة الأوروبية"؛ فكرة التعاون والشراكة التي طرحها الأوربيون في مواجهة كل من "الأطلسي والشرق أوسطية"، على أساس فلسفة ذات أبعاد سياسية واقتصادية؛ أبعاد تهدف إلى القيام بجهد مشترك لتحقيــق اســتقرار أمني ينعكس ايجابياً على ضفتي المتوسط (شمالاً- جنوب شرق)، وعلى منطقة التبادل التجاري الحر بين الطرفين، وذلك لدفع مخاطر الاقتصاد العالمي المفتوح الذي يمكــن أن تتعرض لها دول المنطقة وتحد من قدراتها التنافسية.

استقطب موضوع الشراكة اهتمام الساسة والخبراء والباحثين، لما لها من أهمية يمكن أن تؤثر على توجهات مستقبل عدد كبير من الدول المتوسطية. فهو يمثل تطورا هاما على نمط العلاقات بين الشمال والجنوب ومستقبلها كدول وكيان. ولهــذه الغايــة، فإن من المفروض أن تتعرف جميع الدول المعنية على محتوى هــذه الاتفاقيــات، وأن تستوعب طبيعة الآثار السلبية أو الايجابية التي ستترتب عنها، وذلك كله بغية ترتيــب أوضاعها، ومراجعة سياساتها الداخلية والخارجية، وبالتالي الاستفادة مما قــد يتيحــه النظام الجديد من فرص، وتفادي ما قد ينتج عنه من أضرار.

تشكل الشراكة الأورو-متوســطية (EURO-MEDITERRANEEN PARTENARIAT) المسماة أيضا "بعملية برشلونة"* والتي تأسست عام 1995، أكثــر مســاعي الاتحــاد الأوروبي شمولية لإعداد مفهوم إقليمي عالمي لحوض البحر المتوسط، وقد أعدت هذه الشراكة نموذجاً طموحا لكيفية صياغة السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة مســتقبلاً تجاه دول خارج الاتحاد الأوروبي، بحيث تتبع سياسة التوجه الاقتصادي لدول الاتحاد

---

*- (**عملية برشلونة**): تعتبر مبادرة فريدة وطموحة، وضعت أسسا لعلاقات إقليمية جديدة، تمثل نقطة تحول في العلاقات الأوروبية المتوسطية. في إعلان برشلونة أسس الشركاء الأورو- متوسطيين الأهداف الرئيسية الثلاثة للشراكة أو ثلاثة سلال رئيسية مرتبطة يبعضها البعض:

أ- تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار، عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني والتي تهدف لخلق منطقة سلام واستقرار في حوض البحر المتوسط (السلة السياسية).

ب- بناء منطقة للازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية، وتأسيس تدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول 2010 (السلة الاقتصادية).

ت- التقارب بين الشعوب من خلال شراكة ثقافية واجتماعية وبشرية، تهدف لتشجيع التفاهم بين الثقافات، والتبادل بين المجتمعات المدنية والتقارب بين مجتمعات البحر المتوسط (السلة الثقافية).

انظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موقع http://www ar.wikipedia.org تاريخ الزيارة 2016/12/5.

الأوروبي نحو المنطقة المتوسطية تطور عملية التكامل والاندماج الأوروبي، ومن ثــم بروز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية قادرة على أن تؤدي دورا مهما في السياســات العالمية. وقد نصت هذه الشراكة على فتح الأبواب أمام دخول سلع الدول المتوســطية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، والاستفادة من الاستثمارات المتبادلة، ونقــل المعرفــة والمهارة، وتفاهم أوسع في الميادين الثقافية والحضارية والإنسانية، فضلاً عن التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بهدف إقامة منطقة وسلام وتبادل تجاري حر.

ونظرا لأن ليبيا تتمتع بموقع جيو-استراتيجي متميز، أي أنها مطلة على البحــر المتوسط ومتواجدة في وسط الشمال الأفريقي، ومتوفرة على أطول ساحل في الشــمال الأفريقي (قرابة 1900 كم)، فإنها تعتبر بمثابة الجسر الأمثل الــذي يــربط أوروبــا بأفريقيا، وهو رباط تاريخي واقتصادي وسياسي وثقافي.

هذا، ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لليبيا، ســواء مــن حيــث الصادرات والوردات، أو من حيث قضايا الأمن الإقليمي والدولي، أو من حيث مكافحة الإرهاب وملفات الهجرة غير الشرعية، وما إلي ذلك مثل نزع أسلحة الدمار الشــامل في سلم أولويات السياسة الأوروبية تجاه ليبيا. فكل هذه العناصر تشكل حافزاً للتعاون، وتفتح آفاقا واسعة أمام فرص توظيف واستثمار إمكانيات التعاون بين الطرفين.

إن علاقات ليبيا بدول الاتحاد الأوروبي مرت بمراحل تــوتر وأزمــات منــذ استيلاء العقيد معمر القذافي على السلطة في ليبيا عــام 1969، حيــث ســادت هــذه العلاقات مرحلة التباعد والاختلاف حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية. في بداية التسعينيات من القرن الماضي طرأ على هذه العلاقات تغير جوهري، تمثل في اتهــام النظام الليبي بالوقوف وراء العديد من العمليات الإرهابية التي طالــت دولا أوروبيــة عدة، كان أبرزها ما عرف "بأزمة لوكربي"*. حيث وجهت أمريكا وبريطانيا، فــي 28

* - **أزمة لوكربي:** قضية جنائية ترتبت على سقوط طائرة ركاب أمريكية تابعة لشركة طيران بان أمريكان أثناء تحليقها فوق قرية لوكربي في اسكتلندا عام 1988، وعقب إجراء تحقيق مشترك مدته ثلاث سنوات من قبل شرطة "دامفريز وغالواي" ومكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي ،أصدرت أوامر بالقبض على اثنين من الرعايا الليبيين في نوفمبر 1991.وفي عام 1999، قام العقيد "معمر القذافي" بتسليم الرجلين للمحاكمة في كامبزايست، بهولندا بعد مفاوضات مطولة وعقوبات مجلس الأمن. وفي عام 2001 حكم على ضابط الاستخبارات الليبية عبد الباسط المقرحي بالسجن مدى الحياة بعد إدانته ب بقتل 270 شخص فيما يتصل بالتفجير. في عام 2009 أفرجت عنه الحكومة الاسكتلندية لأسباب إنسانية بعد إصابته بسرطان البروستاتا.

سبتمبر 1991، مذكرة إلى ليبيا تبلغانها أن اثنين من مواطنيها ضـــالعان فـــي حادثـــة تفجير الطائرة الأمريكية (بان أمريكان) أثناء قيامها بالرحلة (103) فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية، وذلك في 21 ديسمبر 1988. وبعد فترة وجيزة من هذا الإجراء، انضمت إليهما فرنسا، متهمة، بدورها وبشكل رسمي، ليبيا بالضلوع في حادث تفجير الطـــائرة الفرنسية (UTA-772) فوق صحراء النيجر عام 1989، طالبت على إثر ذلك مجلس الأمن الدولي إجبار ليبيا على تسليم المتهمين.

وقد اتسمت هذه العلاقات في تلك الفترة بالتأزم، وتم فرض عقوبات دولية مـــن قبل مجلس الأمن الدولي على ليبيا بسبب قضية لوكربي. كان لهـــذه العازلـــة الـــدور الأساسي في تقليص حجم العلاقات بين الطـــرفين، حيـــث حتمـــت حالـــة المواجهـــة المفروضة على ليبيا، وسياسة الانغلاق والجمود، نشوء عزلة دولية أربكـــت عمليـــة الانفتاح والتطور والتنمية في ليبيا. وظلت هذه الأجواء تتراكم بشكل ملحوظ إلـــى أن أعلنت ليبيا رسميا، في عام 2003، استعدادها لدفع تعويضات مالية لأسر الضـــحايا، الأمر الذي جعل الموقف الأمريكي تجاه ليبيا يتغير بوتيرة سريعة، ممـــا دفـــع بقيـــة أطراف الأزمة من الدول الأوروبية، لاسيما بريطانيا وفرنســـا، إلـــى إتبـــاع الـــنهج الأمريكي. وبالتوازي مع ذلك أقدمت ليبيا على خطوة نوعية، تمثلت في تخليهـــا عـــن برامجها لتصنيع وإنتاج الأسلحة المحظورة، وصولاً إلى الإفصاح عن أنها تسعى إلـــى شراء العقوبات المفروضة عليها، حيث دفعت التعويضات لأمريكا وفرنسا، ودخلت في مفاوضات مماثلة مع ألمانيا يتعلق بتفجير "ملهي لابيل" ببرلين. وفي هذا الاتجاه، قامت ليبيا عام 2004 بعدة خطوات نحو تحسين العلاقات الدولية والتجاريـــة مـــع دول الاتحـــاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث زار القذافي بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وقام عدد من رؤساء دول الاتحاد الأوروبي ورؤساء وزرائها ورؤساء الشركات العاملة فـــي مجالات النفط والصناعات البيترو-كيماوية بزيارة ليبيا لبحث سبل التعاون بين الطرفين.

وفي عام 2008، انخرطت ليبيا في مفاوضات مكثفة مع الاتحــاد الأوروبــي، الهدف منها إبرام اتفاقية إطار بين الطرفين. فليبيا الدولة المتوسطية الوحيدة التــي لــم تبرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن هذا الأخير لازال يهــدف إلــي إبرام مثل هذه الاتفاقية مع ليبيا الجديدة خاصة، بعد أحداث 17 فبراير2011، ســواء تحت مسمى الإطار أو الشراكة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: مــا هــي التحــديات والآفاق الجديدة لمشروع الشراكة في ظل المتغيرات الإقليمية والدوليــة ذات الصــلة بالفضاء الأورو-متوسطي؟

يبدو أن الإجابة عن هذا التساؤل تستدعي تسليط الضوء على موضوع التعاون الأورو-متوسطي بالنسبة لليبيا، والقواعد التي حكمتها خلال العقود الماضية من خلال دراسة البعد الإقليمي لواقع وأفاق التعاون الأوروبي- الليبي. وسوف نحاول تقييم هــذا التعاون ومدى انعكاساته على ليبيا ومحيطها المتوسطي.

دوافع اختيار الموضوع وأهميته:

يعود اختيار موضوع الأطروحة "**الشراكة الأورو-متوسطية وليبيــا**" لأســباب ودوافع عدة منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو موضوعي.

أ) الدوافع الذاتية:

إن اختيارنا لهذا الموضوع جاء نتيجة لعدة أسباب، أهمها أنه يدخل في مجــال التخصص، وعلى اعتبارنا منتمون لمنطقة البحر المتوسط، بما تحمله هذه المنطقة من بعد حضاري مشترك عبر مختلف حقب التاريخ، قديمه وحديثه، يفرض علينا ويلزمنــا بضرورة الاهتمام ومحاولة فهم التحولات الدولية المتلاحقــة والمتســارعة، خاصــة بالمحيط المتوسطي القريب، وما يترتب على هذا القرب من ارتباطات تمــس مســائل الأمن والاستقرار كمطلب حيوي وأساسي للاستمرارية.

الدوافع الموضوعية:

إن الدوافع الموضوعية لهذا لاختيار مرتبطة بأهمية الدراســة، حيــث تكتســي العلاقات المتوسطية والدراسات المتعلقة بها وبضفتيها أهمية كبرى، سيما في الظروف الراهنة التي تعرف تحولات جذرية وتطورات دولية، بات من الضروري إعادة ترتيب صيغ التعاون الإقليمي في العالم.

ويمكننا أن نلخص أهمية دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية:

- بروز أهمية البحث من خلال معرفــة طبيعــة الشــراكة الأورو-متوســطية وانعكاساتها، وكذا دراسة وتحليل المتغيرات التي تحكــم هــذه الشــراكة عبــر المراحل التي عرفتها: من عملية برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوســط، ومــدى انعكاساته المحتملة على ليبيا لكونها من الدول المتوسطية، وكذلك البحث في آفاقها؛

- إلقاء الضوء على أهمية ليبيا الجغرافية والاقتصادية بالنسبة لدول أعضاء الشراكة الأورو-متوسطية كونها صاحبة أطول شاطئ على البحر المتوسط، مما يجعل عملية برشلونة لا معنى لها بدون ليبيا.
- فهم أهم أبعاد وانعكاسات التعاون الليبي الأوروبي، مع التركيز على استراتيجيته على الطرفين.
- ضرورة رصد عملية الانخراط في الشراكة الأورو-متوسطية، نظراً لما لها من تداعيات اقتصادية وسياسية تحتاج إلى رصد وتحليل، إضافة إلى بيان أهمية دورها التنموي.

أهداف الدراسة:

إن أهداف هذه الدراسة متداخلة، منها ما هو جيو-استراتيجي وسياسي، ومنها ما هو اقتصادي تعاوني.

ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

- التعرف على الشراكة الأورو-متوسطية، ومعرفة آخر التطورات التي حدثت في شأن هذا الموضوع، باعتبارها أحد اكبر التكتلات الإقليمية في عصر العولمة.
- التعرف على ماهية الإجراءات الواجب على الدولة الليبية اتخاذها، وذلك من اجل قبولها عضوا كاملا في الشراكة الأورو-متوسطية، كذلك معرفة أهم العوائق والتحديات التي تواجهها بسبب موقعها وارتباطاتها السياسية والأمنية والتجارية بالبحر المتوسط.
- التعرف على مسارات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا، وما الذي سيفتحه هذا التعاون من آفاق على الاقتصاد الليبي، الأمر الذي سوف ينعكس على مستوى الدخل القومي، وعلى وضع الاقتصادي الليبي بشكل عام.
- محاولة تقييم مستوى التعاون بين ليبيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والوقوف على مواطن القوة والضعف في السياسات المطبقة بين الطرفين.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

إن موضوع الشراكة الأورو-متوسطية ليست مجرد فكرة أو مشــروع بــين طرفين أحدهما أوروبي والآخر غير أوروبي، لهما طموحات يرغبان في تحقيقها، بل يتعدى ذلك، كونه موضوعا يمثل "رؤية ومشروعا" في الساحة الدولية بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية. وحيث إن بيان برشلونة لعام 1995 يؤكد علــى أن الشراكة ستعود بالفائدة على الجميع، وأن درجة التقارب بين الاتحاد الأوروبي والبلــد المتوسطي بنيت على أساس مقاربة انفرادية، وأن الالتزامات تتخذ وفقا لأولويات يقرها البلد الموقع حسب خصوصيته، فان هذا المشروع، وخطة العمل هذه ستعود على الدول المعنية بالنفع وبأفضل الموارد.

وباعتبار ليبيا تتمتع بثقل جيو-سياسي واقتصادي في منطقة المتوسط، فقد سعت ولا زالت إلى تفادي التخلف ومواكبة التطور الاقتصادي السريع والتنمية الشاملة مــن خلال محاولة الاندماج في الاقتصاديات الأوروبية. وبما أن ليبيا لم توقع بعد أو تصدق على اتفاقيات الشراكة هذه، فهل سيظل هذا المشروع حلماً ورهانا لأفاق مستقبلية غامضــة، سيما أن الشواهد والظروف المحيطة كانت ومازالت تعيق تحقق مثل هذا الهدف.

وعلى هذا الأساس يطرح موضوع البحث الإشكالية التالية:

- ما هي التحديات والآفاق الجديدة المحيطة بمشروع الشراكة بالنسبة لليبيــا، في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالفضاء الأورو-متوسطي؟

من خلال هذه الإشكالية تبرز التساؤلات التالية:

- ماذا تطرح الشراكة الأورو-متوسطية ؟ وما التقدم الذي أحرزته في ما يتعلــق بالأهداف المحددة من هذه العملية، خصوصا بالنسبة لدول الضفة الجنوبية ؟

- إذا كانت اتفاقيات الشراكة تفترض الندية بين أطرافها، فهل يتوفر بالفعل مثــل هذه العنصر في حالة اتفاقية الإطار أو الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وليبيــا ؟ وما هي الإستراتيجية الملائمة للجانب الليبي أثناء المفاوضات ؟
- ما هي مجالات التعاون الأورو-متوسطي الممكنة بين الإتحاد الأوروبي وليبيا ؟ وما هي المشكلات المطروحة علي بساط بحث هذا التعاون ؟
- ما هي أفاق التعاون الأورو-متوسطي بين الإتحاد الأوروبي وليبيا ؟ وما هــي الأولويات المطروحة بالنسبة للطرفين ؟

منهجية الدراسة:

إن دراسة موضوع الشراكة الأورو-متوسطية وليبيا دراسة استشرافية لأبعــاد وآفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا. والإجابة على إشكاليته، تستوجب الاستعانة بمنهجية متكاملة تساعد على تحليل الموضوع وفهم وتفسير العلاقــات والارتباطــات الأساسية التي تقوم عليها الشراكة الأورو-متوسطية بشكل عــام، وطبيعــة التعــاون الأورو-متوسطي بين الاتحاد الأوروبي وليبيا بشكل خاص. ولاستخلاص الاستنتاجات الصحيحة قصد الوصول إلى النتيجة المتوخاة، ارتأينا أنــه مــن الممكــن الاســتعانة بمجموعة من المناهج والمقاربات العلمية الملائمة لطبيعة الموضوع، وهي كالتالي:

- **المنهج التاريخي:** الذي لا يكتفي بسرد الوقائع، بــل يــذهب إلــى تقــديم تصورات للظروف المحيطة والمتحكمة في بروز الظاهرة محل الدراسة. ويعتبر هــذا المنهج وسيلة لإيجاد القوانين المتحكمة فيها، وبالتالي استخلاص العلاقات الموجودة بين الظاهرة والظروف التي وجدت فيها.

- **مدخل الاقتصاد السياسي:** تحاول الدراسة أن تبرز قضية ذات طبيعــة متجددة وهي العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، وحيث يعالج هذا المدخل الظواهر التــي تجسد تفاعل السياسة والاقتصاد. فإن الحاجة تظهر للاستعانة بهذا المدخل.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي يستهدف إعطاء صــورة كليــة عــن الظاهرة موضوع البحث، عن طريق التعريف بها، واكتشاف ملامحها. كما تعمــل على تحديد خصائصها، وطبيعة العلاقات الموجودة بين عناصرها وتفسيرها، وذلك من خلال وظيفتي الوصف والتفسير اللتان تتبعان مســتويات التحليــل المعروفــة والقائمة على طرح أسئلة: ماذا؟ كيف؟ ولماذا؟

- **المنهج القانوني:** يستخدم في الدراسات القانونيــة والسياســية لدراســة الأحداث، المواقف والعلاقات والأنشطة من جوانبها القانونية، ويكون الاعتماد على هذا المنهج في تحليل الوثائق ومضامين الاتفاقيات.

- **المدخل الإستشرافي:** وهو مقاربة تقوم على إجراء مجموعة من المشــاهد (السيناريوهات) التي تفترض الواقع تارة والمأمول فيه تارة أخرى. ويطلق عليه أحيانا اسم "التحليل المستقبلي". ونظرا لعدم اكتمال مراحل عملية انضمام ليبيا إلى الشــراكة الأورو-متوسطية، فإننا سنظل مستعينين بهذا المنهج.

نطاق الدراسة:

سوف نحاول أن نحدد نطاق الدراسة وفقا لثلاثة مجالات، وهي المجال الزمني، المجال المكاني، المجال الموضوعي.

- المجال الزمني للدراسة:

إن اهتمام هذه الدراسة سيكون ابتداء من عام 1995، وذلك منذ عقــد مــؤتمر برشلونة الذي تأسست فيه الشراكة الأورو -متوسطية، باعتبارها منعطفــاً مهمــاً فــي العلاقات الأوروبية العربية المتوسطية في حوض البحر المتوسط.

وتستمر الدراسة حتى عام 2011، وذلك بسبب أحداث(الثورات العربية)، ومن بينها ليبيا، تلك الإحداث التي تصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي تحولــت لحــرب أهلية أدت إلي إسقاط النظام، وإصدار الاتحاد الأوروبي بياناً بتعليــق كافــة أشــكال التعاون الفني والمفاوضات مع ليبيا. وعلى هذا الأساس، تم تحديــد النطــاق الزمنــي للدراسة بالفترة (1995-2011).

- المجال المكاني للدراسة:

إن المجال المكاني للدراسة ينحصر على منطقة البحر المتوسط بــين طــرفين كونها شخصين من أشخاص القانون الدولي العام، وهما الاتحاد الأوروبي المتقدم ككتلة واحدة، من الشمال، ودولة ليبيا، كدولة من دول الجنوب.

- المجال الموضوعي للدراسة:

ينصب المجال الموضوعي للدراسة على عرض وتحليــل مســارات الشــراكة الأورو -متوسطية، كإبراز المبادرات الدبلوماسية التي اتسمت بها العلاقــات المتعــددة الأطراف في منطقة البحر المتوسط. كما يعتبر وسيلة للعمل المشترك لتحقيق الأهداف المنشودة متغيراً مستقلاً. سيما وأنها تطرح محتوى التعاون، وحدود العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا في منطقة المتوسط متغيراً تابعاً.

خطة وهيكلة الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع، إرتأينا وضع خطة مكونة من **فصل تمهيـــدي وبـــابين**، إضافة إلى **مقدمة وخاتمة**. وقد تناولنا في المقدمة أهمية الدراســـة وأهـــدافها، وكـــذا الإشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية التي انبثقت عنها، معتمدين فـــي ذلـــك علـــى المناهج المتبعة في أعمال البحث وخطة الدراسة.

خصصنا **الفصل التمهيدي** كإطار ومدخل معرفي للدراسة، سنركز فيه على أهمية منطقة البحر المتوسط، ومحددات العلاقات الليبية الأوروبية.

وكرس ***الباب الأول*** للبحث في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية: من برشـــلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط، سنتناول في **الفصل الأول** الشـــراكة الأورو-متوســـطية (المسار والآليات). أما **الفصل الثاني** فسنستعرض تطور سياسات الاتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الأورو-متوسطية.

وجاء ***الباب الثاني*** تحت عنوان: التعاون الأورو-متوسطي بين الاتحاد الأوروبي وليبيا (الأبعاد والآفاق)، حيث سنتناول في **الفصل الأول** مسارات التعاون بين الاتحـــاد الأوروبي وليبيا. كما سنستعرض في **الفصل الثاني** الآفاق المســـتقبلية للتعـــاون بـــين الاتحاد الأوروبي وليبيا، وذلك من خلال معرفة التحديات والســـيناريوهات المحتملـــة للشراكة الأورو-ليبية.

الفصل التمهيدي
الإطار المعرفي للدراسة

الفصل التمهيدي:

الإطار المعرفي للدراسة

يعتبر البحر الأبيض المتوسط، منذ العصور القديمة، ملتقى الحضارات. فقد شكل خلال حقب الإمبراطوريات المختلفة فضاء جغرافيا خاصا ومتعدد الثقافات، غير أن حدث ظهور الدول/ الأمم بأوروبا، ثم الاستعمار فاقما الهوة بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية. ومع مجيء موجة الاستقلال، التي عرفتها دول العالم الثالث في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، تغيرت العلاقات بين الشمال والجنوب، وحكمت العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية مجموعة من المتغيرات المتعلقة أساسا بمفهومي التعاون والصراع، فحاولت من خلالها بناء علاقات تختلف طبيعتها من فترة زمنية لأخرى، فكانت تارة تحمل الطابع التعاوني، وتارة أخرى توصف بأنها ذات طبيعة صراعية. وفي ظل اختلاف الأوضاع الداخلية والإقليمية لمنطقة المتوسط، وبتطور هذه المفاهيم (التعاون-الصراع)، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت توجهات الدول تقوم على أساس التعاون والشراكة في مختلف المجالات، ضمن ظهور الحاجة إلى التكتل من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة.

تمثل المنطقة المتوسطية إحدى أهم المناطق التي تطورت وارتقت فيها الحضارة الإنسانية حيث تعد بمواردها الوفيرة وثرواتها المتعددة مفتاح، الدول الكبرى للسيطرة والهيمنة، لذلك يحرص الاتحاد الأوروبي على تطوير علاقة تعاون مع هذه المنطقة من العالم التي يرتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية وإنسانية. كما تحرص دول جنوب البحر المتوسط كذلك على تطوير علاقاتها بأوروبا، التي تمثل بالنسبة لها مصدرا للتأثير في مجريات الأمور، ومصدرا مهما للتكنولوجيا الحديثة التي تدرك هذه الدول، وخاصة جنوب المتوسط، أهميتها لدفع عجلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[1].

[1]- نادية محمود مصطفى، **مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997، ص 513.

لقد تأثرت ليبيا، بشكل كبير، في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بحكم موقعها الجغرافي المتميز من جهة، ومعطياتها الطبيعية (من أكبر الدول المصدرة للبترول) من جهة ثانية. فالقرب الجغرافي لأوروبا جعل التكاليف الاقتصادية (تكاليف الصادرات والواردات لاسيما البترول) جد منخفضة، بل وفي أحسن المستويات.

وسنحاول في هذا الفصل أن نبحث الأهمية الجيو-إستراتجية للبحر المتوسط (المبحث الأول)، كما سنتناول باختصار، الجوانب المختلفة من العلاقات، خاصة ما يغطي المراحل السابقة على المرحلة موضوع الدراسة، مع التركيز على العوامل والمحددات المؤثرة في العلاقات الليبية الأوروبية (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

الأهمية الجيو-إستراتجية للبحر المتوسط

يعتبر حوض المتوسط أنموذجا مصغرا يمكن أن يقدم لنا قراءة عن التفاعلات الدولية، وما يعطي أهمية التفاعلات التي تشهدها المنطقة المشاطئة للبحر هو القاعدة التاريخية والحضارية والثقافية التي لازالت توفر إطارا مرجعيا لعلاقات الشعوب الحالية وبين ثناياها بذور ذلك التطور بثنائياته المتناقضة للتنوع والتنافر والتصادم والتعاون. ويرجع الأساس في هذا التناقض، الذي صاحب كل تطورات وتفاعلات شعوب المنطقة، إلى جملة من العوامل الاقتصادية والحضارية، أهمها تلك التي تعود في الأساس إلى العامل الجغرافي, والتقارب الذي جعل الضفتين دوما وجها لوجه.

يشكل البحر المتوسط وما حوله من يابسة وبحار فرعية نظاما جيوبولتيكيا له سماته المميزة. وبالرغم من أن هذا النظام لا يرقى بمواصفاته لأن يصبح نظاما سياسيا أو اقتصاديا مستقلا بذاته، إلا أنه يفرض نفسه بما له من أهمية وثقل ذاتي على ساحة الأحداث العالمية، بل إنه يصبح في أحيان كثيرة وكأنه نظام جيوبوليتيكي ذو الكلمة الأكثر نفوذا على مستوى العالم كله[1]. وهذا يجعلنا نطرح تساؤلا: ما هي المميزات والخصائص التي تطبع التكوين الجغرافي للمنطقة الأورو-متوسطية ؟

للإجابة على هذا التساؤل، سوف نتناول في المطلب الأول البيئة الإستراتيجية للبحر المتوسط والتوازن الدولي، بعدما نبحث في جغرافية البحر المتوسط وتأريخه، في حين سوف يسلط المطلب الثاني الضوء على سياسات الجماعة الأوروبية إزاء دول جنوب البحر المتوسط في ظل التوازن الدولي.

[1]- **الجيوبوليتك** أو الجيو-سياسية، هو الميدان الذي تدور فيه التفاعلات القائمة بين المجال والسياسة، وكيفية التأثير بين هذين العنصرين في الأوضاع السياسية والاجتماعية الثقافية.. كما تتم دراسة كيفية تأثير الإنسان في هذه الحقائق من أجل الوصول إلى غاياته السياسية. نقل بتصرف: محمد أزهر سعيد السماك، **الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية ومستقبله العربي**، العدد (162)، أغسطس، 1992، ص 25.

المطلب الأول: البيئة الإستراتيجية للبحر المتوسط والتوازن الدولي

تعتبر منطقة البحر المتوسط، وبشكل دائم، مجالا استراتيجيا حيويا لأوروبا، فقد كانت هذه المنطقة مركزا نشيطا للازدهار والنمو الاقتصادي وللتجارة الدولية. وبرزت تلك الأهمية في سياسات الدول إبان عصر الاستعمار الذي دعمه العامل الاقتصادي بعد اكتشاف النفط وتدفقه من منابعه في الساحل الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط في طريقه إلى أوروبا، والذي يمثل شريان حياتها الاقتصادية الحديثة، إذ كانت سيطرة الدول الأوروبية على أجزاء مختلفة من البحر المتوسط تهدف إضافة إلى السيطرة على الأسواق، إلى موازنة القوى بين بلدان القارة الأوروبية داخل أوروبا نفسها. وهكذا كان الامتداد الاسباني إلى مراكش والفرنسي إلى الجزائر والايطالي إلى ليبيا، أما بالنسبة لبريطانيا فقد احتل البحر الأبيض المتوسط مركزا خاصا في إستراتيجيتها، بعده طريقا إلى الهند، ولاسيما بعد حفر قناة السويس.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، فإن التنافس على حوض البحر المتوسط لم يلبث أن أصبح بين طرفين لا وجود جغرافي لأحدهما على أي من شواطئه، هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق. وأصبحت دول حوض المتوسط، بما في ذلك الدول الأوروبية الغربية، غير مالكة لإمكانيات السيطرة على مقدرات هذا البحر[1]. وقد اتضح ذلك بصورة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما أصبحت منطقة حوض المتوسط محورا رئيسيا من المحاور التي تتحرك عليها، ومن أجلها حصلت صراعات القوى الكبرى ومواجهاتها ومناوراتها، إذ عمدت إلى تخصيص أولوية بارزة لهذه المنطقة، اقتناعا منها أن ما يحدث فيها من تطورات يؤثر مباشرة في ظروفها ومصالحها الآنية. وسنحاول في هذا المطلب أن نبحث في جغرافية البحر المتوسط وتاريخه (أولا)، والتركيز علي التواجد الأمريكي السوفيتي في البحر المتوسط في ظل التوازن الدولي (ثانيا).

---

[1]- مراد إبراهيم الدسوقي، **القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 125 يوليو، 1994، ص 92..

أولا: البحر المتوسط: الجغرافية والتأريخ

1- الجغرافيا السياسية للبحر المتوسط

نظرا لأهمية جغرافية البحر المتوسط، سنعمل على إبراز موقع هذه المنطقة وحيويتها انطلاقا من تحديد بعض المفاهيم، بدءاً بمفهوم الدولة المتوسطية.

أ. التعريف والتسمية:

عرف البحر المتوسط قديما على أنه وسط العالم القديم، فنجده عند الرومان معروف ب"ماري نوستروم"، أي بحرنا، بينما تعرفه الكتب المقدسة ب" البحر الكبير"، ويعرف في اللغة العبرية ب"هَيَم هَتِيكُون" ويعني المتوسط, وقد سماه الأتراك "اكدينز" البحر الأبيض لزبد أمواجه البيضاء. أما العرب فكانوا يطلقون عليه عدة أسماء منها بحر الشام، وبحر الروم، وأحيانا يطلقون عليه اسم البحر الغربي. وينعت أحيانا بالبحر المتوسط الأورو-أفريقي، أو البحر المتوسط الأوروبي لتمييزه عن البحار المتوسطة في أماكن أخرى من العالم.

يمتد البحر المتوسط من المحيط الأطلنطي غربا إلى آسيا شرقا، ويفصل أوروبا عن أفريقيا، وهو يتوسط القارات الثلاث: إفريقيا وآسيا وأوروبا. ومن هنا جاء اسم المتوسط لأنه يتوسط القارات الثلاث. اسمه مشتق من كلمتين لاتينيتين هما (medius) أي المتوسط (terra) أي الأرض.

والبحر المتوسط، بمنظور الجغرافية السياسية، يتوسط العالم القديم، الذي نظر إليه "ماكندر" كقارة واحدة ضخمة، ذات فصول ثلاثة ملتحمة، تضم ثلثي مساحة اليابس، ودعاها بالجزيرة العالمية (world-island)، وهي تضم سبعة أثمان سكان العالم (16:15) إذا أضفنا الجزر التي تحف بسواحلها[1]. وتعززت القيمة الجيوبولتيكية للبحر المتوسط في الإستراتيجية الدولية، لكونه ممر بحري يؤدي إلى أعماق بقاع الأرض في الجنوب، ورأسيا عن طريق البحر الأسود. كما يقع على جانب شبه جزيرة أوروبا.

[1]- أحمد صدقي الدجاني، **أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟**، مطبعة المعارف الجديدة، 1995 الرباط ، ص 100.

فضلا عن ذلك فهو يؤدي إلى أقصر طريق بحري يصل إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس، وهو معبر إلى قارات ثلاث فضلا على أنه يغذي شرايين التجارة بين شمال إفريقيا وشواطئ أوروبا[1]. ويعد الحوض المتوسطي منطقة شبه مغلقة تتحكم في منافذه ومداخله الدول العربية الجنوب متوسطية؛ فغربا نجد المغرب الذي يتقاسم مع إسبانيا عملية التحكم في مضيق جبل طارق الذي يربط دول ضفتي المتوسط بالمحيط الأطلسي. أما شرقا فتسيطر مصر على قناة السويس منذ عام 1952، تأريخ تأميم قناة السويس من قبل الحكومة المصرية، برعاية الرئيس الراحل "جمال عبد الناصر" والتي تفصل بين دول حوض المتوسط والبحر الأحمر ومضيق باب المندب، وعبرها يتم العبور إلى المحيط الهندي. كما يرتبط البحر المتوسط ببحر مرمره من خلال مضيق البوسفور والدردنيل مما اكسب هذه المضايق والقنوات أهمية جيو-سياسية كبيرة.

ويقع البحر المتوسط بين خطي عرض (32.30) درجة شمالا وخطي طول (5.50) غربا و(32) شرقا، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب حوالي (3540) كم من شواطئ خليج الإسكندرية إلى مضيق جبل طارق. أما عرضه فيبلغ حوالي (980) كم من الشمال إلى الجنوب ما بين شواطئ يوغسلافيا السابقة إلى ليبيا، وبذلك تبلغ مساحة البحر المتوسط وحده حوالي (2.51.000) كم^2 ، أما المساحة الشاملة للبحر المتوسط مع مساحة كل من بحر مرمره والبحر الأسود فتقدر بحوالي (3.19.400) كم^2 كما أن هناك الكثير من الجزر التي تتخلل البحر المتوسط، منها جزر البليار التابعة لاسبانيا، وبين طولون وبيزيرتة، وجزيرتي كورسيكا الفرنسيتان وسردينيا الإيطالية، ومالطا التي تمثل أهم الجزر في البحر المتوسط، فضلا على جزيرتي صقليه وبانتلاريا بين الشاطئين الأوروبي والإفريقي. وفي شرق المتوسط تقع جزر كورفووكريت وورودس والدودوكانيز، أما جزيرة قبرص فتعد ثالث جزيرة من حيث المساحة البالغة (9250) كم^2.

[1]- بان صباح جمعة الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية** (دراسة في الاحتمالات المستقبلية)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية- بغداد، 2013، ص18.

ب. تحديد الدولة المتوسطية:

يواجه تحديد مفهوم الدولة المتوسطية مشكلة التنوع والتعدد الذي تتميز به هذه الدول، فمن الناحية الجغرافية تتوزع الدول المتوسطية على ثلاث قارات إفريقيا: أوروبا واسيا. أما اللغات التي يتكلم بها سكان الدول المتوسطية فهي عديدة ومتنوعة، والديانات مختلفة، وإن كانت الرئيسيتان هما الإسلام والمسيحية.

كما يلاحظ التعدد في الأصول التي تعود إليها شعوب البحر المتوسط، فهناك الأصل العربي، والأصل الأمازيغي، والأصل الأوروبي، والأصل الآسيوي. فحسب المعيار الجغرافي، تعرف الدولة المتوسطية بكونها تتوفر على ساحل أو منفذ على البحر المتوسط[1]. ووفقا لهذا المعيار يكون عدد الدول المتوسطية عشرون دولة*. وتوضح **الخريطة رقم (1)** جغرافية البحر الأبيض المتوسط وموقع الدول منه.

الخريطة رقم (1) : جغرافية البحر الأبيض المتوسط وموقع الدول منه.

[1]- أسامة فاروق مخيمر، **تعريف الدولة المتوسطية، دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (129)، يوليو1997.

*- الدول المتوسطية وفقا، للمعيار الجغرافي، هي: مصر، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، واسبانيا، وفرنسا، وايطاليا، وسلوفينيا، وكرواتيا، ولبوسنا، والهرسك، ويوغسلافيا الفيدرالية، وألبانيا ،واليونان، وتركيا، وسوريا ولبنان، وفلسطين، وقبرص، ومالطا.

أما المعيار الاستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية، فيتمثل في وجود مجموعة من المصالح والأهداف والارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية المختلفة، تجعل مجموعة من الدول ترتبط، على المدى الطويل، بالدول المتوسطية (بتعريفها الجغرافي). لهذا نجد أن المعيار الاستراتيجي لا يمكن أن ينحصر في مجموعة من الدول، فهو يتسع ويضيق وفقا للدول ورؤيتها لمصالحها وأهدافها من التعاون المتوسطي. وهنا نجد أن دولا مثل الأردن وموريتانيا والبرتغال تعد متوسطية من ناحية المعيار الاستراتيجي نظرا لنشاطها المتوسطي، إضافة إلى موقعها القريب من الدول المتوسطية من الناحية الجغرافية. ونتيجة لذلك، يشكل البحر المتوسط بالنسبة للدول المتوسطية، وخاصة ليبيا، طريقا استراتيجيا مهما لنقل النفط عن طريق الأنابيب أو الناقلات إلى شواطئه الشرقية والغربية، أو عن طريق المضايق العربية، وصولا إلى البحر المتوسط الذي ينقسم بخط جزر كل من قبرص، وكريت وصقلية، ومالطا، وسردينيا والبليار إلى قسم شمالي تتحكم فيه الدول الأوروبية، وقسم جنوبي تتحكم فيه الدول العربية المتوسطية. وبذلك يمثل حوض المتوسط (6%) و(7%) من سكان العالم، و(8%) من الثروة العالمية[1].

وهناك خصائص اجتماعية واقتصادية لدول البحر المتوسط؛ إذ يبلغ عدد سكانها مجتمعة، وحسب إحصائيات وبيانات البنك الدولي للعام 2010، وعام 2013، حوالي(1.753.602) مليون نسمة. ويبلغ إجمالي مساحتها مجتمعة نحو (4.549.314) كم^2. أما متوسط الكثافة السكانية للدول المتوسطية فيبلغ حوالي (120.016) لكل كم مربع^2. ينظر **الجدول رقم1.**

[1]- أنور محمد فرج، **السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط (إعلان برشلونة أنموذجا)**، مجلة دراسات دولية، العدد (39)، 2009، ص 80.

[2]- **البنك الدولي دليل البيانات** ، على الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/ تاريخ الزيارة 2016/12/21

أما بالنسبة لدراسة الخصائص الاقتصادية للدول المتوسطية، فيوضحها لنا **الجدول رقم 2** الذي نلاحظ من خلال قراءته عمق الفجوة القائمة بين دول شمال المتوسط ودول جنوبه وشرقه.

جدول رقم 1: بعض المؤشرات الأساسية للدول المتوسطية

الدول	المساحة كم مربع	إجمالي عدد السكان (مليون نسمة) عام 2010-2013	الكثافة السكانية نسمة لكل كم مربع عام 2010-2013
تركيا	769.604	73.99.128	95
فرنسا	543.965	65.696.689	119
اسبانيا	503.783	46.217.961	93
المغرب	442.300	33.82.143	72
مالطا	315	418.366	1.302
ايطاليا	301.308	60.917.978	206
سوريا	185.180	22.399.254	120
تونس	163.610	10.777.500	69
اليونان	131.957	11.280.167	88
يوغسلافيا الفيدرالية	-	-	-
كرواتيا	56.542	4.267.000	76
البوسنة والهرسك	51.209	3.833.916	75
ألبانيا	28.702	3.162.083	115
إسرائيل	22.145	7.907.900	309
سلوفينيا	20.273	2.58.152	102
لبنان	10.201	4.424.888	428
قبرص	5.892	1.128.994	121
الجزائر	2.381.741	38.48.705	16
مصر	990.867	80.721.874	80
ليبيا	1.760.000	6.154.623	3

الجدول من تصميم الباحث معتمدا على المصدر الآتي: البنك الدولي دليل البيانات على الموقع الالكتروني : https://data.albankaldawli.org/ **تاريخ الزيارة** 2016/12/22

جدول رقم 2 : بعض المؤشرات الاقتصادية للدول المتوسطية

الدول	الناتج القومي الإجمالي بالمليون دولار عام 2011	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار عام 2011	نسبة القوى العاملة من إجمالي عدد السكان بالمائة لفترة 2011
تركيا	774983	16.940	50
فرنسا	2773.32	35.910	56
اسبانيا	1476.881	31.44	59
المغرب	100.221	4880	50
مالطا	8886	24480 (2010)	51
ايطاليا	2193.971	32.420	48
سوريا	59147 (2010)	5.080 (2010)	43
تونس	46434	1780	48
اليونان	289627	25.110	55
يوغسلافيا الفيدرالية	-	-	-
كرواتيا	63.493	18780	53
البوسنة والهرسك	18088	9190	46
ألبانيا	12.959	8820	60
إسرائيل	242.928	13860	57
سلوفينيا	49.539	26500	59
لبنان	40094	13790	46
قبرص	24689	3970 (2010)	65
الجزائر	188681	8310	44
مصر	229530	660	49
ليبيا	62360 (2009)	16800 (2009)	53

الجدول من تصميم الباحث معتمدا على المصدر الآتي: البنك الدولي دليل البيانات

على الموقع الالكتروني : https://data.albankaldawli.org/ **تاريخ الزيارة** 2016/12/22

2- تاريخ البحر المتوسط

يعتبر حوض المتوسط رقعة فريدة في هويتها، فعلى ضفافه قامت أقدم الحضارات الفينيقية والفرعونية، وهو مهد الحضارة الإغريقية، والرومانية، والبيزنطية، والعربية والإسلامية وفي حوضه تجابهت الحضارات وتمازجت وتلاقحت، فأثرت في معدن الحضارة الإنسانية جمعاء، حيث ظهرت وازدهرت الحضارات القديمة والوسيطة والحديثة. فمنذ أقدم العصور إلى أواخر العصور الوسطى وعصر النهضة كان الاتجاه الرئيسي لحركة التاريخ مرتبطا ارتباطا كبيرا بتعميق العلاقات فيها بين البلدان المتوسطية[1]. ولهذا لا يمكن تجاهل البعد التاريخي والحضاري للبحر المتوسط وما فرضته الجغرافية على شعوب المنطقة المتوسطية، وجعلتها قادرة على صياغة علاقات تعايش وتساكن خلال تاريخ طويل مليء بالمواجهات والصراعات بين الدول والإمبراطوريات المطلة على هذا الحوض الغني بتاريخه الحضاري والديني والإنساني[2]. حيث تموضعت على شواطئه الأقطاب المهيمنة في مدد متتالية، تمثلت في سيطرة الفينيقيين والإغريق والرومان والعرب المسلمين والإمبراطورية العثمانية[3].

ويعتقد البعض إن هناك تأثيرات متبادلة بين الشرق والغرب حدثت منذ أواسط الألف الثالث قبل الميلاد، وأن هذه التأثيرات المتبادلة جميعا قد حدثت عبر البحر المتوسط الذي تدل تسميته لغويا (Mediterranean) على معنى الوساطة أو الواسطة بين الأقاليم البرية التي تقع حوله، وهي في جملتها أقاليم أوروبية أو عربية[4].

---

[1]- مرعي عبد الله المغربي، **المحددات الداخلية والخارجية وأثرها على علاقات التعاون لدول البحر المتوسط**، مجلة الدراسات العليا، طرابلس- ليبيا، السنة الثانية، عدد خاص، خريف 1428، ص 70.

[2]- محمد فاورق النبهان، **مدى تأثير الاتحاد الأوروبي على خصوصية العلاقات التاريخية بين بلدان الحوض المتوسطي** من كتاب أي مستقبل لحوض البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي ؟، مصدر سبق ذكره. ص85.

[3]- بشارة خضر، **أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)** ترجمة: جوزيف عبد الله، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 145.

[4]- إحسان هندي، **تاريخ العلاقات الثقافية بين العرب وأوروبا**، مجلة معلومات دولية، من ملف آفاق العلاقات العربية الأوروبية في القرن القادم، السنة السابعة، العدد (59) شتاء 1999، ص 29.

ومع تأسيس الدولة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا في القرن السابع للميلاد، دخلت العلاقات العربية الاقتصادية والتجارية مع أوروبا منعطفا آخر، وذلك من خلال إعطاء التجارة دورا مهما في الحياة الاقتصادية ووسيلة لتنمية الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالصناعة والزراعة، وما يوفره لنشر الدعوة الإسلامية[1]، أما في العصور الوسطى، فقد عرفت العلاقات بين أوروبا في جزئها الغربي والدول العربية نموا كبيرا حيث نشطت التجارة بين حلب ومرسيليا وجنوة وصقلية عبر البحر المتوسط، وكانت البضائع تصل إلى الأندلس عن طريق شمال إفريقيا، وظلت المنطقة تتمتع ببوتقة هائلة للتفاعل الثقافي والحضاري الذي يغذي أربعة روافد حضارية رئيسية هي: جنوب أوروبا، والشرق الأوسط وشبه الجزيرة البلقان، وشمال إفريقيا فضلا على احتكاكها بحضارات العالم الواسع من حولها[2]، وفي الحقيقة، لم يحظ أي من البحار في العالم، على كثرتها بما حظي به المتوسط من شهره تاريخية وأهمية إستراتيجية لا مثيل لها على مر العصور.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول إن حوض المتوسط كان أحد المراكز النشيطة في مجالات متنوعة: تجارية وحضارية دولية بسبب موقعه الجغرافي الذي يربط بين القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا. ولكن مع انهيار الإمبراطورية العثمانية، دخل البحر المتوسط عصر الهيمنة والغزو الاستعماري الفرنسي والبريطاني والايطالي، واتسعت، نتيجة لذلك، الهوة الاقتصادية والمعرفية والتكنولوجية بين الدول الأوروبية الواقعة على الضفة الشمالية للبحر المتوسط والدول المتوسطية الأخرى الواقعة على جنوب المتوسط.

ثانيا: التواجد الأمريكي السوفيتي في البحر المتوسط في ظل التوازن الدولي

أصبح المتوسط موضوع رهان استراتيجي لخصائصه البحرية العامة التي يتميز بها في المجال والحركية ومرونة الاستعمال، وكذلك للميزة الخاصة لموقع فريد وممتاز كنقطة التقاء قارية ونقطة محوري للشرق والغرب. ويعد الطريق الموصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، ويجتذب سدس التجارة الدولية، وثلث تجارة النفط الدولية. هذا الشريان يربط إلى حد كبير اقتصاد وأمن الدول المحاذية له[3].

---

[1]- بان صباح جمعة الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص33.
[2]- سمير صارم، **أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة**، دمشق: دار الفكر، 2000، ص 134-125.
[3]- بشارة خضر، **أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار)**، مصدر سبق ذكره، ص 144.

1- الوجود الأمريكي في البحر المتوسط في ظل التوازن الدولي

عملت الإستراتيجية الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 على إبعاد الفرنسيين والانجليز من المنطقة، وذلك من خلال أطروحات تقاسم المسؤولية عبر حلف شمال الأطلسي مع الحلفاء، وعلى الرغم من أن القوتين الأوربيتين ظلتا تحتفظان بقوة بحرية ضخمة في البحر المتوسط، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أقامت وجودها العسكري في تلك المنطقة قبل أن يقيم الاتحاد السوفيتي وجوده العسكري بمدة تعد طويلة[1]، إذ عملت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (ترومان) على إنشاء الأسطول الأمريكي السادس في الأول من يونيو عام 1948 كقاعدة ثابتة لوجودها في تلك المنطقة[2]، وكانت مهامه الأمنية والعسكرية تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوروبي وحمايته من التوسع الشيوعي، ومراقبة التحركات العسكرية السوفيتية، والتجسس على الغواصات السوفيتية التي تعبر منطقة حوض البحر المتوسط والبحر الأسود، ورعاية المصالح الأمريكية الحيوية[3]. وكانت أهداف السياسة الأمريكية المعلنة متمثلة في حماية المبادئ الديمقراطية، وتوسيع نطاق هذه المبادئ وآليات ممارساتها إلا أنها كانت حريصة على تثبيت الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد كانت تنظر إلى عدم الاستقرار باعتباره عاملا يخدم لصالح السوفيت، ولا تعنيها المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، لاسيما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مع الاستمرار في الدفع نحو تحقيق قدر من التعاون الأوروبي، وتطوير الإحساس بالقضايا المشتركة بين أوروبا والمحيط الأطلسي من ناحية، وبين البحر المتوسط والشرق الأوسط من ناحية أخرى[4].

إن الولايات المتحدة الأمريكية هدفت من وراء هذه التوجهات الإستراتيجية إلى جملة من الأهداف نذكر منها:

---

[1]- مراد إبراهيم الدسوقي، **القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط**، مصدر سبق ذكره. ص 96.

[2]- شارل زور غبيب، **سياسة الكبار في البحر المتوسط**، ترجمة: خضر خضر، سلسلة آفاق دولية، العدد الأول، توزيع جروس برس، بلا سنة، ص13.

[3]- خير الدين العايب، **البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي**، مجلة الفكر السياسي، العدد (18-19) السنة السادسة، ربيع صيف 2003، ص 2.

[4]- مراد إبراهيم الدسوقي، **القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط**، مصدر سبق ذكره، 92.

1. تدعيم النفوذ الأمريكي في المنطقة بصورة شبه دائمة، وذلك من خلال اللجوء إلى عدة أدوات، منها:

- ضمان استمرارية انتفاع الولايات المتحدة الأمريكية بالقواعد والتسهيلات العسكرية التي حصلت عليها في دول مختلفة في المنطقة[1].
- محاولة إقامة خطوط دفاعية أمريكية متقدمة في المناطق المتاخمة للاتحاد السوفيتي، لكونها منطقة ذات أهمية إستراتيجية، وتمثل نقطة وثوب للهجوم على السوفيت، وعمقا استراتيجيا لدفاعات حلف شمال الأطلسي في آن واحد[2].
- دعم دور الأسطول السادس الأمريكي في حوض المتوسط، باعتباره عنصرا رئيسيا من عناصر الدفاع عن الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي، من خلال دعم تركيا واليونان اللتين تمثلان الحزام الدفاعي الشمالي في وجه الاتحاد السوفيتي، فهما"الحصن المتقدم للغرب"[3]. فضلا على الدور الذي يؤديه كأداة للضغط الدبلوماسي على حكومات دول المنطقة. ومن ناحية أخرى يمكن استعمال وحدات الأسطول السادس، كالسفن والغواصات حاملة الصواريخ ذات الرؤوس النووية، كعنصر من عناصر الردع الاستراتيجي في مواجهة السوفيت في الأزمات الدولية.
- المحافظة على أمن إسرائيل وقدرتها على التأثير في المنطقة، من خلال دعم التفوق الاستراتيجي والعسكري لها، باعتبارها أداة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وعنصرا من عناصر الردع للقوى الإقليمية[4].

---

[1]- تجدر الإشارة إلي انه كانت القاعدة المسماة الملاحة، التي تقع في ضواحي العاصمة طرابلس بليبيا، تعد واحدة من أكبر القواعد العسكرية خارج القارة الأمريكية، إذ لم يكن يقتصر وجودها على توفير موقع استراتيجي أمريكي هام للقوات الأمريكية في المنطقة، ولكنها كانت تشكل مركزا تدريبيا هاما للطيارين الأمريكيين وطياري حلف شمال الأطلسي الناتو. انظر: منصور عمر الكيخيا، **القذافي وسياسة المتناقضات**، بيروت: توزيع الفرات للنشر والتوزيع 2007، ص 238.

[2]- محمد السيد سليم وآخرون، **التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،الأهرام، القاهرة، العدد (23)، 1985، ص 28.

[3]- شارل زور غبيب، **سياسة الكبار في البحر المتوسط**، مصدر سبق ذكره، ص 13.

[4]- محمد السيد سليم وآخرون، **التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط**، مصدر سبق ذكره. ص28.

2. تحويل الصراعات الإقليمية في المنطقة إلى صراعات محلية وداخلية لإلهاء المجتمع بها واستنزاف قدرات السوفيت الاقتصادية والاستفادة منها في تحقيق أهدافها من خلال السيطرة على تلك الصراعات والتحكم في تطورها. ومن اجل ذلك، احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من القواعد الجوية والبحرية التابعة لحلف شمال الأطلسي القريبة من البحر المتوسط، والتي أقيمت في العديد من الدول وهي البرتغال وإسبانيا، وايطاليا، واليونان، وتركيا، وقبرص، والمغرب، تحت قيادة الأسطول السادس الأمريكي[1]. وينصب تركيز الأسطول السادس والقواعد الأمريكية بشكل أساسي وكبير على المجال الجوي أكثر من القتال البحري، كما أن تعاون الأسطول الأمريكي مع أساطيل حلف شمال الأطلسي الموجودة في البحر المتوسط، من خلال توفير الموانئ والتسهيلات في السواحل المتوسطية الشمالية وبعض الجنوبية، سيوفر له موقفا أفضل وسيطرة أقوى، وهذا يدل على الأهمية التي يوليها الوجود العسكري الأمريكي الخاص والأطلسي المشترك، إذ أراد قادة حلف شمال الأطلسي في السبعينيات الارتباط الوثيق بين الأمن الأوروبي والأمن في جنوب البحر المتوسط، مما دفعهم إلى الإقرار بأهمية التعاون والتنسيق الأمني والاستراتيجي الأمريكي- الأوروبي. ومن ثم فإن الاهتمام بأمن المتوسط من قبل حلف شمال الأطلسي شكل تأييد لوجهة النظر الأوروبية، لاسيما الفرنسية التي شددت على الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر المتوسط في مدركات الأمن الأوروبي[2].

2- الوجود السوفيتي في البحر المتوسط في ظل التوازن الدولي

أدرك الاتحاد السوفيتي منذ الخمسينيات خطورة التغلغل الأمريكي في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط، كونه يشكل تهديدا للأمن السوفيتي الذي لابد من حمايته عن طريق شرعية التواجد السوفيتي في المنطقة[3]. إلا أن الولايات المتحدة

[1]- بان صباح جمعة الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص32.
[2]- ناظم عبد الواحد جاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 198.
[3]- شارل زور غبيب، **سياسة الكبار في البحر المتوسط**، مصدر سبق ذكره، ص 15.

الأمريكية ظلت تمارس السيطرة على هذا البحر دون منازع حتى عام 1964، إذ أن النشاط البحري السوفيتي، على امتداد تلك المدة، لا يتعدى نشر عدد محدود من الغواصات أو القيام ببعض الزيارات لعدد من الموانئ البحرية المطلة على البحر المتوسط، وتراجع الوجود البحري السوفيتي في البحر المتوسط تراجعا نسبيا خلال المدة من 1960 إلى 1964، إلا أنه سرعان ما دخلت القطع الحربية السوفيتية إلى البحر المتوسط بالقوة عند قيام الأزمة القبرصية التي جاءت في غضون عام 1964[1]، وأرسل السوفيت خمس عشرة سفينة حربية إلى البحر المتوسط على إثر قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال قوة من غواصات (يولاريس) عام 1964 وتركز الجهد العسكري السوفيتي على وسائل الحرب المضادة للغواصات، وعلى محاولة البحث عن قواعد بحرية وجوية جديدة في الدول المجاورة للمتوسط. ولقد عانى الاتحاد السوفيتي كثيرا بسبب فقدانه قواعد ثابتة في منطقة البحر المتوسط. ومن أجل تعزيز نفوذهم، سعى السوفيتي للحصول على بعض التسهيلات البحرية من الدول المجاورة، وعمل على إيجاد نوع من التوازن في التسليح يتلاءم مع المهام العسكرية وقت السلم والحرب[2]. وبالمقابل، كان للاتحاد السوفيتي أهداف إستراتيجية في منطقة المتوسط منها:

1. اعتبار حوض المتوسط الطريق البحري الرئيس المؤدي إلى البحر الأسود وإلى أوكرانيا، التي تعد من أهم مناطقه، إضافة إلى الأهمية الإستراتجية القصوى التي تمثلها المضايق التركية بالنسبة للمصالح الأمنية السوفيتية.
2. الوصول إلى المياه الدافئة والتغلغل في البحر الأحمر والمحيط الهندي عبر قناة السويس، والسيطرة على منطقة غنية بالنفط، ووضع قواعد بحرية سوفيتية من أجل العمل على تجميد تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة[3].

[1]- مراد إبراهيم الدسوقي، **القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط**، مصدر سبق ذكره، ص 96.
[2]- شارل زور غبيب، **سياسة الكبار في البحر المتوسط**، مصدر سبق ذكره، ص 23.
[3]- بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)**، مصدر سبق ذكره، ص 123-124.

3. حماية طرقه التجارية في حوض المتوسط المؤدية إلى الدول المشاطئة التي يرتبط بتلك الدول بعلاقات تجارية وسياسية مهمة، كما يسعى إلى حماية الطرق المؤدية إلى المحيطات، ولاسيما المحيط الهندي عبر البحر الأحمر للحفاظ على علاقاته الجيدة مع بعض الدول الإفريقية هناك.

4. تأمين وجود عسكري سوفيتي دائم في المنطقة. ففي ظل عدم إمكانية ضمان اجتياز الأسطول السوفيتي للمضايق التركية والعربية في أوقات الأزمات الدولية، فقد كان البديل المنطقي في ظل تلك الظروف محاولة السوفيت الإبقاء على وجود عسكري دائم لهم في المناطق المحيطة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد تمثل ذلك في حصول السوفيت على قواعد وتسهيلات عسكرية في العديد من دول المنطقة، ولاسيما في المحيط الهندي، وذلك لمعادلة الوجود البحري الغربي المتمثل في تمركز الجزء الأكبر من الغواصات الأمريكية والبريطانية والفرنسية حاملة الرؤوس النووية فيه، إلى جانب الوجود الأمريكي في المحيط الهندي[1].

وجملة القول انه قد اتضحت القوى المسيطرة على حوض المتوسط؛ قوى غير إقليمية لا تنتمي إلى المجال الجغرافي المتوسطي، مع انحياز بعض دول المنطقة (الضفة الشمالية والجنوبية) لسياسات إحدى الدول الكبرى، ومنها ما يتبع سياسات مستقلة مع رغبة الدولتين الكبيرتين في أن تجعل دول المنطقة تدور في فلكها، في ظل ازدياد التوترات والتطورات في المنطقة، إلى جانب العديد من الصراعات والتناقضات التي شهدتها المنطقة التي شكلت اليوم الأساس في وهنها وضعفها لكونها مناطق رخوة تثار فيها حالة من القلق وعدم الاستقرار فتجعل منها مناطق صراع دائمة. وتمثلت تلك الصراعات في الصراع العربي- الإسرائيلي وخلاف اسبانيا وانجلترا حول جبل طارق منذ عام 1964، والخلاف التركي اليوناني حول قبرص عام 1974، والصراع بين الغرب والاتحاد السوفيتي حول مستقبل مالطا السياسي[2]، وصراع دول المغرب العربي

[1]- ممدوح محمود ومصطفى منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة مدبولي، بلا سنة. ص 97-98

[2]- بان صباح الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص35.

حول الصحراء المغربية عام 1975، ثم الصراع الداخلي في لبنان في العام نفسه وغيرها من الصراعات. ونتيجة لذلك، أصبحت منطقة حوض البحر المتوسط بمثابة برميل من البارود القابل للاشتعال، وذلك إذا ما تواجهت القوتان (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية)، ويكون ضحية ذلك الدول المطلة على البحر المتوسط.

وقد أدى هذا الوضع إلى طرح فكرة تحييد هذه المنطقة، واتخذت صورة المناداة بخروج الأساطيل الأجنبية من المنطقة ومنها الأسطول الأمريكي والأسطول السوفيتي. وجاء الاقتراح الاسباني في بداية عام 1969 وأيدته فرنسا لكونها ستزيد من نفوذها في المنطقة بعد تقلص النفوذ السوفيتي والأمريكي. إلا أن تلك الفكرة لم تترجم إلى الصيغة القانونية التي تعبر عنها بل إنها لم تستطع أن تعبر عن نفسها كفكرة واضحة. وعلى الرغم من حرص بعض دول حوض المتوسط إبان اجتماعات "هلسنكي" التي بدأت منذ خمسينيات القرن الماضي وقادت إلى عقد اتفاقية هلسنكي في 1975/8/1، والتي تضمنت مجموعة بنود كان أهمها نزع السلاح، والمحافظة على امن منطقة البحر المتوسط وربطها بالأمن الأوروبي، وطرح بعض المشروعات الأخرى التي أشارت إلى فكرة الربط بين الأمن الأوروبي والأمن في المتوسط وإلى فكرة خفض القوات المسلحة في منطقة البحر المتوسط، ويبدو إن الاتجاه العام يؤكد استحالة فكرة تحييد البحر المتوسط، في تلك الظروف مع وجود مشكلة الصراع العربي- الإسرائيلي الذي يشكل أكبر مبرر لوجود أساطيل الدولتين الكبيرتين مع شعور أوروبا بأن أمنها لا يمكن فصله عن أمن الشطر الآخر من المتوسط، وذلك لتوافقها مع المصالح القومية الأوروبية.

المطلب الثاني: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في ظل التوازن الدولي

حتى عام 1945، أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان للقوى الأوروبية المختلفة سياساتها المتوسطية الخاصة بها، والتي غلبت عليها صفة الخلافات.

وبعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة بين القطبين(الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) لم يعد لبلدان أوروبا الغربية سياسة متوسطية خاصة بكل منها، ولا مشتركة في ما بينها سوى تلك التي يفترضها الالتحاق أو الانحياز للولايات

المتحدة الأمريكية، وبقيت بريطانيا وفرنسا فقط تتمتعان بمواقع استعمارية في المنطقة، وقادتا معارك خلفية من أجل الحفاظ على الامتيازات، إلا أنهما تخلتا عن نفوذهما في المنطقة في ما بعد، وحصلت الدول العربية على استقلالها في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين[1]. وحاول كلا الطرفين تجاوز عقدة الاستعمار وإيجاد صيغ جديدة للتعاون والارتباط، من أجل تأمين الحصول على الموارد والمقدرات من دول المنطقة، لاسيما الجانب الجنوبي للمتوسط الذي يمتلكان (أي فرنسا وبريطانيا) فيه خبرة طويلة بحكم الاحتلال والجوار والتاريخ. لذلك تعد المرحلة ما بين عام 1957 وبداية السبعينيات مرحلة انتقالية مهمة باعتبارها الخطوة الأولى لإقامة نمط جديد من العلاقات الأورو-متوسطية[2]، إذا أولت الدول الأوروبية أهمية كبرى لإيجاد نمط من العلاقات الخاصة والمتميزة مع جيرانه من دول المتوسط[3].

ويمكن القول إن سياسات الجماعة الأوروبية فيما يتعلق بالمتوسط انقسمت على مرحلتين أساسيتين:

أولا: السياسة المتوسطية الجزئية

مع توقيع معاهدة روما عام 1957، المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية التي ضمت ست دول[4] مستقلة في سياستها الخارجية، أشير فيها إلى السماح بقيام ارتباط من نوع خاص بين الجماعة الأوروبية وأقاليم دولها في ما وراء البحار، من خلال تأسيس قناة مشتركة للتجارة[5].

وركزت سياسة الجماعة الأوروبية في تلك المرحلة على ثلاث مناطق هي:

---

[1]- للتوسع في الموضوع انظر: سمير صارم، **أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة**، مصدر سبق ذكره، ص .175.

[2]- محمود أبو العينين، **العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (140) ابريل 2000، ص 12-13.

[3]- خديجة عرفة أمين، **الحوار الأوروبي المتوسطي قراءات إستراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة الحادية عشر، العدد الخامس، مايو 2006، ص 23.

[4]- الدول التي وقعت على معاهدة روما هي: ألمانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، انظر: بان صباح جمعة الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص34.

[5]- حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2004، ص 483-484.

- **دول المغرب العربي**: إذا كان الدافع في ذلك يعود إلى العلاقات الوثيقة التي كانت تربط فرنسا وايطاليا بدول تلك المنطقة، والتي فرضتها اعتبارات الموقع الجغرافي والتاريخي المليء بمظاهر الصراع والتعاون، فقد مثلت معاهدة روما عام 1957 الإطار القانوني الذي تحولت عبره العلاقات الفرنسية مع البلدان المغاربية المستقلة من علاقات الاستعمار التدخلي المباشر إلي علاقات "التعاون"، وعلى وجه الخصوص في الميدانين التجاري والمالي[1].

- **الدول الأوروبية المتوسطية**: بعد إنشاء الجماعة الأوروبية، سارعت الدول المتوسطية غير الأعضاء إلى تقديم طلبات الالتحاق بها، وقد دفع ذلك الجماعة إلى الاهتمام بتطوير علاقاتها مع تلك الدول من خلال التوقيع على اتفاقيات تهدف إلى تكييف اقتصاديتها للانضمام إلى تلك الجماعة.

- **إسرائيل**: والتي عدت من الدول التي اهتمت بها سياسة أوروبا المتوسطية في هذه المدة، إذ حرصت بلدان الجماعة الأوروبية إلى تقوية علاقاتها بإسرائيل ومنذ إنشائها، وذلك لأسباب سياسية.

وقد أطلق على سياسة المجموعة الأوروبية في تلك المدة، أي فترة الستينيات من القرن الماضي، بالسياسة المتوسطية الجزئية، بسبب اتسامها بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، على الرغم من وجود دوافع مصلحية كثيرة تدفع الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي. وتوزعت تلك الدوافع في المصالح الاقتصادية والتاريخية والثقافية بين الجانبين. إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب بين الطرفين واجهتها عقبات موضوعية ذات الطابع السياسي تمثلت في مسألة الصراع العربي- الإسرائيلي، إضافة إلى اختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارستهما. أما العقبات الاقتصادية فكانت متمثلة في التباين الكبير في مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعي أوروبا والبحر المتوسط، إضافة إلى العقبات الثقافية والدينية[2].

---

[1]- محمد سالمان طايع، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (138)، نوفمبر، 1999، ص 242.

-bichara khader, « le grand Maghreb et l'Europe enjeux et perspectives », centre d'étude et de recherché sur le monde arabe contemporain, séries horizons euro arabes publisud paria 1992, p 13

[2]- بان صباح جمعة الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره ص39.

وتطبيقا لمبادئ نظام الانتساب، كما وردت في معاهدة روما، أبرمت اتفاقية "ياوندي" في 20 يوليو عام 1963، لغرض تنظيم عمليات انتساب (18) دولة افريقية حديثة الاستقلال آنذاك إلى الجماعة الأوروبية، وتطورت معاهدات الارتباط والانتساب خلال عقد الستينات من القرن العشرين، من حيث العدد والنوعية، وتوصلت المجموعة الأوروبية إلى توقيع عدد من هذه الاتفاقيات مع دول حوض المتوسط، مثل اتفاقية انتساب مع تركيا عام 1963، واتفاقية تجارية مع إسرائيل عام 1963، تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية عام 1970[1]، مما دفع جامعة الدول العربية إلى تقديم النصح لأعضائها بعقد اتفاقيات مماثلة مع دول المجموعة الأوروبية، بصورة فردية، للتوصل إلى عدد من الاتفاقيات التجارية[2]، كان أولها الاتفاقية التجارية مع لبنان 1965.

أما بلدان المغرب العربي فقد تأخر توقيع مثل تلك الاتفاقيات بسبب السياسة المتوسطية الفرنسية اتجاه دول المغرب العربي الثلاث طوال عقد الستينات، لكونها بلدانا حديثة الاستقلال (المغرب وتونس) مكبلة بارتباطات تجارية واقتصادية شديدة التقييد مع فرنسا، فلم يتم توقيع اتفاقيات انتساب كل من تونس والمغرب إلا في يومي 28-31 مارس 1969 لمدة خمس سنوات[3]. وبالنسبة للجزائر، فقد استخدمت هولندا الفيتو ضد اتفاقية مماثلة معها بسبب إعلانها الحرب على إسرائيل في 1967، مما جعل مجالات توسيع التعاون وزيادة الفوائد الناجمة عنه، في جانب المغرب العربي خاصة، محدودة[4]، وذلك بسبب[5]:

1. غياب رؤية إستراتيجية أوروبية واحدة حيال الحلول والخطط الاقتصادية المناسبة التي يجب اتباعها مع البلدان المغاربية.

---

[1]- محمد سالمان طايع، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي**، مصدر سبق ذكره، ص 243.

[2]- مغاوري شلبي علي، **العرب والاتحاد الأوروبي من التعاون إلى المشاركة**، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، يوليو 2003، ص 11.

[3]- بان صباح الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص39.

[4]- موسى الضرير، **العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية من الحوار العربي الأوروبي إلى مؤتمر برشلونة**، مجلة معلومات دولية، السنة السابعة، العدد (59)، شتاء 1999، ص 48.

[5]- فتح الله لعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية**، الدار البيضاء: دار طوبقال للنشر،1997، ص170.

2. اكتساء اتفاقيات جيل الستينيات بين المجموعة الأوروبية والأقطار المغاربية الطابع التجاري البحت.

3. الطابع الثنائي لهذه الاتفاقيات إنها تربط بين كل دولة مغاربية على حدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بدون اعتبار البعد الجوهري.

كما جرى توقيع اتفاقيات تفضيلية مع كل من لبنان ومصر عام 1972، وكذلك اتفاقية انتساب كل من مالطا 1970، وقبرص 1972[1].

ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة

عبرت المجموعة الأوروبية، خلال السبعينيات والثمانينيات عن سياستها الشاملة اتجاه منطقة البحر المتوسط بآليتين أساسيتين: تمثلت الأولى في سياسة المساعدات المالية على شكل قروض إلى الدول المتوسطية، أما الآلية الثانية فتمثلت في آلية الحوار العربي– الأوروبي (1974-1992)[2].

1- آلية المساعدات المالية:

أشار التقرير العام الثاني للجماعة الأوروبية منذ عام 1968 إلى أهمية العلاقات مع الدول الواقعة حول حوض البحر المتوسط، فضلا على مراجعة اتفاقيات الارتباط أو الانتساب التي عقدت مع دول حوض المتوسط، والتي كانت تعبر بمجملها عن اهتمام أوروبي آحادي الجانب بأهمية التنسيق والتعاون بين دول حوض المتوسط[3].

واتضح ذلك الاهتمام حين بدأ البرلمان الأوروبي (1970-1971) يطرح ويناقش فكرة صياغة سياسة متوسطية على نحو أشمل من السابق، وبرزت فيها الأهداف السياسية الأوروبية من خلال السعي نحو تمكين النفوذ السياسي للجماعة في المنطقة. نتيجة لذلك، تبنت دول المجموعة الأوروبية، في قمة باريس في 19-21

[1]- محمد سالمان طايع، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي**، مصدر سبق ذكره، ص 243.

[2]- المصدر السابق.، ص 243.

[3]- قاسم محمد عبد الدليمي، **العرب من الشراكة الأورو-متوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط**، دراسة في المتغيرات والمواقف، قضايا دولية، المجلد الرابع، العدد السادس والعشرون، 2012 ، ص 51.

أكتوبر عام 1972، إستراتيجية جديدة اتجاه جيرانها في جنوب المتوسط، وأوضحت الخطوط العريضة لهذه السياسة التي تعني أساسا ضم الاتفاقيات الثنائية القائمة آنذاك أو المتفاوض بشأنها نظاما شاملا جديدا[1].

ونتج عن هذا التطور في السياسة الأوروبية المتوسطية نقل القضية المتوسطية من قضية اقتصادية وتجارية صرفة إلى قضية سياسية تتطلب نهجا سياسيا محددا. وتبلورت تلك السياسة بشكل فعال مع مصادقة مجلس وزراء الجماعة الأوروبية على هذه السياسة في يونيو 1973، حيث تم تقسيم دول البحر المتوسط إلى ثلاث مناطق، منطقة المغرب العربي والمشرق العربي والمنطقة الأوروبية، وتبنت هذه السياسة أهدافا تتعلق بالتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الشاملة. وفي إطار تلك السياسة، تم توقيع اتفاقيات الانضمام مع دول عديدة. **(ينظر إلى الجدول رقم 3)**. والذي نلاحظ من خلال قراءتنا لهذا الجدول بأن السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية لم تتم في إطار إقليمي متعدد الأطراف، بل جرت في إطار مفاوضات بين المجموعة الأوروبية من جهة وكل دولة متوسطية على حدة، غير أن الجديد الذي تمخض عنها هو انفتاح المجموعة الأوروبية، عبر هذه السياسة، على معظم الدول المشاطئة لحوض المتوسط والأردن، بالإضافة إلى الطابع الشمولي لهذه السياسة، إذ لم تحصر التعاون فقط في الميادين المالية والتجارية، بل وسعته ليشمل الميادين التقنية والاجتماعية والمؤسساتية.

وبالنسبة للتعاون التجاري، فإن الاتفاقيات التي وقعتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية، في إطار السياسة المتوسطية الشاملة تتشابه من حيث إنها تركز على الصادرات الزراعية والصناعية. وقد تراوحت التخفيضات التفضيلية الجمركية الأوروبية على السلع الزراعية المغاربية ما بين (40 %) إلى (100 %) أما بخصوص

[1]- حدث تطور ملموس في الكيان الجماعي الأوروبي في مؤتمر قمة باريس 1972 التي دشنت نتائجه انتقال الكيان الجماعي الأوروبي- على صعيد الأنشطة الجماعية الاقتصادية وعلى صعيد التعاون السياسي- من مرحلة الجمود تحت تأثير سياسات ديغول، إلى مرحلة الصحوة وإثبات الهوية الأوروبية منذ 1969 تحت تأثير قيادات جديدة في فرنسا (بوميدو) وفي ألمانيا (براندت)، فلقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على إجراءات عديدة لدفع الاندماج الأوروبي وتنشيط التعاون السياسي. ينظر: نادية محمود مصطفى، البعد التاريخي للعلاقات العربية- الأوروبية تطور السياسات الأوروبية اتجاه المنطقة العربية القضايا والمسار والمحددات 1945-1991، من كتاب: **الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية 1991 -2003**، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، يناير 2004، ص17.

الصادرات الصناعية، فقد تم اقتراح التحرير الكلي لصادرات الدول الجنوبية المتوسطية اتجاه السوق الأوروبية، باستثناء المواد النفطية المكررة وبعض أنواع النسيج، والتي هي في الواقع المنتجات الوحيدة تقريبا التي تصدرها هذه الدول. ونفهم من ذلك أن الدول الأوروبية تعاملت مع هذه التخفيضات بالشكل الذي يخدم مصالحها أولا، إذ خفضت الحواجز الجمركية على السلع التي لا تملك فيها الدول المتوسط الجنوبية أفضلية إنتاجية مثل المنتجات الصناعية، لكون هذه الدول غير مصنعة أصلا، ومن ثم لا تملك ما تصدره للدول الأوروبية، بينما حددت التخفيضات ب(40%) فقط على المنتجات الزراعية التي تنتهجها الدول بكثرة.

جدول رقم 3 : يوضح تاريخ التوقيع على اتفاقيات انضمام الدول للسياسة المتوسطية الشاملة

الدولة	تاريخ الانضمام	نوع الاتفاقية
قبرص	12 ديسمبر 1972	اتفاق تبادل وتعاون
إسرائيل	11 مايو 1975	-
تونس	25 ابريل 1976	اتفاق التعاون شامل
الجزائر	26 ابريل 1976	-
المغرب	27 ابريل 1976	-
مصر	11 يوليو 1977	اتفاق تعاون شامل
الأردن	11 ابريل 1977	
سوريا	1977	-
لبنان	3 مايو 1977	-
يوغسلافيا	2 ابريل 1980	اتفاق تعاون

Source : **Bichara Khader** le grand Maghreb l'Europe enjeux et perspectives centre d'étude et de recherché sur le monde arabe contemporain séries horizons euro arabes horizons euro arabes Publisher, Paris 1992, p 34

وفيما يتعلق بالتعاون المالي والتقني بين أطراف السياسة المتوسطية الشاملة، فقد تم إبرام عدة بروتوكولات مالية يتم بمقتضاها حصول دول المتوسط الجنوبية على أغلفة مالية بهدف تمويل مشاريع الاستثمار والنمو في بلدانها، واتخذت هذه المساعدات المالية الأوروبية ثلاثة أشكال: إما على شكل قروض مقدمة مباشرة من البنك الأوروبي للاستثمار (EIB)، أو منح مالية مشروطة مقدمة من ميزانيات دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، أو هبات مقدمة من ميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية1. (ينظر إلى **الجدول رقم 4.)** الذي نلاحظ خلال قراءتنا للجدول التالي أن المساعدات المقدمة لدول المتوسط الجنوبية على شكل قروض مشروطة من البنك الأوروبي للاستثمار(EIB)، كانت أعلى من المساعدات المالية الأخرى المقدمة من ميزانية الجماعة الأوروبية، وهذا يدل على أن الطرف الأوروبي يطمح في استخدام الدعم المالي للدول المتوسطية كأداة لفرض سياسة التدخل في شؤونه العامة، ناهيك عن الانعكاسات الاجتماعية والتنموية التي ستنتج عن خدمة هذه الديون.

وفي ما يخص التعاون في ميدان اليد العاملة، فبسبب الأعداد المرتفعة للعمال في دول المجموعة الأوروبية الوافدين من الدول المتوسطية (وخاصة الدول المغاربية)، اقترحت الاتفاقيات المبرمة في إطار السياسة الشاملة إجراءات خاصة، منها إتاحة فرص عمل أفضل لهم، مثل الحماية الاجتماعية، والمساواة بينهم وبين العمالة الوطنية في دول المجموعة[2].

ويمكن القول إن تلك الاتفاقيات جاءت أوسع نطاقا من الاتفاقيات السابقة، ذلك أن الموقف السياسي الأوروبي تغير نسبيا في اتجاه ايجابي، وكان من الطبيعي أن تكون العلاقات أوسع نطاقا وأكثر شمولية، ولقد تضمنت، إلى جانب تطوير وتحسين العلاقات السياسية، تقديم معونات وأوجه تعاون فنية واقتصادية، إضافة إلى التبادل التجاري على أساس عدم التقيد بمبدأ التعامل بالمثل.

[1]- بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)**، مصدر سبق ذكره، ص 191.
[2]- فتح الله لعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو-متوسطية**، مصدر سبق ذكره، ص 157.

جدول رقم 4: يوضح مساعدات الجماعة الأوروبية للدول المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية 1978-1991

بالمليون يورو

الدولة	تاريخ وتوقيع البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات ميزانية السوق الأوروبية المشتركة	المجموع
الجزائر	الأول 1978-1981	70	44	114
	الثاني1982-1986	107	44	151
	الثالث1987-1991	183	56	239
مصر	الأول1978-1981	93	77	170
	الثاني1983-1986	150	126	276
	الثالث1987-1991	249	200	449
الأردن	الأول1987-1981	18	22	40
	الثاني1982-1986	37	26	63
	الثالث1987-1991	63	37	100
لبنان	الأول1978-1981	20	10	30
	الثاني1982-1986	34	16	50
	مساعدة طارئة1978-1988	20	-	30
	مساعدة طارئة1983-1986		-	50
	الثالث1987-1991	50		73
المغرب	الأول1978-1981	56	74	130
	الثاني1982-1986	90	109	199
	الثالث1987-1991	151	173	324
سوريا	الأول1987-1981	34	26	20
	الثاني1982-1986	64	33	97
	الثالث1987-1991	110	36	146
تونس	الأول 1987-1981	41	53	95
	الثاني1982-1986	78	61	139
	الثالث1987-1991	131	93	224
المجموع	الأول 1987-1981	332	307	639
	الثاني1982-1986	560	415	975
	الثالث1978-&991	940	615	1555
المجموع العام		1832	1337	3169

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار بروكسيل (1998)، على الموقع الالكتروني، تاريخ الزيارة 2016/12/5
http://www.enpi-info.eu/main.php?id=383&id_type=2&lang_id=470

2. الحوار العربي- الأوروبي

سلكت العلاقة بين العرب والأوروبيين، لاسيما في غرب أوروبا، مسارا متعرجا يصعب تحديد مصالحه بدقة، فقد ظهرت الجماعة الأوروبية في بدايتها كتجمع اقتصادي يضم دولا مستقلة في سياستها الخارجية، قبل أن تنتقل إلى تجمع سياسي يحاول أن يكون له سياساته الخارجية المشتركة أو الموحدة. ولذلك ظلت علاقة الدول الأوروبية بالدول العربية، وما تزال إلى حد كبير، علاقة ثنائية في المقام الأول، إلا أنه يمكن التمييز بين ثلاث مراحل في مسار تلك العلاقة:

أ- المرحلة الاستعمارية:- وقد اتسمت هذه المرحلة بمحاولة كل دولة أوروبية تحقيق مصالحها الخاصة بوسائلها الذاتية، في إطار علاقة ثنائية غلب عليها طابع الصراع بسبب المشكلة الاستعمارية. فبعض هذه الدول كان لها مصالح استعمارية واسعة في بعض الدول العربية، واعتبرت أن المحافظة عليها يشكل الركيزة الأساس لسياستها تجاه الدول العربية، إلا أنه، مع كل هذا نجد أن هناك عوامل ثلاث ساهمت في تجاوز الأزمة في العلاقات العربية - الأوروبية إلى حد ما، الأول هو طي صفحة الماضي بكل سلبياتها وفتح صفحة جديدة في تاريخ تلك العلاقات. أما الثاني فتمثل في سياسة ديغول الجديدة تجاه الدول العربية، خصوصا بعد حرب 1967. أما الثالث فتمثل في نمو الاقتصاد الأوروبي بصورة زادت من اعتماده على النفط العربي، وهو ما اتضح خلال أزمة 1973[1].

ب - مرحلة البحث عن صيغة حوار متكافئ:- وقد اتسمت هذه المرحلة بمحاولة إرساء صيغة مؤسسية لعلاقة متكافئة تقوم على الحوار بين نظامين إقليميين يرتبطان معا بعلاقة اعتماد متبادل. فخلال هذه المرحلة، بدت مفردات المعادلة وكأنها قد تغيرت تماما مقارنة بالمرحلة السابقة، لأن العرب ظهروا فجأة وكأنهم يملكون من مصادر القوة ما يستطيعون به التأثير على الطرف المقابل وإجباره على التعامل معهم على أساس من

[1]- حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مصدر سبق ذكره، ص 486.

الندية والاحترام المتبادل[1]. وهكذا بدأ التمهيد لحوار ليس مع منتجي النفط أو حول قضية الإمدادات فحسب، وإنما لحوار عربي- أوروبي شامل، يقوم على صيغة مؤسسية. بمعنى أن هذا الحوار لم يكن حوارا بين دول، بل كان حوارا بين نظامين إقليميين أو تكتلين دوليين؛ ومثل الجانب العربي في الحوار مجلس جامعة الدول العربية باعتباره الجهاز الوحيد المخول بذلك، أما الجانب الأوروبي فقد مثلته السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست عام 1952، ولم تكن دوافع وأولويات كل من الطرفين العربي والأوروبي متطابقة بخصوص هذا الحوار؛ فبينما سعى الأوروبيون إلى إبراز قضية مركزية وهي ضمان الإمدادات النفطية بأسعار معقولة وبدون عوائق، فإن العرب أرادوه حوارا شاملا لكافة أبعاد علاقاتهم مع أوروبا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].

فعلى الصعيد السياسي، سعى العرب إلى لفت انتباه أوروبا إلى أهمية القضية الفلسطينية، وضرورة أخذ الأوروبيين لموقف أكثر استقامة وعدلا في موضوع الصراع العربي- الإسرائيلي، ولعب دور إيجابي لإيجاد تسوية شاملة وعادلة لهذا الصراع[3]. كما توخى العرب لأن يكونوا شركاء في النظام الدولي وليس تابعين بما يملكونه من مقومات القوة تجعل منهم شريكا له وزنه في هذا الحوار.

أما على الصعيدين الاجتماعي والثقافي، فقد طالب العرب بالعمل على التعاطي الإيجابي مع الثقافة العربية والاعتراف بمساهمتها في الحضارة الأوروبية، ومكافحة النزعات العنصرية التي تمارس ضد الجاليات العربية في أوروبا. أما على الصعيد الاقتصادي، فتتلخص المطالب العربية في صيغة "النفط مقابل التنمية الشاملة"، بما في ذلك نقل التقنية والحصول على مساعدات مالية[4].

---

[1]- أعلن العرب في 17 أكتوبر 1973 في السعودية، فرض حظر على تصدير النفط للدول المساندة للعدو حتى ينسحب من الأرض الفلسطينية المحتلة. وطبق القرار على الولايات المتحدة وهولندا لمساندتهما الكاملة للكيان الإسرائيلي؛ وبهذا أراد العرب لفت أنظار جيرانهم الأوروبيين إلى ضرورة حل النزاع العربي- الإسرائيلي، كما أرادوا أن يكون لهم دور في صنع السياسة الدولية. انظر: ميشال كابرون، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة: أديب نعمة، بيروت: دار الفارابي، 1992، ص 82.

[2]- بشارة خضر، **أوروبا والوطن العربي- القرابة والجوار**، مصدر سبق ذكره، ص95.

[3]- مصطفى عبد الله خشيم، **الشراكة الأوروبية- المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة**، بيروت، معهد الإنماء العربي، 2002، ص68.

[4]- المصدر السابق، ص 69.

وإذا كان الجانب العربي قد ركز على البعد السياسي للحوار في المقام الأول، إلى جانب الأبعاد الأخرى، فإن الأوروبيين قد ركزوا على البعد الاقتصادي بالدرجة الأساس في هذا الحوار، متمثلا في تأمين وصول إمدادات النفط والغاز، إلى جانب تشجيع استمرار تدفق الفوائض المالية العربية إلى المصارف الأوروبية.

وبالرغم من أن المبادرة الأوروبية للحوار قد جاءت في 6 نوفمبر 1973، وأن الموافقة العربية على هذا الحوار قد جاءت في قمة الرباط في 1974، إلا أن الحوار لم يبدأ بشكل رسمي إلا في 10 يوليو 1975 بالقاهرة؛ وذلك بسبب العقبات الكبيرة التي واجهته منذ ظهوره، حيث إن الأوروبيين أرادوا حصر الحوار في جوانبه الاقتصادية والتجارية فقط، وكذلك ووجهت الجماعة الأوروبية، منذ البداية، بضرورة تحديد موقفها من مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما اشترطته الجامعة العربية، ولكن نتيجة لحرص الجماعة على بدء الحوار بسرعة، حاولت اجتياز هاتين العقبتين باعترافها ضمنيا بحق منظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في الحوار؛ وذلك وفق ما بات يعرف بصيغة "دبلن" التي نصت على أن الحوار سيجري بين مجموعتين وليس بين دول، بحيث يكون كل طرف في الحوار حرا في اختيار من يمثله.

ج - **مرحلة الحوار المتكافئ**: في الوقت الذي كان فيه النظام الأوروبي يتهيأ مرحلة ما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب الباردة، ويواصل مسيرته نحو التكامل والاتحاد؛ كان النظام العربي يتخبط ويتفكك ويتجه نحو الفرقة والانقسام. وفي سياق هذه التحولات الكبرى، راحت أوروبا تعيد صياغة سياساتها واستراتيجياتها الخارجية، بينما عجز العرب على أن يكونوا وحدة واحدة متجانسة يتعين التعامل معها على هذا الأساس، وعاد التعامل معهم كما كان الحال في السابق، كدول ترتبط بعلاقات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي ومع الدول الأعضاء فيه، أو كمجموعة دول تنتمي إلى مناطق جغرافية مختلفة: جنوب البحر المتوسط، الشرق الأوسط، منطقة الخليج.

فالحوار العربي- الأوروبي، بالمعنى الذي قصده مؤسسوه في أعقاب حرب أكتوبر 1973، أي حوار بين كتلتين أو نظامين إقليميين، لم يعد قائما في هذه المرحلة، فعندما شرع الاتحاد الأوروبي في إعادة صياغة استراتيجياته العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، احتلت قضايا توسع الاتحاد في وسط وشرق أوروبا، والعلاقة مع حلف شمال الأطلسي الموسع، مكان الصدارة على جدول أعمال السياسة الخارجية الجديدة للاتحاد الأوروبي، وتبلورت سياسات خارجية أكثر وضوحا للاتحاد الأوروبي مع مناطق جغرافية معينة: دول آسيا وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الخليج. ويلاحظ على هذه السياسات الجديدة أنها لم تلتفت، لا من قريب ولا من بعيد، إلى موضوع الحوار العربي - الأوروبي الذي لم يعد له موقع على خريطة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

في هذا السياق، أخذت العلاقات العربية الأوروبية واحدا من أشكال ثلاثة: الأول علاقات ثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول عربية متفرقة، الثاني علاقات ثنائية بين دول أوروبية ودول عربية؛ الثالث علاقات جماعية بين الاتحاد الأوروبي ومناطق جغرافية معينة يضم كل منها بعض الدول العربية وليس كلها.[1]

[1]- حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مصدر سبق ذكره، ص498 .

المبحث الثاني
العلاقات الليبية الأوروبية (العوامل والمحددات)

عند البحث في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وليبيا، نجد العديد من المؤشرات التي تدخل في تحديد وتشخيص طبيعة وواقع تلك العلاقات تاريخيا، منها ما هو حديث صاحب ولادة الاتحاد الأوروبي وتبلور مؤسساته، ومنها ماله علاقة بالمتغيرات الدولية والنظام الدولي الجديد الذي ولد انعكاسات تركت آثار دولية وإقليمية جعلت من سياسات الاتحاد الأوروبي وليبيا تتأثر بهذه المتغيرات منذ مطلع تسعينات القرن الماضي تجاه محيطهما الإقليمي، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى، مثل المعطيات الاقتصادية الجديدة التي شكلت نقطة أساسية مؤيدة لبناء تلك العلاقات، والموقع الجغرافي الليبي وتأثيره الحتمي الذي لا يمكن تفاديه في المسار التاريخي لهذه العلاقات، بالإضافة إلى العامل الثقافي وأثره على التحولات التي شهدها النظام العالمي واحتلاله أهمية في سياسات الاتحاد الأوروبي. ويمكن القول تعد ليبيا من الدول التي ارتبطت مع أوروبا بعلاقات متنوعة، وقد تأثرت هذه العلاقة بعدة عوامل على مر التاريخ، كان لها دور مؤثر في نسج خيوط هذه العلاقات المتحققة أو المرجو تحقيقها.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات الليبية الأوروبية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في العلاقات الليبية الأوروبية، والمقصود بهذه العوامل من الممكن أن يكون لها دور في علاقة الوحدات الدولية فيما بينها، وعلى الرغم من اختلاف الباحثين في كيفية تصنيف هذه العوامل، وتعدد التفسيرات في أي من هذه العوامل له الدور الرئيسي إلا أنه يمكن القول أن لكل عامل من هذه العوامل دور في شكل العلاقات، وذلك حسب الظروف والمعطيات المحيطة بالدول. ومن أهم هذه العوامل العامل الطبيعي، والعامل الاقتصادي، وهي عوامل فرضت نفسها على الجانبين، لهذا سيتم التعرض لهذه العوامل حسب طبيعتها.

أولا- العامل الطبيعي

1. العامل الجغرافي: هناك صلة وثيقة بين العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير وفهم العلاقة بين دولة وأخرى دون الأخذ بالاعتبار البيئة الجغرافية لكل دولة منهما، وعليه فإن أي دراسة تستهدف البحث في طبيعة العلاقات بين دولة وأخرى، أو دولة ومجموعة دول، وجب أخذ العامل الجغرافي بعين الاعتبار، كعنصر عام له تأثيراته في سياسات الدول[1].

يمثل العامل الجغرافي ركيزة أساسية من ركائز الدولة، باعتبار أن الدولة هي في الأساس وحدات إقليمية، يمثل الإقليم أحد أركان وجودها ذاته فلا دولة بدون إقليم، فالإقليم هو وعاء سيادة الدولة والإطار الذي تنفرد فيه الدولة بإصدار قراراتها، ولا تخضع لأي سلطة تأتي من خارجه، وهو أحد العوامل ذات الطابع المادي، والأكثر ثباتا وديمومة في عناصر قوة الدولة، ويمكن فهم سلوك الدول إزاء بعضها من خلال دراسة بيئتها الجغرافية، ذلك أن للإقليم تأثير على أنماط حياة الجماعة ونظمها المختلفة، ويظل للعامل الجغرافي دور مهم ومميز في توجهات وبناء السياسات لأي نظام سياسي، فالموقع الجغرافي يؤثر بشكل أو بآخر في سياسة الدولة، حيث يحدد الإطار الحيوي الذي تتحرك فيه الدولة[2]. فالعامل الجغرافي له دور واضح ومهم في العلاقات الأوروبية الليبية ولا يمكن تفاديه في المسار التاريخي لهذه العلاقات، وذلك بحكم الموقع الجغرافي لليبيا والدول الأوروبية حول حوض البحر المتوسط، حيث شهدت العلاقات خلافات كان القرب الجغرافي في بعض الأحيان، عاملا مساعدا في تغذيتها كعنصر، وكان في بعض الأحيان الأخرى عاملا مساعدا للتقارب والتعاون.

[1]- عبد الواحد الناصر، **العلاقات الدولية الراهنة**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2002، ص145.
[2]- ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان: دار مجدلاوي، 2005، ص107-108.

وبالنظر إلى الموقع الجغرافي المميز لليبيا، التي تقع وسط الشمال الأفريقي، حيث يبلغ طول حدودها حوالي (6500) كم تقريباً، وتمتلك أطول ساحل على البحر الأبيض المتوسط بطول (1900) كم تقريباً، وبرقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها حوالي (1.760.000) كم، بحيث تحتل المرتبة الرابعة من حيث المساحة بين الدول الإفريقية، وهي تشكل نقطة التقاء بين المشرق والمغرب، كما تمثل حلقة وصل ما بين القارة الأوروبية والدول الإفريقية جنوب الصحراء[1]. وبحكم موقعها كدولة متوسطية فقد تأثرت وأثرت وتفاعلت بالأحداث التي شهدتها المنطقة، فهي جزء من هذا الفضاء المتوسطي.

منذ حصول ليبيا على استقلالها عام 1951، شكل العامل الجغرافي عنصرا بارزا ومحددا رئيسيا لسياساتها الخارجية، بل كان لهذا العامل دور مهم قبل اكتشاف النفط، حيث كان يعد مصدرا رئيسيا للدخل في تلك الفترة فاتجهت ليبيا إلى توظيفه في الحصول على عائدات مالية أساسية في فترة كانت تعاني فيها من فقدان مصادر للدخل، فقامت بتأجير قواعد عسكرية، وتقديم تسهيلات عسكرية للقوات البريطانية والأمريكية من أجل الحصول على إيرادات مالية تساهم في بناء الدولة الناشئة في تلك الفترة[2]. وبعد اكتشاف النفط وتصديره في ليبيا عام 1961، أصبح الموقع الجغرافي حاضرا وبقوة بحكم قربها من السوق الاستهلاكية للنفط في أوروبا، مما ساعد في توفير الكثير من المصاريف والمخاطر على الدول المستوردة.

وفي المقابل أولت ليبيا اهتماما كبيرا بالدائرة المتوسطية نتيجة لاعتبارات جغرافية وتاريخية واقتصادية وأمنية وقد استطاعت أن تستثمر موقعها الجغرافي في خدمة قضاياها ومصالحها مع أوروبا، بالرغم من اختلاف الرؤى في نظرة الطرفين لحوض البحر المتوسط، وفي العديد من القضايا، إلا أن العلاقات بين ليبيا والإتحاد الأوروبي أصبحت تتسم بخصائص التعاون لاعتبارات القرب الجغرافي الذي فرض نفسه على

---

[1]- **جغرافيا ليبيا**- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة - تاريخ الزيارة 2016/12/25 موقع : https://ar.wikipedia.org/wiki/

[2]- عطا محمد صالح، فوزي أحمد تميم، **النظم السياسية المعاصرة**: الجزء الثاني، بنغازي- ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، 1988، ص 372-773.

الجانبين، وكان له دور واضح وغير ممكن تفاديه في المسار التاريخي لهذه العلاقات. فموقع ليبيا الجغرافي يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي، حيث تعد دوله من أكثر الدول المستوردة للنفط الليبي[1]. وبحكم القرب الجغرافي فإن تكلفته أقل من الدول الأخرى، فالتبادلات الاقتصادية والموقع الجغرافي جعل من أية علاقات اقتصادية أو تجارية بين دول شمال وجنوب المتوسط للدور الليبي حضورا فيها.

2. العامل التاريخي: كانت ليبيا من الدول التي تركزت فيها حضارة الفينيقيين التي أثرت في حوض البحر المتوسط، حيث نشأت عدة مدن فينيقية شمال المتوسط، وتلا هؤلاء الإغريق في السيطرة على شرق المتوسط، ثم زحفت الحضارة الأوروبية حيث سيطر الرومان على معظم سواحل حوض المتوسط في أوروبا وإفريقيا. مما ترتب عليها شراكة سياسية واقتصادية، وهو وضع أحدث منذ القدم قاعدة تتعلق بكثير من مظاهر الحياة المختلفة بين ضفتي المتوسط[2].

ويمكن القول لقد ارتبطت ليبيا بتجارب تاريخية وعلاقات متنوعة مع الدول الأوروبية، تركزت بشكل أساسي في جانب الصراع والتنافس وطموحات الاحتياجات التي عرفت في العصر الحديث بالاستعمار، حيث شهدت ليبيا أنواعا عديدة من الاستعمار الأوروبي في عدة مراحل تاريخية بداية بالإغريق، مرورا بالرومان والوندال والبيزنطيين والأسبان[3]، ليأتي بعد ذلك الاحتلال الإيطالي في إطار التوسع الاستعماري الحديث، فقد كانت ايطاليا آخر الدول الأوروبية التي دخلت مجال التوسع الاستعماري وكانت ليبيا بالمقابل من الدول القلائل في المنطقة العربية التي لم يتم الاستيلاء عليها إلى حدود بدايات القرن العشرين.

---

[1]- محمد الهاشمي صقر، **العلاقات الليبية الأوروبية ضمن دائرة الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الخامس عشر، 2016، 7-36

[2]- عماد جاد، **الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط الواقع واحتمالات المستقبل**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام 2001. ص1

[3]- رجب عبد الحميد الأشرم، **محاضرات في تاريخ ليبيا القديم**، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1994، ص 95-96.

اتسمت السياسات الليبية منذ الاستقلال عام 1951 بالتوجه نحو المعسكر الغربي والحرص على إقامة علاقات دبلوماسية قوية مع دوله، واتبعت سياسات متحفظة تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية والعربية، شانها في ذلك شأن معظم الدول في المراحل الأولى من حصولها على الاستقلال، إذ اعتمدت في اقتصادها وتنميتها بالكامل على المساعدات الخارجية التي تقدم لها من الدول الغربية خاصة بريطانيا وأمريكا، وكان ذلك مقابل تقديم تسهيلات وقواعد عسكرية لهاتين الدولتين على الأراضي الليبية. إلا أن هذه العلاقات شابها بعض التذبذب والفتور وبروز العديد من القضايا الخلافية. منذ التحول الذي حصل في ليبيا عام 1969 والذي واكبه تحول في السياسات والتوجهات لدى النظام الليبي، فقد دخلت القيادة الجديدة في مفاوضات مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تسريع بخروج قواتها وقواعدها من الأراضي الليبية، كما سعت إلى تأميم الشركات النفطية العاملة على أراضيها، واتبعت نهجا ايديولوجيا رافضا للسياسة الإمبريالية متماشيا مع النهج الثوري الذي مثله التغير الذي حصل في ليبيا، وسعى إلى إيجاد صيغة جديدة لتعاملاته مع الدول الكبرى[1]. مما نتج عنه دخول ليبيا في حالة من الجفاء والتوتر مع الدول الغربية والأوروبية تحديدا.

ثانيا- العامل الاقتصادي

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل تأثير في سلوكيات الدول تجاه بعضها بعض، حيث يجمع كثير من منظري المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية على أن للعامل الاقتصادي أهمية قصوى في تحديد السياسات الخارجية للدول، فالعديد من نشاطات الدول تتركز على البحث عن ضمان مصادر الموارد الأولية كمصادر الطاقة، وفتح الأسواق أمام منتجاتها الصناعية، والزراعية، فالقدرة الاقتصادية هي أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية حيث تستطيع الدولة عن طريقها أن تقنع أو تكافئ أو تعاقب الدول الأخرى، كما يمكن للدول التي تملك إمكانيات اقتصادية من أن تقاوم الضغوط الاقتصادية الخارجية.

[1]- عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحسن الأول، كلية الحقوق سطات، 2014، ص 22-23.

1. علاقة العامل الاقتصادي بالسياسة الخارجية

إن العلاقة بين العامل الاقتصادي والسياسة الخارجية هي علاقة ترابط وتداخل وتنطوي على العديد من أنواع التأثير المباشر وغير المباشر فالعوامل الاقتصادية تلعب دورا رئيسيا في السياسة الخارجية لأي دولة من الدول فيمكن اعتبار القدرة الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية فالوحدة الدولية تستخدم الأداة الاقتصادية في سياسة فرض العقوبات الاقتصادية أو سياسة الإغراء عن طريق منح القروض والمساعدات الاقتصادية وسياسة المقاطعة الاقتصادية. فالعلاقات الدولية تتأثر إلى حد كبير بالعلاقات الاقتصادية وتستخدم بعض الوحدات الدولية التي تمتلك عناصر قوة اقتصادية أساليب توظيف سياسي لهذه القدرات في مواجهة الوحدات الدولية الأخرى[1]، ومن هذه الوسائل والأدوات ما يلي:

- **أسلوب التحفيز الاقتصادي:** الذي يهدف إلى تقديم الحوافز الاقتصادية للدول الأخرى، ومحاولة التأثير في سلوكيات تلك الدول بتوجيهها نحو المسارات التي تلاءم مصالح الدول المانحة، وتشمل الحوافز الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية استخدام الإعانات المالية الحكومية كتقديم المساعدات الاقتصادية والمعونات الفنية، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية، وضمانات القروض وكذلك من خلال العديد من الإجراءات كتخفيض وإزالة الرسوم الجمركية والعوائق التي تحد من الانسياب الحر للتبادلات التجارية بين أطرافها المعنيين.

- **أسلوب العقوبات الاقتصادية:** تعد العقوبات أو الجزاءات الاقتصادية أحد أساليب التوظيف السياسي لعناصر القوة الاقتصادية، وتمثل هذه العقوبات الاقتصادية المظهر السلبي لاستخدام الدولة لأدوات قوتها الاقتصادية في علاقاتها الخارجية، وتتمثل هذه العقوبات في العديد من المظاهر والصور منها زيادة العوائق الجمركية، وقطع المعونات الاقتصادية والفنية التي تقدم إلى دولة خارجية معينة، وفرض الحظر

[1] - إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**، أسيوط، كلية التجارة، 2001.، ص 217.

الاقتصادي أو الحصار على دولة من الدول بصورة جزئية أو شاملة[1]. وقد لجأت الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة إلى استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية وهذه العقوبات كانت تفرض بصفة انفرادية أو عن طريق الأمم المتحدة. كما حصل عندما صدر قرار من قبل مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات دولية على ليبيا.

2. توظيف العامل الاقتصادي في تطوير العلاقات الليبية الأوروبية

ارتبطت ليبيا بعلاقات اقتصادية قوية مع المجموعة الأوروبية وترجع هذه العلاقات في معظمها إلى الارتباط التاريخي بإيطاليا، حيث كانت معظم المبادلات التجارية الخارجية الليبية تمت معها وذلك نظرا لسيطرة الايطاليين على نشاط التجارة الخارجية في السنوات الأولى لاستقلال ليبيا. ويمكن القول قد شهدت العلاقات الاقتصادية الخارجية لليبيا تطورا كبيرا منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط وفي أهميتها الإستراتيجية وازداد حجم التبادل التجاري مع أوروبا وتعددت مجالات التعاون الاقتصادي، نتيجة للبرامج الإنمائية الضخمة التي نفدت من خلال خطط التنمية المتعددة[2]، ووفرة الأموال اللازمة لتنفيذ تلك الخطط، وقد لعب العامل الاقتصادي دورا مهما في استمرار تطوير العلاقات بين ليبيا ودول المجموعة الأوروبية، وبالرغم من التوترات التي شهدتها العلاقات بين ليبيا والدول الأوروبية إلا أن حجم التبادل التجاري بينهما لم يشهد تغيرا مماثلا، فقد تصدرت دول الاتحاد الأوروبي قائمة التبادل التجاري مع ليبيا، كما أن حجم المصالح المتعلقة بالاستثمارات في المجالات النفطية والاقتصادية الأخرى ظلت مستمرة ولم تشهد أي تغير يذكر[3]، بالرغم من الخلافات الأيديولوجية والسياسية، حيث حالت المصالح المشتركة دون فرض الحظر النفطي الذي سعت الولايات المتحدة لفرضه على ليبيا

---

[1]- المصدر السابق، ص218.

[2]- صبحي محمد قنوص، وآخرون، **ليبيا الثورة في 30 عاما التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)**، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999، .ص 101 -115.

3- البوعيش عبد السلام الديب، **العامل الاقتصادي كمحدد للسياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا (1999-2011)**، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الحقوق والعلوم السياسية فأس، 2016،.ص258.

وأبدي الأوروبيون أعلى درجات التضامن في سبيل تغليب مصالحهم المشتركة مع ليبيا[1]، كما كان لتوظيف العامل الاقتصادي دورا فاعلا في استرضاء الجانب الأمريكي من خلال ما تم دفعه من تعويضات لأسر ضحايا الطائرة الأمريكية، والذي أفضى إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا من قبل مجلس الأمن الدولي على خلفية(قضية لوكربي). وبعد أن استطاعت ليبيا توظيف إمكانياتها الاقتصادية في الخروج من أزمة لوكربي، كانت هذه الإمكانيات هي الوسيلة والأداة التي اعتمدت عليها فيما بذلته من جهود لإعادة بناء وتفعيل علاقاتها الخارجية بشكل مغاير للسابق، حيث تخلت ليبيا عن ذلك التوظيف المبني على أسس إيديولوجية في مجمله إلى آخر ينطبق من أسس برجماتية مبنية على محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، وذلك من خلال إتباع مجموعة من الطرق والأساليب التي يمكن الإشارة إلى البعض منها وفقا للتالي[2]:

1- إتباع سياسة دفع التعويضات المالية من أجل معالجة القضايا العالقة مع الدول الغربية حتى يتسنى لها العودة لموقعها السياسي في المجتمع الدولي، والعمل على تغيير الصورة المرتبطة بليبيا باعتبارها دولة مارقة إلى صورة أخرى كدولة محبة للسلام وتلعب دورا فاعلا وايجابيا في الجهود الدولية.

2- اللجوء إلى اتخاذ خطوات سياسية كبيرة من أجل العمل على بناء مناخ من الثقة بينها وبين الدول الفاعلة، كإعلانها التخلي عن البرامج المتعلقة بتطوير أسلحة الدمار الشامل، وانخراطها في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب وقد نجحت نسبيا في ذلك.

في المقابل كانت السمة التي غلبت على اهتماما الدول الأوروبية في المنطقة هي إعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية، وأضحى ذلك هو منطق الجماعة الأوروبية منذ إنشائها فقد شعرت القيادات الأوروبية بضرورة تصفية علاقاتها مع مستعمراتها حتى تتفرغ لإعادة بنائها الذاتي.

---

[1]- كميليه أحمد عثمان، **السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة الأوروبية ما بين 1990-1998**، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2005،،ص 82.

[2] - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، أطروحة دكتوراه، مصدر سبق ذكره، ص34.

وبشكل عام يمكن القول تتعدد الاتجاهات التي تسفر العلاقة بين العامل الاقتصادي والسياسة الدولية، فالعامل الاقتصادي من أهم المحددات الذي قد يتيح العديد من الفرص للوحدة الدولية، وفي الوقت نفسه قد يفرض قيودا على صناع القرار ويحد من خياراته، كما ينعكس تأثيره على التوجهات الخارجية للوحدة الدولية، وعلى أهدافها ومصالحها وعلى دورها في النطاق الإقليمي والدولي، وقد لعب العامل الاقتصادي دورا فاعلا في تحسين العلاقات الليبية الأوروبية وفي عودة ليبيا إلى الحظيرة الدولية، والخروج من عزلتها. التي فرضتها عليها أوروبا لتهميش دورها في إقليم حوض المتوسط، من خلال عدم دعوتها للمشاركة في عملية برشلونة عند انطلاقها.

المطلب الثاني: محددات ومسار العلاقات الليبية الأوروبية

منذ حصول ليبيا على استقلالها عام 1951، على صعيد علاقاتها الدولية تعتبر أفكار وتصورات الملك تجاه وضع ليبيا الإقليمي والدولي بمثابة مرتكزات لهذه السياسة، وقد تجسدت تلك الأفكار في سياسة محافظة، اتجهت إلى الارتباط بالدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث عقدت ليبيا معاهدة (الصداقة والتحالف) مع بريطانيا في يوليو 1953، سخرت فيها الأراضي الليبية لتكون قاعدة للقوات العسكرية البريطانية لمدة عشرين عاما، كما وقعت في سبتمبر 1954 اتفاقية مماثلة مع الولايات المتحدة لمنح قواتها قواعد وتسهيلات عسكرية على الأراضي الليبية، مقابل بعض المعونات المالية[1].

ومنذ التحول الذي حصل في ليبيا عام 1969، والذي واكبه تحول في السياسات والتوجهات لدى النظام الليبي، انتهجت ليبيا نهجا جديدا، فقد دخلت القيادة الجديدة في مفاوضات مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تسريع بخروج قواتها وقواعدها من الأراضي الليبية، كما سعت إلى تأميم الشركات النفطية العاملة على أراضيها، واتبعت نهجا إيديولوجيا رافضا للسياسة الإمبريالية متماشيا مع النهج الثوري الذي مثله التغير الذي حصل في ليبيا.

[1]- المصدر السابق، ص 37.

أولا – المنظور الليبي للعلاقات الليبية الأوروبية

إن ليبيا قد اختلفت عن معظم الأقطار الأخرى التي اتبعت خَطّاً راديكاليا في العالم الثالث، حيث يمكن وصف السياسة الخارجية الليبية بأنها تشكل مجموعة مواقف ثابتة، ليس لها أهداف محددة تحديداً واضحاً، وهي ترى أن حرية الليبيين والعرب ورفاهيتهم لا يمكن ضمانها إلا عبر استقلالها حيال العالم الخارجي، لذا فإن الاستعداد للمواجهة، دفاعاً عن المصالح الليبية والعربية والأفريقية والإسلامية، هو جزء لا يتجزأ من هذه المواقف[1].

وقد شجع استعداد ليبيا لتطبيق نهج المواجهة في علاقاتها بالدول الغربية وفي موقفها مع إسرائيل، على تبني هذه الدول موقف المواجهة نحو ليبيا، فبات ينظر إلى ليبيا، منذ منتصف عقد السبعينيات، على أنها خطر على المصالح الغربية، والاستقرار المدعوم من الغرب في الشرق الأوسط وأفريقيا. وقد وجدت ليبيا نفسها هدفاً لعداء حكومي غربي، أكثر من أي قطر عربي أخر، باستثناء العراق[2]. وسيتم التعرض إلى بعض المحددات والقضايا التي كان لها تأثير في العلاقات الليبية الأوروبية.

1. التسريع بإنهاء تواجد القواعد الأجنبية

كانت ليبيا حين حصولها على استقلالها عام 1951، دولة فقيرة، وقد اعتمدت في توفير احتياجاتها على المعونات والمساعدات الخارجية، التي لم تكن تكيفها لذا اضطرت الحكومة الليبية في ذلك الوقت إلى طلب المساعدات المالية من الدول الأجنبية حتى ولو كان الثمن هو اتفاقيات عسكرية يتم من خلالها منح قواعد عسكرية لهذه الدول على الأراضي الليبية. وهذا ما تم بالفعل حيث عقدت الحكومة الليبية معاهدة للصداقة والتحالف مع بريطانيا في 29 يوليو 1953، تقدم ليبيا من خلالها تسهيلات للقوات البريطانية وفق شروط الاتفاقية، يسمح من خلالها بإنشاء قاعدة عسكرية بريطانية بمدينة

---

[1]- محمد المبروك يونس، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969-1977**، بنغازي : اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، 2007.، ص 73.

[2] - تيم نبلوك، **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق- ليبيا- السودان**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص 143- 145.

طبرق الليبية، لمدة عشرين عاما قابلة للتجديد أو الاستعاضة عنه بمعاهدة أخرى في مقابل مساعدات مالية معينة تقدمها بريطانيا إلى ليبيا. كما تم أيضا توقيع اتفاقية مماثلة مع الولايات المتحدة الأمريكية في 9 سبتمبر 1954، يتم بموجبها منح قوات الأخيرة قواعد، وتسهيلات عسكرية على الأراضي الليبية، ويسري مفعول هذه الاتفاقية إلى 29 ديسمبر 1970 مقابل بعض المعونات المالية[1].

وعقب تغيير النظام السياسي في ليبيا عام 1969، طالب النظام الجديد بإنهاء الوجود الأجنبي والمعاهدات التي أسست لها، والتي كان ينظر لها على أنها تحد من حركة ليبيا الخارجية، وفي ما بين(8 إلي 13) ديسمبر 1969، دخلت ليبيا في مباحثات مع الحكومة البريطانية حول خروج كافة قواتها من الأراضي الليبية، وتم إصدار بيان مشترك حول هذا الموضوع مضمونه الاتفاق على خروج من الاتفاق، كما دخلت السلطات الليبية في مفاوضات مع الجانب الأمريكي من أجل خروج القوات الأمريكية وفي يونيو 1970 تم بالفعل خروج هذه القوات[2]، وهكذا وفي أقل من عام من تغير النظام السياسي في ليبيا تم خروج القواعد والقوات الأمريكية والبريطانية.

2. تأميم الشركات النفطية:

يعد النفط المرتكز الأساسي للاقتصاد الليبي، أي أنها دولة ريعية بالأساس، فليبيا قبل اكتشاف النفط كانت دولة قليلة الموارد وتعتمد في اقتصادها على المساعدات والهبات التي تمنح لها من بعض الدول، والمبالغ التي كانت تتلقاها نظير إيجارها لقواعد عسكرية على أراضيها وعلى إثر اكتشاف النفط ودخوله مرحلة الإنتاج والتصدير منذ عام 1961، كان الإنتاج النفطي يتم من قبل الشركات النفطية صاحبة الامتياز، وذلك وفق عقود أبرمتها مع الدولة الليبية كانت هذه الشركات تتمتع بالسلطة العليا في الإنتاج والتصدير ونقل النفط إلى الأسواق. كما كانت تحتكر توزيع منتجات النفط وتحدد السعر

[1] - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، أطروحة دكتوراه، مصدر سبق ذكره، ص 40.

[2] - كانت هناك معارضة من جانب بعض الليبيين لإقامة هذه القواعد خوفا من أن يؤثر وجودها على خلاف مع الجارة مصر.انظر: المصدر السابق، ص 41-42.

بنفسها وتتولى الإنفاق على عمليات إنتاجه، وبذلك تحدد الربح الذي يتم على أساسه احتساب عائدات الدولة من النفط وفقا لعقود الامتياز التي تنضم العلاقة بين الدولة صاحبة الأرض والشركة صاحبة الامتياز، فنظام الامتياز لم يكن يعتبر الدولة هي المنتج الحقيقي للنفط من الناحية القانونية والاقتصادية، بل مجرد صاحبة حق في استلام مبلغ من عائدات النفط تحسب كنسبة من الأرباح وفقا لنظام عقد الامتياز، وبهذا تعد الشركة الأجنبية هي المنتجة للنفط وصاحبة الحق في التصرف[1].

وقد حاولت الحكومة الليبية أن تقوم بإجراء تعديلات جوهرية على نظام الضرائب لعام 1955، الذي بموجبه تحصل الشركات النفطية على امتيازات كبيرة جدا، هادفة من ذلك إلى إحداث تغيير في العلاقة بينها وبين الشركات النفطية، وبرغم أنها لم تتمكن إلا من إجراء تغييرات طفيفة على العلاقات المالية بين الدولة والشركات النفطية. فقد قامت السلطات الليبية بإعادة النظر في كافة التشريعات والقوانين الليبية في مجال النفط، وإدخال العديد من التعديلات سعت من خلالها إلى إحكام السيطرة والرقابة على الثروة النفطية، فقامت بتأميم شركات النفط وإتباع سياسة تصحيح الأسعار وتخفيض الإنتاج النفطي لتحقيق أعلى مستوى من الاستثمار الوطني للموارد الطبيعية والنفطية. وقد أدى هذا التوجه إلى ظهور أزمة في العلاقات الليبية الغربية، نظرا لتعارض هذه السياسات مع المصالح النفطية للدول الغربية، مما ترتب عليه مواجهة بين السلطات الليبية وشركات النفط حول السيطرة على إنتاج النفط وعوائده على الرغم من أنه لم يكن من السهولة لكلا الطرفين، سواء السلطات الليبية أو الشركات النفطية أن يقوم أي طرف بقطع صلاته الاقتصادية بالآخر بصورة نهائية. وقد أعلنت السلطات الليبية من جانبها عن نيتها في التفاوض مع الشركات النفطية للدخول في برامج مشاركة مع الشركات النفطية، على أن يتم التفاوض مع كل شركة على حدة، يبد أن الهدف الحقيقي كان هو التأميم الكامل للنفط حيث تتوفر الظروف الموضوعية لإنجاز ذلك.

[1]- علي أحمد عتيقة، **النفط والمصالح العربية، 1972-1987**، الكويت، منظمة الأقطار العربية، المحدودة للبترول 1987، ص 248

وبالإضافة إلى مسألة التأميم انتهجت ليبيا سياسة تسعير النفط، وقد نجحت في دفع الشركات المنتجة للموافقة على مطالبها، خاصة إزاء إصرار ليبيا، والتهديد باحتلال مواقع أبار النفط إن لزم الأمر وتأميم الشركات التي ترفض شروط المشاركة، وكان لليبيا دور في تسعير النفط داخل منظمة الأوبك، خاصة في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، مما شكل تهديدا مباشرا لمصالح الشركات النفطية[1]، دخلت السلطات الليبية في مفاوضات مع الشركات الأجنبية لتصحيح الأوضاع التي كانت سائدة قبل قيامها، وأمرت بتخفيض الإنتاج النفطي إلى المستويات المعقولة من الناحيتين الفنية واقتصادية واتجهت إلى إعادة النظر في التشريعات النفطية السابقة، فأصدرت قانون رقم (24) لعام 1970 الذي يقضي باستبدال المؤسسة الليبية العامة للنفط (lipetco)، التي تأسست في عام 1968 بالمؤسسة الوطنية للنفط (NOC)، للاهتمام بالثروة النفطية ووضع سياسات في مجال تحديد الأسعار والإنتاج[2].

واتبعت ليبيا سياسات متفاوتة بين الحلول التفاوضية الوسطية والمواقف المتصلبة، ففي حين اتفقت مع الشركة الإيطالية ايني (ENI)، على المشاركة بالتساوي قامت بتأميم حصة بعض الشركات الأخرى فأممت شركة النفط البريطانية BP، وإنشاءات شركة وطنية بدلا عنها عرفت باسم " شركة الخليج العربي للنفط "، واستمرت سياسة التأميم[3] بين التأميم الجزئي إلى التأميم الكلي أحيانا أخرى، حتى تسنى للدولة في ليبيا السيطرة على الصناعة النفطية للبلاد.

---

[1]- السيد عوض محمد عثمان، **المواجهة الأمريكية الليبية قراءة في الخلفية التاريخية**، الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت ، معهد الإنماء العربي، العدد(42) أكتوبر، 1992، ص 55

[2]- نادية محمد الزنتاني، **دور النفط في السياسة الخارجية الليبية**، رسالة ماجستير، طرابلس- ليبيا ، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2006. ص 73-75

[3]- استطاعت السلطات الليبية ترجمة هذه السياسات إلى أفعال، بإصدارها قانون في عام 1973 يحمل رقم (66)، ويقضي بتأميم (51) بالمائة من شركات النفط العاملة على أراضيها ونقل ملكية (51) بالمائة من جميع الموجودات والحصص والأسهم التي كانت مملوكة لشركات النفط إلى ملكية الدولة الليبية، وقد تم استثمار مناطق الامتياز المؤممة عن طريق المؤسسة الوطنية للنفط شراكة مع الشركات النفطية الأجنبية المشار إليها في المادة (1) من قانون التأميم على أن تكون حصة مشاركة المؤسسة الوطنية للنفط (51) بالمائة وحصة الشركات النفطية الأجنبية (49) بالمائة واستمرت هذه الشركات على نفس الوضعية طيلة الفترة الفاصلة بين عامين (1970-1979) حيث حصلت بعض التغيرات مع بداية عام 1980. ينظر: المصدر السابق. ص 73-75.

3. دعم بعض التنظيمات والحركات الراديكالية:

وضعت السلطات الليبية إمكاناتها المادية والمعنوية لدعم ما سمته بحركات التحرر في العديد من مناطق العالم، حيث هيمن الخطاب الراديكالي الثوري على سياساتها الخارجية التي تؤكد على ضرورة دعم هذه الحركات والفصائل الثورية التي تنشط في مختلف دول العالم ومنها الدول الأوروبية، فقدمت الدعم والمساندة إلى منظمة الجيش الأيرلندي وقوات إلباسك وحركة السود في الولايات المتحدة الأمريكية والجيش الأحمر والماويين والكورسكيون وغيرها من الحركات ولم تتحرج عن المناداة في كل المحافل الدولية التي شاركت فيها، بضرورة العمل على تحقيق مطالب هذه التنظيمات وعلى حقها في تقرير المصير، ووفقا لتقرير صادر عن مكتب الاتصال الخارجي والتعاون الدولي لعام 1982 فإن ليبيا قدمت المساعدة المادية والدعم المعنوي للعديد من هذه الحركات في مناطق عديدة من العالم. في حين رأت الدول الغربية والأوروبية أن مثل هذه الأعمال تمثل دعما للإرهاب الدولي. وتشجع على الإخلال بأمن الدول، خاصة أن بعض هذه الحركات والمنظمات الثورية هي منظمات إرهابية أو هي عبارة عن منظمات ساهمت في صنعها أنظمة سياسية معينة من أجل تهديد أنظمة سياسية أخرى، برزت العديد منها خلال سنوات الحرب الباردة، وهي عبارة عن منظمات أما تابعة للمعسكر الشيوعي وإما للمعسكر الرأسمالي والتورط في دعم أي منها هو تورط في لعبة الحرب الباردة.

ويمكن القول أن سوء التقدير وعدم القراءة الجيدة لأبعاد السلوك السياسي أوقع ليبيا في وضع سياسي متأزم مع العديد من الدول الأوروبية التي تعرض أمنها واستقرارها للخطر، نتيجة للأعمال الإرهابية التي كانت تقوم بها هذه التنظيمات الثورية التي كانت تنشط على أراضيها، وإعلان ليبيا بأنها تدعم وتساند هذه التنظيمات جعل من السهولة اتهامها بأنها راعية للإرهاب الدولي، وتصنيفها بأنها دولة عدوانية غير محبة للسلام، لذلك لم يكن غريبا أن تعاني الدبلوماسية الليبية من الفشل في العديد من المحافل الإقليمية، والدولية بسبب قوة الضغوط التي تمارسها الدول الأوروبية، صاحبة النفوذ

الدولي ضد أي دور تسعى ليبيا للعبه في الساحة الدولية، كما كان له تأثيره على الداخل الليبي وآثار صراعا وتوترا مع العديد من دول المنظومة الدولية.

4. تصادم وتعارض التوجهات السياسية:

لم تكن توجهات ورؤى السياسة الخارجية الليبية بعيدة عن رؤية وأيديولوجية العقيد القذافي فلقد دعا منذ عام 1969، وفي أكثر من مرة من خلال خطاباته وبياناته، على ضرورة مواجهة الإمبريالية التوسعية بكافة أشكالها ورأى في الإمبريالية والصهيونية والرجعية، كما سماها في ذلك الوقت، خطرا على الأمة العربية ولم تقتصر هذه المواجهة على نطاق جغرافي معين، كما لم تقتصر على قومية أو ديانة معينة[1]. كذلك الخلاف الليبي الأوروبي حول أفريقيا التي عمل الجانب الليبي على ضرورة إنهاء الوجود العسكري الأوروبي فيها لأنه يستحوذ على خيرات وثروات هذه القارة، وفي هذا الصدد يقول القذافي: "أن محاولة حماية مصالح بعض الدول الأوروبية فوق التراب الأفريقي كمواردها وتجارتها وأمن رعاياها هي محاولة استعمارية لابد أن تقاوم من قبل الأفريقيين وهي مرفوضة وأن محاولة أن تدعي بعض الدول خارج أفريقيا الوصاية على حل مشاكل أفريقيا هي محاولة استعمارية لابد أن تقاوم من قبلنا"[2].

كما أن ليبيا بدأت منذ عام 1977 بإقامة صلات أوثق بالاتحاد السوفيتي، ومن هنا بدأت تجربة ليبيا مع العقوبات الأمريكية[3]، بإجراءات اتخذت لمنع أنواع معينة من المبيعات العسكرية لليبيا، وكانت تلك الإجراءات جزئياً رداً على تورط ليبيا المزعوم في الإرهاب الدولي.

وجدت ليبيا نفسها في منتصف عقد الثمانينيات مشتبكة في صراع شديد مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، اثر وقوع حادث هو انفجار قنبلة في مرقص في برلين يرتاده العسكريون الأمريكيون، دفع الولايات المتحدة للانتقال من العقوبات إلى

---

[1]- **التقرير الاستراتيجي العربي**، 1995 القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لأهرام، ص 235

[2]- السيد عوض عثمان، **العلاقات الليبية الأمريكية 1940-1992**، القاهرة: مركز الحضارة العربية للنشر والإعلام، 1994. ص247

[3]- جمال حمود الضمور، **مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي (ضد: ليبيا، السودان، الصومال)**، عمان : مركز القدس للدراسات السياسية، 2004، ص232-233.

العمل العسكري، تضمن العمل العسكري الأمريكي شن غارات جوية على عدد من الأهداف داخل ليبيا في مدينتي بنغازي وطرابلس، راح ضحيته المئات من المدنيين الأبرياء، وأدى إلى خسائر مادية جسيمة، وذلك في محاولة لاغتيال "القذافي"، حيث تركز الهجوم على مقر إقامته، وأدى إلي تدميره ومقتل ابنته بالتبني.

وقد أدى اعتقاد دول المجموعة الأوروبية بأن الأدلة ضد ليبيا قوية وسخطها لوقوع الحادث على أرض أوروبية، إلى فرضها عقوبات على ليبيا لأول مرة، واتفق وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية علي تقليص عدد الليبيين العاملين في الأقطار الأوروبية، كما تقررت مراجعة سياسة التجارة مع ليبيا، ولاسيما ما يخص تقليل ائتمانات التصدير، وإنهاء بيع ليبيا سلعاً مدعومة من الغذاء في المجموعة الأوروبية[1].

وبشكل عام أن الأزمة بين ليبيا والغرب بدأت رسمياً في 28 سبتمبر 1991، حيث وجهت أمريكا وبريطانيا في ذلك الوقت مذكرة إلى ليبيا تبلغانها فيها أن اثنين من مواطنيها ضالعان في حادثة تفجير الطائرة الأمريكية (بان أمريكان) أثناء قيامها بالرحلة (103) فوق مدينة (لوكربي) الاسكتلندية، في 21 ديسمبر 1988.

وبعد فترة وجيزة من هذا الأجراء انضمت إليهما فرنسا، التي اتهمت بدورها ليبيا رسمياً، بالضلوع في حادث تفجير الطائرة الفرنسية (UTA-772) فوق صحراء النيجر عام 1989، وطلبت من مجلس الأمن الدولي إجبار ليبيا على تسليم المتهمين[2].

وقد فشلت جميع الاتصالات والمساعي الدبلوماسية التي أجرتها إطراف عديدة لتسوية هذه الأزمة، حيث أصر طرفا النزاع، أي ليبيا من جهة والغرب من جهة أخرى، على مواقفهما، حتى أصدر مجلس الأمن الدولي قراره الأول رقم (731) في 21 يناير 1992، ثم أتبعه بقرار ثان حمل الرقم (748) في نهاية شهر مارس 1992 وتضمن

---

[1]- عبد السلام علي المزوغي، **العقوبات الاقتصادية: الحصار الاقتصادى لليبيا في "قضية لوكربي" كنموذج**، طرابلس: منشورات المركز القومي للدراسات القانونية وبحوث حقوق الإنسان، 1999، ص7-40.

[2]- جمعة سعيد سرير، **قضية لوكربي**، الجوانب القانونية لأزمة العلاقات الليبية-الغربية حادث تحطم الطائرتين الأمريكية والفرنسية، دراسة في ضوء القانون الدولي العام والعلاقات بين أجهزة الأمم المتحدة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2000، ص54-60 و ص76-88.

فرض عقوبات متنوعة الجوانب على ليبيا[1]. وبالمقابل رفضت ليبيا قرارات مجلس الأمن الدولي ولجأت إلى محكمة العدل الدولية في 3 مارس 1992، التي أنصفتها، ولكن الأمر أخذ أبعادا أخرى، ما أثار جوانب قانونية بالغة الأهمية والدقة، ويمكن القول إن علاقات ليبيا طيلة عقد التسعينيات[2] اتصفت بمعالجة الأمن (لقضية لوكربي).

لقد أدى الحظر الأمريكي والدولي المفروض على ليبيا، بناءً على قراري مجلس الأمن (784) لعام 1992 و(883) لعام 1993، إلى وضع ليبيا في حالة من العزلة السياسية والاقتصادية، أثرت كثيراً، وفي مختلف مناحي الحياة الليبية، الاقتصادية منها والاجتماعية خاصة، حيث بلغت الخسائر المالية التي تكبدتها ليبيا منذ بدء العقوبات عام 1992 حتى عام 1999 حوالي (29.923.728) مليار دولار، الأمر الذي سبب أضراراً فادحة في الاقتصاد الليبي، تمثلت في انهيار قيمة الدينار الليبي، وتدني مستوي الخدمات الاجتماعية، وتولد مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة[3].

لذلك تسهم عوامل عدة في توضيح ملامح النظام السياسي الليبي، فتلك الإحداث والتفاعلات توضح أن من أبرز ما يميز السياسة الليبية تأثرها بالعامل الخارجي، بل لعل بوسعنا القول بأن العامل الخارجي يمثل العنصر الأكثر تأثيراً في المعادلة السياسية

1- يمكن الرجوع إلي نص القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم "731" في كتاب: ميلود المهذبي، **قضية لوكربي**، أحكام القانون الدولي جدلية الشرعية والمشروعية، ط2، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1425، ص 289-291. كما يمكن الرجوع إلي نص القرار رقم " 748" في نفس المرجع، ص305-309.

2- شددت الولايات المتحدة عقوبتها ضد ليبيا في عقد التسعينيات، علاوة علي عقوبات الأمم المتحدة التي فرضت على هذا البلد، وجهت العقوبات الأمريكية نحو قدرة ليبيا على العمل الاقتصادي الدولي، ووضعت وزارة الخزانة الأمريكية عام 1991 (48) شركة تجارية في القائمة السوداء، زعمت أن الحكومة الليبية تسيطر عليها، ووضعت (46) شركة أخرى في القائمة السوداء عام 1992، وحظر التبادل الاقتصادي بين المنظمات والشركات الأمريكية والشركات الليبية، كما قدم الرئيس "كلينتون" يوم 1994/4/10 تقريراً للكونغرس الأمريكي، بشأن المقاطعة الاقتصادية المفروضة على ليبيا جاء فيه:
أ ـ تجميد أكثر من (130) معاملة مع ليبيا بقيمة (207) مليون دولار.
ب ـ استمرار برنامج متابعة الإجراءات المفروضة على ليبيا في إطار ما سمي بمبادرة الطريق المسدود، وهو برنامج يهدف إلى متابعة ومراقبة كل الأمريكيين القاصدين ليبيا.
ج ـ استمرار المساعي الأمريكية من أجل فرض إجراءات دولية أكثر فعالية ضد ليبيا من تلك التي نص عليها قرار مجلس الأمن رقم (883) بحيث تشمل حظراً نفطياً دولياً. انظر: تيم نبلوك، **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط "العراق-ليبيا-السودان"**، مصدر سبق ذكره. ص159.

3- صبحي محمد قنوص وآخرون، **ليبيا الثورة في 30 عاما التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)**، مصدر سبق ذكره، ص237.

الليبية. فليبيا دولة قليلة السكان[1]، لا تلعب دوراً مهماً في التأثير على مجريات الأحداث على الصعيدين الإقليمي والعالمي، إلا أنها تحتل مكانة بارزة في حسابات القوى العالمية،باعتبار موقعها الجغرافي، وثرواتها الطبيعية، وخاصة بالنسبة للدول الأوروبية.

ثانيا: القواعد القانونية المحددة للعلاقات الليبية الأوروبية

ارتبطت ليبيا بعلاقات سياسية واقتصادية مع أغلب الدول الأوروبية سواء كانت هذه العلاقات في إطار الاتحاد الأوروبي أو مع الدول الأوروبية كلا على حدة، واختلفت هذه العلاقات وفقا للتغيرات التي طرأت على الخارطة الدولية أو التغييرات التي شهدتها الدول المعنية، وكان تعامل الدول الأوروبية مع ليبيا مبني على أساس النفط مقابل التكنولوجيا وأعطى القرب الجغرافي لليبيا مع القارة الأوروبية ميزة إستراتيجية، ولو أن الاعتبارات السياسية قد قلصت من فائدة هذه الميزة. **ويوضح الجدول رقم 5** حجم الصادرات النفطية الليبية وحصة الدول الأوروبية منها للفترة من (1984 حتى 1991).

[1]- يعتبر عدد سكان ليبيا ضئيل قياساً إلى المساحة الجغرافية، حيث إنه يبلغ حوالي 5.673.000 ألف نسمة، منهم 5.323.000 ألف ليبي و350.000 ألف نسمة من الأجانب، حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006. انظر: "**الهيئة العامة للمعلومات والتعداد العام للسكان 2006**"، موقع **اللجنة الشعبية العامة** www.Gpc.Gov.ly.

جدول رقم 5 : صادرات النفط الليبي والجهات المستوردة لها- للفترة من (1984 -1991)

الوجهة	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
أمريكا الشمالي	3,8	5,1	.	.	.	.	.	.
كندا	3,8	5,1	.	.	.	.	.	.
أمريكا اللاتينية	8,0	7,0	5,0	.	.	.	.	.
أوروبا الشرقية	51.1	55,0	175,0	52.0	50,0	28,0	85,0	50,0
أوروبا الغربية	826,7	787,3	850,0	745,0	825,0	836,0	994,0	1130,0
استراليا	5‘7	8‘7	30,0	31,6	32,0	20,0	28,6	10,0
بلجيكا	30,6	1,0	34,7	47,9	28,9	25,0	22,8	37,3
فرنسا	120,7	68,9	46,4	35,6	66,4	46,0	57,7	77,6
ألمانيا الغربية	115,5	110,0	95,0	128,5	202,0	217,0	232,1	247,7
ايطاليا	258,0	284,9	297,4	271,3	311,5	366,0	489,2	521,5
هولندا	56,8	60,1	35,0	15,6	7,2	12.0	6,5	9,1
اسبانيا	77,0	80,4	133,0	76,8	80,8	79,0	107,5	109,7
سويسرا	17,8	15,0	14,0	31,1	26,9	9,0	22,8	38,0
بريطانيا	9,3	9,2	6,0	1,4	.	.	4,7	.
الشرق الأوسط	17,2	15,0	16,0	6,0	8,0	4,0	.	.
افريقيا	1,2	6,2	6,0	4,0	4,0	2,0	6,0	20,0
آسيا	21,6	19,0	15,0	3,0	3,0	2,0	6,0	20,0
OECD	830,5	792,4	850,0	745,0	825,0	824,0	970,0	1080
المجموع	929,6	894,6	1067,0	810	890,0	872.0	1090,0	1220,0

المصدر: منصور عمر الكيخيا، **القذافي وسياسة المتناقضات** ،بيروت: مركز الدراسات الليبية، توزيع الفرات للنشر والتوزيع، 2007. ص 241

وسيتم تناول علاقات بعض الدول الأوروبية مع ليبيا.

1. العلاقات الليبية الإيطالية:

أن موقع ليبيا وايطاليا على ضفتي البحر المتوسط أحداهما قبالة الأخرى، ترتب عليه وجود علاقات متميزة عبر التاريخ، إلا أن الفترة الاستعمارية الايطالية لليبيا والتي بدأت عام 1911، كانت من الفترات القاسية بالنسبة للشعب الليبي والتي امتدت حتى عام 1943، حيث خرج الإيطاليون من ليبيا مهزومين في الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من تاريخ ايطاليا الاستعماري لليبيا، إلا أن العلاقات الليبية الايطالية ظلت مستمرة فبعد تغير النظام السياسي في ليبيا عام 1969، استؤنفت هذه العلاقات وتميزت خلال عقد السبعينيات ببروز ايطاليا كثاني دولة أوروبية مستوردة للنفط الخام الليبي، وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية تقضي بإنشاء عدد من المشاريع الاستثمارية المشتركة، وتم في نوفمبر 1973 توقيع اتفاقية للتعاون الفني والعسكري في روما مدتها ستين قابلة للتجديد، كما تم توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي غير محددة المدة واتفاقية في مجال الطاقة الشمسية تم توقيعها في يونيو 1981 مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد، وكذلك اتفاقية ثقافية وعلمية في أبريل 1984، كما تم إنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية المشتركة في مختلف المجالات، وبلغت قيمة التكاليف الإجمالية لهذه الاتفاقيات ما يقارب (179) مليون دولار[1].

وقد قام المصرف الليبي الخارجي والمملوك بالكامل لمصرف ليبيا المركزي، بشراء حصص ملكية في شركات متعددة وفي منح القروض، فقد منح المصرف قرض بقيمة (500) مليون دولار لشركة النفط الوطنية الايطالية، وفي شراء سندات وعقارات في ايطاليا، كما قام المصرف بامتلاك أسهم لمجموعة من المصارف الايطالية خصوصا تلك التي تقوم بتحويل العمليات التجارية[2].

---

[1]- حسن مذكور، **العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الليبية خلال الفترة 1969-2005** رسالة ماجستير، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، 2006. ص 254

[2]- جوديث غورني، **ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط**، ترجمة محمد عزيز، فتحي أبو سدرة، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2003. ص 312

وعلى الرغم من أن ليبيا كانت دائمة التلويح، بين الحين والآخر، ببعض القضايا الخلافية مع ايطاليا من قبيل التعويض عن الفترة الاستعمارية لها وعن المآسي والجرائم التي ارتكبت من قبل ايطاليا في تلك الفترة إلا أنه من الناحية الفعلية يمكن اعتبار ايطاليا البوابة الرئيسية لليبيا على الاتحاد الأوروبي، حيث أنها أهم مستورد إذ يتجاوز حجم ما صدر إليها وحدها أكثر من (40%)، من إجمالي الصادرات الليبية كما يتجاوز حجم الواردات الليبية من ايطاليا ما نسبته (20%)، إلا أن هذه العلاقات شهدت بعض التوتر في عقد الثمانينيات وأخذت منحى آخر، والسبب في ذلك وقوف ايطاليا إلى جانب أمريكا وبعض الدول الأوروبية باتخاذ بعض الإجراءات العقابية ضد ليبيا ومنها تخفيض قيمة وارداتها من النفط الليبي مما كانت له تداعيات من الناحية الاقتصادية على ليبيا[1].

2. العلاقات الليبية البريطانية:

ارتبطت ليبيا وبريطانيا بعلاقات قوية منذ الاستقلال عام 1951، وقد شكل تغير نظام الحكم في ليبيا عام 1969 مرحلة مختلفة لسير هذه العلاقات فقد أخذت هذه العلاقات ملامح مغايرة للفترة السابقة حيث تم إنهاء الوجود العسكري البريطاني على الأرض الليبية عام 1970، مما دفع العلاقات الليبية البريطانية إلى المزيد من التأزم والتدهور ومما زاد حدة التوتر هو تأييد ودعم القيادة الليبية للجيش الأيرلندي الذي حارب بريطانيا بدافع القومية والدين. وقد قامت بريطانيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا إثر حادث مقتل الشرطية البريطانية أمام السفارة الليبية في لندن، وتوجيه مسؤولية مقتلها لليبيا، من جهتها اتهمت ليبيا بريطانيا بإيواء المعارضة الليبية ودعمها، ومع هذا ظلت العلاقات الاقتصادية قائمة بين البلدين، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية على أنها اقتصرت طيلة فترة السبعينات على الشركات النفطية البريطانية العاملة في ليبيا حيث تعاقدت الحكومة الليبية خلال عامي 1975 و1976 مع بريطانيا على توريد وتركيب المعدات الخاصة بالنظام الكهربائي في عدة حقول نفطية، إضافة إلى إبرام

[1]- كميليه أحمد عثمان، **السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة الأوروبية ما بين 1990-1998**، مصدر سبق ذكره. ص 82.

بعض العقود في مجالات التنقيب عن النفط[1]. وفي عقد الثمانينيات اتخذ التعاون بين البلدين تطورا ملحوظا حيث شمل المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية والطاقة والنقل والتبادلات التعليمية والطبية، وقد استوردت ليبيا خلال عامي 1982 و1983 ما قيمته عشر ملايين دولار من المواد الطبية[2]، إلا أن العلاقات الدبلوماسية ظلت مجمدة ورفضت الحكومة البريطانية باستمرار طلبات استئناف هذه العلاقات بالرغم من عرض العقيد القذافي قطع ارتباطاته مع الجيش الايرلندي، وظلت بريطانيا تطالب ليبيا بمدها بكامل المعلومات حول عمليات تسليم الأسلحة إلى الجيش الايرلندي وتفاصيلها وإيقاف دعمها لكافة الحركات الإرهابية[3]، ومع ذلك ظلت العلاقات في جوانبها الاقتصادية مستمرة بين البلدين.

3. العلاقات الليبية الفرنسية :

حرصت فرنسا على إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع ليبيا منذ نيلها لاستقلالها والتي زادت واتسعت بعد عام 1969، فقد كانت ليبيا من أوائل الدول العربية التي عقدت صفقة شراء أسلحة فرنسية في بداية السبعينيات، وأقامت حوارا سياسيا شاملا بينهما، وتوج التعاون بين البلدين في المجال العسكري بتوقيع صفقة طائرات الميراج والأسلحة الفرنسية التي تحصلت عليها ليبيا[4]، ويمكن القول شهدت فترة السبعينيات تطورا ملحوظا في العلاقات بين البلدين خصوصا بعد الاتفاقية التي تم توقيعها عام 1974 التي ضمنت فرنسا من خلالها تدفق النفط الليبي مقابل مساعدات فنية ضخمة، إلى جانب توقيع اتفاقية تقضي بوضع إستراتيجية طويلة المدى لدعم وتطوير التعاون والتكامل الاقتصادي وإقامة العديد من المشروعات المشتركة في مجال الخدمات والصناعات الخفيفة[5]. إلا أن هذه العلاقات شابها بعض الفتور وعدم الاستقرار

---

[1] - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، أطروحة دكتوراه، مصدر سبق ذكره، ص 57.

[2] - اللجنة الشعبية العامة للمالية (وزارة المالية) **تقرير عن مناخ الاستثمار في ليبيا خلال الفترة 1980-1988**

[3] - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، مصدر سبق ذكره، ص 58.

[4] - المرجع السابق، ص58.

[5] - **تقرير السياسة الاقتصادية** في ج ع ل قسم الشؤون الاقتصادية وزارة الخارجية ، 1974.

منذ نهاية عقد السبعينات نظرا لتقاطع مصالح البلدين في الساحة الأفريقية، فلفرنسا مصالح تاريخية واقتصادية وثقافية حرصت على حمايتها[1]. وزادت الحرب الليبية التشادية في عقد الثمانينيات توتر العلاقات الليبية الفرنسية فتشاد تعد إحدى الدول التي كانت مستعمرة من قبل فرنسا وتربطها بفرنسا عدة اتفاقيات أبقت فرنسا من خلالها على قوات عسكرية لها في تشاد، ومن هذا المنطلق اتخذت فرنسا موقفا سلبيا تجاه الخطوات الليبية في القارة الأفريقية عامة وفي تشاد خاصة ورأت أن هذه السياسة دليلا على أن ليبيا تسعى للتوسع على حساب دولة تشاد المستقلة، وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، وأن هذا الحضور لسياستين في مجال واحد يحتم الاحتكاك المولد للصراع في تلك الفترة وهو ما تأكد في تشاد التي ظلت مسرح للصراع سياسيا وعسكريا بين فرنسا وليبيا في مرحلة معينة من تاريخ العلاقة بينهما.

وقد جرت عدة محاولات للتفاوض حول هذا الخلاف، وفي عام 1986 قامت فرنسا بطرد دبلوماسيين ليبيين إثر الغارة الأمريكية على بنغازي وطرابلس. وفي عام 1989 وقعت حادثة الطائرة الفرنسية (UTA) التي سقطت في صحراء النيجر وهي في طريقها إلى فرنسا بعد أن أقلعت من أنجمينا بتشاد، مما أسفر عن مقتل جميع ركابها وأعضاء طاقمها البالغين (170) شخصا، وكان لها أثر كبيرة في توتر العلاقات بين البلدين بعد أن شهدت تطورا على إثر إنهاء الخلاف الليبي التشادي، حيث اتهمت فرنسا ليبيا بالحادث وأحدث هذا تراجعا ملحوظا في العلاقات بين البلدين[2].

وبالرغم من تدهور العلاقات الليبية الفرنسية في عقد الثمانينيات، ظلت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مستمرة بين البلدين وخصوصا في مجالها النفطي والتجاري، حيث تم توقيع اتفاقيات عام 1987 في مدينة باريس تشمل زيارات الخبراء والاختصاصيين في مختلف مجالات التقنية ويتم بموجبها تزويد فرنسا بكمية من النفط

[1]- كميليه أحمد عثمان، **السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة الأوروبية ما بين 1990-1998**، مصدر سبق ذكره.، ص 89.

[2]- المرجع السابق، ص 90.

الليبي تقدر ب(700.00) طن من النفط الخام في العام[1]. بالإضافة إلى ذلك تم توقيع اتفاقية عام 1988 تتضمن موافقة الطرفين على زيادة حجم التبادل التجاري إلى حوالي (80) مليون دولار سنويا، كما قامت بعض المؤسسات الليبية بشراء بعض المباني والممتلكات في العاصمة الفرنسية تبلغ قيمتها (500) مليون دولار[2]. وساعد في تخفيف حدة التوتر في العلاقات إطلاق سراح رهائن فرنسيين وبلجيكيين من لبنان بعد تدخل ليبيا في أبريل 1990، كخطوة إنسانية وتزامن إطلاق سراح الرهائن مع تسليم فرنسا لليبيا ثلاث طائرات مقاتلة من نوع ميراج كانت قد امتنعت عن تسليمها في السابق.

4. العلاقات الليبية الألمانية.

ترتبط ليبيا بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة مع جمهورية ألمانيا، فقد شهد عقد السبعينيات تطورا كبيرا خاصة في الجوانب الاقتصادية والتبادل التجاري، حيث أصبحت ثاني أكبر الشركاء التجاريين لليبيا بعد ايطاليا كما شكل البلدان لجانا وزارية مشتركة عقدة عدة اجتماعات دورية ابتداء من عام 1974، وارتبطت الدولتان بالعديد من الاتفاقيات من مجالات التعاون الفني، وقامت الشركات الألمانية بتنفيذ العديد من المشروعات في ليبيا خاصة في مجالات الصناعات الخفيفة، كما قام بينهما تعاون في المجالات العلمية. إلا أن هذه العلاقات شابها الفتور في عقد الثمانينيات، وذلك على أثر اتهام ليبيا بتفجير "ملهى لابيل" ببرلين عام 1986 والذي يرتاده جنود أمريكان، مما أدى إلى مقتل جنديين أمريكيين وامرأة تركية وجرح (200) شخص في الحادث، وقد أعلنت السلطات الألمانية أن جهات عربية وخاصة ليبيا تقف وراء الحادث[3]، الذي كانت له تداعيات على علاقات ليبيا مع ألمانيا وخاصة في جانبها السياسي.

---

[1]- المصرف العربي الليبي الخارجي، **تقرير سير التعاون الاقتصادى بين ليبيا وفرنسا 1985-1990**، قسم الشؤون الاقتصادية

[2]- المصدر السابق .

[3]- عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، أطروحة دكتوراه، مصدر سبق ذكره، ص 61 .

خامسا- دول أوروبية أخرى:

ارتبطت ليبيا بعلاقات مع دول أوروبية أخرى غير المذكورة سابقا، وكانت في معظمها علاقات جيدة إذ لم تكن توجد قضايا خلافية تعرقل هذه العلاقات، ولمعظم هذه الدول اتفاقيات اقتصادية، وتبادلات تجارية وتعاون مشترك. وقد استطاعت السلطات الليبية بناء علاقات وطيدة مع العديد من الدول المطلة على حوض البحر المتوسط وخصوصا الصغيرة منها وبالأخص دولة مالطا، بحكم موقعها وقربها من السواحل الليبية حيث مثلت مركزا هاما لليبيا وقد اهتمت الدبلوماسية الليبية ببناء علاقات ممتازة معها منذ عام 1969، خصوصا وأن مالطا تنهج سياسة الحياد تحت حكم الحزب العمالي المالطي، وتطورت هذه العلاقات تطورا ملحوظا خلال فترة السبعينيات حين قامت السلطات الليبية في عام 1976 بتقديم الدعم المباشر لمالطا، واستمرت العلاقات بين البلدين خلال فترة الثمانينيات على نفس السياق من التفاهم حيث شهدت هذه الفترة التوقيع على العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات، واعتبرت السلطات في ليبيا أن مالطا هي إحدى القنوات المهمة للاتصال بالعالم الخارجي بالنسبة لليبيا خصوصا أثناء (أزمة لوكربي) التي اتهمت فيها ليبيا وتم فرض عقوبات اقتصادية وحظر جوي عليها.

كما ارتبطت ليبيا بعلاقات قوية مع دول المنظومة الاشتراكية لأوروبا في ذلك الوقت، حيث قامت ليبيا بتقديم العديد من القروض والمساعدات الاقتصادية لهذه الدول، لاسيما وأن سياسات وتوجهاتها كانت أقرب للتوجهات الليبية. ففي مجال القروض قدمت ليبيا لدول أوروبا الشرقية في الفترة ما بين (1972 و1978) قروضا مالية تقدر بحوالي (250) مليون دولار أمريكي، حصلت يوغسلافيا على نحو (40.7) مليون دولار والباقي موزع على اسبانيا وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر[1]. واستمرت سياسة تقديم المساعدات والقروض المالية للفترة ما بين (1983 و1990) حيث بلغت القروض الممنوحة لدول أوروبا الشرقية (105) مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية[2].

---

[1]- اللجنة لشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية) **تقرير حول السياسة الليبية مع دول المنظومة الاشتراكية إدارة التعاون الاقتصادي 1989.**

[2]- اللجنة لشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية) **تقرير حول السياسة الليبية مع دول المنظومة الاشتراكية إدارة التعاون الاقتصادي، 1990.**

خلاصة الفصل التمهيدي

لقد جاء الفصل التمهيدي كمدخل نظري وإطار معرفي للدراسة، لتسليط الضوء على أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط وتقديم عرض مختصر من خلال التعريف به والتطورات التي شهدتها المنطقة المتوسطية، حيث يعتبر حوض المتوسط رقعة فريدة في هويتها، فعلى ضفافه قامت أقدم الحضارات الفينيقية والفرعونية، وهو مهد الحضارة الإغريقية، والرومانية، والبيزنطية، والعربية والإسلامية وفي حوضه تجابهت الحضارات وتمازجت وتلاقحت، فأثرت في معدن الحضارة الإنسانية جمعاء، حيث ظهرت وازدهرت الحضارات القديمة والوسيطة والحديثة.

وكون المنطقة مركزا ناشط للازدهار والنمو الاقتصادي وللتجارة الدولية، وذلك بحكم توسطها بين القارات الثلاث، آسيا، أفريقا، وأوروبا. لذا شكلت وبشكل دائم مجالات حيوية لأوروبا، وعلى الرغم من فقدان الدول الأوروبية مواقعها في المنطقة من خلال ما تمخضت عنه الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت هذه المنطقة محل التهديدات أكثر من كونها أرض للسلام والأمن، فإن التنافس على منطقة البحر المتوسط لم يلبث أن أصبح بين طرفين لا وجود جغرافي لأحدهما على أي من شواطئه هما (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق)، اقتناعا منها إن ما يحدث فيها من تطورات يؤثر مباشرة في ظروفها ومصالحها الآنية. وأصبحت دول البحر المتوسط بما في ذلك الدول الأوروبية غير مالكه لإمكانيات السيطرة على مقدرات هذا البحر. غير أن أوروبا بقيت أنظارها مركزة نحو الموارد والقدرات الاقتصادية بدول المنطقة، لذلك تعد المرحلة ما بين عام 1957 وبداية السبعينيات مرحلة انتقالية مهمة باعتبارها الخطوة الأولى لإقامة نمو جديد من العلاقات الأورو-متوسطية.

لذلك تم التركيز على خصائص المنطقة، خاصة ما يغطي المراحل السابقة لموضوع الدراسة. كمحاولة لفهم طبيعة العلاقات المتوسطية بشكل عام والعلاقات الليبية الأوروبية ومحدداتها بشكل خاص.

ومن خلال قراءة العلاقات الليبية الأوروبية يتضح إن المعطيات التاريخية بين الدول الأوروبية وليبيا نقطة أساسية في العلاقات بين الطرفين. وإجمالا قد تميزت الفترة ما بين (1969-1992) بانتهاج ليبيا لسياسة راديكالية متعلقة بالعديد من القضايا، كدعمها لبعض التنظيمات والحركات الراديكالية وتوجهاتها الأفريقية الداعية إلى محاربة كل الأشكال الاستعمارية، وموقفها من القضية الفلسطينية، وقيامها بتأميم الشركات النفطية العاملة على أراضيها كل هذه القضايا وغيرها أوقعتها في خلافات مع العديد من الدول الأوروبية، لتدخل ليبيا في نفق طويل من المشاكل أفضت إلى فرض حصار وعقوبات واتهام بدعم الإرهاب لم تستطع البلاد خلال كل هذه الفترة أن تشارك بفاعلية في مجريات السياسة الدولية، بالمقابل شهدت العلاقات الاقتصادية الخارجية لليبيا تطورا كبيرا منذ بداية السبعينيات وذلك نظرا للزيادة الكبيرة في ثرواتها وأهميتها الإستراتيجية واستطاعت السلطات في ليبيا استخدام هذه الموارد الاقتصادية في تعزيز علاقاتها بالدول الأوروبية وخصوصا دول البحر المتوسط وأوروبا الشرقية.

ويمكن القول تمثل المصالح المشتركة بين ليبيا والاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة حيث يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لليبيا، إذ يتجه الجانب الأكبر من صادرات وواردات ليبيا إلى دول الاتحاد الأوروبي ويأتي منها، كما شكلت قضايا الأمن والملفات المرتبطة بالهجرة الغير شرعية، ومكافحة الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل مرتبة متقدمة في سلم أولويات السياسة الأوروبية تجاه ليبيا، والتي تشكل حافزاً للتعاون وتفتح أفاقا واسعة أمام فرص توظيف واستثمار إمكانيات التعاون بين الطرفين.

الباب الأول

الشراكة الأورو-متوسطية:

من برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط

تمهيد:

دشن المؤتمر الأورو-متوسطي المنعقد ببرشلونة يومي 27 و28 نوفمبر 1995 مرحلة جديدة في العلاقات الأوروبية– المتوسطية. ولقد جمع المؤتمر بين ممثلي 27 دولة تنتمي إلى المنطقة المتوسطية وأوروبا (15 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي و12 دولة تنتمي للضفة الجنوبية والشرقية للحوض المتوسطي). في الواقع إن تجربة أكثر من عشرين عام من التعاون المتوسطي وضغوط العولمة، والترتيبات الجيو-سياسية حول أوروبا وتوسيع الاتحاد الأوروبي، كلها عوامل دفعت بهذا الأخير إلى إعادة النظر في علاقاته مع جيرانه الجنوبيين[1].

تتميز المرحلة الجديدة في العلاقات الأوروبية- المتوسطية بالاستناد على مفهوم شامل للتعاون، هو مفهوم الشراكة* « le Partenariat »، التي تضم أبعادا متعددة تشمل الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والميادين الثقافية والاجتماعية والإنسانية، كما تدل على ذلك "وثيقة إعلان برشلونة"[2] وبرامج العمل المنبثق عن المؤتمر. وهذا ما يفسر الانتشار المتكرر والمستمر للمبادرات الدبلوماسية التي اتسمت بها العلاقات المتعددة الأطراف في منطقة حوض البحر المتوسط منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي[3]، والتي من أبرزه مبادرة الاتحاد الأوروبي في برشلونة عام 1995، والمتمثلة في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية.

---

[1]- Isabelle Bensidoun et Agnès Chevallier. « **EUROPE-Méditerrané** » le pari de l'ouverture. conomica. Paris 1996. p2.

*- **مفهوم الشراكة:** يقصد بها تلك الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تخص التبادل التجاري، الاقتصادي، والثقافي،العلمي...، والتي لا تتجسد في بناء مؤسساته بالضرورة، تلمح إلى بلوغ أهداف محددة وليس بالضرورة مشتركة، فهي تهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من اجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل،تهدف إلى الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق مصالح مشتركة فيما بينها. انظر: عمر سعد الله، **المعجم في القانون الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 272.

[2]- **للاطلاع على تفاصيل وثيقة إعلان برشلونة، انظر الموقع:** http://www.mezan.org/uploads/files/8519.pdf

[3] - أبرز تلك المبادرات: المبادرة الإيطالية-الاسبانية عام 1990، المبادرة الفرنسية للتعاون غرب المتوسط (5+5)، المبادرة المصرية عام 1991 المنتدى المتوسطي، مبادرة الاتحاد الأوربي في برشلونة عام 1995، المبادرة الفرنسية للاتحاد المتوسطي عام 2008.

تعد الشراكة الأورو-متوسطية إحدى الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي.

وتوحي القراءة الواضحة لكلمة الأورو-متوسطية بتواجد طرفين، الأول يضم دول الاتحاد الأوروبي، والثاني يمثل الدول المتوسطية، مما يعني أن هناك مشروع شراكة قائم بين الاتحاد الأوروبي من شمال المتوسط ودول الضفة الجنوبية للمتوسط.

ولذلك يستهدف هذا الباب عرض مختصر لمشروع الشراكة الأورو-متوسطية: من برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط، متغيراً مستقلاً أو سبباً في موضوع الدراسة، وذلك لقياسه بطرفي العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا، متغيراً تابعاً أو نتيجة. ووفقا لذلك سوف يتم تناول موضوع الشراكة الأورو-متوسطية في هذا الباب من خلال فصلين، يتناول الفصل الأول الشراكة الأورو-متوسطية (المسار والآليات)، فيما يتناول الفصل الثاني تطور سياسات الاتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الأورو-متوسطية.

الفصل الأول

الشراكة الأورو-متوسطية

(المسار والآليات)

الفصل الأول

الشراكة الأورو- متوسطية (المسار والآليات)

يعد مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس الاقتصادي إلا في عام 1987 بالصيغة الآتية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، أما في مجال العلاقات الدولية، فان أصل استعمال كلمة (شراكة) تم استخدامها لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات[1]. ووفقا للموسوعة البريطانية، تعني الشراكة "رابطة بين طرفين أو أكثر، تستهدف القيام بعمل يحقق منفعة لكليهما"[2]، كما وتعني الشراكة اصطلاحا (نوعا من التنسيق أو التعاون أو الانسجام في المواقف الدولية بين عدد من الوحدات السياسية تكون في مجموعها نظاما خاصا أو كيانا معينا له خصائصه ومميزاته المحددة)[3]. وتستند كلمة الشراكة بين طرفين اثنين على إقامة تعاون ثابت ومتطور ويستند على مبدأ المصالح المشتركة، وبغياب هذا المبدأ يصبح التعاون عبارة عن مساعدة من طرف ما للطرف الآخر، وهذا ما يلاحظ من خلال اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجماعة الأوروبية مع عدد من الدول العربية المتوسطية المغربية منها والشرقية[4]، كما سبقت لها الإشارة.

ووفقا لذلك سوف يتم تناول موضوع الشراكة الأورو-متوسطية في هذا الفصل على مبحثين، يتناول المبحث الأول مبررات التوجه نحو الشراكة الأورو-متوسطية وأبعادها، فيما يتناول المبحث الثاني آليات الشراكة الأورو-متوسطية ما بعد برشلونة وتقييمها.

---

[1] - **Marie Françoise Labouz**, le partenariat de l'union européenne avec les pays **tiers,** conflit et convergences, bruylant, Bruxelles, 2000, P 48.

[2] - Encyclopedia Britannica, vol.17, the university of Chicago, 1966, P 420.

[3] - عدنان شوكت،**التجمع والتكامل الاقتصادي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (233)، يوليو 1998.، ص 71.

[4] - عامر لطفي، **الدائرة المتوسطية، العلاقات العربية- الأوروبية في ظل إطار برشلونة**، مجلة قضايا إستراتيجية، دمشق، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد (9)، مايو 1997، ص 17.

المبحث الأول

مبررات التوجه نحو الشراكة الأورو-متوسطية وأبعادها

في هذا المبحث سوف نتناول مبررات التوجه نحو الشراكة الأورو-متوسطية وأبعادها، وذلك من خلال مطلبين هما المطلب الأول: مبررات التوجه نحو الشراكة الأورو-متوسطية والمطلب الثاني: أبعاد الشراكة الأورو-متوسطية.

المطلب الأول: مبررات التوجه نحو الشراكة الأورو-متوسطية

تكتسب بلدان حوض البحر المتوسط أهمية خاصة في سياسات دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لأسباب عديدة تتراوح بين الجغرافيا الاقتصاد والسياسة، إلا أن الاهتمام ببلدان المنطقة المتوسطية على مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي حديث العهد، وجاء نتيجة طموح السياسات الأوروبية في التحول إلى قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية، وإلى امتلاك الوسائل والقدرات التي تؤهلها لأن تصبح إحدى القوى الفاعلة في النظام الدولي[1].

وتعود المبادرة المتوسطية للجماعة الأوروبية إلى بداية السبعينات من القرن الماضي إذ ارتسمت لدى الجماعة الاقتصادية الأوروبية إستراتيجية تعزيز التبادل الاقتصادي مع الجوار المتوسطي وتوسيع منافذ السوق جنوبا، ذلك التوجه الذي رسمته قمة باريس عام 1972، والتي منها انطلقت المبادرات في اتجاه عقد اتفاقات الشراكة مع الدول المتوسطية، ولم تكن حينذاك دولا مثل اسبانيا والبرتغال، واليونان مهيأة للدخول في الجماعة الأوروبية [2].

وفي الحقيقة، لم تكن الجهود المبذولة لجعل المتوسط منطقة سلام وتعاون الشغل الشاغل للدول الأوروبية المطلة على ضفته الشمالية، بقدر ما شكلت أيضا جملة من الهواجس المشتركة للدول غير المنحازة التي وجدت في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد في هلسكني عام 1975، فرصتها المناسبة لطرح الأفكار الخاصة

[1]- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 193-194.

[2] - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرو، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001. ص 204.

بذلك[1]. وقد شجعها في هذا المسعى، ما طرحته اسبانيا في عام 1986 ضمن إطار "ميثاق المتوسط" وهو المشروع الذي طرح أيضا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1971، والداعي إلى التخفيض التدريجي للقوات الأجنبية وبوارجها الحربية، حيث كان الاعتقاد الاسباني يذهب إلى ضرورة إثارة وعي الأوروبيين وإدراكهم بصدد الأمن المشترك. ولقد أكدت المجموعة الأوروبية إرساء سياسة أوروبية متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية أولا، ومن ثم ضفتي المتوسط، بخاصة في الأمن والتعاون إلا إنها كانت تتراجع وتتقدم تبعا للظروف الداخلية الأوروبية وتوازنات التغيرات الدولية والإقليمية[2]، وبالرغم من أن تلك الأفكار والتصورات الخاصة بالسياسة (المتوسطية) شاخصة في عقلية القادة الأوروبيين منذ عقود مضت، إلا أنها بقيت تراوح في مكانها بسبب الحرب الباردة - وملابساتها التي كانت من بين أكبر الحواجز التي حالت دون تحقيقها، إضافة إلى اصطدامها بعقبات أخرى يمكن أن تتلخص في[3]:

- عدم بلورة سياسة أوروبية واضحة بهذا الخصوص، ولاسيما بالنسبة للدول الأوروبية غير المتوسطية، والمرتبطة بشكل أكثر قوة بالتحالف المتوسطي،

- وإذا كان هناك من إمكانية لعقد مؤتمر، فإنه يفترض أن يضم كل الدول المطلة على ضفتي المتوسط، وهذا لم يكن يحظى بموافقة الدول العربية التي رفضت حضور إسرائيل، وهو الأمر الذي لم تكن توافق عليه المجموعة الأوروبية التي اتضح في موقفها من مسارات الحوار العربي- الأوروبي الذي بقي يراوح على أرضية هشة من (التعاون الاقتصادي والثقافي)، ووقف في المحطة التي حددها له الأوروبيين.

---

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **الشراكة الأور-متوسطية مشروع يعوم فوق مياه المتوسط**، مجلة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (49)،2001، ص4.

[2]- هاني خلاف وأحمد نافع، **نحن.. وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، 1997، ص 231.

[3]- ناظم عبد الواحد الجاسور،**التصور الأوربي لأمن البحر الأبيض المتوسط وتأثيره على الوضع العربي الراهن**، مجلة دراسات عربية، العام الثانية والثلاثون، العدد (9-10)، دار الطليعة، بيروت، يوليو- أغسطس 1996، ص7-8.

- المعارضة الأمريكية لأي نوع من الاتفاقيات العسكرية والأمنية وحتى الاقتصادية بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط التي من شأنها أن لا تأخذ بالمصالح الأمريكية بعين الاعتبار.

- النزاعات والتوترات بين الدول المتوسطية ابتداء من الأزمة القبرصية، والصراع العربي- الإسرائيلي، إضافة إلى الموقف الغربي من ليبيا.

نتيجة لذلك، فإن الفكرة المتوسطية لم تترجم إلى إطار مؤسسي واضح الأهداف والمعالم إلا في مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، فقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبية والإقليمية والعالمية، والتي شكلت في مجموعها محددات توجه الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي فيما بعد) نحو سياسة متوسطية جديدة، ومن ثم نحو مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية بصفة خاصة، فلقد كان لتوقيت بداية الدعوة إلى سياسة متوسطية جديدة ثم تطورها مغزى مهم، لأنه ارتبط ببعض المتغيرات الأوروبية والإقليمية والعالمية، التي أثرت في صناع القرار الأوروبيين وحتمت عليهم صياغة نوع جديد من العلاقات بينهم وبين الضفة الجنوبية للمتوسط لحماية أمن البحر المتوسط ومن ثم الحفاظ على الأمن الأوروبي[1]، حيث يرى معظم الباحثين الاستراتيجيين إن الأمن الأوروبي لن بتحقق إلا بتوفر الأمن في حوض البحر المتوسط[2]، وهذه المتغيرات هي:

1- انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 وتوحيد الألمانيتين، ذلك التحول الذي اثر في الساحة الأوروبية الجيو-سياسية والإستراتيجية ودفع أوروبا إلى مواجهة عدة مشكلات طارئة أدت بالمجموعة الأوروبية إلى أن تركز اهتمامها على أوروبا الوسطى والشرقية[3]، وعلى الرغم من إن دول جنوب أوروبا (إيطاليا واسبانيا خاصة) كانت تدرك دائما الحاجة إلى إعطاء مزيد من الاهتمام للدول الواقعة في الضفة الجنوبية للمتوسط،

---

[1]- المصدر السابق، ص8.

[2]- على محافظة، **العلاقات الأوربية- العربية: الروابط والمصالح والمحاذير**، مجلة شؤون عربية، العدد (121)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عمان- الأردن، ربيع 2005، ص 81.

[3] - آركيه رامازاني، **الشراكة الأوروبية المتوسطية: إطار برشلونة**، مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (22) الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي، بلا سنة، ص 10.

فإن دول شمال أوروبا (ألمانيا خاصة) كان لابد من إقناعها بأهمية منطقة البحر المتوسط في سياق أمن الاتحاد الأوروبي ورفاهيته، ولعل من أهم التطورات التي اجتذبت ألمانيا بهذا الصدد هي مشكلة تدفق المهاجرين، وبذلك أدرك الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى معالجة القصور في الاهتمام الموجه إلى منطقة البحر المتوسط من خلال دعم العلاقات مع دول تلك المنطقة.

2- انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وتراجع فكرة التهديد السوفيتي الشيوعي للأمن الأوروبي، الذي أتاح فرصة لعودة حوض المتوسط كما كان منطقة نفوذ أوروبية بعدما كان منطقة للصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومن هنا كانت الدعوة للمتوسطية الجديدة تعبيرا عن رغبة أوروبا في جعل (المتوسط) بحرا أوروبيا[1]، وتجسدت تلك الرؤية بعد صعود "الديغولية الجديدة" إلى سدة الحكم في فرنسا مع منظورها الاستراتيجي التقليدي لتعزيز الاستقلالية الأوروبية، واعتبار منطقة البحر المتوسط الفضاء الخاص بأوروبا[2].

3- شكل المتغير الإقليمي المتمثل بحرب الخليج الثانية- أغسطس 1990 وبطاقاتها المدمرة لجهة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط، دافعا قويا إقناع مجموعة دول الاتحاد الأوروبي بأن أوروبا لا يمكن لها أن تبني مستقبلها بتجاهل جنوب المتوسط، فعادت الفكرة المتوسطية من جديد بمبادرة من الجانب الأوروبي نتيجة تلك التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والترتيبات الجديدة لها من خلال طرح مشروع الشرق الأوسط الجديد وعدم رغبة أوروبا بتسليم قيادة المنطقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية[3]، التي أخذت تظهر بوضوح منذ انعقاد مؤتمر مدريد لتسوية

1- حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مصدر سبق ذكره، ص493.

2 - هيثم الكيلاني: **الشراكة الأوربية/ المتوسطية، التحليل لنتائج مؤتمر برشلونة**، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد (49)، بيروت، فبراير 1996، ص 71.

3 - بدا البحث في بروكسيل منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، عن مفهوم جديد لعلاقات أوروبية مختلفة مع جنوب المتوسط على ضوء المتغيرات الحاصلة، واحتل مفهوم المتوسطية محور الخطاب الأوروبي، فقد أصدرت المفوضية الأوروبية دراسة في سبتمبر 1993 حملت عنوان "تقوية السياسة المتوسطية الاتحاد الأوروبي: إقامة شراكة أوروبية متوسطية، وحملت دراسة ثالثة مقدمة من كل من المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي عنوانا ذا

الصراع العربي- الإسرائيلي في أكتوبر 1991، وإبرام (اتفاق أوسلو) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر 1993[1].

4- وعن أهم المتغيرات الأوروبية التي دفعت الجماعة الأوروبية نحو السياسة المتوسطية الجديدة، هي طبيعة التطور في الكيان الجماعي الأوروبي نحو الاتحاد الأوروبي، ففي 7 فبراير 1992 تم التوقيع على "معاهدة ماسترخت" في مدينة ماسترخت الهولندية، والتي تم بمقتضاها تجميع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار واحد هو الاتحاد الأوروبي الذي أصبح التسمية الرسمية للمجموعة[2]، ولقد جاءت هذه المعاهدة لتعكس رغبة الطرف الأوروبي في الربط بين إحراز تقدم على صعيد الوحدة الاقتصادية والسوق الواحدة وبين التقدم على صعيد السياسة الخارجية المشتركة، حيث أدركت أوروبا الموحدة بعد معاهدة ماسترخت عام 1992، إنها بحاجة إلى إطار جديد من العلاقات بين ضفتي المتوسط وحاجة أوروبا إلى فضاء تؤكد من خلاله حضورها الدولي الفاعل والمؤثر في تقرير مصير السياسات الإقليمية، حيث يبقى الهاجس الأمني، وضغط مخاطر عدم الاستقرار في الفضاء المتوسطي مهما كانت أسبابه. ويعود ذلك إلى مجموعة من الأوضاع من أهمها:

- استمرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث، والتي وصلت بمقتضاها العديد من نظم التسلح المتطورة إلى تلك الدول[3].

دلالة حول: "تنفيذ التعاون المالي والتقني مع الدول المتوسطية غير الأعضاء وحول التعاون المالي مع تلك الدول كمجموعة"، وقد صدرت الدراستان قبل عاما واحدا على تأسيس مؤتمر برشلونة. وأخيرا صدرت دراسة جديدة في مارس 1995 حول تدعيم السياسة المتوسطية وجملت مقترحات لتنفيذ الشراكة الأوروبية المتوسطية وهذه الدراسات مثال واضح على عملية بلورة أفكار ومقترحات سياسية، شاركت فيها أطراف رسمية وغير رسمية بهدف صياغة هذا المفهوم المتوسطي المتعدد الأطراف بالنسبة إلى أوروبا. ينظر إلى: ناصيف يوسف حتى، **مستقبل العلاقات العربية الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية**، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (205)، مارس 1996، ص 96.

[1] - مهدي الحافظ، **الشراكة الاقتصادية العربية- الأوربية تجارب وتوقعات**، دار الكنوز الأدبية، 2000، ص 23.

[2] - **الاتحاد الأوربي..النشأة والتجربة والتأثير**، دراسات وبحوث، مركز النبأ الوثائقي، على الموقع الالكتروني. https://www.annabaa.org/nbanews/2009/06/334.htm تاريخ الزيارة 201/01/4

[3] - زينب عبد العظيم، **البعد الأمني للشراكة الأوربية المتوسطية**، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منظمة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، 1998. ص 199-201

- استمرار تدفق المهاجرين غير القانونيين من دول جنوب المتوسط ولاسيما من الجزء المغاربي والتي مثلت بدورها خطرا متزايدا على الأمن الأوروبي، لما نقله المهاجرون معهم من مشكلات اجتماعية وسياسية ودينية وعرقية أشاعت القلق والاضطراب في المجتمعات الأوروبية، الأمر الذي أضحت معه هذه القضية- قضية الهجرة- تحتل أولوية متقدمة في العديد من الدول الأوروبية[1].

- نظرة الغرب للإسلام التي ترى إن الإسلام يعني(الأصولية) وهذه الأخيرة تعني الإرهاب، وهذا ما يتضح في نظرية صدام الحضارات لـ "صموائيل هنتجتون"، حيث بدأ للبعض إن الإسلام إذا نظر إليه كقوة سياسية مؤثرة يمكن أن يحصل على التأييد اللازم كأيديولوجية سياسية واقتصادية[2]، ونتيجة عرض الجماعات الإسلامية المتطرفة للإسلام السياسي في صورة معادية للولايات المتحدة وأوروبا، وبدا ينظر إليها على أنها نوع جديد من المخاطر يحمل في طياته احتمالات متوقعة لنزاعات مستقبلية.

نتيجة لذلك، أدت تلك العوامل إلى زيادة وعي الدول الأوروبية بأهمية القضايا المتوسطية ومن ثم الحاجة الماسة إلى إقامة منطقة أوروبية متوسطية، لاسيما بعدما أصبحت ظاهرتا (العولمة والإقليمية الجديدة) من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي[3]، كما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية الاقتصادية- كاتفاقية دول أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (NAFTA)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC) " إبيك"- نقاط رئيسة تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد، إضافة إلى ظروف أخرى، ساهمت في نشأة الشراكة الأورو-متوسطية، منها الاستياء العربي من الانحياز الأمريكي الواضح إلى دور إسرائيلي اقتصادي وسياسي مهيمن في مشروع الشرق

---

[1]- بدر الدين الطحاوي، **التعاون الاورو-مغربي في مجال محاربة الهجرة السرية**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، 2009، ص 80

[2]- صموائل هنتجتون، **صدام الحضارات** (إعادة صنع النظام العالمي)، ترجمة: طلعت الشايب وصلاح قنسوة، كتاب سطور، الطبعة الثانية، القاهرة، 1991، ص 339.

[3]- ظهر مصطلح العولمة بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991 بين القطبين الأمريكي والسوفيتي وتمثل مرحلة متطورة للهيمنة الرأسمالية الغربية على العالم، إما الإقليمية الجديدة فان من ابرز سماها هي إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة، ينظر إلي: أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية**، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000. ص 154-172.

الأوسط الجديد الذي يطرح بقوة في حينه، وهذا يفسر في تلك المرحلة "انحياز" الدول العربية إلى "المتوسطية" مقارنة مع "الشرق الأوسطية" والمخاوف التي رافقت الدعوة إليها، فعلى الرغم من النظر إلى المشروع المتوسطي والمشروع الشرق أوسطي على أنهما مشروعين متلازمين، أساس تلك النظرة هو توافق طرحهما ضمن مدة تاريخية متقاربة، إلا أن قراءة دقيقة للمشروعين توضح إنهما يلتقيان حول مجموعة من المفاهيم ومنها شمولية الأمن والمدخل التعاوني لحل النزاعات وإرساء مؤسسات إقليمية جديدة. إلا أنه في المقابل هناك ثمة فروق جوهرية بين المشروعين، ففي حين إن الشرق أوسطية، هي جزء من عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي وجاءت لتحقيق الاندماج، بل تفوق "إسرائيل" على العرب، فإن المتوسطية هي خطوة متقدمة في السياسة المتوسطية الجديدة، وتعبر عن التحول من المستوى الثنائي إلى مستوى متعدد الأطراف[1].

وتلك المخاطر- التي جعلت من حوض البحر المتوسط من أكثر المناطق الأقل استقراراً - ستعمل على زيادة القلق على ضفتي المتوسط وخاصة تلك الأكثر أمنا وهي الدول الأوروبية، ومن ثم كان لابد أن يبرز لهذه الشراكة بعد سياسي ذو أدوات وأهداف ومضامين سياسية وليست اقتصادية فقط، فكان التوجه الجديد لأوروبا توجها جيو- إستراتيجيا شموليا طويل الأمد يمتزج مع سياسة أوروبية فاعلة تهدف إلى تحويل حوض البحر المتوسط إلى منطقة سلام واستقرار دائم وكامل وغير مجزأ، ومن ثم وضع ميثاق متوسطي للسلام والاستقرار في المنطقة.

وقد كانت تلك الفكرة مستوحاة من تجربة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) وإمكانية تطبيقها على منطقة البحر المتوسط وتكييفها استنادا لظروفه، وبذلك وضعت أوروبا أمامها منظورين هو أن البحر المتوسط يمثل أطراف خطة أوروبا الكبرى وارتقائها إلى مصاف القوى العالمية الكبرى اقتصاديا وثقافيا وسياسيا، وكذلك إن البحر المتوسط يعد من العناصر الأساسية في تعزيز واستتباب الأمن الأوروبي. وإذا

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، القاهرة : مجموعة النيل العربية، 2002، 142-156.

كان هناك محاور وقضايا كثيرة تحكم التوجه الأوروبي المتوسطي، كالقضايا المتعلقة بالشراكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أنه لابد من الإقرار بأن الشراكة السياسية والأمنية تبقى على رأس أولويات الشراكة الأوروبية المتوسطية، من منطلق القناعة التامة بأن أوجه تلك الشراكة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) لا يمكن أن تنجح أو تستمر دون ارتكازها على قاعدة متينة من الاستقرار السياسي والأمني الذي بدوره يهيئ البيئة الملائمة، ويوفر مجالا أرحب للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[1]، ومن ثم تصبح الشراكة الأورو-متوسطي مشروعا شاملا لكل الميادين والذي سيعمل بدوره على تدعيم الأمن الأوروبي وامن المنطقة الجنوبية والشرقية لحوض المتوسط من خلال قيام ذلك المشروع بالدور الفاعل والمؤثر في تلك المنطقة المهمة من العالم[2]، والتي تعتبر ليبيا جزء مهم فيه.

المطلب الثاني: أبعاد الشراكة الأورو-متوسطية

أولا: مؤتمرات ما قبل برشلونة

سعت الدول الأوروبية ولاسيما المتوسطية إلى صياغة آليات تنفيذية تضع من خلالها أهداف الشراكة الأورو-متوسطية موضع التنفيذ، وان آليات التوجه نحو الأورو-متوسطية بدأت منذ طرح الدعوات المتوسطية سواء من قبل مؤتمرات الأمن والتعاون الأوروبي أو مبادرة الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" عام 1983 لإقامة منتدى البحر المتوسط، أو من خلال دعوة اسبانيا وايطاليا لإقامة مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط عام 1990، واستندت تلك المبادرة إلى عدة مبادئ منها[3]:

---

[1] - جمال الشلبي، **العرب وأوربا رؤية سياسية معاصرة**، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2000، ص 8-81.

[2] - بان صباح جمعة الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص.62

[1]- لخميسي شيبي، **الأمن الأورو-متوسطي وأثره على إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية بعد الحرب الباردة**، معهد البحوث والدراسات العربية، مجلة دراسات إستراتيجية ومستقبلية، العدد 21، 2009، ص 8.

1. ارتباط أوروبا التاريخي والحضاري والاقتصادي بمنطقة حوض البحر المتوسط.
2. صعوبة الفصل بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي، واستناده إلى علاقات الاعتماد المتبادل بين دول الضفة الجنوبية والشمالية للمتوسط.
3. إنشاء مؤتمر للأمن والتعاون في المتوسط عام 1991، كرد فعل لغزو العراق للكويت عام 1990.

إلا أن تلك الدعوات كانت غير جدية وربما اعترضتها صعوبات حالت دون تنفيذها كان أهمها معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الندوة التي عدتها محاولة أوروبية لتقويض الوجود الأمريكي في حوض المتوسط ومحاصرة نفوذها[1].

ومع بداية عقد التسعينات وظهور ملامح التحول الجديد في النظام الدولي، قامت أوروبا بطرح العديد من الرؤى بشأن مناطق مصالحها الحيوية المهمة والتي ترغب في أن يكون لها دور واضح ومؤثر فيها ومن بينها منطقة البحر المتوسط.

حيث اتخذت فرنسا زمام مبادرة دبلوماسية جديدة بين الدول الأوروبية وبلدان الاتحاد المغاربي، إذ دعا الرئيس الأسبق "فرانسوا ميتران" إلى إحياء فكرة منتدى دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي أطلقها مع وزير خارجيته آنذاك "كلود شيسون"[2]، وتتويجا للعديد من النقاشات، عقدت دول المنتدى أول لقاء لها في 10 أكتوبر 1990 في روما، بهدف تعزيز الاستقرار والتنمية في منطقة حوض البحر المتوسط، ولاسيما في بلدان اتحاد المغرب العربي، عرفت ب(مجموعة 4+5) والذي ضم وزراء خارجية تسع دول من غرب المتوسط التي أصبحت فيما بعد (مجموعة 5+5) بعد انعقاد مؤتمر آخر في الجزائر أكتوبر1991 وانضمام مالطا إليها، إذ يحتوي هذا المنتدى على ثلاثة محاور: الأمن والاقتصاد والمسألة الثقافية والاجتماعية[3].

---

[1]- بان صباح الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص63.
[2] - على الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مصدر سبق ذكره، ص 194.
[3] - للتوسع في الموضوع انظر: ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط**، السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2013، ص 75-97..

فعلى المستوى الأمني يهدف المنتدى إلى رعاية حوار فاعل بين وزراء خارجية هذه الدول، وذلك للمساهمة في إيجاد حلول للمسائل السياسية والأمنية ذات المصلحة المشتركة وجعل تعاونهم ينصب على خدمة السلم والتعاون في المنطقة بأسرها من أجل جعلها فضاء أمن وتعاون واستقرار.

وعلى المستوى الاقتصادي أكد المنتدى أهمية بعاده الاقتصادي والعزم على إرساء تضامن إقليمي كفيل بمعالجة عدم التوازن في مجال التنمية.

أما على المستوى الاجتماعي والثقافي فقد أكد التعاون في مسائل الهجرة والتربية والتكوين والاتصال والمسائل الثقافية وحماية التراث، ثم عقدت المجموعة الاجتماع الوزاري الثاني في الجزائر في أكتوبر1991، وانبثقت عنه ثمان فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج التبادل والتعاون بين دول غرب المتوسط[1].

وقد حدد اجتماع آخر لهذه المجموعة على مستوى القمة عام 1992 في تونس، إلا إن الحوار تعطل وذلك بسبب عدة عوامل مثل الأزمة الجزائرية[2]، والعزلة الدولية لليبيا يعد فرض الحظر الدولي عليها في يوليو 1992، عقب (أزمة لوكربي) بين الدول الغربية وليبيا[3]، ولم يكتب لهذه المجموعة الاستمرار فتجمد الحوار عقد كامل امتد من (1991-2001)، وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة (التي سيتم توضيحها لاحقا)، إلا أنها عادت من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في المجموعة في (25-26) أكتوبر 2001 في لشبونة، بمبادرة برتغالية، ولكن بمشاركة ليبيا هذه المرة نتيجة لعوامل عديدة أجبرتها على العودة[4]. (والذي سيتم توضيحه فيما بعد).

---

[3]- ميلاد مفتاح الحراثي، **لتنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي**، مجلة المؤتمر، العدد (158)، ديسمبر 2006، ص 16-19.

[2] - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005. ص 100

[3] - *ميلود المهذبي*، **قضية لوكربي**، *أحكام القانون الدولي جدلية الشرعية والمشروعية*، مصدر سبق ذكره، ص 74.

[4]- يرجع انعقاد اجتماع وزراء خارجية أعضاء المجموعة إلى عدة عوامل، يمكن تلخيصها، بتراجع عملية برشلونة وإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع شراكة مع الدول المغاربية، وتداعيات تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، إضافة إلى تفاقم ظاهرة الهجرة السرية وتخوف الدول المغاربية من تجاهل الاتحاد الأوروبي لها

أعلن المجلس الأوروبي في مؤتمر لشبونة- المنعقد عام 1992- تحولا نوعيا في سياسة المجموعة الأوربية المتوسطية إذ تم تصنيف دول الضفة الجنوبية من حوض البحر المتوسط بأنها دول "ذات أهمية إستراتيجية على المستويين الأمن والاستقرار الاجتماعي، وهذا مهد لوضع سياسة أمنية أوروبية مشتركة لهذه المنطقة[1]، وتمثل قمة لشبونة نقطة الانطلاق الجوهري تجاه الدول المتوسطية وأوروبا الشرقية، ونشأ عن ذلك إعلان لشبونة الذي أسس الشراكة الأورو-مغاربية الذي تم التأكيد فيه:

1. **على الصعيد السياسي والأمني**، الالتزام بالدفاع عن تعددية وحقوق الإنسان وضمان امن البحر الأبيض المتوسط ووحدة أراضيه وحل نزاعاته سليما.
2. **على الصعيد الاقتصادي**، فقد أكد تقديم المساعدة الفنية ومراجعة المديونية وإقامة بنك أوروبي مغاربي، ومنطقة حرة وتحرير التبادل التجاري وتحقيق تطور تعاوني اقتصادي متوازن في جميع المجالات.
3. **على الصعيد الثقافي**، فقد أكد تحقيق إطار تكيف وتعايش بين الحضارات والثقافات المختلفة، وتطوير التعاون الثقافي وحل مشكلات العمالة والهجرة.

وكل ذلك من أجل تحقيق المجال الأوروبي-المغاربي، وفكرة نظام الأمن والتعاون الأوروبي- المتوسطي المعزز للاستقرار المتوسطي فيما بعد.

وإذا كان مؤتمر لشبونة قد أكد أمن البحر المتوسط ووحدة أراضي دوله وحل النزاعات بالطرائق السلمية فإن ذلك لا يشير إلى أمن (إسرائيل) وحل الصراع العربي-الإسرائيلي وفق التسوية السلمية التي جاءت في مؤتمر مدريد عام 1991. تجدر الإشارة إلي انه وفقا لإستراتجية الاتحاد الأوروبي والتي إعلان عنه في لشبونة، وبالنظر للبعد الجغرافي، تأتي أهمية الموقع الجغرافي لليبيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

خاصة بعد توسيعه شرقا في 2004 بانضمام عشر دول من أوروبا الشرقية دفعة واحدة. انظر إلي: الرزقي المنذر، **الحوار (5+5)، دفع جهوي لمسار إقليمي**، على الموقع الالكتروني:
http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm تاريخ الزيارة 2017/01/6

[1] - حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مصدر سبق ذكره، ص 491.

- وجاء اجتماع قمة كورفر في اليونان 1994، والذي دعا المجلس الوزاري الأوروبي من خلاله اللجنة الأوروبية إلى صياغة ورقة عمل توضح فيها المبادئ الأساسية للسياسة الأوروبية- المتوسطية مقترحة إقامة شراكة أوروبية (متوسطية) والتوجه نحو سياسة جديدة تختلف عن المبادرات السابقة لتحقيق السلام والأمن والرفاهية الاجتماعية في منطقة حوض البحر المتوسط.

- وأعقب هذا الاجتماع آخر في مدينة (آسن) الألمانية في ديسمبر 1994، فقد صادق المجلس الأوروبي على إقرار أسس الشراكة الجديدة بين دول معاهدة ماستريخت والبلدان المتوسطية[1]، والقصد من- اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية- أن تحل محل اتفاقيات التعاون السابقة، وتقبل في الإطار الجديد للاتحاد الأوروبي الذي ازداد عدد أعضائه إلى خمس عشرة دولة بانتماء السويد، فنلندا، والنمسا ابتداء من الأول من يناير 1995، واثنتي عشرة دولة متوسطية[2]، إذ صادقت دول الاتحاد الأوروبي على إعلان السياسة المتوسطية، وتم إعداد ورقة العمل الخاصة بالاجتماع من قبل المفوض الأوروبي"مانويل مارين" مؤكدا من خلالها على ضرورة الأمن والاستقرار، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي وتطوير التعامل في المجالات العلمية والاجتماعية، كما تضمنت مقترح عقد اجتماع وزاري مع دول المتوسط لمناقشة العلاقات الأوروبية المتوسطية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- واستكمالا للمؤتمرات السابقة عقد مؤتمر (كان) في فرنسا يومي (26-27) يونيو 1995، وهو المؤتمر الذي وظفت فيه الدبلوماسية الأوروبية كل جهودها ولاسيما بعد أن تعثرت مؤتمرات القمة الاقتصادية للنظام (شرق أوسطي) وتزايدت ردود الفعل السلبية إزاءها، مما أدى إلى أن يكون مؤتمر (كان) بمثابة نقطة الانطلاقة نحو مرحلة جديدة ما قبل مرحلة مؤتمر برشلونة، ومن ثم التغلب على كل المعوقات التي تعيق مسار وآليات الشراكة.

[1] - المرجع السابق، ص495 .

[2] - علي محافظة، **فرنسا والوحدة العربية (1945-2000)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008. ص 343

وعلى الرغم من أن أساس الفكرة الأورو-متوسطية والاهتمام بها جاء من جانب الدول الأوروبية منذ البداية وحتى عقد مؤتمر برشلونة عام 1995، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود اهتمام بتلك الفكرة من جانب دول جنوب المتوسط، فقد طرحت مصر مبادرتها فيما يخص البعد المتوسطي قبل كل تلك المبادرات المذكورة، وجاءت رؤية الرئيس المصري الأسبق (حسني مبارك) بضرورة تنمية وتقوية البعد المتوسطي في السياسة المصرية، فكانت مبادرته في خطابه أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في (ستراسبورغ) في نوفمبر1991 لإنشاء منتدى التعاون المتوسطي، وتقوم على الأسس الإقليمية والمتوسطية، والتي ينبغي ألا تتعارض مع المنطلقات الثلاثة لمنتدى البحر الأبيض المتوسط التي تم ذكرها، وقد عقدت اجتماعات في عدة عواصم ومدن للدول المتوسطية المشاركة في المنتدى، ونتج عنها ما بات يعرف بدول النواة للمنتدى وهي عشر دول: مصر، الجزائر، فرنسا، واليونان، إيطاليا، والمغرب، والبرتغال، اسبانيا وتونس، وتركيا، وقد انضمت مالطا فيما بعد للمجموعة.

وقد عقد الاجتماع الأول للمنتدى في الإسكندرية في (3-4) يوليو 1994، ونوقشت في هذا الاجتماع عدة طرائق لتطوير التعاون على المستوى الإقليمي، وتبنت الدول المشاركة فيه وثيقة، أكدت ضرورة إنشاء هيئة للتعاون تتسم بالمرونة التي تسمح بالتوفيق بين أهداف المنتدى وأهداف السياسة الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبي، وإلى جانب ذلك تم الاعتراف بالحاجة إلى التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتقرر توسيع المنتدى ليشمل كل دول الحوض المتوسطية المهتمة بالتعاون الإقليمي[1]، ويمكن تحديد أهداف الرؤية المصرية المتوسطية كما يأتي.

- تعميق قنوات التعاون بين دول حوض البحر المتوسط ، فضلا على توثيق الأواصر والروابط الاجتماعية والسياسية والأمنية مع دول الحوض.

[1] - طه المجذوب، **الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية**، مجلة السياسية الدولية، العدد (124)، 1996، ص 102.

- إنشاء منطقة أمن وسلام بين دول البحر المتوسط وأوروبا بعيدا عن أي محاور سياسية أو تحالفات عسكرية فرعية.

- توسيع الإطار الثقافي وإطار الحوار الحضاري بهدف درء أخطار التطرف الديني (الإسلامي أو المسيحي)، وكذلك الحركات اليمينية العنصرية والعرقية.

غير أن فكرة المنتدى، على أهميتها، كانت المبادرة الوحيدة للتعاون المتوسطي التي تأتي بمبادرة من طرف في جنوب المتوسط، غير أن المنتدى ظل في واقع الأمر ذا فعالية محدودة من حيث نتائجه[1].

وبعد إن قام الاتحاد الأوروبي بعقد عدة اجتماعات انتهت بتحقيق توافق حول طبيعة الشراكة ونوع الآليات التي ستقوم عليها لإستراتيجية الجديدة اتجاه دول جنوب حوض البحر المتوسط، سعت الدول العربية المتوسطية المستهدفة بدورها لبلورة موقف موحد عبر جامعة الدول العربية من هذه المبادرة الأوروبية الجديدة، وهذا ما ظهر من خلال التحركات الآتية[2]:

- قيام الأمانة العامة للجامعة الدول العربية بطرح موضوع الشراكة على مجلس الجامعة في دورته رقم 104، إذ اصدر المجلس القرار رقم (5510) بتاريخ 21 سبتمبر 1995 تمت من خلاله الدعوة لضرورة بناء موقف عربي مشترك حيال المشروع الأوروبي.
- اشتراط الجامعة العربية مبدأ الندية ورعاية هذا المشروع للمصالح العربية المتوسطية، وانضمام ليبيا وموريتانيا على أساس إن الأوروبيين ممثلين ككتلة واحدة وليس بالنظر للبعد الجغرافي.

[1] - أسامة فاروق مخيمر، **البحر الأبيض المتوسط في السياسة المصرية (نقد واستشراف لقرن جديد)**، مجلة السياسة الدولية، العدد (139) يناير 2000، ص 102.

[2] - علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مصدر سبق ذكره، ص 201.

- المطالبة بعضوية جامعة الدول العربية في الشراكة الأوروبية- المتوسطية على أساس مبدأ الندية مع المفوضية الأوروبية،

وعلى الرغم من كل هذا وافقت الأطراف على الانضمام لمؤتمر برشلونة المتوسطي التي مهدت له المؤتمرات الأوروبية السابقة، وعقد في دولة أوروبية ومبادرة أوروبية.

ثانيا: مؤتمر برشلونة

قادت المؤتمرات التمهيدية السابقة والمبادرات التي طرحت كممهدات أولية لفكرة الشراكة الأورو-متوسطية، إضافة إلى المتغيرات الدولية والإقليمية والأوروبية والتحديات والمخاطر، إلى ضرورة الشروع بتطبيق فعلي للشراكة الأورو-متوسطية الحديثة العهد، ولمست دول جنوب وشرق المتوسط الحاجة الملحة الانضمام لتكتل قوي مع الاتحاد الأوروبي خاصة في زمن أصبحت التكتلات الكبيرة سمة العصر، وركيزة أساسية من ركائز النظام العالمي الجديد، وأدركت أوروبا بفعل علاقتها مع جيرانها المتوسطين ما يقتضيه السلام والأمن والازدهار من دور مهم في تضييق الفجوة القائمة ما بين دول شواطئ البحر المتوسط[1].

فجاء الظهور الفعلي للشراكة في مؤتمر برشلونة الذي انعقد بتاريخ (27-28) نوفمبر عام 1995 في مدينة برشلونة الاسبانية وعاصمة مقاطعة كتلونيا، وقد أصرت اسبانيا على استضافة مؤتمر الشراكة في برشلونة سعيا منها إلى إيجاد التوازن المفقود في العلاقات الأوروبية مع دول الجوار بهدف ضمان أكبر استقرارا لأوروبا وللبلدان المجاورة[2]، فعقد المؤتمر بمشاركة وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة واثنتي عشرة دول متوسطية عربية وغير عربية* وتوضح **الخريطة**

[1]- هاني الحوراني، **الشراكة الأوروبية المتوسطية من برشلونة إلى سياسة الجوار**، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ديسمبر 2007، ص 111.

[2]- وفاء بسيم، **التعاون الأوربي المتوسطي الشراكة المتوسطية الأبعاد والتحديات** مجلة السياسية الدولية ، مؤسسة الأهرام القاهرة، العدد 138 أكتوبر 1999، ص 247..

*- الدول المشاركة في المؤتمر: دول الاتحاد الأوروبي هي: (فرنسا وألمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، بريطانيا وايرلندا والدنمارك واليونان واسبانيا والبرتغال والنمسا والسويد وفنلندا)، أما الدول العربية فهي: (المغرب والجزائر وتونس ومصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين)، إضافة إلى (تركيا وإسرائيل) من جنوب المتوسط وشرقه (ومالطا وقبرص) من جزر المتوسط .

رقم (2): دول الأعضاء في الشراكة الأورو-متوسطية، كما حضر"خافي رسولانا" الممثل عن المجلس الأوروبي و"مانوين مارين" الممثل عن المفوضية الأوروبية، إضافة إلى حضور موريتانيا ودول شرق ووسط أوروبا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، في حين تم استبعاد دولتين هما ليبيا ويوغسلافيا على أساس خضوعهما لعقوبات دولية.

الخريطة رقم (2): توضح دول الأعضاء في الشراكة الأورو-متوسطية

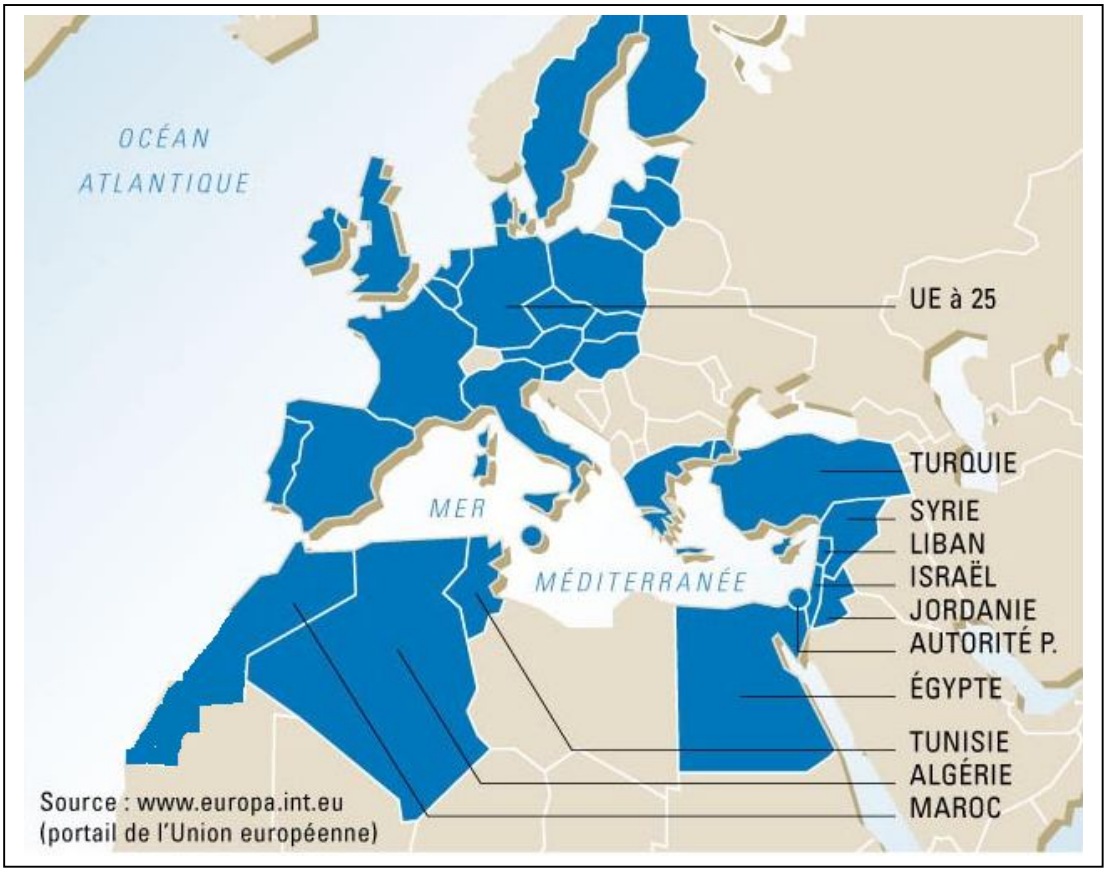

وتجدر الإشارة إلى رفض الاتحاد الأوروبي توجيه الدعوة إلى ليبيا للمشاركة في هذا المؤتمر، بسبب عقوبات مجلس الأمن الدولي المفروضة عليها منذ عام 1992، في سياق الملابسات أحاطت بعملية إسقاط طائرة "بان أمريكان" الأمريكية فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية عام 1988، وأخرى فرنسية فوق صحراء النيجر عام 1989، من خلال عمل إرهابي اتهمت ليبيا بالضلوع فيه، وقد ظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بتطبيق

هذه العقوبات التي تم تعليقها في ابريل 1999[1]، وقد كانت أول مظاهر عدم الاتفاق بين الجانب العربي والأوروبي هو استثناء ليبيا لأنها كانت خاضعة لعقوبات دولية، على أساس إن هذا الموقف الأوروبي لا يتوافق مطلقا مع فكرة التعاون والشراكة[2].

وفي المقابل مثل الاتحاد الأوروبي في المؤتمر وهو القائم بإعداد أوراقه ووثائقه على عكس الضفة الجنوبية للمتوسط ودول أخرى التي تنتمي إما إلى الدائرة العربية أو الإسلامية أو إلى دائرة عدم الانحياز، باستثناء (إسرائيل) التي لا تنتمي لأي من الدوائر المذكورة، وقد توضح ذلك في عدم تنسيق من مواقف الدول العربية على الرغم من أن مجلس الجامعة أشار في دورة سبتمبر 1995 إلى أهمية بلورة تصور عربي جماعي اتجاه السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، ولذلك خرج إعلان برشلونة ليمثل آلية عمل يحكمها الاتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وقد سعى المشاركون في هذا المؤتمر إلى تحقيق الأهداف السياسية والأمنية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية وذلك من أجل الاستفادة من الخبرة الأوروبية في تشكيل كيان سياسي واقتصادي قائم على مستويات لا مثيل لها من التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، ولقد مثل إعلان برشلونة أول تحرك مشترك يجمع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في عملية شراكة[3]، وهي **الشراكة الأورو-متوسطية**.

وكان منطلق برشلونة العمل على دعم الأواصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يساهم في تحسين أحوال السلام والتنمية الاقتصادية في دول البحر المتوسط ألاثني عشر، وتضمنت الشراكة الأوروبية المتوسطية أبعادا سياسية واجتماعية وثقافية، سعيا إلى تحقيق الأهداف الثلاثة الرئيسية لمؤتمر برشلونة، والمتمثلة في:

---

[1]- كميليه أحمد عثمان، **السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة الأوروبية ما بين 1990-1998**، مصدر سبق ذكره، ص 105.

[2] - عبد الرحمان مطر، **أسئلة برشلونة، قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (215) بيروت، يوليو 1997، ص 63.

[3]- **للاطلاع على تفاصيل وثيقة إعلان برشلونة، انظر الموقع:** http://www.mezan.org/uploads/files/8519.pdf

- إنشاء منطقة يسودها السلام والاستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، والحكم الجيد.
- إقامة منطقة من الرخاء والازدهار المشترك عن طريق إقامة منطقة للتبادل الحر بحلول عام 2010 تدريجيا بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطين.
- رفع مستوى الفهم المتبادل بين شعوب المنطقة عن طريق تنظيم عمليات التبادل الثقافي وتنمية الموارد البشرية، ودعم المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية.
- تنمية الموارد وتشجيع حوار الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية.

ولقد كانت المبادرات والمنتديات والإعلانات والتي توجت جميعها بإعلان برشلونة، وأخيرا مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية، باكورة الجهد الجماعي التي جاءت تتوج هذه المبادرة، وترسي قواعد التجمع الإقليمي الجديد، فعادت الأنظار تتطلع إلى الاتحاد الأوروبي كشريك أصيل يتحرك قدما، خاصة وأن أوروبا استطاعت أن تثبت دائما بأنها الأقدر على فهم المنطقة وساكنيها[1].

ومن خلال استقراء البيان الختامي لمؤتمر برشلونة، وكذلك برنامج العمل الملحق به، نستنتج إن الشراكة الأورو-متوسطية تقوم على خطة شمولية تتفرع إلى ثلاثة أبعاد أساسية مثلت المجالات الرئيسية للتعاون للشراكة، **والشكل رقم (1):** يوضح مجالات الشراكة الأورو-متوسطية الثلاثة.

وهي البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني، وفي مؤتمر برشلونة لعام 2005 تم إضافة بعدا رابعا لمعالجة مسألة الهجرة الغير شرعية باتجاه أوروبا[2].

[1] - سمير أمين وآخرين **العلاقات العربية الأوروبية (قراءة نقدية)**، القاهرة،: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2002.، ص 19.

[2]- **Patrie Beatrice**, espanole manauel, méditerranée : adresse au président de la république Nicolas Sarkozy. Sindbad, Paris, 2008, P 123.

الشكل رقم (1): يوضح إبعاد ومجالات الشراكة الأورو-متوسطية

وبناءا على ذلك سيتم توضيح إبعاد ومجالات الشراكة الأورو-متوسطية الثلاث التي ركز عليها مؤتمر برشلونة عام 1995 كالأتي:

1- الشراكة السياسية والأمنية:

بالنسبة لمضمون هذا النمط من الشراكة، فقد عبر المشـــاركون بـــأن الاســـتقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يعد ثروة مشتركة يلتزمون بتشجيعها وتعزيزها بكـــل الوسائل المتاحة ومن أجله فقد تعهد الأطراف بالأتي:

- العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزامـــات التي يقرها القانون الدولي.
- تعزيز حكم القانون والديمقراطية في نظمهم السياسية مع احترام كل طرف منهم في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقضائي بحرية كاملة.

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الفعالة لهذه الحقوق المشروعة والحريات، بما فيها حرية التعبير والفكر والأديان واحترام التعددية في مجتمعاتهم وتشجيع فئاتها على التسامح ومقاومة التعصب وإلغاء التمييز بين الأديان والجنس والعرق واللغات.
- احترام المساواة بين الشعوب وحقها في تقرير المصير والتي تعمل وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.
- الامتناع عن التدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية لطرف آخر واحترام سلامة أراضي جميع الأطراف.
- تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب وتوحيد جهودهم لمقاومة انتشار المخدرات والجريمة المنظمة.
- تعزيز الأمن الإقليمي بالعمل على الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والالتحاق بالمنظمات الدولية والإقليمية المختصة بذلك.

وعليه من خلال هذه الأهداف السياسية والأمنية لمشروع الشراكة الأورو-متوسطية نجد أن الاتحاد الأوروبي يطمح لخلق منطقة أوروبية- متوسطية تتمتع بقدر معين من الأمن والاستقرار بالشكل الذي يضمن الأمن القومي للاتحاد الأوروبي الذي بات مقنعا- بفعل الواقع الجيو-سياسي الذي يجعله مجاورا وقريبا لدول الجنوب المتوسطي غير المستقرة في جميع الميادين- بأن تحقق أمن أوروبا متوقف بقدر مهم على ضمان درجة محددة من الاستقرار في جنوب المتوسط بين الضفتين كآلية يجب تحقيقها لضمان تجسيد المحور السياسي والأمني الذي تعرضنا له سابقا، وهذا ما بات يعرف في علم العلاقات الدولية بالأمن الشامل.

2. الشراكة الاقتصادية والمالية:

تعد الشراكة الاقتصادية والمالية العمود الفقري الذي تقوم عليه عملية برشلونة، حيث يستهدف إعلان برشلونة في جوانبه الاقتصادية والمالية، خلق منطقة متوسطية منتعشة اقتصاديا من خلال تحفيز تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ومتوازنة واستمرار الحوار بين الدول حول مشكلة المديونية، وقد صدر عن الإعلان أهداف طويلة الأمد[1]، والتي يمكن تحقيقها من خلال ما يلي:

- إقامة منطقة أوروبية متوسطية للازدهار والرخاء الاقتصادي والاجتماعي
- زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين مستويات المعيشة لشعوب دول المتوسط وزيادة القدرات الوظيفية.

ولتحقيق هذه الطموحات اتفقت دول الشراكة على تفعيل ثلاث آليات وهي:

أ- ***إنشاء منطقة أوروبية متوسطية للتبادل الحر (منطقة التجارة الحرة):*** وذلك بشكل تدريجي والتي كان من المفترض أن تكون كاملة ومهيأة بحلول عام 2010، وبموجب هذا الهدف فإن العوائق الجمركية وغير الجمركية على تبادل السلع المصنعة ستلغى تدريجيا وفق جداول تتفق عليها الأطراف المشاركة، وفي إطار تحقيق هذا الهدف أشار الإعلان إلى ضرورة مواصلة وتطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق والعمل على تسوية البنى الاقتصادية والاجتماعية وتحديثها والتركيز على تشجيع القطاع الخاص وتنمية وتأهيل قطاع الإنتاج ووضع إطار مؤسساتي وقانوني مناسب لاقتصاد السوق[2].

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية** (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) ، الإسكندرية،: الدار الجامعية، 2006، ص 161-162.

[2] - **للاطلاع على تفاصيل وثيقة إعلان برشلونة، انظر الموقع:** http://www.mezan.org/uploads/files/8519.pdf

ووفقا لذلك كان من المفترض وجود خصوصية في منتجات كل قطاع على حدة (صناعة، وزراعة، وخدمات) بحيث يحصل نوع من الانسجام والتناغم مع المقررات المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية (WTO)، والعمل على اتخاذ وتبني الإجراءات والتدابير الموجودة بخصوص شهادات المنشأ وحماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية، ومتابعة تطوير السياسات الاقتصادية التي تقوم على اقتصاد السوق والاندماج الاقتصادي بين الدول المشكلة لإقليم ما[1]. ومن اجل ذلك، بدأت أطراف الشراكة الأوروبية المتوسطية مفاوضات لعقد اتفاقيات ثنائية تأخذ بعين الاعتبار المحاور الثلاثة للشراكة. ينظر إلى **الجدول رقم (6).**

[2]- للتوسع في الموضوع انظر: جمال مفتاح العماري، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية: دراسة استشرافية لحالة انضمام ليبيا للمنظمة**، الرباط : مطبعة يوليب، 2015، ص23-41.

جدول رقم (6) : **مسيرة مفاوضات اتفاقيات الشراكة الأوربية- المتوسطية**

البلد	وضع الاتفاق	تاريخ التوقيع	تاريخ سريان المفعول
الأردن	تم التوقيع	1997/11	**2002/5**
الجزائر	تم التوقيع	2002/4	**2005/9**
المغرب	تم التوقيع	1996/2	**2000/3**
تونس	تم التوقيع	1995/7	**1998/3**
سورية	بدأ التفاوض عام 2008	التوقيع على الاتفاق معلق	
لبنان	تم التوقيع	2002/6	**2006/4**
ليبيا	المفاوضات متوقفة حاليا		
فلسطين	تم التوقيع	1997/2	**1997/7 اتفاق مؤقت**
مصر	تم التوقيع	2001/6	**2004/6**

- **المصادر الآتية:** بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)** ترجمة سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير 2010، ص70، وعلي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** مصدر سبق ذكره، ص 203.، وبان صباح الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص76.

تكثيف التعاون الاقتصادي: *وذلك من خلال*[1]:

- تعديل وتحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية وإعطاء الأولوية لتعزيز وتنمية القطاع الخاص.
- إزالة العقبات التي تعترض الاستثمارات التي يمكن أن تؤدي إلى نقل التكنولوجيا ووسائلها.
- تنمية التعاون الإقليمي والتبادلات بين الأطراف المشاركة، وتشجيع المؤسسات على عقد اتفاقيات فيما بينها.
- التأكيد على المجال البيئي الذي يستدعي معالجة إقليمية وتنسيق أفضل بين البرامج المتعددة الأطراف، وجعل الاعتبارات البيئية جانبا مهما في جوانب السياسية الاقتصادية، والتخفيف مما يمكن أن يترتب من التنمية من نتائج سلبية على الصعيد البيئي.
- الحفاظ على الموارد المائية وحسن التصرف فيها وتطوير التعاون في هذا المجال.
- الالتزام باحترام مبادئ القانون البحري الدولي، وعلى وجه الخصوص حرية تقديم الخدمات في مجال النقل الدولي.

وأوصى المجتمعون أن تقر تلك الاتفاقات في البرلمان الأوروبي وبرلمانات الدول الأوروبية المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي، وبرلمان الدول الشركاء (وذلك لإعطاء قوة لها) وتعد هذه الخطوة طويلة إذ تهدف كل هذه الاتفاقات إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية والزراعية[2].

---

[1]-**للاطلاع على تفاصيل وثيقة إعلان برشلونة، انظر الموقع:** http://www.mezan.org/uploads/files/8519.pdf

[2] - **الشراكة الاور-متوسطية، مقهى الاوروميد:** على الموقع الالكتروني:
http://www.euromedcafe.org/docuemnts.asp?lang=ara تاريخ الزيارة 2017/01/10

ج- ***زيادة المساعدات المالية***:

في إطار عملية برشلونة قام الاتحاد الأوروبي بتحديد مجموعة من الآليات المالية الجديدة للتعاون المالي مع دول الشراكة في جنوب المتوسط، ويتعلق الأمر ببرنامج **(MEDA)** "ميدا" الخاص بتقديم المساعدات المالية للدول الضفة الجنوبية للمتوسط، وكذلك البنك الأوروبي للاستثمار (EIB). وأكد المشاركون ضرورة رفع حجم المساعدة المالية التي ينبغي أن تسير قبل كل شيء، تنمية ذاتية مستديمة وتعبئة العوامل الاقتصادية المحلية[1]، ولهذا الغرض قدم الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية قدرها (685.4) وحدة نقدية أوروبية يورو(€)، عن المدة المحصورة بين عامي (1999-1995) ضمن برنامج ميدا الأول، كما سعى البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) إلى تقديم مساهمته على شكل قروض بهدف دعم موضوع الشراكة الاقتصادية والمالية بين الطرفين[2].

وجاء بعد ذلك برنامج ميدا الثاني للمدة بين (2000-2006)، وبلغت حجم المساعدات المالية خلاله نحو (647.4) مليون يورو. وفي عام 2007 تغير برنامج الدعم المالي لدول الشراكة الأوروبية حيث عوض برنامج ميدا بآلية الجوار والشراكة الأوروبية[3](ENPI) (ضمن سياسة الجوار التي سيتم توضيحها لاحقا)، وتم تقديم مساعدات مالية لدول المنطقة تقدر ب(1.254) مليون يورو، يوضح **الجدول رقم (7):** حجم المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية حسب اتفاقات الشراكة الأورو -متوسطية للمدة (2000-2007).

---

[1] - Commission of the European communities, communication from the commission, on the euro-Mediterranean partnership and the single market, com (1998) 538 final, Brussels. 23-09-1998, P3.

[2]- بان صباح الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص76.

[3]- محمد مطاوع، **أوروبا والمتوسط، من برشلونة إلى سياسة الجوار**، مجلة السياسة الدولية، العدد (163)، يناير 2006، ص 41.

جدول رقم 7: يوضح حجم المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية حسب اتفاقات الشراكة الأورو-متوسطية للمدة (2000-2007)

(بالمليون يورو)

الدولة	برنامج MEDA II (2000-2007)	برنامج 2007 ENPI
الجزائر	339	57
السلطة الفلسطينية	522	453
مصر	593	137
الأردن	331	62
لبنان	133	50
المغرب	980	190
سوريا	180	20
تونس	518	103
إسرائيل	.	2
ليبيا	.	2
مجموع التعاون الثنائي	3595	1076
التعاون الإقليمي	1052	178
المجموع	4247	1254

Source : Commission of the European communities, communication from the commission to council, Barcelona process: union for the Mediterranean, the European parliament and the (final), Brussels, 20/5/2008, P.12. com(2008) 319

3- الشراكة الثقافية والاجتماعية:

أكد المشاركون في هذا المجال العديد من الفقرات وهي:[1]

- أهمية الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان باعتبارهما شرطان ضروريان لتقارب الشعوب. وتأكيد أهمية دور وسائل الإعلام بشأن الاعتراف والتفاهم المتبادل للثقافات كمصدر للإثراء المشترك.
- احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية وتعزيزها والمساهمة في تحسين ظروف العيش، والتعاون من اجل مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجرائم المنظمة والفساد، وتعزيز وتنمية المجتمع المدني والتعاون بين المنظمات غير الحكومية في إطار قانون كل دولة، إضافة إلى التعاون من أجل إيجاد وسائل لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب.
- التعاون من أجل التغلب على مشاكل الهجرة من خلال خلق وظائف بواسطة إنشاء برامج التدريب المهني وتشجيع عقد اجتماعات للوصول إلى مقترحات تتعلق بموجات الهجرة غير الشرعية والضغوط التي تحدثها.
- تطوير التعاون البرلماني وترك زمام المبادرة للبرلمان الأوروبي لرعاية وإطلاق الحوار البرلماني الأوروبي المتوسطي.

وقد تضمن الشق الثاني من إعلان برشلونة ما يدعى ببرنامج العمل الواجب إتباعه من كافة الدول الأعضاء في الشراكة من أجل تنفيذ العناصر المدرجة في إطار إعلان برشلونة. وإجمالا يهدف البرنامج إلى إقامة منطقة تجارة حرة تكون عنصرا رئيسا في الشراكة الأورو-متوسطية، وتسهيل مبادلات المنتجات الزراعية وتعزيز التعاون الإقليمي من دون المساس بما هو قائم ضمن أطر أخرى، وكذلك إزالة العوائق أمام الاستثمار، والعمل لتحديث الصناعات الوطنية، والتوافق مع المتغيرات الدولية والتنافسية والمعلوماتية، وتحديث القطاع العام وخصخصته، واستخدام النماذج الأوروبية أو الدولية وتنمية الزراعة والريف وتحسين الخدمات والمهارات، وتحسين

[1]- للاطلاع على تفاصيل وثيقة إعلان برشلونة، انظر الموقع: http://www.mezan.org/uploads/files/8519.pdf

وسائط الربط بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين في مجال النقل والمواصلات، وتعميق الحوار حول الطاقة وتعزيز التعاون في مجال المعلوماتية والسياحة، والبيئة ومكافحة التصحر، والبحث العلمي، ونقل التكنولوجيا، وتحديد تدابير الدعم التعاوني الإقليمي في مجال المياه[1]. كما تساهم الشراكة الأوروبية المتوسطية في تطوير التدريب والتأهيل المهني، والجامعات ومعاهد البحث العلمي، وتحديث الإدارة والعمل على تحسين التفاهم المتبادل عبر تشجيع العلاقات الثقافية، والاحترام المتبادل للتراث الثقافي والمهني، والديني والتفاعل الوثيق بين أجهزة الإعلام، ووضع برامج مشتركة للشباب، وتشجيع الحقوق الاجتماعية الأساسية وتطوير الخدمات الصحية العامة، وإيجاد حلول لمشاكل الهجرة، ومكافحة الإرهاب، وتجارة المخدرات، وإقامة تعاون فعال بين البرلمان الأوروبي والبرلمانات المتوسطية[2].

وعلى الرغم مما اتسم به الإعلان من عمومية أفكاره وتوجهاته وما تسمت به بعض صياغاته من إمكانية للتفسير المتباين، وابتعاده قدر الإمكان عن نقاط الاختلاف بين أطرافه مركزا على القضايا الأكثر سهولة، إلا أن مضامين هذا الإعلان تمثل خطوة متقدمة على صعيد بناء شراكة حقيقية بين أوروبا والدول المتوسطية.

ولكي يتم تحقيق كل تلك الأهداف المذكورة، اتفقت الدول الأعضاء في مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية على خلق إطار متعدد الأطراف يتضمن اجتماعا لوزراء خارجية الدول الأعضاء على شكل قمم دورية من أجل تأمين متابعة تطبيق فقرات إعلان برشلونة وبرنامج العمل الملحق به، وتقييم عملية التقدم في تنفيذ خطط الشراكة المعلنة بين أطرافها.

[1]- هاني حبيب، **الشراكة الأوروبية المتوسطية، مالها وما عليها وجهة نظر عربية**، دمشق: الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2003. ص 89-90

[2]- المصدر السابق، ص 90.

المبحث الثاني

الشراكة الأورو-متوسطية ما بعد برشلونة (الآليات والتقييم)

في هذا المبحث سوف نتناول آليات الشراكة الأورو-متوسطية ما بعد برشلونة وتقييمها، وذلك من خلال مطلبين، المطلب الأول آليات الشراكة الأورو-متوسطية ما بعد برشلونة، والمطلب الثاني تقييم الشراكة ضمن إطار عملية برشلونة.

المطلب الأول: آليات الشراكة الأورو-متوسطية ما بعد برشلونة

عقدت بعد مؤتمر برشلونة العديد من المؤتمرات بين دول ضفتي المتوسط، وعلى الرغم من عدم تفعيل برنامج الشراكة الأورو-متوسطية بالشكل الذي جاء به، إلا أن تلك المؤتمرات استمرت بالانعقاد في محاولة لتفعيل الشراكة وهذه المؤتمرات هي:

1- مؤتمر مالطا (فاليتا، 15-16 ابريل 1997):

عقد الاجتماع الوزاري الأورو-متوسطي الثاني في مدينة فاليتا عاصمة مالطا، بهدف إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم ولتحديد السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها للدول المرشحة للشراكة، والسعي لتحويل منطقة البحر المتوسط إلى بحيرة مستقرة ومزدهرة عبر إقامة السلام العادل والشامل، كما هدف المؤتمر إلى تقويم ما أنجزته مسيرة برشلونة منذ انطلاقها، والبحث في العقبات التي تواجه برامج إنفاق المساعدات الأوروبية، وخطة تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب وشرق المتوسط، والعراقيل التي تعترض مفاوضات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول المتوسطية[1]، وجاء انعقاد هذا المؤتمر في أجواء سياسية مخالفة لما كان في مؤتمر برشلونة حيث اتسم الوضع في حوض المتوسط بالتوتر نتيجة تصاعد الخلافات التركية- اليونانية، وتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط، لذلك ركز المؤتمر على الجوانب الاقتصادية والمالية، وأكد أهمية الإسراع بإنهاء اتفاقيات المشاركة والاهتمام بالقطاعات التي لم يكن قد تم التطرق إليها وهي الزراعة السياحة والطاقة، مع التأكيد على أهمية البعد الثقافي في تحقيق المشاركة المتوسطية وضرورة الاهتمام بقطاعات الشباب والمرأة في إطار الجانب الاجتماعي.

[1] - علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**،،مصدر سبق ذكره، ص 214

وشددت الدول العربية على ضرورة توسيع مجالات التعاون وعدم القبول باستمرار الاختلال الاستراتيجي القائم لصالح إسرائيل، ومن جهة أخرى دعا الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة تكثيف إجراءات بناء الثقة بين الشركاء المتوسطين ومواصلة الحوار السياسي، لاسيما أن لاختلاف كان واضحا حول ما يتعلق بمسألة التفريق ما بين المقاومة والإرهاب[1]، وهو ما دفع الطرف الأوروبي إلى عدم إصدار بيان ختامي للمؤتمر، أما المحور الثالث والرابع فقد ركز على القضايا الاقتصادية والثقافية.

2. مؤتمر باليرمو (3-4 يونيو 1998):

عقد المؤتمر المتوسطي الثالث في مدينة باليرمو الايطالية برئاسة وزير خارجية المملكة المتحدة البريطانية "روبن هوك"، بحضور جميع الأعضاء المتوسطين في عملية برشلونة[2]، وأكد المؤتمر أهمية السلام والرغبة في إقامة شراكة حقيقية متكافئة، وتأكيد الالتزام بإعلان برشلونة وتكامل محاوره الثلاثة، حيث أقر رئيس المؤتمر بوجود "علاقة تكاملية بين عملية برشلونة والمبادرات المتعلقة بتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المتوسط، وبحث المؤتمر في مسألة ميثاق الاستقرار في المتوسط"- الذي رحل إلى مؤتمر شتوتغارت في 1999، وموضوع الإرهاب والعمل على التوصل إلى اتفاق وحلول لهما، وتبادل وجهات النظر حول اتفاقات الشراكة ومنع الانتهاكات التي يقوم بها أحد الأطراف في التعاون الاقتصادي الأورو-متوسطي، كما دعا إلى دفع التعاون في المجال الثقافي بهدف تحقيق الأمن والاستقرار بين شعوب المنطقة، وتميزت تلك المسارات بمناقشة جادة وموضوعية، وتوافق الآراء بين الأطراف المشاركة والرئاسة البريطانية[3].

---

[1] - فقد كانت الأقطار العربية مواقف مغايرة، بل ومنتقد للتوجه الأوروبي الذي لم يتخذ إلا موقفا سلبيا إزاء ما يجري في الأراضي الفلسطينية ومسيرة التسوية المعطلة، فقد طرحت الدول العربية المشاركة في المؤتمر وجهة نظرها من خلال ورقة "الرؤية العربية" في بيان تضمن أربعة محاور ركز المحور الأول والثاني على التسوية السلمية، وقضية الهجرة للمهاجرين العرب (وأكدت من خلال ذلك أن التعاون الاورو-متوسطي لا يمكن أن يتحقق من دون تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة)، سمير صارم، **أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة**، مصدر سبق ذكره، ص 167.

[2] - هاني حبيب، **الشراكة الأوروبية المتوسطية، مالها وما عليها وجهة نظر عربية**، مصدر سبق ذكره، ص127.

[3] - وفاء بسيم، **التعاون الأوربي المتوسطي الشراكة المتوسطية الأبعاد والتحديات**، مصدر سبق ذكره، ص249.

ويمكن القول تميز مؤتمر باليرمو بتوفير فرصة ملائمة للوفود الدول العربية للتعبير عن الموقف العربي، فقد أكدوا من خلاله التكامل بين أبعاد الشراكة وعلى أولوية البعد السياسي كقاعدة أساسية يرتكز عليها التقدم بإنجاز التعاون والشراكة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، كما شدد على أن تحقيق السلام العادل والشامل المستند إلى الشرعية الدولية هو الطريق الوحيد للأمن والاستقرار والتنمية والازدهار لشعوب المنطقة الأوربية-المتوسطية والبشرية جمعاء[1].

3. مؤتمر شتوتغارت (15-16 ابريل 1999):

جاء اجتماع شتوتغارت في ألمانيا للشراكة الأورو-متوسطية ليمثل دفعة جديدة للتعاون الأورو-متوسطي، وذلك بتأكيده على أهداف مؤتمر برشلونة في مساراتها الثلاث-السابقة الذكر- والاتفاق على التركيز على الموضوعات ذات الأولوية والتزام التوجه العملي بهدف تحقيق نتائج ملموسة من هذا الشراكة، على الرغم من إحاطته بعدد من المشاكل، منها تعثر عملية التسوية في الشرق الأوسط والتي أثرت بشكل واضح وبخاصة في المسار السياسي، إضافة إلى تفاقم الأوضاع في (كوسوفو) عام 1998، وما ألقته من ظلال على هذا المؤتمر نتيجة لانشغال الجانب الأوروبي الواضح بتطورات الأزمة[2]، إلا أن الحدث الأبرز في هذا المؤتمر، هو مشاركة ليبيا فيه، حيث دعيت لأول مرة للمشاركة في أعمال مؤتمرات الشراكة الأور-متوسطية بصفة مراقب، وذلك بعد تعليق العقوبات التي كانت مفروضة عليها بسبب قضية لوكربي[3].

---

[1] - هاني حبيب، **الشراكة الأوروبية المتوسطية، مالها وما عليها وجهة نظر عربية**، مصدر سبق ذكره، ص 129.

[2] - مختار شعيب، **مؤتمر شتوتجارت: رؤية تقيميه لمسيرة برشلونة**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد (137)، 1999، ص 219..

[3]- قامت ألمانيا بتوجيه دعوة إلى ليبيا للحضور كضيف خاص على الرئاسة في مدينة شتوتغارت بألمانيا في الاجتماع الأورو-متوسطي الذي عقد عام 1999، والذي يمثل الجولة الثالثة من مؤتمرات الشراكة الاورو-متوسطية وحضرت ليبيا للمؤتمر بصفة مراقب وتزامن انعقاد المؤتمر مع تعليق العقوبات المفروضة على ليبيا من قبل مجلس الأمن الدولي، وقد عبر الحاضرون عن ترحيبهم بمشاركة ليبيا لأول مرة في المؤتمر كما أكد الاتحاد الأوروبي من خلال بيان صحفي عن رغبته في إرساء مرحلة جديدة من العلاقات مع ليبيا، وأكد على أن ليبيا ستصبح عضوا كاملا حالما يتم رفع العقوبات عنها بالكامل، وقبولها بأهداف ومبادئ عملية برشلونة. انظر: مصطفى عبد الله خشيم، **الشراكة الأوروبية -المتوسطية: النتائج وردود الأفعال**، بيروت: معهد الإنماء العربي،2002 ، ص 106.

وأكد الوزراء من خلال المؤتمر أن الاستقرار في المتوسط يتطلب مقاربة شاملة متوازنة للقضايا ولمواجهة التحديات الجديدة، كما أكد أهمية "الميثاق الأورو-متوسطي" للأمن والاستقرار الإقليميين[1]، حيث تناولت المناقشات التي دارت حول المسارات الثلاث لعملية برشلونة عددا كبيرا من القضايا المهمة مثل الميثاق الأورو-متوسطي لبناء لسلم والاستقرار ووضع الخطوط العامة له، والذي نص على "الحل السلمي للنزاعات وتعميق الحوار السياسي بين أطرافها واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية ومكافحة الإرهاب"[2]. إضافة إلى قضايا أخرى تمثلت في مناقشة الأوضاع المتدهورة في منطقة البلقان وتأثيرها المباشر على الأمن في المتوسط، والمناطق المتاخمة له، وكذلك القضايا الخاصة بالتعاون الاقتصادي وتنمية الاستثمارات وتطورات الإصلاح الاقتصادي في الدول المتوسطية المشاركة. وخرج المؤتمر بنتائج متوازنة بين الرئاسة الألمانية والأطراف المشاركة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[3].

كما عدت سياسات الاتحاد الأوروبي في هذا المؤتمر من جديد أهمية البعد الثقافي والاجتماعي لنجاح الشراكة وبلوغ أهدافها الشاملة، وعلى أهمية تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. واختتمت أعمال المؤتمر من دون إصدار بيان ختامي له.

4- مؤتمر مرسيليا (15-16 نوفمبر 2000):

انعقد هذا المؤتمر في مدينة مرسيليا في فرنسا بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأعضاء. وجاء انعقاد المؤتمر في أجواء تتسم بالتوتر وعدم الاستقرار نتيجة فشل مفاوضات (كامب ديفيد) الثانية التي قادها الرئيس الأمريكي"بيل كلينتون"، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي "ايهود باراك"، والرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات" في يوليو 2000، وقيام انتفاضة الأقصى التي انطلقت في سبتمبر 2000 بعد أن قام "اريل شارون" بتدنيس الحرم القدسي[4]، نتيجة لذلك تراجعت الدبلوماسية الفرنسية عن تقديم مسودة ميثاق الأمن والاستقرار.

---

[1] - هاني حبيب، **الشراكة الأوروبية المتوسطية، مالها وما عليها وجهة نظر عربية**، مصدر سبق ذكره، ص 130.

[2] - علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** مصدر سبق ذكره، ص 216

[3] - وفاء بسيم، **التعاون الأوربي المتوسطي الشراكة المتوسطية الأبعاد والتحديات**، مصدر سبق ذكره، ص 250.

[4] - **Roberto Aliboni**, « security and common ground in the euro-med partnership », euromesco papers, paper(17), working group (1), June 2002.

اختتم المؤتمر بحصيلة سياسية سلبية تمثلت برفض الدول العربية المشاركة في التوقيع على البيان الختامي الذي أعدته الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي، وقد انتقدت الدول العربية سياسة (الحياد) التي لجأت إليها الدول الأوروبية حول ما يجري في فلسطين، ولم يقدم المؤتمر جديدا لوقف الحرب التي شنتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بل كاد أن يحمل الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني معا مسؤولية ما يحدث في الأراضي الفلسطينية[1].

وإلى جانب ذلك، هدف اجتماع مرسيليا إلى بحث الدعم الاقتصادي الذي تقدمه دول الاتحاد الأوروبي للدول الأفقر في المنطقة المتوسطية، حيث أعلن وزير خارجية فرنسا "هوبير فدرين" أن مجلس الاتحاد الأوروبي قد وافق على تخصيص مساعدات أوروبية بقيمة (5.35) مليار يورو، بشكل هبات لدول المنطقة خلال المدة الممتدة بين عامي (2000-2006)، كما خصص البنك الأوروبي للاستثمار لدول المنطقة مبلغ (6.4) مليار يورو بشكل قروض وللفترة نفسها، للمساهمة في تمويل عمليات ذات مصلحة إقليمية وتعاونية بين دول جنوب وشرق المتوسط[2].

5- مؤتمر بروكسيل (5-6 نوفمبر 2001):

عقد المؤتمر الخامس للشراكة الأورو-متوسطية في بروكسيل (عاصمة الاتحاد الأوروبي)، في ظل الرئاسة البلجيكية للاتحاد، حيث حضر الاجتماع جميع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الشراكة. وجاء انعقاد المؤتمر في جو دولي متسم بالتوتر، نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 *، وقيام الحرب الأمريكية على أفغانستان، وأزمة الشرق الأوسط، ودعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلي أن يسير العالم وراء أجندة واحدة فقط هي (مكافحة الإرهاب الدولي).

---

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية-الأوربية على قضايا الأمة العربية (حقبة ما بعد الحرب الباردة)**، مصدر سبق ذكره،، ص 8.

[2] - علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** مصدر سبق ذكره، ص 218

* - تجدر الإشارة إلي أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعرضت لهجوم إرهابي حطم مركزي التجارة العالمي في نيويورك والبنتاغون في 11 سبتمبر 2001 بواسطة طائرات مدنية الأمر الذي جعلها تعلن الحرب على حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان كونها تؤوي زعيم تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن)- والتي تأسست في عام 1988- المتهم الرئيسي بهذه الهجمات.

وفي الوقت الذي أكد فيه ممثلو الدول الأوربية ضرورة تفعيل إطار برشلونة وكأساس للحوار والتعاون بين الدول المتوسطية، إلا أنهم عبروا عن إدانتهم للهجمات التي شنت ضد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث مثل هذا المؤتمر فرصة للولايات المتحدة الأمريكية للحصول على إدانة المؤتمر لهذه الهجمات وتبنيه للقرار الصادر من مجلس الأمن (2001/1373)، كأساس لمكافحة الإرهاب، ثم تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية لليبيا كدولة ضمن دول محور الشر إضافة دول أخرى وهي العراق وسوريا والسودان وإيران وكوريا الشمالية. وعلى الرغم من ذلك فقد شكل هذا المؤتمر تطورا بارزا في السياسات الأوروبية اتجاه المنطقة المتوسطية، حيث ترافق هذا الاجتماع مع زيادة مستوى التدخل الأوروبي في عملية التسوية من خلال الدعوة لإقامة دولة فلسطينية قادرة على الاستمرار. واستحوذت قضية الإرهاب وسياسة مكافحته، إضافة إلى مطالب البلدان العربية الدول الأوروبية بعدم خلط الإرهاب بالإسلام، حيزا كبيرا في مناقشات التي دارت في هذا الاجتماع[1].

6-مؤتمر فالنسيا (22-23 ابريل 2002):

انعقد هذا المؤتمر في مدينة فالنسيا الاسبانية بمقاطعة كل من ليبيا وسوريا ولبنان، وكان حافلا بالمواقف الساخنة نتيجة انعقاده في أجواء تميزت باستمرار الأعمال العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني[2]، وقد انسحبت وفود الدول العربية من قاعة المؤتمر في اللحظة التي اعتلى فيها ممثل إسرائيل منصة المؤتمر، الأمر الذي جعل البيان الختامي للمؤتمر يحمل بعض العبارات التي تؤكد ضرورة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وإرسال لجنة تقصي الحقائق للوقوف على الأوضاع والإطلاع على مجريات الأحداث[3].

---

[1] - المصدر السابق، ص 219.

[2] - عبير الغندور، **الشراكة الأوربية مع العرب وإسرائيل.. دراسة مقارنة**، مجلة السياسة الدولية، العدد (165) يوليو 2006، ص 8-9.

[3]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية-الأوربية على قضايا الأمة العربية (حقبة ما بعد الحرب الباردة)**، مصدر سبق ذكره، ص183.

7- مؤتمر كريت (26-27 يونيو 2003):

ركز المؤتمر المنعقد في كريت على قضيتين رئيسيتين، تمثلت الأولى في تقييم التقدم المحرز في إطار الشراكة ولاسيما تنفيذ خطة العمل من مؤتمر فالنسيا، أما الثانية فتتمثل في مناقشة تنمية دول جنوب المتوسط في المستقبل، مع الأخذ في الاعتبار توسيع الاتحاد الأوروبي. وأكد المؤتمر أهمية الحوار بين الثقافات والمجتمعات في إطار الشراكة الأورو-متوسطية[1].

8-مؤتمر نابولي (2-3 ديسمبر 2003):

انعقد المؤتمر في مدينة نابولي في ايطاليا، في ظل الرئاسة الايطالية، ومن خلال المؤتمر تم بحث إنشاء مؤسسة أورو-متوسطية للحوار بين الثقافات وتأسيس الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية، إضافة إلى دراسة تحويل خطة الاستثمار الأورو-متوسطية إلى مؤسسة ماليه مستقلة، كما ركز على تكثيف التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط[2]، وسعى تفعيل الدور الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي عملية إعادة أعمار العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ابريل 2003[3].

9-مؤتمر دبلن (5-6 مايو 2004):

جاء الاجتماع الوزاري التقييمي الأورو-متوسطي بدبلن في أيرلندا، وأكد المشاركون من خلاله تمسكهم والتزامهم بعملية برشلونة، وقد ناقش المؤتمر قضايا تراوحت بين القضايا السياسية والأمنية بما في ذلك حقوق الإنسان والإصلاح السياسي، وضرورة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وكذلك القضايا الاقتصادية المتمثلة بتحرير التجارة والإصلاح الاقتصادية، إضافة إلى التعاون في المجال الثقافي وتأكيد أهميته[4].

---

1 - بان صباح جمعة الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص76.

2 . الشراكة الاورو-متوسطية، مقهى الاوروميد، مصدر سبق ذكره.

3 . بان صباح جمعة الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص89.

4- Euro-mediterranean mid-term meeting of ministers of foreign affair : dublin, 5-6 may 2004, on web : http://www.euromedi.org.2017/01/15 تاريخ الزيارة

10- مؤتمر لوكسمبورغ (مايو 2005):

جاء انعقاد المؤتمر الذي جمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في مدينة (لوكسمبورغ) في مايو 2005، ليعطي تقديما إجماليا للحالة التي وصلت إليها الشراكة الأورو-متوسطية، في حين ابرز المؤتمر العديد من الانجازات الايجابية، وأوضح إن ثمة المزيد من الجهد المطلوب القيام به لتنفيذ كامل بفقرات إعلان برشلونة، وينطبق ذلك بشكل أساسي على التعاون السياسي والأمني. الذي نما على الصعيد الرسمي فقط، ويخطى أبطأ مما هو منشود. كما نادى بضرورة العمل على تقريب المسافة بين سياسة الجوار الأوروبية *وبين أفراد المجتمعات[1].

11- مؤتمر برشلونة (27-28 نوفمبر 2005):

عقد مؤتمر برشلونة الاحتفالي بمشاركة وفود خمس وثلاثون دولة، فضلا على خمس دول بصفة مراقب، وعلى الرغم من كونه مؤتمر قمة، وكان مقررا أن يحضر القمة عشرة رؤساء غير أوروبيين، إلا أنه شهد غياب العديد من رؤساء الدول الأعضاء[2]، وقد تركز المؤتمر على عدة قضايا مثل العولمة والإرهاب الدولي، والديمقراطية، إضافة إلى موضوع الهجرة القادمة من الجنوب، وتهديدات القوى المتطرفة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وقد تمحور البيان الختامي للمؤتمر حول تفعيل الديمقراطية وتشجيع التبادل التجاري، كما أكد إن الإصلاحات السياسية لابد أن

---

*- **سياسة الجوار الأوروبية:** هي سياسة أوروبية منفردة اتبعها الاتحاد الأوروبي منذ العام 2004 اتجاه بعض الدول وهي: الجزائر وأرمينيا وأذربيجان وروسيا البيضاء ومصر وجورجيا وإسرائيل والأردن ولبنان ومولدوفا والسلطة الفلسطينية وسوريا وتونس وأوكرانيا والمغرب وليبيا (وهي ليست سياسة أوروبية مشتركة ضمن شراكة حقيقة وفقا لإعلان برشلونة .ينظر إلى:

Institut de la méditerranée, report of the expert group convened by the Mediterranean institute on the Mediterranean union project, Marseille – France, October 2007, p.14

[1] - هاني الحوراني، **الشراكة الأوربية المتوسطية من برشلونة إلى سياسة الجوار الأوروبي**، مصدر سابق ذكر، ص54.

[2] - تجدر الإشارة إلي انه لم يحضر المؤتمر سوى الرئيس الفلسطيني والليبي العقيد معمر القذافي ورئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان.انظر: الأمين الأندلسي، **القادة العرب يديرون ظهورهم لقمة برشلونة**، مقال منشور بتاريخ 27 أكتوبر 2005، على الموقع الالكتروني: www.islamonline.net تاريخ الزيارة 2017/01/15

تكون من الداخل. وفي مؤتمر برشلونة لعام 2005 تم إضافة بعدا رابعا لمعالجة مسألة الهجرة الغير شرعية باتجاه أوروبا[1]. واعترف القادة من خلال المؤتمر بالتغييرات الكبيرة التي حصلت في الاتحاد الأوروبي وفي العالم ككل منذ عام 1995. وبقدر ما اهتم الاتحاد الأوروبي بهذه القضايا المشتركة والتأكيد عليها، إلا أن البيان الختامي لمؤتمر القمة الاحتفالي قد أوضح أن هذه الشراكة لم تحقق الهدف الرئيسي منها، الذي تمثل في إيجاد منطقة للرخاء والاستقرار والأمن في البحر المتوسط، بمعنى أن النتائج الإيجابية كانت أقل بكثير مما كان متوقعا[2].

المطلب الثاني: تقييم الشراكة الأورو -متوسطية ضمن إطار برشلونة

عكس الإعلان الصادر عن مؤتمر برشلونة، رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب أن تكن عليه علاقته بدول حوض المتوسط، وهي رؤية حاولت إحداث نقله نوعية في نمط العلاقة السابقة التي كانت تربطه بهذه الدول. من ثلاث زوايا على الأقل: الأولى تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على الشراكة، والثانية وضع إطار قانوني ومؤسسي عام يحكمها ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين- فوجود مثلا هذا الإطار يضمن أن تصبح اتفاقات الشراكة، وهي أساسا اتفاقيات ثنائية بطبيعتها بين طرفين، أحدهما الاتحاد الأوروبي ككتله والآخر الدولة المعنية منفردة، متشابهة حتى وان لم تكن متطابقة، أما الثالثة تحويل هذه العلاقة من علاقة اقتصادية أو فنية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة والأمن، والثقافة والاجتماع، إلى جانب الأمور التقنية والفنية[3]. إلا أنه يمكن ملاحظة بعض النقاط التي أخذت على مشروع الشراكة الأورو-متوسطية ضمن مسار برشلونة للمدة (1995-2005)، وهي كالأتي:

---

[1] -Patrie Beatrice, op,cit, P 123.

[2] - محمد مطاوع، **أوروبا والمتوسط، من برشلونة إلى سياسة الجوار**، مصدر سابق ذكر، ص 38-39..

[3] - حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، مصدر سبق ذكره، ص 494.

1- ملاحظة أن مشروع الشراكة الأورو-متوسطية ما هو إلا منهج أوروبي موازي للمنهج الأمريكي المتمثل في (مشروع الشرق الأوسطية)، إذ تستند المتوسطية على رؤية أوروبية مفادها ضرورة موازنة الدور الاقتصادي الكبير بالدور السياسي المحجم[1]، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما بعد التفرد الأمريكي بالنظام العالمي على سواها[2].

2- يظهر لنا أن الاتحاد الأوروبي كان أكثر استعدادا وواقعية وتحفزا حيال التعامل مع مبادرة الشراكة الأورو-متوسطية، وهذا ما يظهر مثلا من خلال إن الطرف الأوروبي بدأ في تصور ملامح هذا المشروع ورسم معالمه منذ بدايته، وهو ما مكن الدول الأوروبية من استغلال الوقت لتنسيق مواقفها وتوحيد مصالحها وتشكيل جبهة واحدة متكاملة ومتناغمة لها القدرة على فرض مصالحها وتصوراتها حول الشكل الذي يجب أن تبنى عليه هذه الشراكة، بينما جانب الدول (العربية- المتوسطية) اكتفت بعقد اجتماعات شكلية، أهمها اجتماع جامعة الدول العربية الذي خرج بمطالب لم يتم تلبيتها من طرف الجانب الأوروبي (حيث تم رفض عضوية ليبيا وموريتانيا، ورفض جعل دور الجامعة العربية بنفس دور المفوضية الأوروبية داخل الشراكة)[3]، كما تجاهلت الشراكة الأورو-متوسطية في إطارها المقترح انتماء الدول العربية إلى جامعة الدول العربية والتزاماتها المقررة بموجب المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الموقعة في إطارها[4]، ومن هنا فإن الاتحاد الأوروبي يريد التفاعل مع الدول المتوسطية باعتبارها دولا وليس من خلال ما تمثله جامعة الدول العربية، وهذا يفسر حضور أعضاء الاتحاد

---

[1]- ممدوح شوقي،**الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (125)، يوليو /1996، ص 125-129 .

[2] - تعتبر العديد من الدراسات أن مشروع الشراكة الأورو-متوسطية هو مشروع "شرق أوسطي" لدرجة كبيرة، وأهم نقطة مشتركة بين المشروعين الأوروبي والأمريكي هي سعيهما إلى دمج إسرائيل اقتصاديا في المنطقة. انظر: ناصيف يوسف حتي، **مستقبل العلاقات العربية الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية** مصدر سبق ذكره، ص 102

[3] - عبد الرحمن مطر، **أسئلة برشلونة، قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي**، مصدر سبق ذكره، ص 60-63.

[4]- ناصيف يوسف حتي، **مستقبل العلاقات العربية الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية**، مصدر سبق ذكره، ص 103.

الأوروبي جميعهم في مؤتمر برشلونة وأكثرهم غير متوسطيين، بينما لم يحضر باقي أعضاء جامعة الدول العربية غير المتوسطية[1].

3- نلاحظ أن كل النشاطات الفكرية والسياسية لبلورة المشروع المتوسطي جاءت كلها من الطرف الأوروبي، حيث تمثل الاتحاد الأوروبي في المؤتمر بكونه طرف واحد موحد الموقف والتوجه، ولأنه كذلك، فقد عد أوراق المؤتمر ووثائقه، بعكس دول جنوب المتوسط التي لم تكن كذلك، فقد كانت دول مدعوة جاءت حاملة أفكارها ومقاصدها المتباينة، على الرغم من أن مجلس جامعة الدول العربية أشار في قرار اتخذه في دورة سبتمبر 1995 إلى"أهمية بلورة تصور عربي جماعي اتجاه السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي[2]. فالشراكة بذلك غير متكافئة بين الطرفين بمستوياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد جمعت بين طرفين متبادلين أحدهما يمثل كتلة موحدة ومتقدمة على كافة المستويات وهو الاتحاد الأوروبي، والثاني عبارة عن عدد من الأقطار المتوسطية والمتفرقة والأقل تقدما من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن منطقة التجارة الحرة الواجب تنفيذها ستقوم أيضا على تباين وليس شراكة، وسيؤدي إلى تكريس وتعميق وتقسيم العمل الدولي بين الشريكين، بحيث يبقى الشريك الأوروبي في مركز هذه الشراكة ومستمرا في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي وتبقى البلدان المتوسطية تابعة تدور في الفلك الأوروبي من خلال تخصصها في إنتاج المواد الأولية وبعض المنتجات الزراعية من اجل تكريس دورها كمستودع للمركز وكسوق لتصريف منتجاته[3].

4- يلاحظ كذلك تفاوت أهداف الشراكة بين الطرفين، فالطرف الأوروبي يرغب في حل مشكلة المهاجرين التي باتت قضية سياسية واجتماعية وثقافية داخل أوروبا (خصوصا أن معظم هؤلاء المهاجرين ينتمون إلى الدول المغاربية) فقد كانت أولوية

---

[1]- حيث استثني من الدول العربية ليبيا والسودان ودول الخليج والعراق، ويتضح من خلال قراءة وثيقة مشروع الشراكة الاورو-متوسطية طابع الهيمنة الأوروبية وتبعية الضعيف للقوي والفقير للغني انظر: بان صباح الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية**، رسالة ماجستير، مصدر سبق ذكره، ص 89.

[2] - هيثم الكيلاني، **الشراكة الأوربية المتوسطية، تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة**، مصدر سبق ذكره، ص 80.

[3] - عامر لطفي، **الدائرة المتوسطية العلاقات العربية– الأوروبية في ظل إطار برشلونة**، مصدر سبق ذكره، ص 22

الاتحاد الأوروبي تكمن في تحصين حدوده وضمان أمن مجتمعاته، وهو ما جعله يتعامل مع قضية الهجرة كقضية أمنية صرفة، حيث أن مظاهر عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي والنزاعات العرقية التي شكلت عوامل محفزة للهجرة غير الشرعية التي تخشاها أوروبا من التحديات الأخرى، لكنها لم تتوصل إلى صياغة سياسة أوروبية موحدة وشاملة تتناول مسألة الهجرة في كل أبعادها، وتعالجها كمسألة اجتماعية. كما ظل الاتحاد الأوروبي رافضا الانخراط في مشروع صياغة ميثاق أورو -متوسطي حول الهجرة وفق ما تقترحه دول الجنوب المتوسطية[1].

أما الطرف المتوسطي الجنوبي والشرقي فيأمل من خلال الشراكة في استقلالية أوروبية ودور أوروبي يساعد على تسوية نزاعات المنطقة وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي ويفضي إلى تقديم مساعدات مالية وتقنية تساعد الدول المتوسطي على الاستقرار والتنمية المستدامة، وذلك عبر القروض والتمويل ودعم المشاريع المختلفة، دون أن يتجاوز ذلك إلى موضوعات الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان التي تتطلع إليها شعوب المتوسط[2]. وإذا كانت الشراكة الأورو -متوسطية تريد أن تحفز الشعور لدى شعوب بلدان المتوسط بأهمية المبادرة، فإن معطيات الواقع تثبت أنها ظلت نخبوية وبعيدة عن انشغالات السكان الفعلية.

5- لم تعط وثيقة برشلونة للشراكة الأورو -متوسطية قدرا متساويا من الأهمية لجوانبها الثلاث، إذ دائما ما يكون هناك إهمال بالجانب الثقافي والاجتماعي في هذه العملية، فيما تولي أهمية كبيرة للجانب الاقتصادي والمالي، وكذلك للجانب السياسي والأمني، على الرغم من هذا الجانب من جوانب الشراكة يعد عنصرا مهما من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، كما أن أي خلل في هذا الموضوع سيؤدب حتما إلى اهتزاز الجوانب الأخرى،

[1]- احمد إدريس، **الشراكة الأورو-متوسطية (نظرة تقيميه)**، تونس: مركز جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، 2010، ص3.

[2]- هاني الحوراني، **الشراكة الأوروبية المتوسطية من برشلونة إلى سياسة الجوار**، مصدر سابق ذكر، ص 167.

وفيما يتعلق بمدى تحقيق أبعاد الشراكة الثلاث التي نصت عليها وثيقة برشلونة- يمكن توضيحها كالأتي:

-البعد الأول: السياسي الأمني:

صمم هذا البعد لأن يكون له دور في حل الصراع العربي-الإسرائيلي وفي إدماج الطرف الإسرائيلي في إطار شامل ومتعدد الأطراف للتعاون، إلا أن قضية الصراع العربي- الإسرائيلي كانت ولا تزال تفتقر للحل، ويساعد هذا الجمود استفادة إسرائيل من الوضع الراهن والذي يعكس تفوقها، ومن ثم تفضيلها أن تستمر الأوضاع على ما هي عليه ورفضها أي تدخل أوروبي سياسي في عملية السلام في الشرق الأوسط[1]. وهنا تظهر الازدواجية في التعامل مع دول جنوب وشرق المتوسط، ففي الوقت الذي يطالب به المشروع المتوسطي بنزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، نراه يدعم إسرائيل في امتلاكها لأكبر ترسانة من الأسلحة النووية في المتوسط ولا يشير صراحة إليها عند البحث في تلك النقطة نظرا لمصالح أوروبا وعلاقاتها مع إسرائيل.

وفيما يتعلق بقضية الإرهاب، فقد تفجرت بشكل غير مسبوق في هذا البعد ولم تكن بذلك الوضوح عند التوقيع على وثيقة برشلونة، فقد تركت أحداث 11 سبتمبر2001، وتفجيرات مدريد في مارس 2004، ولندن في يوليو 2005، أثارها السلبية المباشرة وغير المباشرة على المسار التعاوني للعلاقات المتوسطية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول جنوب وشرق المتوسط، ودفعت الأوروبيين إلى إعادة النظر في بعض فقرات برشلونة واستبدال"عبارات الإصلاح والديمقراطية" بأولويات "الإرهاب والهجرة السرية"[2]، فشددت الدول الأوروبية الرقابة على حدودها، ونسقت

[1]- أسامة فاروق مخيمر، **ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة ؟**، ملف الأهرام الاستراتيجي، العام 14، العدد 168، ديسمبر2008 ، ص 6.

[2]- **الاتحاد من أجل المتوسط: ما هي الإضافة لمسار برشلونة؟"** أعمال الندوة السنوية الأورو-متوسطية السابعة، مركز جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، تونس، 18 يوليو 2008، ص 4.

فيما بينها من أجل مكافحة الإرهاب القادم إليها من خارج حدودها[1]، مما شكل تعارضا واضحا مع قيم ومبادئ وأهداف مفترضة ارتبطت بعملية برشلونة التي كانت تسعى بالأساس إلى تقريب المسافة وتضييق الفجوة القائمة على ضفتي المتوسط[2].

وفيما يتعلق بقضية الديمقراطية بكافة أشكالها وصورها، اتضح أنها بحاجة إلى الكثير من الجهد والوقت والممارسة حتى تعطي النتائج المرجوة منها وتقترب من المعايير الأوروبية في هذا المجال، ولعل أهم ما أثير في هذا الموضوع هو هل تفرض الديمقراطية من الخارج أم تتبع من الداخل وكانت وجهة النظر الأوروبية هي أن الديمقراطية تتبع من الداخل وترتبط به، ولا يمكن فرضها من الخارج، إلا إن تلك المقولة لم تكن تعبر عمليا عما يطرح بجدية بين الجانبين[3].

وبذلك فإن تقدم الشراكة الأورو-متوسطية مرهونا بعملية تحقيق التسوية السليمة لمشكلة الشرق الأوسط- في ظل إصرار الولايات المتحدة على محاصرة الدور الأوروبي وإبقائه في الحيز الضيق وعدم قيام الاتحاد الأوروبي بتبني سياسة خارجية وأمنية موحدة إزاء منطقة البحر المتوسط- وكذلك بالتزام الدول المتوسطية بإجراء إصلاحات ديمقراطية، واجتثاث جذور المشاكل الاجتماعية والسياسية المسببة لظاهرة عدم الاستقرار السياسي والهجرة السرية. بالإضافة إلى حذر الجانب المتوسطي في إمكانية تدخل الجانب الأوروبي في شؤونه السياسية الداخلية يعدان بين أهم المعوقات التي حالت دون تحقق الشراكة الأورو-متوسطية كامل أهدافها.

1 - تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف كبيرا بين ضفتي المتوسط حول الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب، ففي القوت الذي تعد فيه الدول العربية كفاح جماعات المقاومة الفلسطينية على سبيل المثال بأنه مقاومة مشروعة ضد المحتل، تراه بعض الدول الغربية أعمالا إرهابية، على الرغم من اتفاق الجانبين من حيث المبدأ على مشروعية المقاومة ضد المحتل، انظر: اشرف عبد العزيز، **12 عاما على الشراكة الأورو-متوسطية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العام الثاني عشر، العدد (45)، الأردن، خريف، 2008، ص 22.

2 - أسامة فاروق مخيمر، **ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة؟**، مصدر سبق ذكره. ص7.

3- أسامة فاروق مخيمر،**ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة ؟** ، مصدر سبق ذكره. ص9.

- **البعد الثاني: الاقتصادي والمالي:**

فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي للشراكة، فإن ما تحقق يقل كثيرا عن مستوى الطموحات التي كانت متوقعة، فرغم تقديم المساعدات والمعونات إلى دول جنوب المتوسط المتمثلة ببرنامج (ميدا) وقروض بنك الاستثمار الأوروبي من خلال الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين الطرفين السابقة الذكر، إلا أنها لا ترقى ولا تتجاوب مع المبالغ المالية الضرورية لتجسيد التنمية في الجنوب، كما أن المبالغ التي تم تخصيصها في إطار برنامج ميدا الأول للمدة (1995-1999) لم يصرف منها فعليا إلا حوالي (20%) إلى (30%)[1]. ويوضح **الشكل رقم (2):** الفرق بين المبلغ المخصص والمبلغ المستهلك من قبل (ميدا 1) لدول جنوب المتوسط . كذلك المبالغ التي تم تخصيصها في إطار برنامج ميدا الثاني برغم من زيادات نسبة المساعدات الأوروبية. ويوضح **الشكل رقم (3):** الفرق بين المبلغ المخصص والمبلغ المستهلك من قبل (ميدا 2) لدول جنوب المتوسط .

الشكل رقم (2): يوضح الفرق بين المبلغ المخصص والمبلغ المستهلك من قبل (ميدا 1) لدول جنوب المتوسط *

(الوحدة مليون يورو)

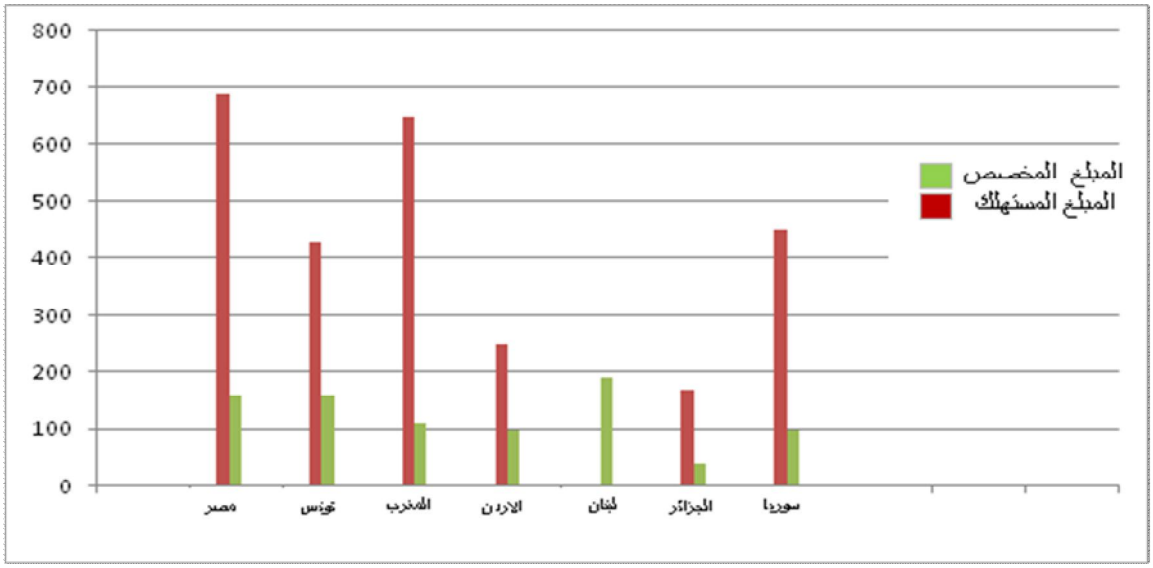

[1] - اشرف عبد العزيز، **12 عاما على الشراكة الأورو-متوسطية**، مصدر سبق ذكره، ص 19.

* - Source : http://ec.europa.eu/comm/europeaid/propects/medstar.fr

يتضح من هذا الشكل أن الفرق الكبير بين المبلغ المخصص لدول جنوب المتوسط ومع نسبة إستهلاك هذا المبلغ فرق شاسع وذلك راجع لعدم تمكن الدول الضفة الجنوبية من إنفاق هذه المبالغ في إطار تحسين المستوى المعيشي للأفراد وهناك تفاوت كبير بين دول الجنوب في نسبة الاستهلاك هذه الأموال وهو ما وضحه الشكل البياني فمثلا مصر المبلغ المخصص لها (686) مليون يورو تم استهلاك (157) مليون يورو على العكس من سوريا التي تم تخصيص لها (99) مليون يورو لم يستهلك منها سوى واحد مليون يورو، وذلك حسب ظروف كل بلد وتوجهاتها السياسية من الدعم الأوروبي لها.

الشكل رقم (3): يوضح الفرق بين المبلغ المخصص والمبلغ المستهلك من قبل (ميدا 2) لدول جنوب المتوسط*

(الوحدة مليون يورو)

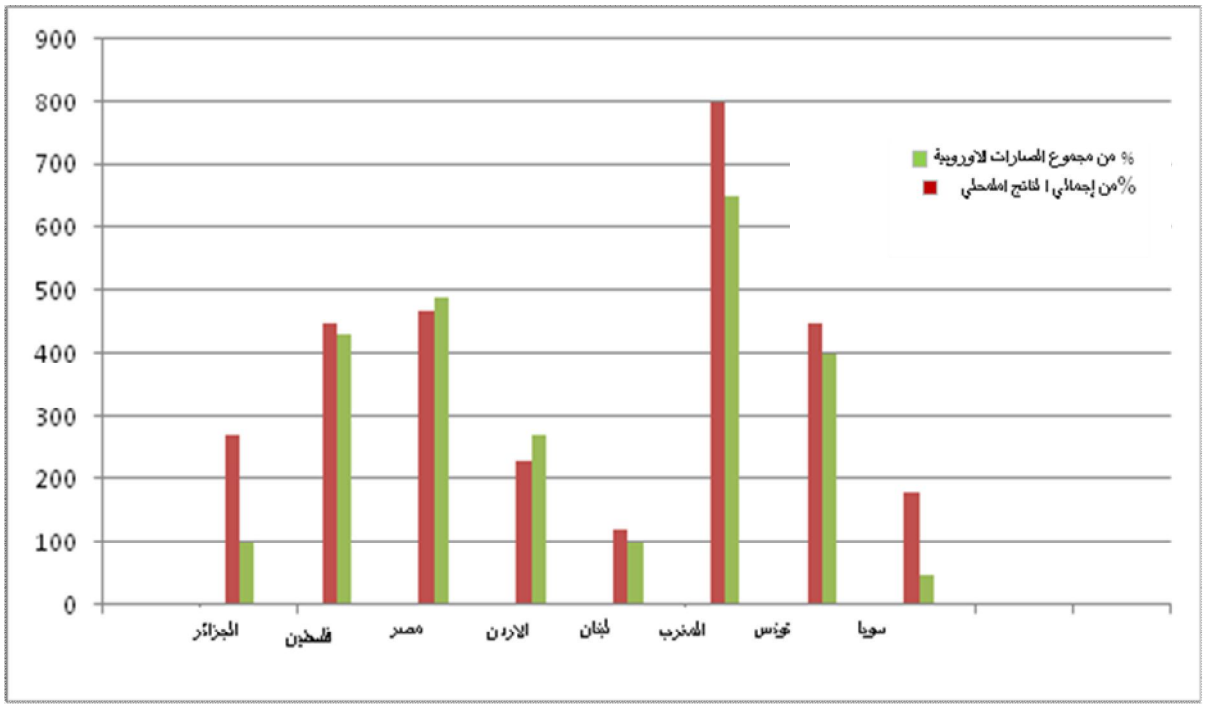

* - Source : http://ec.europa.eu/comm/external-relations/euromed/rsp/index.htm

يتبين لنا من خلال الشكل أن نسبة المساعدات الأوروبية لـــدول الجنـــوب قـــد ارتفعت بنسبة كبيرة والإنفاق الفعلي لدول الضفة الجنوبية للمتوسط كبيرة جدا مقارنـــة ببرنامج (ميدا1)، حيث تم صرف (4.06) مليار يورو أي ما يعادل (90%) من المبلغ الإجمالي المخصص له، وأن الدول المستفيدة من هذا الغلاف نجد المغـــرب ومصـــر وتونس في المرتبة الثالثة.

أما بالنسبة لمشروع إنشاء منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية، فقد بقـــي مجـــرد حبر على ورق، بسبب فشل الأطراف المتعاقدة على تطبيق فقرات تلك الاتفاقيات، مما جعل الاتحاد الأوروبي يمدد كل مناسبة تاريخ إنشاء هذه المنطقة، فبعد أن كـــان مـــن المقرر إقامتها في آفاق عام 2010 على الأكثر، حيث تأجلت إلي عام 2012[1]، ثم تـــم تأجيلها لآفاق عام 2020، بعد أن تم تأجيلها سابقا لحدود آفاق عام 2017.

بالرغم من المبادرة الرمزية لاتفاقية أغادير الموقعة في 25 فبراير 2004 بـــين كل من المغرب وتونس والأردن ومصر لإقامة منطقة تبادل حر[2]، كما وتثير النقـــاط الخاصة بإقامة منطقة تجارة حرة تساؤلات جدية حول آفاق وحـــدود إســـهام الاتحـــاد الأوروبي في تطوير القدرة الإنتاجية وتحديث التكنولوجيا لدى الشـــركاء المتوســـطين حتى يتمكنوا من المشاركة بفاعلية في إقامة منطقة التجارة الحرة المزمعة، وبما يقضي إلى تحسين قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية عموما[3].

[1]- مصطفى عبد الله خشيم، **اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية**، مجلة الجامعة المغاربية، السنة الرابعة، العدد السابع، 2009. ص 71.

[2]- حول اتفاقية أغادير، **الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر، الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير**، على الموقع الالكتروني: http://www.agadiragrement.org/afadieragrement/aboutusI.aspx تم الاطلاع عليه 2017/10/15

[3]- اشرف عبد العزيز، **12 عاما على الشراكة الأورو-متوسطية**، مصدر سبق ذكره، ص 20.

كما أن زيادة اهتمام الاتحاد الأوروبي بالتوسع نحو شرق أوروبا قد مثل عائق آخر للشركة الأورو-متوسطية، خصوصا بعد انضمام اثنتي عشرة دولة إلى الاتحاد الأوروبي*[1]، خاصة وأن معظمها من دول وسط وشرق أوروبا التي تعاني من مشكلات اقتصادية ومالية وفي حاجة إلى دعم اقتصادي ومالي قوي من الاتحاد، لمساعدتها في الاندماج الاقتصاديات الأوربية القوية[2]. مما حول اهتمام صانعي القرار في بروكسيل لتجنيد الإمكانيات المالية والمؤسساتية لإندماج هذه الدول الجديدة وتكييف اقتصادها مع مستوى النمو في الاتحاد الأوروبي، وكان ذلك على حساب السياسة الأورو-متوسطية، وهناك قناعة لدى دول غرب أوروبا بأن عدم الاهتمام الأوروبي بدول جنوب المتوسط يرجع أساسا إلى غلبة دول شمال أوروبا وبالأخص الثنائي الألماني- البريطاني في توجيه السياسة الخارجية الأوروبية نحو شرق أوروبا لبعدها الجغرافي عن البحر الأبيض المتوسط وقدرتهما المالية، من حيث كونهما من المساهمين الأساسيين في تمويل المشاريع الأوربية الخارجية، وهو ما يظهر مثلا في اهتمام فنلندا والسويد بمساعدتهما لدول البلطيق التي تشكل الجوار الجغرافي المباشر لهما في الوقت الذي تهتم فيه ألمانيا بالدول الأوروبية الجديدة التي انضمت حديثا للاتحاد الأوروبي[3].

وفي الواقع جاءت الشراكة الأورو-متوسطية لتعطي دفعا أكبر للجوانب الأمنية التي تهم الطرف الأوروبي المتمثلة بقضايا الهجرة والحد من التسلح، وتم التخلي عن توفير الأمن الإقليمي في طول وعرض المتوسط لصالح سياسة أمنية ضيقة، محورها الحد من الهجرة تقنين التحرك والتنقل بكثير من التشدد والقوانين، مقابل إبطاء وتعثر في المسائل التي يثيرها الشركاء المتوسطيين وخاصة الاقتصادية منها. ويرجع ذلك إلى تباين القدرات المتمثلة في تكتل قوي التأثير بحيث يملي شروطه ومصالحه، مقابل غياب وحدة التكتل متفقة على مصالحها وقادرة على التأثير في مجرى الشراكة.

* - حيث انضمت عشر دول شرقية إلى الاتحاد الأوروبي في 1 مايو 2004 وهي جمهورية تشيك وقبرص واستونيا والمجر ولاتيفيا وليتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا. وانضمام كل من بلغاريا ورومانيا عام 2007 ينظر إلى: عبد النور بن عنتر مغازي، **أهداف توسيع الاتحاد من أجل المتوسط**، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/opinions/pages. 2017/10/15 تم الاطلاع عليه

[3] - أسامة فاروق مخيمر، **ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة؟** مصدر سبق ذكره، ص 95.

[3] - احمد إدريس، **الشراكة الأورو-متوسطية (نظرة تقيميه)**، مصدر سبق ذكره، ص4.

- **البعد الثالث: الاجتماعي والثقافي:**

فيما يخص هذا البعد، فقد شهد تحقيق نجاحات ملموسة مقارنة بما كانت عليه الأوضاع في عام 1995، بما يعكس وعيا أكبر بأهمية الحوار بين الثقافات والأديان في المنطقة والبحث عن سبل الالتقاء والتقارب، فقد كانت هناك العديد من الخطوات الايجابية في هذا المجال، وفيما يخص برنامج التراث الأوروبي المتوسطي الذي دشن على مرحلتين، الأولى في سبتمبر 1998، ودشن الثاني في عام 2001، والذي استهدف تشجيع وتعزيز الحوار الثقافي الأورو-متوسطي[1]، كما وتعد مؤسسة "أنا ليند"* الحوار بين الثقافات والتي دشنت مؤخرا بمدينة الإسكندرية وتمول جماعيا من الدول الأعضاء في عملية برشلونة، أحد أهم الأمثلة على تزايد الوعي بأهمية حوار الثقافات والبحث عن الجذور المشتركة لها. ظهرت في هذا المجال أيضا مؤسسات مختلفة في مجالات التعليم والتدريب والإعلام والثقافة المشتركة بين دول شمال وجنوب المتوسط.

ويمكن القول إن الاهتمام المشترك عبر ضفتي المتوسط بتلك القضايا يقلل الفجوة بينهما ويعمل على بناء جسور فهم وتواصل متبادل بين الجانبين. فالبحث عن التاريخ المشترك ونقاط الالتقاء يعزز بقية المحاور وما تتضمنه من قضايا واهتمامات مشتركة، لكن من الواضح أنه على الرغم من كل تلك النشاطات لا تزال هناك إشكالية، فالحوار يتعثر في ظل المشكلات المتفجرة سياسيا وأمنيا واقتصاديا[2].

وعلى الرغم من إخفاقات الشراكة تلك، فإن المفوضية الأوروبية حاولت أن تقدم بعض الايجابيات لأطر الشراكة الأورو-متوسطية بمناسبة الذكرى العاشرة لعملية برشلونة (1995-2005)، بزعمها ان هذه الأطر استطاعت أن تخلق روابط سياسية ومؤسساتية على المدى البعيد، ما بين أوروبا وشركائها المتوسطيين، كما إنها ساهمت في بعث الإصلاحات في جنوب المتوسط في الاتجاه الذي يعمل على بناء فضاء

[1] - اشرف عبد العزيز، **12 عاما على الشراكة الأورو-متوسطية**، مصدر سبق ذكره، ص 23.

* - وهي مؤسسة اورو-متوسطية لحوار الثقافات، مقرها في الإسكندرية، تحمل اسم وزيرة سويدية سابقة "أنا ليندت" تأسست في العام 2005، وتضم 2400 منظمة من منظمات المجتمع المدني في (43) دولة، ستار جبار الجابري، مرجع سابق، ص 33.

[2] - أسامة فاروق مخيمر، **ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة ؟**، مرجع سابق، ص 89.

متوسطي مستقر في إطار الحوار السلام والرفاهية المشتركة. ولم تخفي المفوضية تفاؤلها بالنجاحات التي حققها مسار برشلونة في إطار المنافسة العالمية الحادة على المنطقة المتوسطية، بحيث بقي الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأساسي لمجموعة دول جنوب المتوسط والأمر نفسه بالنسبة للخدمات. كما حقق الاتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للشراكة مع دول جنوب المتوسط من أجل إقامة سوق إقليمية بالرغم من التأخر الملحوظ في إنجاز هذه الشراكات، وعزز ميادين الشراكة مع نظراءه المتوسطيين في مختلف الواجهات، سواء تعلق الأمر بالتسهيلات المالية في إطار البنك الأوروبي للاستثمار التي تم وضعها في عام 2003، وتأسيس البرلمان الأورو-متوسطي عام 2004، وإنشاء مؤسسة "آنا ليند" السابقة الذكر، كما أنشأت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي في يوليو 2002 بعثة إعلامية برلمانية لتقصي ووضع سيناريوهات لمستقبل مسار التعاون الأورو-متوسطي[1].

[1] - احمد إدريس، **الشراكة الأورو-متوسطية (نظرة تقيميه)**، مصدر سبق ذكره، ص 6- 7.

الفصل الثاني

تطور سياسات الاتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الأورو-متوسطية

الفصل الثاني

تطور سياسات الاتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الأورو-متوسطية

إن سياسة الاتحاد الأوروبي نحو دول جنوب المتوسط كانت في مجملها إعادة القوة الإقليمية في حوض البحر المتوسط سواء الاقتصادية منها أو السياسية أو الأمنية كل هذا جعلها أولا إعادة ترتيب بيتها الداخلي من خلال اتفاقيات تعاون وشراكة وكانت ثمرتها في توحيد العملة النقدية من أجل فرض وزنها كقوة اقتصادية ومالية يجدر التعامل معها، ناهيك عن النزاعات التي كانت قائمة بين دويلات الاتحاد الأوروبي، ورغم كل التعدد الإثني والعقائدي واللغوي فإنه لم يقف حاجز أمام توحيد صفوفها والمبادرة بمشاريع وسياسات للسيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما برز من خلال مؤتمر برشلونة عام 1995 كسياسة واضحة من أجل إعادة الهيمنة على منطقة جنوب المتوسط، بوسائل جديد وطرق رضائية صعبة من خلال الدعم المالي لدول الضفة الجنوبية منها برنامج (ميدا1 وميدا 2).

وكان الغرض المعلن هو خلق منطقة سلام واستقرار وأمن في البحر المتوسط، وكان يفترض أن تحقق الأغراض الأمنية الأوروبية عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية في بلدان جنوب المتوسط من أجل حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والترويج للحكم الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان وتحسين الوعي الاجتماعي والثقافي المتبادل على جانبي البحر المتوسط، وهذا ما طرحته قمة العام العاشر التي عقدة في برشلونة في أواخر نوفمبر 2005، وهو إعادة تأكيد سلامة الأهداف المؤسسة للشراكة الأوروبية- المتوسطية. وسنحاول في هذا الفصل أن نبحث السياسات الأوروبية المتوسطية في إطار عملية برشلونة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسيتناول الاتحاد من أجل المتوسط وتطوره وردود الأفعال حوله.

المبحث الأول
السياسات الأوروبية المتوسطية ضمن عملية برشلونة

دعت اللجنة الأوروبية، من خلال مؤتمر"كوبنهاغن"ـ الذي انعقد في ديسمبر 2002 الاتحاد الأوروبي إلى البحث عن إمكانية تقوية إطار علاقاته مع جيرانه، الذين لا يتوفرون حاليا على فرصة الانضمام إليه*، المتواجدين على حدوده الخارجية البرية أو البحرية، وذلك وعيا منها بالتحديات المترتبة عن توسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق[1]. ولقد بادر"رومانو برودي"، رئيس المفوضية الأوروبية، إلى إعطاء تعريف لمفهوم سياسة الجوار الأوروبي، قبل أن تطوره أوروبا فيما بعد، ليصبح السياسة الأوروبية للجوار، حيث وصفه بأنه: إقامة دائرة للأصدقاء، وخلق فضاء للازدهار والاستقرار والأمن، حيث يتقاسم معهم الإتحاد الأوروبي كل شي، باستثناء المؤسسات[2]. وقد كان هدف الاتحاد الأوروبي من هذه المبادرة الجديدة، هو التأكيد على الطابع الخاص الذي تحظى به الدول المعنية بالسياسة الجديدة في سياسة الاتحاد الخارجية، وتعكس رغبته في توطيد أواصر التعاون المتبادل معها، وذلك بهدف مواجهة التحديات المشتركة المتمثلة في الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الجريمة المنظمة، التلوث، الهجرة السرية،... إلخ [3]. كما جاءت السياسة الأوروبية للجوار خلال مقتضيات العمل التي جاءت بها تكملة للشراكة الأورو-متوسطية ولمحاورها الثلاثة: السياسية، والاقتصادية، الاجتماعية، من أجل تعميق وتقوية التضامن على المستوى الثنائي، بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة على حدة، من الدول الشريكة المعنية بالسياسة الأوروبية للجوار[4].

---

* - يتعلق الأمر بروسيا وروسيا البيضاء والدول المستقلة حديثا، أكرانيا، مولدافيا، ودول جنوب المتوسط المعنية بالسياسة الأوروبية للجوار.

[1] -Neila AKRIMI, "Politique européenne de voisinage: regardes croises sur la méditerranée, Revue Etudes Internationales, no 94, 2005, p: 76.

[2] - بدر الدين الطحاوي، **التعاون الاورو-مغربي في مجال محاربة الهجرة السرية**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، مصدر سبق ذكره، ص75.

[3] - Neila AKRII, op, Cit, p: 77

4 - Sélim, el Sayegh, « Perspectives de la question des crises dans l'espace EUROMED ». Revue Paix Sécurité internationales, No 4, juin 2007, p 10.

وفي هذا الإطار، أكدت السيدة "بينتا فريرو والدنير" المكلفة بالعلاقات الخارجية وسياسة الجوار، أن مسلسل برشلونة يظل الآلية الرئيسية للعلاقات الأورو-متوسطية، وأن المفوضية الأوروبية عازمة على تقويته، من خلال تطبيق السياسة الأوروبية للجوار، التي إعتبرتها سياسة طموحة تهدف إلى تشجيع الاستقرار والأمن في المنطقة المتوسطية، فهي سياسة على حد تعبير المفوضة لا تعوض مسلسل برشلونة، وإنما جاءت لتقويته وتعزيزه حيث أن تنفيذ مخططات عمل هذه السياسة الجديدة سيتم عبر الإطار المؤسساتي لإتفاقيات الشراكة[1].

وكنتيجة لعامل القرب الجغرافي فقد طرح الإتحاد الأوروبي فكرة سياسة الجوار التي تنطلق من اعتبار دول جنوب المتوسط أكثر من شريك وأقل من عضو في الإتحاد الأوروبي في محاولة منه لمواجهة سياسة لاستقطاب التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية والصين لدول المغرب العربي، وما لهذه المنطقة من انعكاسات خطيرة على الأمن الأوروبي. ولذلك سوف نتناول في هذا المبحث السياسات الأوروبية المتوسطية في إطار عملية برشلونة، وذلك من خلال مطلبين يتعلق الأول بآليات سياسة الجوار الأوروبي ومخرجاتها، والثاني بالوضع القانوني لليبيا في إطار الشراكة الأورو-متوسطية.

المطلب الأول: آليات سياسة الجوار الأوروبي ومخرجاتها

عدلت سياسة الجوار التي اقرها الاتحاد الأوروبي بعد توسع أوروبا في مايو 2004، المعطي السياسي والجغرافي والاجتماعي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتاخمة له في الشرق والجنوب وتتجاوز هذه السياسة اتفاقيات الانضمام الحالية لتقترح علي شركائها المتوسطيين تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتعاون في مجال الأمن والبيئية. تستند هذه المقاربة إلى قيم مشتركة تتضمن الديمقراطية، ودولة الحق والقانون، والحكم الجيد، واحترام

[2] - بدر الدين الطحاوي، **التعاون الاورو-مغربي في مجال محاربة الهجرة السرية**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، مصدر سبق ذكره، ص76.

حقوق الإنسان، ومبادئ اقتصاد السوق، والتبادل الحر والتنمية المستدامة، وكذالك تقليص الفقر، ووضع اصطلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية موضع التنفيذ، حيث ينظر أنصار الاتحاد المتوسطي إلى أن سياسة الجوار الأوروبي شديدة الاتساع وتعني دولا شديدة التباين، ولا تخضع لذات الضغوط ولا تتشارك الهوايات نفسها ولا تسعى بالضرورة إلى الأهداف ذاتها وليس لها الأفق نفسه[1].

تم الاعتماد على سياسة أوروبا المتوسطية، في إعلان صادر عن اللجنة الأوروبية المجتمعة في مارس 2003 حول أوروبا الموسعة تحت عنوان: "أوروبا الموسعة الجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيرانها الشرقيين والجنوبيين" عرضت خلالها الخطوط العريضة لهذه السياسة علما أن المقاربة الجوارية تم تأكيدها أيضا في العقيدة الأمنية المعتمدة في ديسمبر 2003، كما تم إعادة التأكيد عليها ثانية في اجتماع للجنة تحت عنوان إرساء قواعد لآلية جديدة للسياسة الجوارية في نفس العام، كل ذلك بعد أن تمت الإشارة إلى معانيها ودلالاتها في بيان اللجنة المجتمعة بالعاصمة (كوبنهاغن) في ديسمبر 2002، والذي كان بمثابة إعطاء دفع سياسي للفكرة.

وقد تم التعرض إلى هذه السياسة بالتفصيل بعد ذلك من خلال "الوثيقة الإستراتيجية" حول سياسة الجوار الأوروبي الصادرة في مارس 2004 تحت عنوان: سياسة أوروبا الجوارية- وثيقة توجيهية[2]، وهذا ما صادقت عليه المفوضية الأوروبية في بيان لها عام 2004 يذكر بالسياسة الجوار الأوروبية تفاديا لانقسامات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، وإن الجديد الذي قدمه البيان يتصل بالتوصية المتعلقة باستيعاب دول القوقاز(أرمينيا، أذربيجان، وجورجيا) في سياسة الجوار الأوروبي، وإن توسيع سياسة الجوار إلى بلدان القوقاز جرى بناء على إلحاح من البرلمان الأوروبي، وهذا ما يحاول البيان الإجابة عنه في النقاط الآتية:

---

[1]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995 -2008)**، مصدر سابق ذكره، ص232.

[2]- ياسين بوضياف، **انعكاسات الشركة الاورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.، ص258.

- تقديم إمكانية أن يتبنى تجاه جيرانه مقاربة أكثر وأفضل فهما؛
- السماح بالعبور من التعاون إلى درجة عالية من الاندماج، ويتضمن على وجه الخصوص مشاركة الدول المعينة بالسوق الداخلي للاتحاد الأوروبي؛
- تقوية التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه؛
- التزود بأداة مالية مهيأة لتغطية مجالات نوعية من التعاون تقع خارج المجالات التي تغطيها الأدوات الموجودة؛
- السماح بأن تفتح بالتدريج بعض البرامج الأوروبية لدول الجوار؛
- السماح بتوفير دعم تقني ونشاطات توأمة للشركاء الذين يرغبون في الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي[1].

ويتمثل مضمون هذه السياسة في محاولة الاتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط، وتقوم على ثلاث مبادئ هي: سياسة تفضيلية، إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار، إقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس من التعاون. مع الإشارة إلى تأطير "قيم الاتحاد" لهذه المبادئ، وقد تم تحديد هذه القيم بوضوح في العناصر الآتية: إحترام دولة القانون، الحكم الراشد، وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، مبادئ اقتصاد السوق، التنمية المستدامة، ترقية علاقات حسن الجوار، وتعد هذه العناصر شروط التفعيل "السياسة الجوارية" مع شركاءها وجيرانها، مع الملاحظ أن بعضها متضمن في مواثيق دولية وإقليمية متفق عليها، وأخرى (كحقوق الأقليات) تم إزاحتها من وثيقة برشلونة النهائية وأدمجت في الوثيقة سياسة الجوار الأوروبي[2]. كما تماثل العناصر التي جاءت بها وثيقة أوروبا الجوارية مع وثيقة برشلونة إلى حد كبير، وخاصة بدعم التعاون السياسي والأمني، فضلا عن التعاون الاقتصادي، بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار. ويمكن تلخيص أهم أهداف دول الضفة الجنوبية من سياسة الجوار فيما يلي:

---

[1]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)**، مصدر سابق ذكره، ص 188-189..

[2]- محمد عبروق، **العلاقات المغاربية- الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال، 2007. ص96.

أ- الاندماج في الاقتصاد العالمي فلقد هدفت دول الضفة الجنوبية من الدخول والاندماج في الفضاء الأوروبي للإقليم المتوسطي، بحكم أنه يعتبر منطقة عبور للاندماج الأوسع في الاقتصاد العالمي نظرا للمزايا التفاضلية لدول جنوب المتوسط على حساب البلدان الأخرى، إذا رأت دول الجنوب عقد هذه الشراكة من أجل إعطاء دفعة جديدة لعجلة التنمية ومرحلة مهمة في اندماجها في الاقتصاد العالمي.

ب- ظهور أوروبا الشرقية كمنافس لدول الجنوب: إذ أن التوسع الذي يشهده الفضاء الأوروبي خاصة بعد انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي لكسب مكان لها ضمن الخارطة السياسية والاقتصادية الأوروبية.

ت- الاستفادة من نقل التكنولوجيا: باعتبار أن المعرفة والتقنية هما المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية فإن كل دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط تهدف إلى الاحتكاك بالدول الأوروبية باعتبارها قطعت شوطا كبيرا في الاستثمار في هذا المجال.

أولا- آليات سياسة الجوار الأوروبي

تقوم سياسة الجوار الأوروبي على ما أسماه الاتحاد الأوروبي " بمخططات العمل ذات طابع ثنائي" تخص الاتحاد وكل دولة شريكة له في هذه السياسة تكون محل إتفاق بينهما، كما يتم تطوير هذه السياسة بالتشاور المسبق مع كل دولة منهما تماشيا مع مستوى التطور الحاصل في طريق إندماجها مع هذه السياسة، وقد تم العمل على هذه المخططات من قبل المجلس الأوروبي في فبراير2005. ويتمثل الهدف من وضع هذه المخططات في كونها تعمل على تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك بناء على مبدأ الحوار والمفاوضات معه تمهيدا لإندماجه في إطار السياسة الجوارية[1]، وهي تتضمن قائمتين من الالتزامات الأولى تخص الإنضمام إلى القيم المشتركة وبعض أهداف السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي والثانية تخص الالتزامات التي تقرب شركاء الاتحاد الأوروبي من بعض المجالات ذات الأولويات، وهي سبعة:

[1]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)**، مصدر سابق ذكره، ص 188-189..

1. الحوار السياسي بين الدول ذاتها: وهو يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية والوقاية من الأزمات وإدارتها، والوقاية من التهديدات المشتركة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وكذا إشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في بعض مظاهر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.
2. سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية مع فتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية.
3. العدالة والشؤون الخارجية، وهي تخص إدارة الحدود المشتركة، وتيسير تسليم التأشيرات، وإجراءات مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وتجارة البشر.
4. دعم العلاقات التجارية والتفضيلية، مع إمكانية المساهمة في السوق الأوروبية الداخلية، بما يتضمنه من تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات: الإدارة الجمركية، الزراعة، الصحة والغذاء، وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية.
5. ربط الحوار بين دول ضفتي المتوسط، وذلك في مجالات: الطاقة، النقل، البيئة، مجتمع المعلومات، البحث العلمي.
6. الاتصال بين المجموعات داخل أوروبا، والمقصود منه تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين.
7. التعاون في المجال الجوي وترقية التعاون بشكل أوسع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، سواء في شرق أوروبا أو جنوب المتوسط[1].

[1]- ياسين بوضياف، **انعكاسات الشركة الاورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، مصدر سابق ذكره، ص258..

وقد أقدم القائمون على مشروع سياسة الجوار الأوروبي بوضع مخطط عمل يتضمن إصلاحات اقتصادية وسياسية وقانونية، ومن بين الدول المعنية بهذه السياسة خمسة عشر دولة منها ليبيا[1]. ويمكن القول أن مخططات العمل هذه تعد بمثابة برنامج عمل بالنسبة لكل دولة معنية بالسياسة الجوارية مع الاتحاد الأوروبي، يتم من خلالها تحديد الأهداف المراد تحقيقها على المدى المتوسط والبعيد، وهي مكملة للعمل المنجز في إطار الشراكة المتوسطية بالنسبة لدول المتوسط ولاتفاقيات الشراكة مع دول شرق أوروبا.

ولتطبيق السياسة الجوارية، تم إجراء مناقشة مخطط العمل مع كل من: المغرب، تونس، ومصر، وتكون قد مست بشكل نهائي 12 دولة معنية بها بين دول ضفتي المتوسط، باستثناء كل من ليبيا، الجزائر، سوريا، وروسيا البيضاء بعد الانتهاء من إعداد ما يسمي بتقارير البلدان الخاص بشركاء الاتحاد الأوروبي المتوسطيين، وكذا دول أوروبا الشرقية، ويعد هذا الإجراء بمثابة انتقاء للبلد المعني بالانضمام وهو إجراء يقوم على عنصرين: **الأول**: يخص المظاهر السياسية ويتعلق بمدى حضور عناصر مثل الديمقراطية، دولة القانون، حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية، الاستقرار، العدالة والشؤون الداخلية في الدول المعنية بالانضمام.

الثاني: يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها، بمعنى مستويات تطور الاقتصاد المحلي وآفاقه، إدارة الميزانية، السياسة المالية، الوضع الاجتماعي والسياسي للتنمية البشرية، الإصلاح الهيكلي، النقل، الطاقة...الخ [2].

ويمكن القول أن الفكرة الأساسية للجوار الأوروبي هي تعزيز مناخ الاستقرار والأمن والرخاء للاتحاد الأوروبي وجيرانه في جنوب وشرق المتوسط وتوفر هذه الخطة كذلك آلية لتعاون دولي لمواجهة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وغيرها. ومن

[1]- الدول هي : المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، السلطة الفلسطينية، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا، وأوكرانيا.

[2]- محمد عبروق، **العلاقات المغاربية- الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، مصدر سابق ذكره، ص 114

الناحية العملية فإن هذه السياسة يمكن أن تتحقق بالتفاوض مع دول الشركاء التي اتفقت على خطط عمل تغطي ميادين عديدة تعهدت الأطراف بالالتزام بها، وتشمل هذه الميادين: الحوار السياسي والإصلاح، والتجارة، والإجراءات التي تعد الأطراف للحصول تدريجيا على نصيب منها في الأسواق الداخلية للإتحاد الأوروبي ودعم العدالة، والطاقة والنقل، ومجتمع المعلومات، والبيئة والبحوث والإبداع، والسياسة الاجتماعية والاتصالات. وقد قامت المفوضية الأوروبية ببروكسل بحملة واسعة النطاق أدارتها "بينتا فالدنر" مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي حيث زارت مختلف الدول الشركاء وركزت على الدور الهام الذي تلعبه الدول الأوروبية في سياسة الجوار الأوروبية الناجحة، فالدول التي بجانب البحر المتوسط هي المحرك لهذه السياسة، وهي بذلك تحتاج للعمل في إطار من الشراكة من خلال هذه القناة كوسيلة لدعم روابط أوثق بين مواطني المنطقتين.

وتم إيضاح أن هذه السياسة وخطط العمل التابعة لها تكمل وتبني على شراكة الأورو-متوسطية، وهي سياسة الاتحاد لجعل جيرانه في الشرق والجنوب أقرب إليه، وبهذا يمكن أن يمتد ازدهارها واستقرارها وأمنها إلى الآخرين، وكانت "فالدنر" تؤكد على أن هذه السياسة تسهل على هذه الدول أن تقترب أكثر من الاتحاد الأوروبي، وبمشاركة بحرية في سوقه الداخلية، وبناء منطقة تجارة حرة[1].

وبالنظر إلى كل هذه الأمور، ثمة حاجة واضحة لمراجعة الفرضيات التي ارتكزت عليها السياسة الأوروبية، بالإضافة إلى نطاقها والطريقة التي يجب بها استخدام الوسائل، بما في ذلك كيفية مساهمة مختلف قطاعات السياسية في التعاون بشكل أفضل لتأمين ربط الأولويات الداخلية والخارجية، وتهدف هذه المراجعة إلى ضمان تمكين السياسة الأوروبية للجوار في المستقبل من أن تدعم بفاعلية أكبر في إقامة منطقة من الاستقرار والأمن والازدهار المشترك بين الشركاء.

[1]- أحمد مختار الجمال، "**التعاون المصري الأوروبي**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 29، 2007. تم الاطلاع عليه يوم: 15 / 09 / 2016 ، www .el -gammal .net.

هذا، ومن الضروري إجراء تحليل أوضح لمصالح الاتحاد الأوروبي وشركائه لملاءمة السياسة الأوروبية للجوار مع الغاية المنشودة منها، كاستشارة الشركاء حول مصالحهم وطموحاتهم من هذه الشراكة. ويتعين على الاتحاد الأوروبي أن يحدد بمزيد من الوضوح أهدافه ومصالحه الخاصة مع تعزيز القيم التي ارتكزت عليها، ويجب أن تلبي المراجعة طلبات الشركاء على اختلاف طموحاتهم، في حين أن هناك التزاما مطلقة بالتكامل. ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما بضمان تحقيق القدرة الكاملة لكل شراكة على أساس الانجازات المحققة.

في المقابل أظهر الشركاء إلتزاما أقل أو عدم إلتزام بمبادئ الشراكة، بحيث يجب أن تنظر مراجعة السياسة الأوروبية للجوار في الأسباب وفي سبل ملاءمة التطلعات من الجانبين بصورة أفضل، وقد يكون ثمة حاجة، في الوقت الراهن إلى إشراك بعض الشركاء من خارج الجوار، كما يستوجب النظر في أفضل طريقة يمكن للاتحاد الأوروبي مواجهة الأزمات والنزاعات، بما في ذلك الطويلة منها، مع الأخذ في الاعتبار مصادر التأثير والضغوط على شركائه لتحديد مواقفهم السياسية بما فيها تجاه الاتحاد الأوروبي نفسه، في حين على السياسة الأوروبية الخارجية أن تضمن داخلها سياسة الجوار، وذلك قصد إعطاءها البعد الإقليمي والدولي، وأن لا تتجزأ من سياسة خارجية شاملة للاتحاد الأوروبي تتسم بمقارنة شاملة وتستخدم جميع الآليات الخاصة بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

ثانيا - مخرجات سياسة الجوار الأوروبي وخلفياتها

بعد مرور عام على السياسة الأوروبية للجوار قرر رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود يونكر" خلال العام الأول من ولاية المفاوضات الجديدة، بإجراء مراجعة لهذه السياسة مثلما دعت إليه الدول الأعضاء، وقدمت اقتراحات في هذا الصدد. وأعربت دول شريكة على ضرورة مراجعة السياسة الجوارية، وإشراك منظمات المجتمع المدني فيها، ومنظمات الشركاء الاجتماعيين، فقد وفرت السياسة الأوروبية للجوار إطار العلاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار، مما مكن دول الأعضاء في

هذه السياسة من التوافق على التزام أكبر مع الجيران في الشرق والجنوب على حد سواء، وتم تكثيف العلاقات بين الاتحاد الأوروبي من جهة، ودول الجوار سواء على الجهة الشرقية أو جنوب المتوسط من جهة أخرى، وذلك قصد الالتزام بخطة عمل السياسة الجوارية[1]. هذا، وقد أتاحت السياسية الأوروبية للجوار تلبية طلب الشركاء أنفسهم لمزيد من التعاون مع الاتحاد الأوروبي. وبعد عشر سنوات أصبح الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لغالبية الدول الأعضاء، وارتفعت حركة المسافرين والهجرة بين دول الجوار والاتحاد الأوروبي باستمرار من خلال استخدام هذا الأخير السياسة الأوروبية للجوار لتحفيز جهود الإصلاح في كل بلد وتقييمها بصورة سنوية، لاسيما في مسائل الحوكمة، والإصلاح الاقتصادي على أساس خطط عمل متفق عليها مع كل من الشركاء[2].

كما سعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز السلام على حدوده ويتأثر الازدهار في الدول الشريكة بشكل سلبي بعوامل الضعف الهيكلية على غرار عدم المساواة والفقر، والاقتصاد غير النظامي، ومواطن القصور في الديمقراطية والتعددية، واحترام حكم القانون، بالإضافة إلى ذلك الحد من الاضطرابات الناجمة عن النزاعات أو التغييرات الداخلية السريعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشركاء السياسة الأوروبية للجوار.

وفي هذا المجال خصص الاتحاد الأوروبي أموال كبيرة لهذه السياسة، بحيث إستفادت الدول المنخرطة في هذه السياسة بناء على حاجاتها وقدراتها على إمتصاص المساعدات المالية لتسيير اندماجها في السياسة الجوارية، وهذا اعتمادا على برنامج مرحلي لتدعيم دول جنوب المتوسط، حيث خصصت المساعدات ما بين عامين (2004-2006) ب 135 مليون يورو للدول جنوب المتوسط، من أجل إصلاح الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تماشيا مع متطلبات الكفاءة بين الضفتين[3].

---

[1]- ياسين بوضياف، **انعكاسات الشركة الاورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، مصدر سابق ذكره، ص258..

[2]- المصدر السابق ،260.

[3]- **بينيتا فيريور فالدنر، "السياسة الأوروبية للجوار"**، تم الاطلاع عليه يوم: 11/ 01/ 2016 ، متاح في الانترنت على موقع: http://www.deldz.ec.europa.eu/ar/presse 20.htm

ومن بين المزايا التي أتت بها السياسة الأوروبية للجوار تمسكها بمبدإ الإدماج من خلال العمل على معالجة المسائل المشتركة معا، سواء تعلق الأمر بالمسائل الاقتصادية أو السياسية، وكذا تطرقها لمسألة ضرورة التعامل مع تنقل الأفراد ومسألة التأشيرة بطابع أكثر ليونة، والتعبير عن رغبتها في إقامة شراكة عابرة للحدود خاصة بين المدن المتوسطية، ولتحقيق التعاون والاندماج في مختلف التخصصات، بالإضافة إلى إعادة الهيكلة الداخلية والخارجية لأوروبا من خلال مساعدتها للدول المتوسطية، وقد جاء الدعم الاقتصادي والتجاري وفي ميدان الاستثمار وفق إتفاق التبادل الحر والكامل مع جميع الشركاء الذين تضمهم السياسة الجوارية، عن طريق تشجيع جهود التغيير الاقتصادي وخلق مناخ الاستثمار ودعم الإدماج الاقتصادي والتعاون في الميادين الحساسة[1].

- خلفيات سياسات الجوار الأوروبي

بادر الإتحاد الأوروبي بالسياسة الجوارية، وهي سياسة تتعلق في محتواها وجوهرها بعروض اقتصادية، وأمنية لمواجهة أربعة تحديات هي: الديمقراطية، الاقتصاد، الطاقة، والهجرة، وقد تضمن الدستور الأوروبي في بعض مواده الإشارة إلى هذه السياسات، وكما يدل أن التحديات التي سبق ذكرها وكذا البيئة المحيطة بالاتحاد الموسع، كلها تعد في نظر أوروبا "ذات أهمية إستراتيجية"، ولعل ذلك ما دفع إلى إحياء الحوار العربي الأوروبي، لكن بصورة جديدة، وهذا ما قام به مسؤولين كبار في الاتحاد الأوروبي من أجل إيداع وثيقة لدى رئاسة الاتحاد الأوروبي في 9 ديسمبر2013، تحمل عنوان: تقوية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي تتضمن إعتماد إستراتيجية إقليمية أوروبية إتجاه منطقة الشرق الأوسط الكبير، تخص كلا من دول مجلس التعاون الخليجي اليمن العراق وإيران، بالإضافة إلى خمس دول عربية وهي موريتانيا، الصومال، جيبوتي وجزر القمر، وتحدد الوثيقة خطين أساسين

[1] - Communication De la commission au conseil et au parlement européen : renforcement de la politique européenne de voisinage, commission des Communautés européennes, Bruxelles : 2006, p725.

للعمل بخصوص علاقة الاتحاد الأوروبي بالدول العربية أو ما يسمى بالخط المتوسطي والخط الشرق الأوسط الموسع.

وإذا كانت الفكرة العامة لسياسة الجوار التي بادرت بها أوروبا هي نفسها الشراكة الأورو-متوسطية التي أتت بها عملية برشلونة من حيث الأهداف والرؤى، إلا أن سياسة الجوار أضافت عنصرين هامين من الأولويات ألا وهما مكافحة الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل، والهدف من هذه السياسات سواء سياسة الجوار أو الشراكة الاورو-متوسطية هو تأمين الجوار الأوروبي من كل خطر خارجي وتأمين أسواقها لصرف منتوجاتها، بالإضافة إلى البحث عن أسواق ضخمة، وخاصة في إفريقيا من أجل تصريف منتوجاتها المحلية تجاهها.

الجدول رقم (8): **يوضح تقديم عام للدول المشاركة في سياسة الجوار الأوروبي**[*].

البـــــلـــد	السكان (2005) بالآلاف	الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد بموجب القدرة الشرائية المقارنة	الواردات بالمليون	الصادرات
أوكرانيا	46481	312128	6554	28996	32672
مولدافيا	4206	7642	2119	1774	986
بيلاروسيا	9500	65133	7561	16343	11093
أرمينيا	3016	12347	3806	1351	715
أدربيجان	8411	33098	3968	3500	3600
جورجيا	4474	14268	2774	1847	649
إسرائيل	[1]6725	145153	22077	43425	36875
لبنان	3577	22146	5930	9338	1749
سورية	19043	67606	3722	5320	6435
الأردن	5703	24967	4383	7892	3970
الأراضي الفلسطينية	3720	2568	[2]726	[3]1224	[4]246
مصر	72.6 مليون	28.3مليون	4072	19.66 مليار دولار	20.06 مليار دولار
تونس	10102	77371	7732	13738	9685
الجزائر	3254	217224	6722	18199	31713
المغرب	31478	129273	4227	17514	9661
ليبيا	5853	61043	10769	5600	20150

[*]- **المصدر**: بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)**، مصدر سابق ذكره، ص89

[1]- يشمل الرقم السكان المستعمرات اليهودية في الأراضي المحتلة، ويستبعد سكان القدس الشرقية باعتبارهم غير يهود.

[2]- لعام 2003. [3] - لعام 2003. [4] - لعام 2003.

المطلب الثاني: الوضع القانوني لليبيا في إطار الشراكة الأورو-متوسطية

غلبت على النظرة الليبية لمسار برشلونة التشاؤم لاعتبارات سياسية وأمنية وثقافية، فاستبعاد ليبيا من الشراكة وعدم دعوتها لحضور مؤتمر برشلونة عام 1995 المؤسس لاتفاق الشراكة الأورو-متوسطية، لأسباب يأتي في مقدمتها العقوبات آنذاك من قبل مجلس الأمن الدولي بسبب قضية لوكربي. وكذلك التوجس الليبي من المبادرات الأوروبية والتي ترى فيها غطاء لتمرير الوجود العسكري الأطلسي في المتوسط ولد لديها مشاعر سلبية تجاه عملية برشلونة، وحتى بعد تعليق العقوبات عليها فإن ليبيا لم تتحمس للانضمام لمسار برشلونة بالرغم من موافقتها على قرارات مجلس الجامعة العربية المطالب بضرورة انضمام ليبيا إلى الشراكة الأورو-ممتوسطية، ومن الأسباب التي تبنتها ليبيا في عدم تحمسها للانضمام لاتفاقية الشراكة، نذكر منها[1]:

1- غياب إستراتيجية موحدة للدول العربية تجاه عملية برشلونة.

2- وعدم وجود تكافؤ بين الدول الأعضاء في عملية برشلونة حيث أن الاتحاد الأوروبي باعتباره الطرف (الشمال) الأقوى قادر على تحقيق مصالحه، بينما الطرف (الجنوب) العربي وهو الأضعف ليست لديه القدرة على الرفض.

3- تغليب الطرف الأوروبي للبعد الأمن ومشاكل الهجرة غير الشرعية على مشكلة التنمية والتعاون الاقتصادي وفرض الجانب الأوروبية شروطا في بعض جوانب التعاون تتناقض مع مبدأ الحوار في إعلان برشلونة.

4- عدم اعتراف ليبيا بإسرائيل، وبالتالي فإن عضوية إسرائيل في الشراكة قبل تحقيق الحل العادل للقضية الفلسطينية يعيق انضمام ليبيا إلى عملية برشلونة.

5- تأكيد ليبيا على أن إفريقيا كمجال حيوي يمكن في إطاره تأسيس شراكة أكثر توازنا، حيث أنها تضم دولا متقاربة من النواحي السياسية والاقتصادية.

[1]- مصطفى عبد الله خشيم، **الشراكة الأوروبية المتوسطية ترتيبات ما بعد برشلونة**، مصدر سبق ذكره، ص 57.

وفي المقابل فإن هناك بعض الأسباب تدفع بدورها إلى انضمام ليبيا إلى عملية برشلونة، ومنها أن ليبيا جزء من العالم المتوسط والعربي، لاسيما أن الدول العربية المتوسطية تطالب باستمرار بانضمام ليبيا إلى عملية برشلونة نظرا لأنها دولة متوسطية، ولا يمكن الاستغناء عنها في أي تجمع إقليمي بحوض المتوسط، كما أن ارتباط ليبيا بعلاقات ثنائية خاصة مع العديد من الدول الأوروبية يعتبر بدوره عاملا آخر يدفع إلى الانضمام لعملية برشلونة، ويقترح الجانب الليبي مجموعة مطالب، منها:

1. مشاركة عربية كاملة في الشراكة الأورو -متوسطية، حيث أن ذلك يدعم العلاقات العربية الأوروبية من ناحية، ويهدئ من المخاوف العربية المتعلقة بسياسة التجزئة التي تعكسها عملية برشلونة من ناحية أخرى.
2. بمراعاة الجانب الأوروبي المصالح العربية في إطار عملية برشلونة حيث أن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال احترام وجهة النظر العربية تجاه القضايا والمبادئ التي أكد عليها إعلان برشلونة، وبالتالي فإن مراعاة هذه المصالح سيعزز العلاقات العربية الأوروبية.
3. قيام الجانب الأوروبي عند الدخول معها في شراكة بدور فاعل في عملية السلام على المسارات المختلفة.
4. تطوير الاجتماعات التنسيقية للدول العربية المتوسطية على مستوى الوزراء والمسئولين والخبراء، بهدف وضع إستراتيجية عملية يتم من خلالها التعامل مع مشروع الشراكة.

كما ترغب ليبيا في شراكة مع الاتحاد الأوروبي يتم فيها التفاوض بين الطرفين وفق مبدأ الندية، دونما تمييز وخاصة في الملفات الاقتصادية والتنموية والبيئة والسياحة، إضافة إلى القضايا الأمنية وأهمها مكافحة الإرهاب والجريمة والهجرة غير الشرعية[1].

ومع ظهور بوادر حل لأزمة لوكربي حدث تغير في الموقف الليبي تجاه الشراكة الأورو-متوسطية وبدأت تظهر بعض ملامح هذا التغير من الشراكة حيث قامت الخارجية الليبية بتوجيه مذكرة في 1998/1/3، إلى الرئاسة الفنلندية للاتحاد الأوروبية عبرت فيها عن رغبتها في الانضمام إلى عملية برشلونة، كما تضمنت المذكرة احتجاج ليبيا على وجود الكيان الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية ضمن أطراف برشلونة قبل التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية تضمن تسوية شاملة وعادلة لذلك فهي ترى وجوب إبقائها خارج هذه الآلية إلى حين التوصل إلي تسوية كاملة للقضية الفلسطينية. ثم تلا ذلك توجيه رسالة من الخارجية الليبية إلى رئاسة الاتحاد الأوروبي في 1998/1/15 تفيد فيها بأن لدى ليبيا الرغبة في الانضمام إلى عملية برشلونة غير أن استبعادها من البداية حرمها من فرص إبداء وجهات نظرها حيال العديد من القضايا، وطالبت ليبيا من خلال هذه المراسلة بسحب رسالتها السابقة المؤرخة في 1998/1/3 واعتبارها في حكم العدم[2].

وعلى إثر ذلك قامت ألمانيا بتوجيه دعوة إلى ليبيا للحضور كضيف خاص على الرئاسة في مدينة شتوتغارت بألمانيا في الاجتماع الأورو-متوسطي الذي عقد عام 1999، والذي يمثل الجولة الثالثة من مؤتمرات الشراكة المتوسطية، وحضرت ليبيا

[1]- غسان العزي، **سياسة القوى، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، 2000، ص 56.

[2]- اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية)، **تقرير الخارجية الليبية المعروض على المؤتمرات الشعبية الأساسية، 1998.**

للمؤتمر بصفة مراقب[1]، وتزامن انعقاد المؤتمر مع تعليق العقوبات المفروضة على ليبيا من قبل مجلس الأمن الدولي، وقد عبر الحاضرون عن ترحيبهم بمشاركة ليبيا لأول مرة في المؤتمر، كما أكد الاتحاد الأوروبي من خلال بيان صحفي عن رغبته في إرساء مرحلة جديدة من العلاقات مع ليبيا وأكد على أنها ستصبح عضوا كاملا حالما يتم رفع العقوبات عنها بالكامل، وقبولها بأهداف ومبادئ عملية برشلونة.

ويمكن القول أن التعاون الليبي الأوروبي يصب في إطار التحول الجذري في السياسة الخارجية الليبية، التي بدأت تأخذ منحى مختلفاً منذ نهايات عقد التسعينيات، وأصبحت أكثر وضوحاً بعد مرحلة 11 سبتمبر 2001، مما يدل على تغير في إدراك صانع القرار في ليبيا تجاه عديد القضايا التي أثارت حالة من الصدام والمواجهة بين ليبيا واغلب دول الاتحاد الأوروبي. حيث كانت من المشاركين في الوجه الجديد للتعاون الذي أطلقته المجموعة الأوروبية في إطار ما يسمى بالسياسة الجوارية الأوروبية، وكان في البدء تحت راية منظمة الوحدة الإفريقية تم تحت راية الاتحاد الإفريقي، حيث كانت ليبيا عضوا مشاركا في القمم المنظمة في هذا الشأن، إلا أن هذا الإطار لا يخلو من الإنتقاد.

دخلت ليبيا في علاقات مع الطرف الأوروبي، بأشكال وأنماط متعددة، في إطار مجموعات دولية وإقليمية وفي أطر متعددة الأطراف (الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الإفريقي)، بمعني تكون ليبيا طرفا في مجموعة تلتزم بما إلتزمته المجموعة وترفض ما رفضته المجموعة، وتوقيعها يكون ضمن التوقيع الجماعي للمنظمة التي تنضوي تحت لوائها، أو تلتزم بما وقعه مندوب أو رئيس المنظمة في تلك الفترة.

[1]- تجدر الإشارة إلي أنه لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة لأحكام واضحة بشأن دور "الدولة المراقب"، بل يتم تحديد الأمور بالممارسة ،بمعني ان دولة بصفة مراقب هي دولة تشارك في الاجتماعات والتعديلات والمناقشات التي تحدث بين الدول اتجاه مسألة أو قضية أو مشكلة ما ولكنها لا تشارك في التصويت، وهذا فارق جوهري ولا توجد حقوق وواجبات واضحة، ولكن غالبا ما يعتمد في ذلك على الممارسات العملية بين الدول..انظر : "**دولة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة**"، الأخبار تقارير وحوارات، تم الاطلاع عليه يوم: 11/ 01/ 2018. متاح في الانترنت على موقع: https://www.aljazeera.net/portal.

وسنحاول في هذا المطلب دراسة أشكال التعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي في إطار الاتحاد الإفريقي في ظل القمم المنظمة للتعاون الإفريقي الأوروبي الذي كان بمثابة تتويج للعمل الجماعي لكلا الجانبين، والتي تأسس فيها نموذج جديد لشراكة شاملة. أو ما يعرف بالشراكة الأورو-أفريقية.

1- إعلان القاهرة المؤسس للشراكة الأورو-أفريقية- عام 2000

عقدت بالعاصمة المصرية القاهرة، القمة الإفريقية- الأوروبية الأولى، قبل أن تتحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد إفريقي يومي 4- أبريل 2000، وذلك بمشاركة 67 رئيس دولة، والملاحظ أن زعماء 51 دولة افريقية حضروا القمة وهم يؤيدون التوجه الجاد نحو مشاركة إستراتيجية مع أوروبا تحت غطاء منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الأوروبي، وتعتبر أول قمة بين الجانبين على هذا النحو من الشمولية والمستوى الرفيع في التاريخ[1].

ركز الخطاب الإفريقي في هذه القمة على عدة نقاط أساسية تمحورت كلها حول المبادئ التي ستكون منطلقا للعلاقات الأوروبية الإفريقية بداية من تحميل الشعوب والحكومات الإفريقية مسؤولية تنمية قارتهم في المقام الأول والتأكيد على ضرورة ترشيد استخدام الموارد المتاحة، وضرورة تدفق الاستثمارات الخارجية لأفريقيا، بدل الاعتماد على الإعانات الأوروبية من خلال تطوير علاقات المشاركة وبرامج التعاون مع أوروبا، حيث أكد الطرف الإفريقي أن الأمن الإفريقي جزء من الأمن العالمي[2].

---

[1] - اعتبرها القادة الأفارقة انتصارا للمسعى الإفريقي العام الذي يستهدف التعاون مع الاتحاد الأوروبي على مستوى قاري شامل وليس على مستوى ثنائي أو إقليمي فرعي أو جزئي، فالأول مرة يجتمع زعماء الدول الأوروبية ال15 الأعضاء في الاتحاد لأوروبي مع زعماء الدول الإفريقية ال53 ، انظر: محمود أبو العينين، **الاتحاد الأوروبي وإفريقيا: نموذج للعلاقات بين الأقاليم غير المتكافئة في عصر العولمة**، مجلة إفريقيا والعولمة، حصيلة أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة 12-14 فبراير 2002، مكتبة البرنامج لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2004، ص2

[2] - مغاوري شلبي، **القمة الأفرو-أوروبية بالقاهرة عجلة المشاركة تنتظر الوقود**، تم الاطلاع عليه 11/ 1/ 2018 متاح في الانترنت على موقع: www.islamonline.net

وقد ركز الجانب الأوروبي في هذه القمة على إظهار التفهم الأوروبي للمشاكل الإفريقية التي هي جزء من الماضي وجزء من الحاضر[1]، والتأكيد على حاجة الأفارقة إلى مساعدة أنفسهم أولا قبل مساعدة الآخرين، ببذل مزيد من الجهود من أجل التنمية الشاملة، ونبذ الخلافات والصراعات، والإصلاحات. وأكد الأوروبيون أن الشراكة الإستراتيجية بين إفريقيا وأوروبا لا تعتبر سوى حل جزئي للمشاكل التي تعيشها أفريقيا، ولكن البقية تقع على عاتق شعوب وحكومات الدول الإفريقية، وأن تحديد الأولويات مهمة الأفارقة وعلى الدول الأوروبية مناقشتها، إلى جانب ضرورة تنشيط التجارة بين الأفارقة وتحرير التجارة تدريجيا، إضافة إلى تدعيم القدرة التنافسية للاقتصاديات الإفريقية بزيادة الاستثمارات الأجنبية وأولوية استفادة إفريقيا من الخبرة الأوروبية في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي.

توجت القمة بإعلان القاهرة الذي تضمن ديباجة وخمس خطوط عريضة تمثل مبادئ للعلاقة الجديدة بين إفريقيا وأوروبا[2]. وأكد إعلان القاهرة في محتواه على أهمية دعم التعاون بين الجانبين من خلال رفع وإزالة الحواجز التجارية والدعوة إلى إلغاء الديون المستحقة على إفريقيا، كما أن الدول الأوروبية وعدت بتنفيذ إستراتيجية من اجل تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة والعمل على تأمين وصول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأوروبية بأسعار عادلة وتسهيلات ومزايا مشجعة ويحرص الطرفان أيضا على وضع وصياغة سياسات واقعية لمعالجة قضية الهجرة.

وتطرقت ديباجة إعلان القاهرة إلى إعلان المبادئ بين الطرفين، ونوهت بالعلاقات والروابط التي يشترك فيها الطرفان، كما طرحت الأهداف المنشودة من هذا الإعلان. تضمن المبدأ الأول من الاتفاقية مسألة الشراكة والاندماج الإقليمي الذي يسمح بالخطو قدما من أجل اللحاق بركب الاقتصاد العالمي المتنامي، كما تضمن الإعلان

[1] - مصطفى مجدي الجمال، **الشراكة الأورو-متوسطية تقدير موقف**، على موقع: www.aarcegypt.org

[2] - Déclaration du Caire, sommet Afrique-Europe sous l'égide de l'OUA et de l'UE le Caire, 3 et 4 Avril 2000 : Source : www.fnh.org.

الإشادة بالمجهودات المبذولة لإنشاء منطقة تبادل حر في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، وفي ظل اتفاقية لومي. في حين تطرق المبدأ الثاني المتعلق بإدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي إلى القطاعات المتعددة الواجب تنميتها، بداية بالتجارة وبتنمية القطاع الخاص والتجارة، ثم سير المداخيل التنموية، ومشكل الهياكل والهيآت القاعدية، الأبحاث والتكنولوجية، الاستثمار وعرج المبدأ على مشكل الديون الخارجية، والشراكة على الساحة العالمية. وتعمق المبدأ الثالث الذي رفعه إعلان القاهرة في مسائل حساسة تحت عنوان حقوق الإنسان، المبادئ المؤسسات الديمقراطية، التسيير الحسن للشؤون العامة القانون. حيث تم التركيز على موضوع حقوق الإنسان وضرورة جعله من الأولويات، وترقية حماية الحقوق الإنسانة لاسيما الحقوق الأساسية بطابعها الشمولي الغير قابل للتجزئة والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية، دولة القانون، والتسيير الأمثل للشؤون العامة[1]. وتطرق المبدأ إلى ضرورة محو ظواهر غير إنسانية من الوجود، وخصوصا ظاهرة التمييز العنصري، جريمة الإبادة، والتصفية العرقية. أدرج المبدأ الخامس المعنون بإحلال السلام، الوقاية، تسيير وحل النزاعات، بداية بموضوع نزع السلاح، الألغام[2]، الإرهاب، معاهدة عدم الانتشار النووي، كما التطرق إلى موضوع النزاعات الإفريقية.

كما تضمن آخر مبدأ موضوع التنمية، بداية بإفريقيا في مواجهة تحديات التنمية المستديمة والقضاء على الفقر، الاستثمار في الموارد البشرية في ميدان الصحة، الأمن الغذائي، الاستثمار في الموارد البشرية في ميدان التعليم[3]، الإدمان وتهريب المخدرات، وأخيرا المسائل الثقافية.

---

1 - Union européenne, Partenairiat UE-Afrique, europa.eu/législation.

2 - كان هناك خلاف حول موضوع إزالة الألغام في إفريقيا، والتي يرى الأفارقة أن أوروبا هي المسؤولة عن زراعتها في الحروب وأنها المسؤولة عن إزالتها، كذلك كان هناك خلاف حول مطالبة إفريقيا للدول الأوروبية بضرورة استعادة أثارها وممتلكاتها الثقافية الموجودة في المتاحف الأوروبية انظر: مغاوري شلبي، مصدر سابق ذكره.

3 - وقع في هذا الإطار الطرفان في (اديسا بابا) بروتوكول- اتفاق بتاريخ 2006/10/2، متعلق بوضع أطر الشراكة الأورو-أفريقية حيز التنفيذ وذلك بإعطاء الأولوية للتوأمة والتبادل بين القارتين. تم الاطلاع عليه 11/ 1/ 2018 متاح في الانترنت على موقع: www.africa-union.org échange Jumelage

2- التعاون الأوروبي الإفريقي في إطار نتائج قمة لشبونة- 2007.

عقدت القمة الإفريقية الأوروبية الثانية بلشبونة شاركت فيها 80 دولة: 27 دولة أوروبية و53 دولة أفريقية يومي 8-9 ديسمبر 2007، وأريد لها أن تكون قمة من دون طابوهات[1]، لذلك نجدها قد تعرضت إلى ثلاثة مواضيع شائكة، أولها موضوع حقوق الإنسان، ثم موضوع التاريخ الاستعماري، وأخيرا موضوع الشراكة الاقتصادية الفعلية. كما اختلف الطرفان (الأوروبي والإفريقي) عن تحديد مفهوم موحد لموضوع الهجرة السرية التي أصبحت أحد اكبر التحديات التي تواجه القارتين.

صادقت القمة على ثلاثة وثائق، الوثيقة الأولى بعنوان: الشراكة الإستراتيجية، أما الوثيقة الثانية فحملت عنوان خطة العمل (2008-2010)، والوثيقة الثالثة عبارة عن بيان ختامي. لنتمكن من الوصول إلى ما جاءت به قمة لشبونة من جديد، وما يميزها عن قمة القاهرة عام 2000 نستعرض الوثائق الثلاثة التي صادقت عليها هذه القمة:

أ- الإستراتيجية الجديدة للتعاون الأوروبي- الإفريقي:

تبنت قمة لشبونة إستراتيجية جديدة لتعاون مشترك على المدى البعيد بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي، وتتضمن الإستراتيجية (118) بندا تستطيع من خلالها مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين. تشمل الإستراتيجية المشتركة أربعة أهداف رئيسية، مع تدعيم ورفع مستوى الشراكة السياسية بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا كأولوية، وتتصور الشراكة تقوية العلاقات المؤسسية، ومعالجة التحديات المشتركة وخاصة السلام والأمن، والهجرة والتنمية وايضا حماية البيئة.

ب- خطة عمل قمة لشبونة: أما الوثيقة الثانية التي تصدر عن قمة لشبونة في ختام أعمالها فهي "خطة العمل" التي تتضمن البرامج التنفيذية لأهداف الإستراتيجية المشتركة الجديدة وتشمل لأولويات العمل على المدى القريب إلى جانب الالتزام السياسي والبرامجي للأعمال التي يتعين تنفيذها لتحقيق

[1] - وعد رئيس الاتحاد الأوروبي عام 2007 "جوزيه سوكراتيس" رئيس الوزراء البرتغالي عشية افتتاح أشغال القمة الإفريقية الأوروبية الثانية، بأن قمة لشبونة ستكون بمناقشات "من دون محرمات". ولم يتردد الأفارقة والأوروبيون في التحدث عن خلافاتهم علنا المصدر: مغاوري شلبي، مصدر سابق ذكره.

الأهداف. تتضمن "خطة العمل" التي صدرت عن قمة أفريقيا- الاتحاد الأوروبي ثمانية محاور رئيسية تتعلق بمجالات السلم والأمن، وحقوق الإنسان، ودعم التعاون في مجال المنتج الثقافي والتكامل التجاري والإقليمي، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة[1].

ت- فرصة البحث عن شراكة متكافئة في قمة لشبونة:

أصدرت قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا الثانية بالعاصمة البرتغالية 9 ديسمبر 2007، في ختام أعمالها وثيقة إعلان لشبونة التي تؤكد على أن قمة لشبونة التي جمعت جنبا إلى جنب دول أفريقيا والاتحاد الأوروبي توفر فرصة فريدة لمواجهة تحديات القارتين، في العام الذي يحتفل فيه بمرور خمسين عاما على التكامل الأوروبي وخمسين عاما على بدء استقلال أفريقيا.

وفي ختام أعمال القمة، صادق رؤساء الدول والحكومات الأوروبيين والأفارقة على «إستراتيجية مشتركة» تتركز هذه الإستراتيجية على أربعة محاور رئيسة، تبدأ بالشراكة السياسية على قدم المساواة بين الجانبين، بما يتيح تنسيق المواقف المشتركة سواء في ما يتعلق بالقضايا الثنائية أو الدولية، والتي تدمج كافة قضايا القارة الأفريقية وتضعها في قلب الشراكة الجديدة. ولعل الإجماع الوحيد في هذه القمة هو رغبة كل الأطراف في إنشاء ميثاق لوقف الهجرة غير الشرعية[2].

---

[1] - في هذا الإطار جاء في نص إعلان برشلونة على لسان القادة الأفارقة والأوروبيون الموقعون على الإعلان: "ومع إدراكنا لطموحاتنا وما نتقاسمه في الماضي والحاضر فقد عقدنا العزم على بناء شراكة إستراتيجية سياسية جديدة من اجل المستقبل تتخلص من العلاقة التقليدية بين المانح والمتلقي يتم بناؤها على قيم وأهداف مشتركة في إطار مساعينا لتحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية وحكم القانون والتقدم والتنمية. **المصدر: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، موقع** www.anhri.net تم الاطلاع عليه يوم: 2018 /01 /11.

[2] - أولى الطرفان (الأوروبي والإفريقي) أهمية قصوى لموضوع الهجرة وللهجرة السرية لذلك فقد عقد الاجتماع الوزاري الأول الأورو -إفريقي في مدينة الرباط حول الهجرة والتنمية، الذي عقد يومي (10-11) يوليو 2006، والاجتماع الوزاري الثاني بباريس يوم 26 نوفمبر 2008. أنظر الموقع : iss, Resource Centre, www.issafrica.org.

3- التعاون الأوروبي الإفريقي في إطار نتائج قمة طرابلس- 2010.

عقدت القمة الإفريقية الأوروبية الثالثة للاتحادين الأوروبي والأفريقي بالعاصمة الليبية طرابلس، في 29 نوفمبر 2010، وقد شارك بالقمة نحو (40) رئيس دولة وحكومة من القارتين، وتغيبت عنها مستشارة ألمانيا ورئيس فرنسا، إضافة إلى الرئيس السوداني. وتحدث خلال الجلسة الافتتاحية العقيد معمر القذافي الذي أبرز الخطوط العريضة للتعاون بين القارتين وأهمية الشراكة الاقتصادية والتعاون من موقع الندية لمواجهة التحديات المشتركة خاصة الهجرة السرية والجريمة المنظمة[1]. كما ركزت القمة على قضايا أبرزها الهجرة، والحكم الراشد، والديمقراطية، وحقوق الإنسان والتجارة والتكامل الإقليمي، وتغير المناخ، والطاقة، والبحث العلمي والفضاء.

اختتمت القمة بإصدار إعلان طرابلس، والتي سميت بخطة العمل الثانية للإستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي، واتفق المجتمعون على مضاعفة الجهود المشتركة من أجل تعزيز التعاون في الشراكات الثمانية التي حددتها الإستراتيجية المشتركة السابقة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي عام 2007. وطبقا لإعلان طرابلس تعمل الدول الإفريقية والاتحاد الأوروبي على مضاعفة الجهود المشتركة، وخاصة في تشجيع نمو الاستثمار، وخلق فرص عمل للأجيال الشابة التي تدخل سوق العمل، وخاصة في إفريقيا. وجاء في الإعلان " أننا ملتزمون بتعزيز القطاع الخاص كدافع رئيسي لنمو اقتصادي شامل ومستدام، وعامل هام في توفير تنمية أكثر مساواة وتوازنا"[2].

ويقدم عرضا مشروطا وأضافت مسودة الإعلان، على الرغم من أن إفريقيا تعد نسبيا اقل من غيرها في إصدار انبعاثات الغازات الحابسة للحرارة، فإنها تقوم وستظل تقوم بجهود، في حدود قدرتها وطاقتها، من اجل الإسهام في خفض هذه الانبعاثات" .

---

[1] - **القمة الإفريقية الأوروبية** تفتتح صباح اليوم في طرابلس، الوكالة الموريتانية للأنباء انظر موقع : http://ami.mr/Depeche-17120.html تم الاطلاع عليه يوم: 11/ 01/ 2018.

[2] - المصدر السابق.

4- التعاون الأوروبي الإفريقي في إطار نتائج قمة بروكسل- 2014.

القمة الأفريقية الأوروبية عقدت في أبريل 2014 بالعاصمة البلجيكية بروكسل، وهي من أكبر القمم التي شهدتها بروكسل على الإطلاق، حيث حضرها نحو 80 من قادة الدول ورؤساء الحكومات الأوروبية والأفريقية، وتم خلالها وضع ما سمي بخريطة الطريق المشتركة، أو مخطط عمل 2014-2017 الذي حدد خريطة طريق للفترة من2014 إلى2017، والتي تتضمن أهدافا في خمسة مجالات ذات أولوية للتعاون.

5- التعاون الأوروبي الإفريقي في إطار نتائج قمة أبيدجان- 2017.

عقدت في العاصمة الإيفوارية- أبيدجان يومي (29-30) نوفمبر 2017، القمة الإفريقية الأوروبية الخامسة، وتشكل قضيتا الهجرة والأمن محور هذه القمة التي تعقد بحضور رؤساء دول وحكومات 83 دولة في ظل تحديات كبيرة مطروحة على كل الطرفين، خصوصا مبدأ الاجتماع داخل كل تكتل.

وقد أعادت الفضيحة الدولية*، المتمثلة في بيع مهاجرين أفارقة رقيقا في ليبيا إلى الواجهة قضية الهجرة الأفريقية إلى أوروبا. وطلب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي" موسى فقي محمد" اتخاذ "إجراءات عاجلة ومنسقة بين السلطات الليبية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة." وقالت مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي" فيديريكا موغيريني" أن الكشف عن الرق والاتجار بالكائنات البشرية أمر غير مقبول من قبلنا، من الجانبين الأوروبي والأفريقي".

كما تناولت أيضا قضايا الإرهاب، الجريمة المنظمة، وضرورة إيجاد مقاربة شاملة تتكفل بهذا الجانب، ومن خلال التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي في هذا المجال للتصدي لهذه الظواهر بشكل فعلي.

* - نشرت شبكة "سي أن أن" الأميركية تحقيقاً استقصائياً صادماً عن تجارة الرق في ليبيا والمعاناة الإنسانية التي يعيشها المهاجرون العالقون في ليبيا، بعد فشلهم في العبور إلى أوروبا. واعتمد التقرير على مقاطع مصورة بطريقة سرية، أظهرت سوقاً لبيع البشر عبر مزاد علني لبيع المهاجرين، لاستخدامهم كعمال أو مزارعين. وذكرت "سي أن أن" أنها سلمت الأدلة التي صورتها إلى السلطات الليبية التي وعدت بالتحقيق في الأمر.

المبحث الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط

الإتحاد من أجل المتوسط "Union for the Méditerranéen" هو تجمع إقليمي، يضم دول الضفة الشمالية للمتوسط المتمثلة بدول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ضفته الجنوبية والشرقية، وتعود فكرة إنشاء مشروع الاتحاد من أجل المتوسط إلي أهم النظريات التي تناولت هذا "المشروع"، وهي نظرية المؤرخ الفرنسي"فرنان بروديل" صاحب مدرسة الحوليات التاريخية، والذي اعتبر أن المنطقة المتوسطية تشكل إطارا جيو-حضاريا يجب الاستفادة منه في علاقات التعاون والتبادل بين أوروبا والوطن العربي المتوسطي، والذي طرحه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" وروج له أثناء حملته الانتخابية عام 2007 وبعدها، وجاء بأهداف معينة ومحددة ووضعت لها آليات وهياكل مؤسسية لتحقيق تلك الأهداف ووقفت وراء طرحه العديد من الدوافع والمبررات، كما ظهرت حوله ردود أفعال الدول المتوسطية الأوروبية وغير الأوروبية. لذلك سوف يتناول المطلب الأول من هذا المبحث فكرة الاتحاد من أجل المتوسط وتطورها ومبرراته، أما المطلب الثاني فسيتناول ردود الأفعال حول مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الأول: فكرة الاتحاد من أجل المتوسط وأهدافه

أولا- فكرة الاتحاد من أجل المتوسط

بغية تسليط الضوء على فكرة الاتحاد من أجل المتوسط، سيتم توضيح أهم الخطابات والمؤتمرات التي ألقها وعقدها الرئيس "نيكولاساركوزي" بهدف إقناع ومشاركة الدول المتوسطية الأوروبية وغير الأوروبية باقتراحه حول إنشاء اتحاد إقليمي يجمع بين الدول المتوسطية الأوروبية وغير الأوروبية اسماه آنذاك بالاتحاد المتوسطي"Mediterranean Union"[1].

[1]-Therese carolin thasch the project of a union for the Mediterranean 5pursuing French objectives through the instrumentalisation of the mare nostrum Europe en formation no 356 ete 2010 , p 55

✓ **الخطابات**

1- خطاب طولون (7 فبراير 2007):

ألقى "ساركوزي" أثناء حملته الانتخابية وخلال جولاته في المدن الفرنسية خطابا في مدينة طولون المطلة على البحر المتوسط في7 فبراير2007، أعلن فيه أن الحوار الأورو- متوسطي الذي بدأ قبل اثنتي عشرة عاما في برشلونة قد أخفق في إنجاز أهدافه، وأن هذا الإخفاق كان متوقعا مادامت أولوية أوروبا كانت في الشرق. كما أضاف في خطابه قول أنه بإدارة الظهر للمتوسط، فإن أوروبا وفرنسا ظنتا إنهما تديران الظهر إلى الماضي بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما لأن مستقبل أوروبا في الجنوب[1]. فجدد الدعوة للتعاون والاتحاد المتوسطي خاصة في زمن العولمة،[2] وتحدث عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريق إعادة التوحيد، مركزا على مصطلح التنمية المشتركة وتقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين ضفتي المتوسط مع ما يتطلبه ذلك من إنشاء لبنك استثماري متوسطي يعني بتمويل مشاريع المياه والطاقة وحماية التراث، مركزا على أهمية التعاون والتضامن والاحترام المتبادل[3].

فقد طرح في تلك المدينة وللمرة الأولى مشروع إنشاء الاتحاد المتوسطي*، حيث أكد ضرورة إقامة اتحاد بين هذه الدول وليس فقط اتفاقيات مشاركة، وذلك من أجل تنسيق سياساتها وعدم تركها هكذا يتخذ كل منها ما يراه من سياسات خارجية، ومثلت هذه الرؤية التي طرحها "ساركوزي" التوجه الفرنسي- عندما كان مرشحا للانتخابات الفرنسية.

---

[1]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008** ترجمة: سليمان الرياشي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2010، ص 221-222

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 ص23

[3]-Nocolas Sarkozy discours de Toulon , Toulon 7 february 2007 and Dorothée Schmid du processus de Barcelone a l'union pour la méditerranée changement de nom ou de fond questions internationales dossier la méditerranée mars.avr 2009, p2

*- يعد المتوسط من أهم المناطق التي يزخر تاريخها بالمحافل والأحداث المفصلية في تاريخ الإنسانية، فالفضاء المتوسطي يعتبره مؤرخ البحر المتوسط، ومدرسة الحوليات الفرنسية "**فرنان بروديل**" هو: "الجمع بصيغة الفرد، إنه ليس فضاءا واحدا، بل فضاءات متعددة، ليس مجرد بحر بل تعاقب بحار، ليس حضارة واحدة بل تراكم حضارات، أن ترحل في البحر المتوسط، يعني أن تجد العالم الروماني بلبنان، وما قبل التاريخ بسردينيا، والمدن الإغريقية بصقلية وليبيا، والوجود العربي الإسلامي بالأندلس، والإسلام التركي بيوغسلافيا، يعني أن تسبح في أعماق قرون خلت حتى البناء الحجري لمالطا أو أهرامات مصر، وأن تصادف الأشياء القديمة والحياة تسري في كيانها إلى جانب كل ما هو جديد". انظر: علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 195.

2- تقرير أفيسين "ابن سينا" (23 ابريل 2007):

وفي 23 ابريل 2007 تم الإعلان عن تقرير أفيسين (ابن سينا) في خضم الحملة الانتخابية الرئاسية، حيث استوحى "نيكولا ساركوزي" هذا الإعلان عندما كان مرشحا للرئاسة الفرنسية وبعد وصوله إلى سدة الحكم في فرنسا أيضا. وتتدرج فكرة الاتحاد المتوسطي ضمن سياسة فرنسا إزاء المغرب العربي وعموم الشرق الأوسط، إذ يقدم الإعلان مجموعة من المقترحات حول العلاقات التي تقيمها فرنسا مع دول هذه المنطقة، كما يتضمن أطروحات مهمة من أجل مساهمة فرنسية فاعلة في عمل دولي يستهدف تحويل هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للمصالح الفرنسية إلى منطقة إصلاحات سياسية وتنمية وسلام. وقدم "ساركوزي" عبر ذلك الإعلان شرحا واضحا أزال الغموض حول طبيعة وفحوى وأهداف المشروع الأساسي، مشيرا إلى أن المبادرة المتوسطية حال إطلاقها ستكون آلية للتقريب بين الدول المتوسطية عبر آليات الشراكة في إنجاز المشاريع النفطية، وكذلك رفع نسبة التعاون بالاستناد إلى النهج التكاملي الذي تطورت عبره عملية تأسيس الاتحاد الأوربي[1].

3- خطاب النصر: (6 مايو 2007):

جاء هذا الخطاب عشية الانتخابات الرئاسية الفرنسية في 6 مايو 2007 والذي سمي بخطاب النصر، وكرر"ساركوزي" من خلاله تعهده بإطلاق المشروع بعد فوزه بالانتخابات[2]، وعاد الرئيس الفرنسي بعد إعلان فوزه في الانتخابات ليؤكد هذا المشروع كهدف من الأهداف ذات الأولوية التي يسعى إلى تحقيقها. وقد ارتكزت فكرة "ساركوزي" على إنشاء اتحاد إقليمي يكون مقتصرا على البلدان المطلة على المتوسط، ويستثنى البلدان الأوروبية الشمالية، وأن يكون له إطار مؤسسي أقوى من إطار عملية

[1]- بشارة خضر، **أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-،2008** مصدر سبق ذكره، ص225-227.

[2] -**Eduard soler** I lecha Barcelona processunion for the Mediterranean genesis evolution and implicational for spain Mediterranean policy opservtorio de politica exterior Espanola centre dinformcio I documentacio internationals a bacelona document de trabajo 28/2008, p 19

برشلونة،[1] وهو ما أثار حفيظة دول أوروبا ومعارضتها، فقد تلقى المشروع انتقادات حادة من العديد من الشركاء الأوروبيين، وبعض الدول العربية وخصوصا غير المطلة منها على المتوسط،[2] الأمر الذي دفع "ساركوزي" إلى التأكيد بأن هذه المبادرة ليست بديله عن عملية برشلونة وإنما مكملة لها، وإن مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط جاءت لتقلل من قصور عملية برشلونة.[3]

ويمكن القول أن هذه المبادرة محاولة جادة لتقديم أفكار أكثر ايجابية وعملية وذات عائد ملموس على دول المنطقة ومستقبلها وعلى مصالح دول الاتحاد الأوروبي ومصداقيته، ولا سيما في المجال الاقتصادي والتنموي الذي طالبت به دول المنطقة مع عدم إغفال الجانب السياسي. بينما كان اهتمام المفوضية الأوروبية ببروكسيل مركزا وبقوة وإصرار على الجانب الأمني، ولا سيما في مسائل حساسة تخص الهجرة من الجنوب للشمال، ومكافحة الإرهاب، فضلا على الإخفاق في التعامل مع قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي.

4- خطاب طنجة (23 أكتوبر 2007):

أعلن الرئيس الفرنسي "ساركوزي" أيضا عن مشروعه الذي يهدف إلى بناء اتحاد متوسطي في خطابه الذي ألقاه في مدينة طنجة المغربية بعد زيارته لها في 23 أكتوبر 2007 عارضا خطوطه العامة ومبينا انه "حلم حضاري للسلام والعدالة" وإنه سيشكل حدا لتصرفات الحذر والريبة، كما يجب أن يبنى على "أسس ملموسة من التضامن" ورأى أنه حلم واقعي يقوم على سلسلة من المشاريع الملموسة التي يتعين

---

[1]- سامية بيبرس، **الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأور-متوسطية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (174) القاهرة، أكتوبر 2008 على الموقع الالكتروني: http://digital.ahram.org.eg تم الاطلاع 2017/1/21

[2] -**Mahjoob zweiri** et Nicola pantaleo will the union for the Mediterranean learn from the Barcelona process research institute for European and American studies rieas research paper n 124 September 2008, p 5

[3]- **Peter Miltner** the union for the Mediterranean and the eastern partnership comparative analysis department of European interdisciplinary studies first edition Poland April 2011 , p 27

تحديدها وإنجازها على نحو يتسم بالمرونة[1]. وإن الوقت قد حان لننقل من الحوار إلى السياسة وتجاوز النقاش إلى البناء، وركز ساركوزي على البعد الإنساني ودوره في بناء هذا المشروع[2]، وقدم من خلال ذلك الخطاب رؤية أكثر توسعا للمبادرة تبعا لمكونات وتفاصيل مختلفة جديدة، حيث جاء في خطابه بأن الاتحاد المتوسطي لا يسعى إلي استبدال عملية برشلونة، ولكن استهدف إعطاءها حافزا ودافعا جديدا للذهاب أبعد وأسرع للانتقال إلى خطوة أخرى[3].

ومن الجدير بالذكر إن الرئيس الفرنسي استمع إلى كل التحذيرات السابقة وأخذها في الاعتبار لذلك جاء خطاب طنجة أكثر وضوحا من خطاب طولون وأكثر طمأنة كما إن المفوضية الأوروبية ستكون شريكا، وسوف تتمتع الدول الجنوبية المتوسطية بمبدأ المساواة، وسيكون مشروع الاتحاد المتوسطي مشروعا للجميع[4].

✓ **المؤتمرات:**

- **مؤتمر روما الثلاثي : (20 ديسمبر 2007):**

جمع مؤتمر روما المنعقد في 20 ديسمبر 2007 بين رئيس الوزراء الايطالي آنذاك "رومانو برودي" والاسباني "ثاباتيرو" والرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" وتمثلت القمة في مجموعة من الانعطافات التي تعكس الأخذ بعين الاعتبار الاعتراضات الاسبانية والايطالية على مبادرة الاتحاد المتوسطي. (والتي سيتم توضيحها لاحقا) وأهمها: تغيير تسمية المشروع من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل المتوسط، ولم يعد الأمر يتعلق باتحاد سياسي للمتوسط، بل بجهد موحد من أجل السلام والحوار في المتوسط،، وصدر من هذا المؤتمر ما يسمى ب "نداء روما" الذي

[1]-**Nicolas Sarkozy** discours du président de la république sur le thème de l'union de la méditerranée palais royal Marshan Tanger 23 octobre 2007 m p 1-9

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق** مصدر سبق ذكره ، ص 33

[3] -Therese carolin thasch ,op,cit, p 56

[4]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008**، مصدر سبق ذكره ص 225

دعا من خلاله زعماء الدول المطلة على البحر المتوسط إلى مؤتمر يتم عقده في باريس في يوليو 2008 من أجل تحديد الرؤية المشتركة بينهما[1].

وتضمن ذلك النداء أبرز أهداف المشروع كالآتي[2]:

1- إحلال السلام والتنمية بين ضفتي حوض المتوسط، عملا بروحية معاهدة روما لعام 1957، التي أدت في نهاية المطاف إلى قيام الاتحاد الأوروبي.

2- السعي لإعادة منطقة حوض المتوسط إلى سابق عهدها كمنطقة سلام وازدهار وتسامح كونها منشأ الثقافة والحضارة.

3- التأسيس لشراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة دون أن يؤدي ذلك إلى الاندماج الكلي.

4- الحرص على تقديم مشروع الاتحاد المتوسطي مكملا لآليات التعاون الأوروبي المتوسطي الأخرى، لاسيما مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية.

ومع نداء روما انتقلت فكرة إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط من فكرة فرنسية خالصة إلى مبادرة مشتركة لفرنسا وايطاليا واسبانيا، إضافة إلى التأكيد على الفصل بين الاتحاد من أجل المتوسط ومشروع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[3].

- قمة هانوفر: (3 مارس 2008):

جمعت هذه القمة كلا من الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" والمستشارة الألمانية "انجيلا ميركل" في مدينة هانوفر، وهي قمة الحسم بالنسبة لمشروع الاتحاد المتوسطي، حيث أعربت فيه ألمانيا عن رفضها للاقتراح الفرنسي، الذي عدته تهديدا لعمل الأوروبي الموحد باقتصار المشروع الفرنسي على الدول المشاطئة لحوض المتوسط فقط دون الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهو ما سيتم توضيحه في ردة الفعل الألماني حول مشروع الاتحاد من أجل المتوسط فيما بعد-

[1] Apell de rome pour l'union pour la méditerranéen de la France l'Italie et l'Espagne 20 décembre 2007 on web www.governoitaliano .it/presidente/ تم الاطلاع عليه 2017/1/27

[2]- حميد حمد السعدون، **أمن البحر المتوسط وجهة نظر أوروبية**، مجلة المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد الثامن، فبراير 2009، ص 10-11.

[3]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008**، مصدر سبق ذكره، ص 255.

واقترحت أن يضم المشروع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأمر الذي أسفر عن تنازل "ساركوزي" بأن يتوسع الاتحاد من أجل المتوسط ليستوعب بذلك كل بلدان الاتحاد الأوروبي[1].

وعلى الرغم من الاتفاق المبدئي الذي أسفرت عنه المفاوضات الفرنسية-الألمانية جاءت اسبانيا بمقترح آخر يتضمن تغيير تسمية المشروع المسمى بالاتحاد المتوسطي ووضعه تحت مظلة برشلونة. نتيجة لذلك فقد كان لاستخلاص المجلس الأوروبي المنعقد في بروكسيل في 13-14 مارس 2008 ملحقا وحيدا من خمسة أسطر وأكثر من ذلك أنه ورد تحت مسمى جديد عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، وكانت الفقرة المخصصة له كالآتي: وافق الاتحاد الأوروبي على مبدأ الاتحاد من أجل المتوسط الذي يضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول المشاطئة للمتوسط التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي ويدعو المجلس الأوروبي المفوضية الأوروبية إلى أن تقدم له المقترحات الضرورية من أجل تحديد الترتيبات لما سوف نسميه عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، وذلك تحضيرا للقمة التي سوف تنعقد في باريس في 13 يوليو 2008[2]. فكان الهدف الأساسي للمقترح الألماني والاسباني هو التأكيد على طابع الاستمرارية التي يمثلها هذا المشروع بالنسبة للسياسة الأوروبية في المتوسط، وعليه مثلت قمة المجلس الأوروبي هذه المناسبة التي استرجعت فيها أوروبا المبادرة الفرنسية وقطعت الطريق أمام هذه الأخيرة في الانفراد بالمتوسط[3]. ومن الجدير بالذكر إن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط وفقا لرؤية الرئيس"ساركوزي" تركز على **مبدأين أساسيين**- الأول الندية في التعاون بين مختلف الأطراف، حيث تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله، أما المبدأ الثاني فيتمثل في الهندسة المتغيرة بمعنى أن تنفيذ أي مشروع مشروط بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه[4].

---

[1] -**Eduard soler** I lecha, op,cit , p 21.

[2] -Szilagyi Istvan, the Barcelona process revisited and the she presidency European and regional studies vol 1 , n° 2 2010 , p 213 .

[3] - سامية بيبرس، **الاتحاد من أجل المتوسط والشراكة الأورو-متوسطية**، مصدر سبق ذكره .

[4] -Joint declaration of the Paris summit for the Mediterranean Paris 13 July 2008 , p 6

ثانيا- أهداف ومبررات الاتحاد من أجل المتوسط

تتويجا للمساعي الحثيثة التي بذلها الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، في خطاباته والمؤتمرات التي عقدها من أجل إطلاق هذا التجمع الإقليمي الجديد. جاء انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد من اجل المتوسط "Union for the Méditerranéen" في مدينة باريس في 13 يوليو 2008، وذلك بحضور (43) دولة من كلا الضفتين، الدول الـ (27) للاتحاد الأوروبي و(12) دولة من دول جنوب المتوسط المشاركة في عملية برشلونة إضافة إلى أربع دول جديدة هي: كرواتيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، وموناكو[1]، كما حضره أيضا رئيس المفوضية الأوروبية "خوسي مانويل باروسو"، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية "خافيير سلانا*" والأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون"، إضافة إلي أمين عام جامعة الدول العربية "عمرو موسي"[2]، في حين لم يحضر القمة العقيد "معمر القذافي" الذي كان صريحا في معارضته للمشروع والذي وصفه بأنه "مشروع استثنائي عابر مآله الفشل" وحذر من أنه يمس بالوحدة العربية والأفريقية[3].

ويمكن القول يعكس هذا الحضور الأهمية الكبيرة التي توليها الأطراف المشاركة لهذه المبادرة والأماني المعلقة عليها. وعلى هذا الأساس يمكن توضيح أهداف مشروع الاتحاد من أجل المتوسط ثم المبررات أو الدوافع التي وقفت وراء طرحه.

---

[1] -**Roberte Aliboni and Fouad Ammor,** under the shadow of Barcelona from the e ;p to the union for the Mediterranean euromesco paper , n 77 January 2009, p 4

[*] - **خافيي رسولانا**: وهو ممثل سامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي منذ عام 1999 ولغاية 2009 وخليفته هي كاترين اشتون الاسبانية وهو أستاذ جامعي تخصصه الفيزياء قبل أن يكون وزيرا في الحكومة الاسبانية ولمدة 13 عام وأمين عام حلف شمال الأطلسي 1995-1991 ثم أصبح بعد ذلك الممثل السامي للسياسة والأمن الأوروبي ينظر خافيي رسولانا الجزيرة نت على الموقع الالكتروني:
http://www.aljazerra.net/news/pages.2017/2/11 تم الاطلاع عليه

[2]- **Gérard Claude** du bon usage e l'union pour la méditerranéen politique international , n 121 automne 2008 , p 224 on web /www.politique international.com/revue/article
تم الاطلاع عليه 2017/2/6

[3]- **القذافي يرفض مشروع الاتحاد من أجل المتوسط**، مجلة الاتحاد، الأربعاء 11 يونيو 2008 - على الموقع الالكتروني: http://www.alittihad.ae/details.php?id=25396&y=2008 **تاريخ الزيارة 2017/2/17**

1- أهداف الاتحاد من أجل المتوسط:

جاءت أهداف الاتحاد من أجل المتوسط لإعطاء دفعة جديدة على عملية برشلونة التي بدأت في عام 1995 ومن ثم تطويرها لتصبح شراكة حقيقة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية من خلال ثلاثة جوانب مهمة وهي أولا: رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين، ثانيا: العمل على تحسين تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف، وثالثا: إطلاق مشاريع كبرى ملموسة موحدة ذات بعد إقليمي تكون مفتوحة لجميع الشركاء المتهمين ويجرى تنفيذها وفقا لمبدأ الهندسة المتغيرة مع إشراك القطاع الخاص[1].

ونلاحظ إن الانتقال من الاتحاد المتوسطي إلى عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط ليس مجرد تحول لفظي بسيط، إنه إدماج المشروع في الحضن الأوروبي، وتأكيد المفوضية على أنه لن يكون سوى إنعاشا لعملية برشلونة لتحويل أهدافها إلى حقائق ملموسة، من خلال الإصرار على صلاحية إطار برشلونة باعتبارها العمود الفقري للعلاقات الأورو-متوسطية، فإن المفوضية تعد أن المشروع الجديد سيجسد شراكة متعددة الأطراف تتمحور حول المشاريع الإقليمية والعابرة للحدود تضم جميع دول الاتحاد الأوروبي والدول المشاطئة للمتوسط[2]. فالاتحاد من أجل المتوسط ليس مجرد اسم أعطي إلى مرحلة جديدة من عملية برشلونة، بل هو محاولة ترمي إلى التقوية والإصلاح[3]. وإنه تطور للمبادرة المطروحة من قبل "تيكولا ساركوزي"، كنتيجة للضغط الذي مورس عليه من قبل ممثلي المفوضية الأوروبية، ايطاليا واسبانيا وألمانيا بشكل خاص، كما أن هدف هذا الإصلاح مزدوج تمثل في زيادة الحوار السياسي، إضافة إلى إنجاز علاقة أكثر عدالة بين دول الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين[4].

---

[1]- **Joint declaration** of the Paris summit for the Mediterranean Paris 13 July 2008 , p 6 .

[2]- **Eduard soler,** I lecha Barcelona process union for the Mediterranean what has it change in the domain pf security , document inex policy brief , n 4decembre/2009, p 2.

[3] -**Eduard soler** I lecha , Irene gracia op, cit , p 3.

[4]- **Joint declaration** of the Paris summit for the Mediterranean op, cit p 19 – 20 .

ويمكن تلخيص أهداف الإعلان الذي صدر عن قمة باريس في المجالات الآتية: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وإحلال الاستقرار والأمن والتصميم على تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية، ودعم عملية السلام الإسرائيلية– الفلسطينية، وإدانة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره والقضاء عليه ومكافحة الذين يدعمونه وتحسين التفاهم بين الثقافات وضمان احترام كل الديانات والمعتقدات[1]. إضافة إلى التأسيس لستة مشاريع إقليمية عملية، يسعى الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحقيق عدة أهداف منها:

1- مكافحة التلوث في البحر المتوسط، بما في ذلك المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، حيث قدمت المفوضية الأوروبية في مارس 2008 مشاريع عملية تهدف إلى إزالة (80%) من مصادر التلوث بحلول 2020.
2- تطوير الطرق السريعة البحرية والبرية، بالإضافة إلى دعم إنجاز ما لم ينجز بعد من الطرق السريعة المغاربية، وربما يشمل تطوير تلك الطرق كل الدول الواقعة على شاطئ المتوسط الجنوبي في وقت لاحق.
3- تنفيذ الطاقات البديلة والعمل على إعداد خطة متوسطية لتوليد الطاقة الشمسية ودعم البحوث والدراسات في مجال مصادر الطاقة البديلة للنفط والغاز.
4- إقامة شبكة متوسطية للحماية المدنية والوقاية من المخاطر الطبيعية.
5- إنشاء جامعة أورو-متوسطية يكون مقرها في سلوفينيا- التي دشنت في يونيو 2008 في بورتوروز في سلوفينيا- تسهم في الفهم المتبادل بين الشعوب وتشجع الحراك الأكاديمي والدرجات العلمية لجامعات الدول الأعضاء[2].
6- المبادرة المتوسطية لتقديم الدعم للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم عبر المساعدات الفنية وتوفير الأدوات المالية باستخدام المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء.

---

[2]- الغالب عبد المجيد، **المنطقة المغاربية بين رهانات وتحديات الاتحاد من اجل المتوسط**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال، 2009. ص 87-88

[3]- موقع الجامعة الأورو-متوسطي الالكتروني: http://www.emuni.si/

فقد كان التأكيد من جديد من خلال البيان الختامي لقمة باريس على أن الشراكة الجديدة تستند إلى منجز الشراكة الأورو-متوسطية وتهدف إلى تعزيز المحاور الرئيسية للتعاون التي أسست في عملية برشلونة، وذلك بتضمين قمم نصف سنوية بين رؤساء الدول والحكومات تنعقد بالتناوب في بلدان الاتحاد الأوروبي وفي بلدان المتوسط، وزيادة الملكية المشتركة والعلاقات المتعددة الأطراف من خلال رئاسة مشتركة تراكيب مؤسساتية جديدة وأمانة عامة إضافة إلى تقوية دور البرلمان الأورو-متوسطي، ومساندة مؤسسة (أنا ليند) وجعل الاتحاد من أجل المتوسط اتحاد مشاريع. ولهذه الغاية يتم تهيئة علاقات ملموسة أكثر ومرئية وواضحة من خلال مشاريع إضافية إقليمية ودون الإقليمية[1].

ومع أخذ تلك الأهداف بعين الاعتبار جاء البيان النهائي لاجتماع وزراء الخارجية في (3-4) نوفمبر 2008 في مدينة مرسيليا، ليعلن عن مقدمة للإطار المؤسساتي الجديد للاتحاد من أجل المتوسط الذي يتم من خلاله تحقيق تلك لأهداف، وتتمثل هذه الآليات فيما يأتي[2]:

أ- رئاسة دورية مشتركة:

إذا اجتمع أعضاء الاتحاد الأوروبي حتى قبل انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد من أجل المتوسط على إقرار قمة لرؤساء الدول والحكومات المعنية بالاتحاد من أجل المتوسط، التي تعقد مرة واحدة كل عامين، فإن وزراء الخارجية يعقدون اجتماعات بين كل قمتين لتقييم الحصاد والإعداد للقمة الموالية، وفي هذا السياق تم الاتفاق بالنسبة لتوزيع المسؤوليات بالتوازن على تقاسم الرئاسة الدورية بين دولة من الاتحاد الأوروبي ودولة أخرى من الدول المتوسطية ليست عضوا بالاتحاد الأوروبي.

[1] -Paloma agrasot and theirs is the union for the Mediterranean paving the way for sustainability wwf discussion paper Brussels June 2010 , p 65.

[2] -Council of the European union Barcelona process union for the Mediterranean ministerial conference Marseille 3-4 November 2008 final declaration Marseille 4 November 2008 , p 6.

وقد توصل الاتحاد الأوروبي وحده دون التشاور مع دول الضفة الجنوبية، إلى صيغة فردية لحل الخلافات التي تنشأ بسبب تداول الرئاسة بين دول الاتحاد الأوروبي في الاتحاد من أجل المتوسط وتتمثل هذه الصيغة في ربطها بالرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، وهكذا تسلمت فرنسا رئاسة الجانب الأوروبي في القمة الأولى وتسلمها بدورها للدولة المتوالية التي ستتولى رئاسة المجلس الأوروبي في دورتها.

أما بالنسبة لدول الضفة الجنوبية، فقد اتفق الأوروبيون على أمرين جوهريين: أولهما ضرورة اختيار دولة جنوبية تكون مشاركة رئاسة الاتحاد من أجل المتوسط وتستضيف القمة الموالية بالشكل الذي يخلق بالتناوب في هذا الخصوص بين الضفتين، وقد اشترطت أوروبا على كل دولة جنوبية تتولى الرئاسة أن تتعهد بدعوة جميع الدول المعنية بالاتحاد من أجل المتوسط إلى اجتماع القمة والاجتماعات الوزارية الدورية، وهذا تنبيه مبطن للدول العربية التي قد تتردد في دعوة إسرائيل إلى هذه الاجتماعات. وقد تم اختيار مصر في تسلم الرئاسة المشتركة الأولى للاتحاد من أجل المتوسط مع فرنسا وبعد ذلك تم تسليم الرئاسة إلى الاتحاد الأوروبي بالنسبة لدول الضفة الشمالية للمتوسط، وهو ما جاء في تصريح الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية الأوروبية (برنار فاليرو)، "ستحول فرنسا في الأول من مارس 2009 الرئاسة الشمالية المشتركة لاتحاد من أجل المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي"[1].

ومن الجدير بالذكر إن واجبات الرئاسة المشتركة هي الإشراف والتنسيق والترويج لأنشطة الاتحاد من أجل المتوسط.

[1]- برنار فاليرو، **تحويل الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي**، 28 فبراير 2012 الدبلوماسية الفرنسية على الموقع الالكتروني:
www.diplomatie .gov.fr/ar/politique-étrangère d la France et le monde arab l'union pour la méditerranée/article تم الاطلاع عليه 2017/2/22

ب- أمانة عامة أو سكرتارية مشتركة:

وتكون مهمتها تحديد المشروعات ومتابعتها وتشجيعها وكذلك البحث عن شركاء وتعمل الأمانة على تأمين التشاور الميداني مع كل الهياكل الأخرى للاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك إعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار.

وتتمتع الأمانة بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل عن مجلس الرئاسة وتكون المهمة الموكلة لها ذات طابع تقني، بينما يواصل وزارة الخارجية وكبار الموظفين تحمل المسؤولية السياسية، كما تتولى الأمانة العامة جمع الأموال والإشراف على المشاريع التي يتم اختيارها خلال قمم الاتحاد[1].

أما في ما يخص موقع الأمانة العامة فقد نجحت الدبلوماسية الاسبانية في إقناع الشركاء على اختيار برشلونة مقرا للأمانة العامة. وقد وقع اختيار الأمين العام من إحدى دول جنوب المتوسط، وإن يتم تعيين خمسة أمناء مساعدين من إسرائيل وفلسطين وايطاليا واليونان ومالطا لمدة ثلاث سنوات[2]، وطالبت تركيا بإضافة أمين عام مساعد سادس لأحد مواطنيها، وفي مطلع يناير 2010، قامت الدول الأعضاء بالاتحاد من أجل المتوسط بالإجماع بانتخاب الدبلوماسي الأردني الدكتور"أحمد مساعدة" أمينا عاما للاتحاد من أجل المتوسط الذي قدم استقالته في فبراير 2011، وتم تعيين الدكتور "لينوكارداريلي" كأمين عام مؤقت للاتحاد من أجل المتوسط[3]، وبعد ذلك عين السيد "يوسف العمراني" الذي استقال من منصبه أيضا بعد تعيينه كوزير مفوض في وزارة الشؤون الخارجية المغربية.

[1]-Euracitv spaiks diplomatic victory with med union seat 6 November 2008 on web / www.wuractiv.com /em /enlargement /spain striks diplomatic victory medunionseat/article 176947 2017/2/25 تم الاطلاع عليه

[2] -**Peter Miltner**, op,cit, p 31

[3]- النشرة الشهرية الأورو-متوسطية الأمانة العامة مركز الجامعة الدول العربية تونس كانون الثاني 2010 ص 3.

وبعد نهاية المدة الأولى المحددة لتولي منصب الأمانة العامة، انتخب الدبلوماسي المغربي– الدكتور" فتح الله سجلماسي" بالإجماع، أمينا عاما للاتحاد من أجل المتوسط بموافقة كبار المسؤولين في الاتحاد من أجل المتوسط الذين اجتمعوا في بروكسيل[1].

ج- اللجنة المشتركة الدائمة:

تتولى اللجنة مهمة الإعداد والتحضير لاجتماعات كبار الموظفين وتأمين المتابعة المناسبة لها، ويواصل فيها كبار الموظفين لقاءاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية. ويمكن أن تمثل هذه اللجنة آلية رد فعل سريع إذا طرأت آية ظروف استثنائية تستدعي تشاور الدول المعنية بالاتحاد من أجل المتوسط، ويقوم كبار الموظفين بتحضيرات الرصد والتقييم للتقدم المنجز للمشاريع وعرض برنامج العمل السنوي على وزارة الخارجية، ويكون مقر اللجنة المشتركة الدائمة في الضفة الشمالية للمتوسط وتحديدا في بروكسيل–بلجيكا.

وحسب البيان الختامي لمؤتمر باريس يتم تمويل مشاريع الاتحاد من خلال القطاع الخاص ومساهمات موازنة الاتحاد الأوروبي ومن كل الشركاء، ومساهمات من مؤسسات مالية دولية، وآلية الاستثمار والشراكة الأورو-متوسطية (FEMPI)، ومخصصات أداة شراكة الجوار الأوروبية (ENPI)، فضلا على أدوات أخرى قابلة للتطبيق في الدول ضمن هذه المبادرة، والتي تنطبق عليها نفس القواعد الاختيارية والإجرائية المعتادة[2].

[1] - برنار فاليرو، **استقالة الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط** 27 يناير 2011 على الموقع الالكتروني: www.diplomatice.gouv.fr/ar/salle-de-press/declarations-du-porte-parole-du/ تم الاطلاع عليه 2017/2/27

[2]- **Bichara Khder** the European union and the Arab world from the Rome treaty to the Arab spring European institute of the Mediterranean iemed March 2013, p 22

2- مبررات مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

يرى من وضع وصاغ مشروع الاتحاد من أجل المتوسط إن هناك مجموعة من النقاط الأساسية شكلت مبررات وقفت وراء تأسيس هذا الاتحاد، وهي كالآتي:

- **تفاقم تهميش المتوسط في الاقتصاد العالمي:**

إذ تشهد مؤشرات عديدة على ذلك، فمساهمة الدول المتوسطية مع الضفتين الجنوبية والشرقية في المبادلات العالمية في حالة هبوط وصل إلى (4%) وأظهر تدفق الاستثمارات ضعفا بلغ (2%) من الاستثمارات الأوروبية، وبراءات الاختراع وصلت إلى نسبة ضئيلة جدا (أقل من 0.5 %) أما الاستثمار المخصص للبحث التنموي فقد قارب (1%) من الناتج الداخلي الإجمالي، أما المبادلات بين المناطق فهي الأضعف في العالم أقل من (12 %). ففي مثل هذه الظروف يستمر الفقر بوصفه عنصرا مهيمنا، ويتباطأ النمو في الناتج الداخلي للفرد مع استمرار زيادة معدلات البطالة، ولاسيما الشباب الخريجين واستمرار هجرة الكفاءات والعقول وإفراغ المنطقة من مواردها البشرية ذات المؤهلات العالمية. أما عن النمو الديمغرافي فعلى الرغم من انخفاضه في كل مكان إلا أنه ما زال يمارس ضغطا هائلا على موازنات هذه الدول نتيجة لذلك يولد هذا الوضع حالة من التحدي الجدي على مستوى الاستقرار الاجتماعي، ويمكن أن يترك آثارا سلبية في محيطه المباشر ولا سيما المحيط الأوروبي من خلال موجات الهجرة غير الشرعية وتصدير النزاعات الداخلية وتوترات الهوية[1].

- **عدم ملائمة السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي:**

اهتم الاتحاد الأوروبي منذ مدة، بوضع سياسات خاصة بالمتوسط وذلك لإدراكه للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها من هذه المنطقة، إلا أن تلك السياسات لم تكن على المستوى المطلوب لمجابهة هذه المخاطر، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب، يتعلق الأول:

[1] -**H BARTI**, bouteflika, lupm se heurtera a des difficultés de financement le quotidien doran quotidien national d'information Alger , n 4131, 14 juillet 2008 p 3.

بالظروف التي مر بها الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء نظام القطبية الثنائية، والتحولات الناتجة من توحيد الألمانيتين، والتوسع الأوروبي نحو الشرق وأزمات الاتحاد الأوروبي الخاصة (أزمة الهوية والمؤسسات)، أما الثاني: فيتعلق بطبيعة السياسات التي طبقها الاتحاد الأوروبي في المتوسط من ممارسات قديمة وسياسات مستهلكة أثبتت عدم كفايتها ولم يتمكن الاتحاد الأوروبي من قيادة وتحريك الوضع في المتوسط، فضلا على ضعف الاستثمارات الأوروبية في المتوسط، فالسياسات المتوسطية السابقة للاتحاد الأوروبي لم تعط وضعا لنظام إقليمي حقيقي، إضافة إلى قلة المبادلات بين القطاعات ومستوى منخفض من الاندماج الاقتصادي. ويتضح من ذلك إن عملية برشلونة لم تكن على مستوى الأهداف الأصلية المعلنة فعلى الصعيد الاقتصادي لم تؤد إلى تقليل الفروق ولم تزد جاذبية المنطقة للاستمارات الأجنبية المباشرة، أما على صعيد السياسي لم يتم توقيع أي ميثاق للسلام والاستقرار وذلك بسبب غياب اللغة المشتركة بين شركاء الشمال والجنوب[1]، وعلى الصعيد الثقافي، فأن علاقة أوروبا بجوارها التركي والعربي قد عانت من مشاكل الهوية الأوروبية، كما عانت كثيرا من التنديد بالإسلام خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد الإرهاب[2]، التي جعلت الهاجس الأمني لدى الدول الأوروبي خاصة مع ازدياد معدلات الهجرة السرية إليها كبيرا مما جعلها أيضا تبحث عن آليات جديدة تتلاءم ومستجدات الوضع الدولي لتأمين هذا الهاجس، خاصة وإن مفهوم الأمن قد تغير من الإشكاليات التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية منذ إعلانها الحرب على الإرهاب باستخدام القوة العسكرية إلى أسلوب جديد يعتمد الحوار بدلا من الصدام والالتقاء والتعاون بدلا من التنافر وهذا ما دعا أغلب الدول الأوروبية إلى القيام بالاعتذار عن تأريخها الاستعماري في بعض دول جنوب المتوسط[3].

---

[1]- كريستيان كوميليو، **الشمال والجنوب**، ترجمة: احمد عارف، القاهرة: دار المستقبل العربي،1991.ص45-51

[2]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995 -2008**، مصدر سابق ذكره، ص 229-231.

[3]- انظر : معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة الليبية ـ الإيطالية: الملحق رقم (2).

إلا أن كل ذلك لا يعني المبالغة في الجانب السلبي للشراكة الأورو-متوسطية، فقد حققت بعض التقدم في تطوير شبكات مؤسستي (يوروميكو وفينيس)، وسمحت بولادة مؤسسة (آنا ليندا) الأورو-متوسطية، والكثير من المبادرات ومراكز الأبحاث والمعاهد الأورمتوسطية (IEMED) في برشلونة، وسمحت الشراكة بلقاءات مثمرة على الصعيد الإنساني والتركيز سياسيا على الإشكالية المتوسطية، ولا يمكن أن يلام الاتحاد الأوروبي وحده على سلبيات الشراكة الأورو-متوسطية ونواقصها، بل تلام كل الدول الأعضاء في الشراكة أي الأوروبية وغير الأوروبية[1]. كما إن سياسة الجوار الأوروبي هي الأكثر إشكالية فقد أثار حفيظة الدول المتوسطية الأخرى بسبب سياسة التفضيل التي اتبعتها في التعامل في مجال الاستثمار أو التجارة أو التسهيلات اتجاه بعض الدول دون غيرها، ودخلت بذلك منطقة المتوسط في إطار اتفاقيات ثنائية بين أوروبا كوحدة ودول المتوسط المنتقاة منفردة، والتي تجعل الاندماج الإقليمي أمرا بعيد المنال من خلال سد أي أفق للانضمام وهذا الجانب قد أضعف كثيرا من فقرات وآليات عمل برشلونة، إضافة إلى إفراغ الإعلان في مضمونه الحقيقي وأهدافه المستقبلية[2].

- تراجع مكانة فرنسا كفاعل جيو-سياسي في منطقة حوض المتوسط:

نتيجة لذلك حاولت الدبلوماسية الفرنسية استعادة مكانتها التي كانت عليها من قبل ولم يجد الرئيس الفرنسي أفضل وسيلة من ذلك غير تبني مشروع يعيد فرنسا إلى موقعها الريادي، إذ قام "ساركوزي" بكل ما يستطيع من أجل الحفاظ على مشروعه من الزوال حيث أنه تنازل عن العديد من النقاط التي طرحها وسوق لها في حملته الانتخابية، ومن بينها اسم المشروع الذي حول من الاتحاد المتوسطي إلى عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط وذلك بهدف ضم جميع البلدان الأوروبية المطلة على البحر المتوسط وغير المطلة عليه، وكذلك للدلالة على أن هذا المشروع لن يخرج عن إطار مسار برشلونة وكانت جملة من الدوافع الفرنسية في هذا المجال منها:

[1]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995 -2008**، مصدر سابق ذكره، ص 231-232.

[2]-Institute de la Mediterranean report of the expert group convened by the Mediterranean institute on the Mediterranean union project Marseille-France- October 2007, p 14

أ. الدوافع الداخلية[1]:

- إعادة بناء النظام الفرنسي على أسس أكثر كفاءة وفعالية باستلهام روح وآليات النموذج (الأنجلوساكسوني).
- إغلاق الباب أمام الهجرة غير الشرعية خاصة القادمة من جنوب المتوسط وفتحه فقط أمام هجرة منتقاة للكفاءات تناسب حاجيات فرنسا الديموغرافية والاقتصادية.
- إعادة تأهيل الأجانب المقيمين في فرنسا ودمجهم في المجتمع الفرنسي.

ب. الدوافع الخارجية:

تدعيم مصالح فرنسا ودورها ولاسيما في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وفي أوروبا وإعطاء الاتحاد الأوروبي دفعة قوية باتجاه دور سياسي عالمي جديد في منطقة البحر المتوسط وفي العالم[2]. إذ أن الاندفاع الدولي للدول الكبرى والمتقدمة نحو البحث عن بدائل جديدة وغنية بالموارد وأرض خصبة للاستثمارات جعل كل من الصين واليابان والهند والولايات المتحدة الأمريكية تتسابق نحو إفريقيا المتعطشة للتنمية الاقتصادية والبشرية، وهذا التغلغل في دول جنوب المتوسط- كدول الاتحاد المغاربي- خلق وعيا أوروبيا اتجاه ضرورة تغيير السياسات الأوروبية القديمة، وتوسيع اهتمامات الشراكة لتصب في صالح الدول غير الأوروبية أيضا لاسيما وأن اتفاقيات الشراكة السابقة كانت تهتم بمواضيع مثل الهجرة والاستثمارات المالية، وهي قضايا تهم أوروبا بشكل رئيسي.

فيرى "ساركوزي" ومن خلال خطاباته تراجع الدور الفرنسي في محيطها المباشر وبخاصة في غرب المتوسط، قد يكون نتيجة لسياسة خارجية خامدة ونقص في النشاط الفرنسي مقابل فعالية وإرادة دولة أخرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية لذلك تريد فرنسا تجديد دينامية سياستها الخارجية، وتأكيد دورها ومصالحها الاقتصادية والسياسية والمالية.

---

[1]- سامية بيبرس، **الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو-متوسطية**، مصدر سابق ذكره.

[2] -**Rosa Balfour and Dorothee Schmid,** union for the Mediterranean disunity for the eu , European policy centre policy brief February 2008 , p 1 .

وحسب رؤية "ساركوزي" فإن فرنسا تريد إعطاء الصورة لنفسها والدور الذي تعتقد أنه يعود إليها استنادا إلى معطيات تاريخية وحضارية ومصالحية[1]. فأرادت فرنسا من أصحاب الضفة الأخرى أن يكونوا عونا لها في سياستها العالمية المواجهة للولايات المتحدة الأمريكية مع ما يعنيها ذلك من تدفق النفط وزيادة عوائد التوظيف المالي للرأسمالي لدول جنوب حوض المتوسط في الأنشطة الاقتصادية الفرنسية[2].

- رغبة فرنسا في استعادة موقعها ومكانتها داخل البنية العسكرية لحلف شمال الأطلسي، وهذا لا يعني التسليم بطموحات الهيمنة الأمريكية، وإنما يعني المساعدة في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تلعب فيه أوروبا –بقيادة فرنسا- دور الشريك للولايات المتحدة الأمريكية وليس دور التابع.[3]
- محاولة ثني تركيا عن الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي تحويل وجهة نظرها من هدف العضوية في الاتحاد إلى مجال أوسع، يتمثل في انضمامها إلى الاتحاد من أجل المتوسط وتأدية دور أهم في الترتيبات من حيث التعاون والأمن على المستوى الإقليمي[4].
- موازنة النفوذ الألماني المتزايد في وسط وشرق أوروبا بعد إعادة توحيد ألمانيا.

فالاتحاد المتوسطي ومن خلال الرؤية الفرنسية يسعى إلى تعزيز حقول التعاون ين الجيران بشأن مصالح مشتركة، ومن أجل رسم خطوط مستقبل مشترك ومرغوب فيه، وأن الهدف منه هو إقامة ما هو أصغر من سياسة الجوار الأوروبي وأكثر فاعلية من الشراكة الأورو -متوسطية[5]. ويمكن القول إن الاتحاد من أجل المتوسط جاء يعكس حيوية فرنسية جديدة في المتوسط لكن المفوضية الأوروبية عملت على تحجيم ذلك الطموح الفرنسي عن طريق إفراغ المبادرة الفرنسية من قوتها المركزية وتحويلها إلى مجرد تحديث لعملية برشلونة، وإعادتها إلى حضن الاتحاد الأوروبي.

---

[1]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995،2008** مصدر سابق ذكره، ص 232-233 .

[2] - هاني الشميلطي، **أوروبا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط** ،المجلة العربية للعلوم السياسية العدد (19)، صيف 2009، ص 152

[3]- سامية بيبرس، **الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو- متوسطية**، مصدر سابق ذكره.

[4] -Rosa balfour and dorothee schmid op,cit, p 1

[5]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995 -2008** ، مصدر سابق ذكره، ص-234.

المطلب الثاني: مواقف الدول المتوسطية اتجاه الاتحاد من أجل المتوسط

بالنسبة لمواقف الدول المعنية اتجاه الاتحاد من أجل المتوسط، سواء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو دول جنوب- شرق المتوسط، فقد عارضت أغلبها على إقامة الاتحاد من أجل المتوسط، ثم أيدت الفكرة بقوة، وخاصة مع استجابة "ساركوزي" لإجراء بعض التعديلات على المشروع، فيما عدا ليبيا التي بدأت بالتأييد ثم انقلبت إلى المعارضة، وإن كانت وجهة النظر الفرنسية أن موقف ليبيا سينتهي بالتأييد، وفيما يلي عرض لأبرز مواقف الدول المعنية اتجاه الاتحاد من أجل المتوسط.

أولا: مواقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه الاتحاد من أجل المتوسط

بالنسبة لردود الفعل داخل الاتحاد الأوروبي، نلاحظ فعل "ميشال روكار" رئيس الوزراء الفرنسي السابق والنائب الأوروبي، يشرح في 7 سبتمبر2007 أنه رفض مهمة تتصل بالاتحاد الأوروبي كان الرئيس الفرنسي"ساركوزي" يريد إيكالها إليه. وتعبر ردة الفعل هذه التحفظات الأوروبية بشأن خطوة ومنهج الرئيس الفرنسي. كما عد " فيكتور مونتيرو"، وباسم رئاسة الاتحاد الأوروبي أنه من غير الممكن إطلاق اتحاد متوسطي يجمع دول متوسطية أخرى، دون أن يكون قد عالج سلفا المشكلات السياسية التي يعنيها، أما ردة فعل رئيس البرلمان الأوروبي"هانز-غيرت بوترينغ"، فقد عبر عن لومه للرئيس الفرنسي لأنه تجاهل البرلمان الأوروبي عندما أطلق مشروعه، محذرا أنه يجب أن يؤخذ البرلمان بجدية، ويضيف لتحذيرات المسئولين الأوروبيين الآخرين أنه من المهم للاتحاد المتوسطي وبصرف النظر عن الشكل الذي يتخذه أن يقوي ويعمق عملية برشلونة[1].

وبالنسبة إلى ردود أفعال **دول الاتحاد الأوروبي** نلاحظ أن **ألمانيا** قد عارضت الاتحاد حيث رفضت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" المشروع الأول للرئيس"ساركوزي" الذي كان يقتصر على الدول الساحلية المطلة على حوض

[1]- بشارة خضر، المصدر السابق ، ص-235-237

المتوسط، وأعربت عن مخاوفها من أن يؤدي المشروع إلى تفكيك كيان الاتحاد الأوروبي مؤكدة على ضرورة أن يكون التعاون المشترك لبعض دول الاتحاد الأوروبي مفتوحا للجميع، وأن يحظى بموافقة الجميع وانتقدت على وجه التحديد مسألة مشاركة دول قليلة من الاتحاد الأوروبي دون باقي الدول في الاتحاد المتوسطي[1].

كما صرحتا المستشارة الألمانية قائلة: "إن هذا يخلق موقفا خطيرا إذ أن ألمانيا يمكن أن تتجه إلى أوروبا الوسطى والشرقية، بينما تتجه فرنسا إلى المتوسط، وذلك سيخلق توترا غير مستحب[2]. كما كان أحد أسباب الرفض الألماني يدور حول أسباب مؤسسية حيث رأت فيه مشروعا منافسا للاتحاد الأوروبي، وبديل عن عملية برشلونة وجاء لتعزيز دور فرنسا في المتوسط. كما كانت وجهة النظر الألمانية تذهب باتجاه إن الاستقرار في منطقة البحر المتوسط يؤثر في الاتحاد الأوروبي بالكامل وليس فقط الدول الأوربية الجنوبية[3]. وأنه ينبغي أن تشارك جميع الدول الأعضاء الـ(27) في الاتحاد من اجل المتوسط[4]، حيث أعلنت ألمانيا عن مخاوفها من استثناء بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي من المشروع الذي سيؤدي ومن ثم إلى انقسام دول الاتحاد الأوروبي في علاقتها مع جيرانها. ونتيجة لذلك صرح "نيكولا سراكوزي" بعد مناقشته مع "إنجيلا ميركل" في يناير2007 بأن الاتحاد من أجل المتوسط سيشمل كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما يجعل المشروع الجديد امتدادا لعملية برشلونة التي بدأت في 1995، ولكنه تحفظ قائلا: "إن كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يجب أن تتمكن من الاشتراك في العضوية، ولكن تلك الدول التي تريد أن تتحرك بطريقة أسرع لا يجب منعها من أن تفعل ذلك بواسطة الدول التي تتحرك بخطى أبطأ"[5].

---

[1]-**Denis BAUCHARD** l'union pour la méditerranée un défi européen dossier i un débat transatlantique sur lue et son voisinage politique étrangère 1 /2008, p 57

[2]-Michel emerson making sense of sarkozy s union for the Mediterranean center for europen policy studies cesp policy brief n 155 march 2008, p 2

[3]-**Jakub wordka** union for the Mediterranean and estern partnership geopolitical interests or complementary concepts Turkish policy quarteiry volume 9 , n 3 2009, p 152

[4] -**Jihn thomhill** and bertrand benoit merkel rebuffs sarkozy on Mediterranean union plan financial times 31 January 2008 on web http//:www.ft.co 2017/5/3 تم الاطلاع عليه

[5]- **Michel emerson**, op,cit, p 2

وفيما يخص **اسبانيا** فقد تميز رد الفعل الاسباني بكونه الرد الأكثر سلبية في اتجاه الاتحاد من أجل المتوسط، كونه قد يعرض عملية برشلونة للخطر ويعمل على تقويض دور اسبانيا في البحر المتوسط، كان هذا المزاج السائد بين الدبلوماسيين وأعضاء من الحكومة الاسبانية والأكاديميين والناشطين على حد سواء[1]. حيث أعربت اسبانيا عن تحفضها ومخاوفها من تقاطع المشروع الفرنسي الاتحاد من أجل المتوسط- بشكل جوهري مع عملية برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية، فأوضحت اسبانيا إنها يمكن أن ترحب (بعودة) فرنسا إلى قضايا منطقة البحر المتوسط، ولكن سيكون هناك تحويل للمقترح الفرنسي المطروح، أما نحو النموذج (5+5) مع إجراء بعض التعديلات عليه أو نحو أنموذج الشراكة الأور-متوسطية[2]، كما واحتجت على اقتصار مشروع على الدول التي لها ساحل على البحر المتوسط ورأت ضرورة مشاركة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وليس فقط المشاركة في تمويله، وذلك لكون البحر المتوسط منطقة تمثل تحديا للاتحاد الأوروبي ككل وليس تحديا لدول أوروبا الجنوبية والمطلة عليه[3]. إلا أنها عادت مؤخرا لتخفف من حدة شكوكها في المبادرة الفرنسية بعدما تم الاتفاق على أن الاتحاد لن يكون كيانا جديدا مستقلا يحل محل عملية برشلونة وإنما مكملا لها.

ومن الجدير بالذكر أن الضغوط الدبلوماسية الاسبانية هي المسؤولة عن تغيير اسم المشروع المطروح في مارس 2008 من الاتحاد المتوسطي إلى عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، فقد أكدت تسميته (عملية برشلونة) ووضعت الاتحاد من أجل المتوسط تحت مظلتها[4]، ومن ثم انتعشت الآمال بأن تكون المبادرة الجديدة مجرد خطوة لتطوير عملية برشلونة بين الاتحاد الأوروبي واثنا عشر دولة في جنوب المتوسط وشرقه التي كان هدفها المعلن هو تنسيق سياسات الدول الأعضاء.

---

[1] -**Eduard soler I lecha** , op,cit , p 19

[2]- Miguel ange mortinos de lprocesso de Barcelona a la union euro-méditerranéen article 2 august 2007 on web www.wlpais.com/diario/2007/8/2/internacional تم الا طلاع في 2017/5/7

[3] -**Jakub wodka**,op,cit, p 153.

[4]- **Eduard soler** I lecha , op,cit , p 27

أما **ايطاليا** فقد التزمت بالصمت إزاء مشروع الاتحاد من اجل المتوسط،[1] وإن عبرت عن تأييدها المبدئي له فهي لا تنظر بعين الارتياح إلى الانفراد الفرنسي بهذا المشروع، وتخشى أن يصبح الاتحاد من أجل المتوسط مشروعا تسيطر عليه المصالح الفرنسية. وأعرب الايطاليون عن قلقهم من أن مشروع الاتحاد من اجل المتوسط لا يجب أن يقوض عملية برشلونة وإنما يجب أن يقويها[2].

وأعربت **سلوفينيا** عن معارضتها لمشروع "ساركوزي" وظهر ذلك في تصريحات مسؤولين من مكتب الرئاسة السلوفينية في 17 يناير 2008 حيث قالوا إنهم ليسوا بحاجة إلى ازدواجية أو مؤسسات تنافس مؤسسات الاتحاد الأوروبي[3]. ودعت إلى ضرورة الإبقاء على الإطار الراهن للتعاون الأورو-متوسطي المتمثل في عملية برشلونة[4]. وذلك قبل أن تعدل موقفها وتوافق على الاتحاد بعد تطمينات فرنسية بأن الاتحاد من أجل المتوسط هو استمرارية لعملية برشلونة[5].

وفيما يخص **السويد وفنلندا،** فقد رحبت كلتا الدولتين بالمشروع، وعلى الرغم من كونهما بعيدتان من البحر المتوسط إلا أنها أدت دورا فاعلا في إطلاق مبادرات الأورو-متوسطية السويد في المجال التربوي والثقافي، أما فنلندا فقد كفلت استمرار المبادرة في ظل جو متسم بالتوترات خلال الرئاسة الفنلدنية الأخيرة للاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة إلى **بولندا** فقد قامت بدراسة المشروع محاولة تحقيق أقصى استفادة من الوضع الحالي من أجل تعزيز ودعم سياسة الاتحاد الأوروبي نحو الشرق الدول الأوروبية الشرقية، ونحو أوكرانيا على وجه الدقة. خصوصا فيما يتعلق بتخصيص المزيد من الأموال لدول البحر المتوسط دون الدول الأوروبية الشرقية.

---

[1]- كانت ايطاليا مغمورة في الأزمة السياسية الايطالية في الأشهر الأولى من عام 2007 التي بدورها حجمت من تأثير النشاط الدبلوماسي الايطالي تجاه مشروع الاتحاد من اجل المتوسط ينظر إلي:
JAKU WBODKA, OP,CIT, P 153

[2]- أحمد مختار الجمال، **الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، سلسلة قضايا، المجلد الأول، ديسمبر2008 ص 14

[3]- **Michael emerson** op,cit , p 2

[4] - سامية بيبرس، **الاتحاد من أجل المتوسط والشراكة الأوو- متوسطية**، مصدر سبق ذكره. ص 90.

[5]- قاسم محمد عبد الدليمي، **العرب من الشراكة الاورو-متوسطية إلي الاتحاد من اجل المتوسط**، مصدر سبق ذكره ، ص 67.

حيث ترى بولندا إن الاتحاد من أجل الموسط يمكن أن يشكل تهديدا لمصالحها الإستراتيجية وذلك لتركيزه على دول الضفة الجنوبية للمتوسط، لذلك تحاول بولندا تعزيز سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق، إذا كانت وجهات النظر البولندية تدعو إلى تعزيز الشراكة الأورو -متوسطية المعتدلة والمتوازنة[1]، كما أكد الدبلوماسيون البولنديون ضرورة استمرار تحقيق التوازن في سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط ودول أوروبا الشرقية، وبذلك أصبح شعار بولندا علينا أن لا ننسى المنطقة الشرقية.

فقد دعمت بولندا التعاون الفعال مع جنوب البحر المتوسط إلا أنها ترغب في التوازن في المشاريع الاستثمارية بين شرق أوروبا والضفة الجنوبية للمتوسط، وعدم تراجع الأهمية عن البعد الشرقي لأوروبا لذلك قدمت اقتراحها جنبا إلى جنب مع السويد لخلق إطار التعاون المتعدد الأطراف لأوروبا الشرقية[2].

أما فيما يخص **جمهورية التشيك**، فقد كانت لها تحفظات بشأن المشروع الأولي الذي طرحه الرئيس الفرنسي"نيكولا ساركوزي"، إلا أنها رحبت بالتسوية التي توصلت إليها ألمانيا وفرنسا في مارس 2008، الذي تضمن إدراج جميع دول الاتحاد الأوروبي في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط وفي الواقع إن التحفظات التشيكية تنبع أساسا من قلقها حول تحويل المزيد من الاستثمارات والأموال إلى دول جنوب المتوسط، دون الدول الأوروبية الشرقية كونه يشكل تهديدا لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة. **أما المجر** فقد اضطرت للموافقة على المشروع على الرغم من تحفظات عديدة أبدتها في بداية طرحه[3].

---

[1] -**Philipe Ricard** paris transmet aux vingt6sept un compromis franco6allemand sur l'union pour la méditerranée Bruxelles bureau européen journal le monde 12 March 2008, p 8.

[2]- كانت العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية البولندية ضعيفة للغاية وإذا نظرنا إلى التجارة البولندية مع بلدان المنطقة نجدها تمثل 1.5 بالمائة من مجموع تبادلات، وهو ما يقارب 7 بالمائة من التجارة البولندية مع دول غير دول الاتحاد الأوروبي ينظر إلى:

Agnieszka K.Cianciara, the union for the mediterranean and the eastern partnership: perspectives from poland, czech republic and hungary, report of the institute of public affairs, euromesco, on year, P.P.17-18

[3]- **Agnierszka cianciar**, op,cit , p 19

أما **هولنـــدا** فطالبت بالمشاركة في المشروع الذي كان يستثنيها لعدم إطلالتهـــا على المتوسط وذلك بحجة وجود أكثر من مليون مهاجر من الدول المعنيـــة بمشـــروع الاتحاد من أجل المتوسط على الأراضي الهولندية[1]. وبالنسبة **للبرتغال** فقد تحفظت في البداية على الاتحاد من اجل المتوسط، كونه يمنح فرنسا خطوة متقدمة فـــي المنطقـــة المتوسطية، ولكنها لم تعارض بل ركزت جهودها الدبلوماسية خلال رئاستها للاتحـــاد الأوروبي- النصف الثاني من عام 2008 على أن يتم تضمينها في الاتحاد على الرغم من عدم كونها دولا ساحلية بمعنى الدقيق للكلمة[2].

كما أعربت **مالطا** عن تأييدها للمشروع وظهر رد فعلها في تصـــريح لـــوزير خارجيتها الذي قال فيه: "عملت أوروبا دائما مع دول الشـــرق الأوســـط مـــن خـــلال المبادرات الخاصة بالتنمية فهناك المشاركة الأور-متوسطية، ومبادرة (5+5)، ومبادرة البحر المتوسط وكل هذه المبادرات لا يمكن لها أن تتعارض مع المصالح الأمريكية أو العربية لأنها تعمل على تنمية موارد المنطقة من خلال مشروعات تعليمية وصـــناعية، وهو ما يؤدي لتنمية ورخاء المنطقة"[3].

وهنا يتضح أن هاجس انفراد فرنسا أو هيمنتها على حوض المتوسط هو الـــذي اتسمت به معظم المواقف الأوروبية التي تزامنت مع فكرة الاتحاد من اجل المتوســـط، مقدمة بذلك بعض الاقتراحات لتعديل المشروع الفرنسي والتي تمت الموافقة عليها من قبل الرئيس الفرنسي فيما بعد، إضافة إلى دور المفوضـــية الأوروبيـــة فـــي تجريـــد المشروع من السيطرة الفرنسية وأعادته إلى حضن الاتحاد الأوروبي وجعلته مشروعا مكملا لعملية برشلونة وليس بديلا عنها.

---

[1] - عبد الكريم الناظور، **بديل أوروبي لمشروع الشرق الأوسط الأمريكي الجديد المؤشر** دورية الاقتصاد السياسي والأعمال، العدد (358)، 31 مايو 2008، على الموقع الالكتروني:
http://almouacher.com/categoylisdetails.aspx تم الاطلاع عليه: 2017/6/12

[2] -**Eduard Soler I lecha** op,cit , p29

[3]- أحمد مختار الجمال، **الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله**، مصدر سبق ذكره، ص10.

ثانيا: مواقف الدول المتوسطية غير الأوروبية اتجاه الاتحاد من اجل المتوسط

1- مواقف الدول المتوسطية العربية:

إذا كانت الدول الأوربية قد تمكنت من تخطي الاختلافات التي سادت بينها وتبديد الهواجس بشأن المشروع الفرنسي فإن دول الجنوب وأغلبها عربية لا يبدو إنها تسير في هذا الاتجاه لاسيما وأن عدة مسؤولين وخبراء لم يخفوا تحفظاتهم إزاء المشروع الذي يعتقد الكثيرون في الدول العربية بأنه تمهيد لإدماج إسرائيل في المنطقة، لذلك سيتم توضيح ردود أفعال الدول المتوسطية العربية الأكثر اهتماما بالمشروع المطروح آنذاك.

فبالنسبة **لليبيا** فقد أعلنت رفضها للاتحاد الجديد، حيث وصف "معمر القذافي" خلال القمة العربية المصغرة[1]، التي عقدت في طرابلس في 10 يونيو 2008 مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، قائلا: "أن قيام هذا الاتحاد يمثل إهانة للعرب والأفارقة ولن تخاطر الدول الأعضاء سواء في جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي بتمزيق وحدتها العربية أو الأفريقية مقابل الانضمام لهذا التجمع الإقليمي الجديد"، واقترح "القذافي" في هذا الشأن أن يتم التعاون بين أوروبا ودول المنطقة عبر جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي، وأن يكون للجامعة العربية مقعد دائم في هياكل الاتحاد المتوسطي مثله مثل الاتحاد الأوروبي، خصوصا أن التعاون الأورو-متوسطي متمثلا في مسار برشلونة، قد سبق أن واجه إخفاقا ذريعا[2]، وهو المطلب الذي تصر إسرائيل على رفضه وتطالب بمناصب حساسة وبالتحديد أمانته العامة.

كما أبدت ليبيا مخاوفها صراحة من احتكار المفوضية الأوربية للقرار نظرا لقوتها المادية، ويلتقي الموقف الليبي مع الجزائري، وذلك باعتبار أن أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط من الجانب الأوروبي منحازون لإسرائيل.

---

[1]- عقدت في العاصمة الليبية طرابلس قمة عربية مصغرة للتشاور في مسألة الاتحاد من أجل المتوسط شارك فيها الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والرئيس السوري بشار الأسد ورئيس وزراء المغرب عباس الفاسي وتغيب عنها الرئيس المصري حسني مبارك ولم ينتج عن الاجتماع صدور أي بيان عن نتائج المشاورات التي شارك فيها رؤساء تلك الدول ينظر قمة مصغرة بليبيا لبحث مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الجزيرة نت على الموقع الالكتروني www.aljazeera.net/news/ تم الاطلاع عليه: 2017/6/20

[2]- سامية بيبرس، **الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأور-متوسطية**، مصدر سبق ذكره. ص92

إضافة إلى ما يمكن أن يشكله هذا المشروع من أخطار إضافية على الصف العربي المتصدع وسعيه لعزل البلدان العربية من عمقها الاستراتيجي في إفريقيا على نحو يقوض دور الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي.[1] إلا أن فرنسا أعلنت آنذاك أنها ستواصل الحوار مع ليبيا، وأوضح المتحدث باسم الحكومة الفرنسية "لوك شاتيل" خلال اجتماع مع عدد من رؤساء دول شمال إفريقيا وسوريا إن "القذافي" قد أعرب عن تحفظاته على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط وهو رأي لا يشاطره فيه رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا الاجتماع وأكدوا أنهم مهتمون به[2].

وفي يناير 2009، عد "القذافي" أن الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة بمثابة ضربة وجهت للاتحاد من أجل المتوسط، واقترح أن يضم الاتحاد البلدان الجنوب المتوسطية في شمال إفريقيا والبلدان الأوروبية المتوسطية، كما في مجموعة (5+5)، وأضاف قائلا: "نحن نعود من جديد إلى البحر الأبيض المتوسط الذي تشترك فيه ليبيا واسبانيا وأنا أتمسك بمجموعة (5+5)، بل نود أن تصبح (6+6) التي اقترحتها ايطاليا، بضم كل من اليونان ومصر لها ويجب على شمال إفريقيا وجنوب أوروبا أن يتعاونا في البحر المتوسط أما الجانب الأسيوي فيجب أن يعزل عن التعاون الأفريقي الأوروبي[3].

أما **الجزائر** فقد أعربت عن تحفظها على الكيان الإقليمي الجديد وأكدت مصادر دبلوماسية أن الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" لم يحدد أو يحسم بشكل نهائي موقف الجزائر من الاتحاد. إلا أنه من خلال منتدى دول المتوسط الذي عقد في العاصمة الجزائرية في 6 يونيو 2008 وتمحورت أعماله فقط حول موضوع الاتحاد من أجل المتوسط أعلن وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلس" أن بلاده تنتظر توضيحات حول الاتحاد قبل إعلان مشاركتها في قمة باريس التي سيعلن خلالها رسميا عن تأسيس الاتحاد، وأضاف أن الغالبية العظمى من الدول المشاركة في هذا المنتدى

---

[1] عبد القادر زريق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق**، مصدر سابق ذكره ، ص 60.

[2]- **فرنسا ستواصل الحوار مع ليبيا حول مشروع الاتحاد من أجل المتوسط**، صحيفة، ايلاف الالكترونية ، لندن 11 يونيو 2007 على الموقع الالكتروني:
تم الاطلاع عليه: 2017/7/1 www.elaph.com/elaphweb/polotics/

[3]- **القذافي يجدد رفضه للاتحاد من أجل الموسط على خلفية المجزرة الإسرائيلية في غزة**، صحيفة اليوم السابع الالكترونية الشركة المصرية للصحافة والنشر والإعلان القاهرة 24 يناير 2009 على الموقع الالكتروني:
تم الاطلاع عليه: 2017/7/5 www.youm7.com/news.asp

لديها تساؤلات حول هذا الاتحاد الجديد بما في ذلك مسمى الاتحاد ذاته، على اعتبار أنه يضع الدول الشمالية والجنوبية الأعضاء فيه على قدم المساواة وهو الأمر الذي يتناقض مع الواقع، حيث إن علاقات دول الإتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط غير متوازنة، كما أشار وزير الخارجية الجزائري إلى أن الشعوب العربية تبحث عن إيضاحات حول نتائج مشاركة إسرائيل في عضوية هذا الكيان الجديد. وأكد أي تطبيع للعلاقات مع إسرائيل ينبغي أن يرتكز على مبادرة السلام عام 2002[1].

وفي 8 يوليو 2008 أكدت الجزائر أنها لن تغيب عن قمة باريس التي عقدت في 13 يوليو 2008، والتي تم من خلالها التشدين الرسمي للاتحاد من أجل المتوسط كما أكدت أنها لا يمكن أن تدير ظهرها لمستقبل منطقة هي جزء منها[2].

أما في ما يخص **المغرب**، فقد أوضح ملك المغرب الحاجة لهذه المبادرة الجديدة، حيث أكد في خطابه الذي ألقاه في 23 أكتوبر2007 بحضور الرئيس الفرنسي" نيكولا ساركوزي" حين قال: "أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط سيكرس الدور الرائد لبلادنا في تقارب جانبي المتوسط. وأضاف مخاطبا الرئيس الفرنسي لقد اتخذتم يا سيادة الرئيس مبادرة إطلاق مشروع جريء له رؤية وهو الاتحاد من أجل المتوسط، ونحن مصممون على أن نستكشف معكم كل الفرص التي تسعى لدعم الشراكة جديدة ومتقدمة. قائمة على الإبداع والتضامن لمواجهة التحديات العديدة لمجالات التعاون المتوسطي إن التحديات العديدة للعولمة تستدعي أن تنفذ بفاعلية سياسات الأمن الجماعي والتنمية المستدامة وإدارة الثقافات والمعتقدات[3].

أما **تونس** فتطمح أن تعامل كشريك كامل العضوية في الاتحاد من أجل المتوسط على الرغم من تباين الفوارق بين الضفتين[4]. ولكنها تفضل صيغة (5+5) الخاصة بغرب حوض البحر المتوسط[5].

---

[1]- سامية بيبرس،**الاتحاد من أجل المتوسط والشراكة الأورو-متوسطية**، مصدر سابق ذكره.ص93.

2- **الجزائر والاتحاد من أجل المتوسط/** تصريحات وكالة الأنباء السعودية على الموقع الالكتروني: www.spa.gov.sa/details تم الاطلاع عليه: 2017/8/15

[3]- أحمد مختار الجمال، **الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله**، مصدر سبق كره، ص11.

[4]- عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق**، مصدر سابق ذكره ، ص 62

[5]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008**، مصدر سابق ذكره، ص 239

أما **مصر** فقد أعربت عن تحفظها في البداية ولكن بعد اتصالات دبلوماسية مكثفة أعرب الرئيس الأسبق "حسني مبارك" عن دعمه للاقتراح الفرنسي، وأعلن خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" أنهم كانوا في طريقهم للعمل على وثيقة عمل مشترك قبل القمة فقد كانت مصر تأمل أن تؤدي دورا مركزيا في المشروع،[1]حيث كانت تطمح لرئاسة المشتركة الأولى في هذا التطور الجديد في العلاقات الأورو-متوسطية وهو ما حصل بالفعل.

2- مواقف الدول المتوسطية غير العربية (تركيا - إسرائيل):

انتقدت **تركيا** المشروع المتوسطي لأنها عدت إن الرئيس الفرنسي أراد أن يجعل من هذا الاتحاد مشروعا بديلا لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وجائزة ترضية لها مفترضة أن هذا هو الهدف من طرح المشروع، ولو كان جزئيا فقامت برفضه بشكل جذري من بدايته[2]. إلا أن الاتحاد الأوروبي قام بإعطاء ضمانات لتركيا بأن مشاركتها في الاتحاد من أجل المتوسط لن يؤثر في مفاوضات الانضمام إليه التي بدأت في عام 2005، نتيجة لذلك أكدت أنها على استعداد للانخراط في تلك المبادرة عندما نفى "ساركوزي" هذا الافتراض[3]. فتركيا تتوجس أساسا من "ساركوزي" المعروف عنه أنه كان ضد قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي[4].

أما **إسرائيل** فنجدها في الموقع الأكثر تأييدا للمشروع حيث كان رد فعل "شيمون بيريز" سريعا لإظهار ترحيبه للمبادرة[5]، وقد قال دبلوماسي إسرائيلي بلا مواربة الاتحاد المتوسطي يقدم لنا فرصة أخرى للحوار مع بلدان لدينا بعض المصاعب

---

[1]- يمثل ذلك رد اعتبار لمصر في مواجهة ارتفاع بعض الأصوات في الآونة الأخيرة التي زعمت أن مصر أصحت مهمشة وأن دورها قد بدأ يضعف على الساحة الدولية ينظر إلى: محمد أمين المصري ونجاة عبد النعيم مؤتمر صحفي مشترك لمبارك وساركوزي عقب مباحثاتهما بالقاهرة صحيفة الأهرام العدد 44219 العام 132 ،31 ديسمبر 2007 على الموقع الالكتروني: www.ahram.org/archive/2007/12/31/fron2.gtm تم الاطلاع عليه: 2017/12/31

[2]-Dorothee schmid la torque et union pour la Mediterranean un partenariat calculi politique etrananger 1/2008/p65-76 and goldirova France muddies waters with méditerranéen union idea eubserver 25 octobre 2007 on web. http://euobserver.com/9/25043 تم الاطلاع عليه: 2017/10/8

[3] -**Rouba al fatal** op,cit, p 86,

[4]- أحمد مختار الجمال، **الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله**، مصدر سبق كره، ص 14

[5]- **Eduard soler I lecha**,op,cit,p31

للحديث معها.[1] ونلاحظ على ذلك أن الاتحاد المتوسطي سيصبح مكانا يسمح لإسرائيل فيه بتطبيع علاقاتها مع جيرانها دون أن تضطر إلى التصالح معهم، أي دون حل الصراع بينها وبين الدول العربية[2].

ومن خلال ما تم عرضه يتضح أن الدول العربية كانت أقل اهتماما بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط من الدول الأوروبية فالرؤية العربية ترى هذا الاتحاد بمثابة مؤامرة لجر العرب للتطبيع مع إسرائيل دون أن تقدم هذه الأخيرة أي تنازلات سياسية، وهم يفضلون شراكة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي واستبعاد إسرائيل إلى أن توافق على إحلال السلام. ومع ذلك تنظر إليه بلدان مثل المغرب وتونس ومصر على أنه فرصة لتعميق اتفاقيات الشراكة التي وقعتها مع الاتحاد الأوروبي.

ثالثا- تقييم مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط

تعكس مشاريع التعاون الست السابقة الذكر التغييرات في عمل الاتحاد من أجل المتوسط بأوليات جديدة حيث أصبحت الطاقة أكثر أهمية وبقيت أبعادا أخرى لعملية برشلونة –ترقية الديمقراطية حماية حقوق الإنسان وتحسين دور المجتمع المدني- في الخلفية بمعنى أن التأكيد التقليدي على التعاون الاقتصادي ما زال يسود على أية سمة أخرى من خطط العمل، وهذا له تأثير في الانتباه المعطى للمسائل الأمنية[3]، لذلك فإن الأبعاد السابقة تحتل أقل من صفحة في الوثيقة (وثيقة المشروع) بينما الشراكة المالية والاقتصادية والتعاون الثقافي[4]، والاجتماعي والإنساني لديه أكثر من خمس صفحات

[1]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008**، مصدر سابق، ص239.

[2]- المصدر السابق، ص 239.

[3]- **Eduard soler** i icha and irene gracia the union for the mediterranean waht has it changed and what can be changed in the domain of security inex policy brief centre for European policy studies CNPS , n 4 2009 brussels decembre 2009, p 2 on web www.ceps .eu/sustyme/files.book/2009/12/intexpolicybrief20420-revised20esoler-pdf تم الاطلاع عليه: 2017/10/10

[4]- **richard gillespie** , significance and prospect of the union for the Mediterranean in the euro-Mediterranean dialogue prospects for an area of prosperity and security foundation for European progressive studies Brussels –belguim2009, p 79

من مخطط النشاطات[1]. وعلى الرغم من هذا فإن الاتحاد من أجل المتوسط كان له تأثير نادر نسبيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المجاورة[2]، ويمكن إبداء بعض الملاحظات على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط وهي:

1. أشار النص التأسيسي للاتحاد من أجل المتوسط إلى أن أهدافه مستقاة من إعلان برشلونة، وأقر بالتطلع للترويج لعمليات نزع أسلحة الدمار الشامل وتطبيق إجراءات بناء الثقة، إلا أن هناك أمل ضئيل للتغلب عل هذا التحدي والانتقال من مرحلة الخطاب إلى العمل كما كان في عملية برشلونة.
2. نصوص الاتحاد من أجل المتوسط تدين الإرهاب في كل أشكاله وظواهره[3]، ومع ذلك فهو لا يدين احتلال الأراضي الفلسطينية وليس هناك تقديم يذكر في الوصول إلى إجماع حول تعريف الإرهاب، كما حصل في مؤتمر برشلونة.
3. يصبح واضحا بأن الصراع العربي–الإسرائيلي يبقى عقبة جدية تعيق تطوير الاتحاد من أجل المتوسط فانتقال مشكلة برشلونة المتمثلة في ذلك الصراع إلى الاتحاد من أجل المتوسط كانت هي نقطة الضعف الأساسية له، ومن المؤكد إن وجود إسرائيل في الاتحاد كانت أولى العثرات، ففي أول اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد من أجل المتوسط في مرسيليا (3-4) نوفمبر2008 عارضت إسرائيل مشاركة جامعة الدول العربية مما وضع الاجتماع على حافة الانهيار ولكنها سرعان ما حصلت على منصب نائب الأمين العام، وعاد الاجتماع إلى طبيعته. وفي وقت لاحق شنت إسرائيل هجومها على غزة في يناير2008، مما ساهم في إحداث شلل لهذا الهيكل الناشئ لما يقارب ستة أشهر كما أدى ذلك إلى التعليق المعلن لاجتماع اسطنبول لوزراء

[1]- **Elizabeth johanson** –nogues is the eu s foreigon policy identity an obstacle the European union the northern dimension and the union for Mediterranean European political economy review n 9 autum 2009, p25

[2]- **Eduard sloer i ilecha and irene gracia** op,cit , p 2

[3]- **Elizabeth Johnson Nogues** op,cit , p 31

الشؤون الخارجية الذي حدد في نوفمبر 2009. كما لا يجب أن ننسى إن هناك نزاعات إقليمية أخرى مختلفة تعيق جدية بناء إقليم في المتوسط، لذلك سيتطلب هذا الوضع اهتماما كبيرا وخاصا في الاستراتيجيات الأوروبية الجديدة، كما يتطلب آليات تعاون مصممة على أساس نهج عملي بعيدا عن الخطابات الرنانة، ومن جهة أخرى فإن تبني الاتحاد من أجل المتوسط لهندسة متغيرة تقترب إلى التعاون حول المشاريع المرتبة حسب الأفضلية هي صعبة لبناء الإقليم الأورو-متوسطي حيث سيكون هناك زيادة للنشاطات على المستوى الإقليمي الفرعي وأقل على مستوى الشراكة الكاملة[1].

4. وإذا حاولنا تفحص الفلسفة التأسيسية التي زود بها الاتحاد من أجل المتوسط نجد بأنها قائمة على أساس غير توازني ولا تكافؤ في توزيع المسؤوليات والمناصب بين الدول الأعضاء فيه بحيث إن الاتحاد الأوروبي عمل جاهدا على جعل الاتحاد من أجل المتوسط مجرد ميكانيزم آخر لتجسيد تبعية الجنوب له، فمقر الأمانة العامة تستضيفه برشلونة الاسبانية، وهذا سلوك اروني الغرض منه التأكيد لدول الضفة الجنوبية ولو بشكل غير مباشر على إن الاتحاد من أجل المتوسط لن يكون بديلا عن عملية برشلونة، مما يجعلنا نستنتج هنا إن الطرف الأوروبي لا يملك إرادة السياسية الحقيقية والفعلية لبناء علاقات تشاركية قائمة على أساس تقاسم المصالح وعلى أساس نظرة جديدة ومتجددة وفيما يخص مناصب الأمناء العامين المساعدين فتجسد هي الأخرى منطق اللاتوازن إذ لا يعقل أن تسيطر إسرائيل لوحدها على أحد المنصبين المخصصين للدول الجنوبية المتوسطية في الأمانة العامة وبصفة دائمة، بينما الدول الجنوبية الأخرى تتداول على المنصب المتبقي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الرغبة الأوروبية في تهميش الدول العربية في هذا الاتحاد مقابل التمكين لإسرائيل فيه، أما بالنسبة لاحتضان بروكسل للجنة

[1]-**Bicahra khder** the european union and the arab world from the rome treaty to the arab spring op,cit, p 23.

المشتركة الدائمة للاتحاد من أجل المتوسط فهذا يعكس ثقل الاتحاد الأوروبي في كفة ميزان الاتحاد من أجل المتوسط مما سيمكن الطرف الأوروبي من فرض هيمنته الدائمة على القرارات التي ستتخذ في إطار الاتحاد من أجل المتوسط وإملاء شروطه عليه كما حصل في برشلونة بسبب الفارق في الإمكانيات وموازين القوى مقارنة بدول جنوب المتوسط[1].

5. العديد من المحللين ترجموا اقتراح الرئيس الفرنسي لإنشاء اتحاد متوسطي كمنبر للدفع إلى التعاون ضد الهجرة غير الشرعية ومع ذلك ليس هناك أية خطوة تقديمية في هذا الاتجاه. فموضوع مراقبة الهجرة يغيب تقريبا عن نقاش الاتحاد من أجل المتوسط، وقمة باريس أكدت الحاجة لإدارة الهجرة القانوني بهدف مكافحة الهجرة غير القانونية[2]. لكن يمكن القول أنه ليس هناك تطور مهم في معالجة الهجرة مقارنة بعملية برشلونة، وهذا لا يعني أن أعضاء الاتحاد الأوروبي لا يحاولون دفع جيرانهم الجنوبيين لتشديد رقابة حدودهم بل ببساطة أن الدول الأوروبية تفضل إبداء هذه الطلبات من خلال قنوات ثنائية بدلا من طرحها ضمن إطار متعدد الأطراف.
6. ترتبط دول جنوب حوض المتوسط بعضوية اتحادات ومجالس أخرى كالاتحاد الأفريقي ومجلس الجامعة العربية فانضمام هذه الدول إلى اتحاد جديد ربما يؤدي إلى انسلاخها من عضوية الاتحادات الأصلية التي ضمنها أو على الأقل انشغالها عنها، أو ربما يؤدي هذا إلى إقصاء وتهميش الدول الأخرى المنضوية في تلك الاتحادات والتي لم يتم دعوتها للمشاركة في عضوية الاتحاد الجديد بسبب موقعها الجغرافي خارج منطقة المتوسط. وهذا الهاجس لا يشمل دول جنوب المتوسط فقط بل يشمل دول شمال المتوسط أيضا فالاتحاد الأوروبي لم يكتم مخاوفه من انسلاخ دول شمال الحوض

[1]- ستار جبار الجابري، **الاتحاد من أجل المتوسط: جذوره وأهميته ومعوقاته**، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (104)، ابريل 2010. ص 81

[2]- **Joint declaration** of the paris summit for the Mediterranean, op,cit, p 12 .

الأوروبي من الاتحاد الأوروبي واندماجها بالاتحاد الجديد وعلى أساس هذه المخاوف فإنه حور تسمية الاتحاد الجديد من الاتحاد المتوسطي إلى اتحاد من أجل المتوسط، كي يبعد نقاط التشابه مع الاتحاد الأوروبي هذا من جهة ومن جهة آخري دعا الاتحاد الأوروبي إلى مشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي في عضوية الاتحاد الجديد كي لا يبقى مقتصرا على دول شمال المتوسط الأوروبية ما قد يؤدي إلى حصول تمزق في النسيج الأوروبي الواحد من خلال اندماج بعض أعضائه في الاتحاد الجديد دون الأعضاء الآخرين، هذا الهاجس الذي عالجته دول شمال الحوض ولم يعالج من قبل دول جنوب الحوض مما سيبقى باب النقاش والتوجس مفتوحا[1].

7. تعطل العديد من المشروعات الطموحة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التي كان لها دورا سلبي في تقويض التعاون المالي الأوروبي المتوسطي[2]، باعتبار أن الاتحاد الأوروبي وبسبب الضغوطات المالية والاقتصادية التي انجرت عن تلك الأزمة (الركود الاقتصادي بما يفوق 20 % عام 2009 فقط، ملايين البطالة..) مما جعل دول الاتحاد الأوروبي تفضل توجيه مواردها المالية في معظمها لتغذية الخطط الاقتصادية التي تبنتها لتجاوز الأزمة الاقتصادية[3] حيث نجد أن المخطط الأوروبي لإقلاع الاقتصادي المعتمد أوروبيا بين نوفمبر 2008 ونهاية 2009 كلف الاتحاد الأوروبي ما يفوق (200) مليار يورو ناهيك عن المخططات الأخرى اللاحقة.

ونلاحظ مما سبق أنه في الوقت الذي تنادي مبادرات الشراكة الأورو-متوسطية المتمثلة في عملية برشلونة 1995 ومبادرة الاتحاد من أجل المتوسط بجعل التعاون المالي بين الضفتين أحد الأعمدة الأساسية لهذا التعاون، نجد إن الاتحاد الأوروبي

---

[1]- محمد مسلم الحسيني، **تحديات الاتحاد من أجل المتوسط الحوار المتمدن**، السياسية والعلاقات الدولية ، العدد (2344)، 12، يوليو 2008 على الموقع الالكتروني:
تم الاطلاع عليه: 2017/12/11 http://www.ahewar.org/debet /show.art.asp.aid=140977

[2]-ستار جبار الجابري، **الاتحاد من أجل المتوسط: جذوره وأهميته ومعوقاته**، مصدر سبق كره، ص 81

[3]-NN obama arrache a laquila un accord sur les pays pauvres l'actuel international n 106 avril 2009 , p 52

يتنصل ويتنكر لالتزاماته اتجاه دول جنوب المتوسط التي اعترف بشرعيتها من خلال النصوص والاتفاقيات الموقعة بينه وبين دول الضفة الجنوبية للمتوسط، مما أدى إلى تعطيل بناء منطقة أوروبية- متوسطية للرخاء والازدهار الاقتصادي التي ما فتئ الطرف الأوروبي يكررها ويلح على ضرورة خلقها مع دول جنوب المتوسط عبر الموافقة المالية الأوروبية لهذه الدول وتكثيف الاستثمارات الأوروبية المباشرة فيها والمساهمة في رفع النمو الاقتصادي وتقليص أعداد البطالة.

8. يتضح مما تقدم إن مستقبل الاتحاد من أجل المتوسط يعتمد على قدرة الشركاء للتغلب على الضعف الرئيسي الناجم عن ما يأتي:

-الجهاز المؤسساتي؛

- إيجاد الدعم السياسي للمجتمع المدني في كل من الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط ؛
- انجاز الأهداف المؤسسة في 1995؛
- التفاعل والتعاون الاقتصادي والسياسي بين مختلف فواعل المجتمع المدني وتقويته على أساس قاعدة مصالحهم المشتركة[1]؛
- التغلب على العقبات المؤسساتية والسياسية.

[1]-Asli suel from the euro-Mediterranean partnership the union for Mediterranean perceptions winter 2008, p 117

خلاصة الباب الأول

استعراض الباب الأول من الدراسة مشروع الشراكة الأورو-متوسطية: من برشلونة إلي الاتحاد من اجل المتوسط، كونه إبراز المبادرات الدبلوماسية التي اتسمت بها العلاقات المتعددة الأطراف، كمتغير مستقل. حيث تم تقديم عرض مختصر لأهم التحولات والتطورات التي سبقت إعلان برشلونة عام 1995، ويتضح انه مرت العلاقات المتوسطية قبل إطلاق عملية برشلونة بأكثر من مرحلة غلب عليها الطابع الثنائي، حيث كانت المجموعة الأوروبية تقيم علاقاتها مع دول جنوب المتوسط وشرقه، وفقا لاتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التيسيرات المتقابلة، وبعضها اتفاقيات تعاون وانتساب وفق المادة (238) من معاهدة ورما التي تخول الجماعة السلطة الكاملة في إبرام اتفاقيات الانتساب لها. هذا ما جعل دول الاتحاد الأوروبي تعمل على بلورة مجموعة من الآليات تتعاون من خلالها مع دول الضفة الجنوبية، لتحقيق السلم والأمن في منطقة حوض المتوسط. بعدما كانت مجرد اتفاقيات تعاون منفردة مع هذه الدول، وقد أطلق عليها مصطلح الشراكة الأورو-متوسطية، وتضمنت هذه الشراكة مختلف الأبعاد السياسية، الاقتصادية، اجتماعية وثقافية، ويتضح إن هذه الشراكة إستراتيجية تريد أوروبا بواسطتها البروز كقطب في النظام الدولي، وكذا الحد من الهيمنة الأمريكية والروسية، والصينية في منطقة حوض المتوسط.

وفي ظل انحسار المد الإيديولوجي وتصدر الفكر الليبرالي وسيادة اقتصاد السوق، أضحت النظرة الواقعية والقائمة على ارتباط المصالح، وأهمية التعاون الإقليمي الذي يستند في معطياته على متعلقات مرتبطة بالأمن والاستقرار والمصالح الاقتصادية، فقد عمل الاتحاد الأوروبي منذ نشأته على تطوير نظرته ورؤيته وعلاقاته مع إقليم المتوسط، لما تمثله المنطقة من أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي واقتصاد الدول الأوروبية.

وفي إطار اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية التي جاء بها الاتحاد الأوروبي، والتي تأسس فيها نموذج جديد لشراكة شاملة، قامت العديد من الدول العربية بتوقيع هذه الاتفاقيات في خضم بحثها المستمر عن سبل انفتاحها على الاقتصاد العالمي وتدعيم مسيرتها التنموية، ومعنى هذا كله أن مفهوم الشراكة، يبقى على العموم مفهوما أوروبيا ويعبر عن طموحات وأهداف أوروبية أساسا، وهذا ما يتضح من أن جميع المؤتمرات عقدت في أوروبا ولم تعقد في دول جنوب- وشرق المتوسط. وكسياسة من أجل إعادة الهيمنة على منطقة جنوب المتوسط بوسائل جديدة وطرق رضائية صعبة من خلال الدعم المالي لدول الضفة الجنوبية منها برنامج (ميدا1 وميدا 2).

ولمعرفة الوضع القانوني لليبيا في الشراكة الأورو-متوسطية في إطار القانون الدولي، ومن خلال تتبع سياسات الاتحاد الأوروبي في المتوسط بعد برشلونة عام 1995، كمحاولة لإلقاء الضوء على أهمية ليبيا الجغرافية والاقتصادية بالنسبة لدول لأعضاء، كونها صاحبة أطول شاطئ على البحر المتوسط، يتضح أنه بالرغم أن ليبيا كانت قد استبعدت لفترة طويلة من عملية برشلونة، وحتى بعد انضمامها للشراكة بصفة مراقب عام 1999، إلا أنها لم تكن معفية من تحديات هذه الشراكة، وذلك بسبب موقعها وارتباطاتها السياسية والأمنية والتجارية بعلاقات مع دول البحر المتوسط. وهذا ما برز من خلال مسارات عملية برشلونة بعد عام 1995، والاتحاد من أجل المتوسط عام 2008. ويمكن القول إن ليبيا وبالرغم من استخدامها لمسار برشلونة كورقة ضغط باعتبارها دولة متوسطية يصعب استبعادها، إلا أن ردود أفعالها حيالها تتأرجح بين الرفض والقبول عبر مراحل عملية برشلونة، وذلك لعدة أسباب منها عدم قبولها المشاركة في أي تجمع إقليمي تكون إسرائيل مشاركة فيه مما يترتب عليه الاعتراف بها، وكذلك لرفضها لفكرة الشراكة غير المكافئة، إلا أنها في المقابل لا تغفل أهمية انضمامها إلى عملية برشلونة وما قد تجنيه من ثمار من هذه العملية سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

الباب الثاني

التعاون الأورو-متوسطي

بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

تمهيد:

يقوم التعاون في العلاقات الدولية بشكل عام على علاقات تبادلية بين الدول بحسب الإمكانيات المتاحة والأهداف المرجو تحقيقها، فهي تستند على العديد من العوامل منها الطبيعية كالعامل الجغرافي والتاريخي، وكذلك المصالح المشتركة المتبادلة حسب الموارد والإمكانيات بين مختلف الوحدات السياسية وخصوصا المتجاورة[1]. وفي ظل انحسار المد الإيديولوجي وتصدر الفكر الليبرالي وسيادة اقتصاد السوق، أضحت النظرة الواقعية قائمة على ارتباط المصالح، وأهمية التعاون الإقليمي الذي يستند في معطياته على متعلقات مرتبطة بالأمن والاستقرار والمصالح الاقتصادية، فقد عمل الاتحاد الأوروبي منذ نشأته على تطوير نظرته ورؤيته وعلاقاته مع إقليم المتوسط، لما تمثله المنطقة من أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي واقتصاد الدول الأوروبية.

أن ليبيا إحدى الدول المتوسطية المهمة، والتي تتمتع بالعديد من الثروات الطبيعية من نفط وغاز وساحل بطول (1900) كلم تقريباً على البحر المتوسط وعمق أفريقي، فقد تطلب الأمر بحثاً متزايداً عن السبل والآليات التي تساعد على تطوير علاقات الطرفين(الاتحاد الأوروبي وليبيا) خاصة بعد أن شهدت السياسة الليبية تحولات جذرية على الأصعدة الدولية والإقليمية، بدأت بالتخلي عن دعم الإرهاب واستعادة علاقاتها مع أوروبا، وتسوية ملف أزمة لوكربي وتخليها عن برنامجها لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وتغيير الصورة النمطية للجماهيرية الليبية وتحويلها من صورة الدولة الثورية إلى نمط الدولة المتكيفة مع قواعد النظام الدولي.

ولكي نتمكن من تقييم مستوي التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا، سنحاول في هذا الباب أن نتناول مسارات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا (الفصل الأول)، والأفاق المستقبلية للتعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا (الفصل الثاني).

[1]- حنان نايف ملاعب، **التعاون الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2015، ص 112 .

الفصل الأول
مسارات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

الفصل الأول:
مسارات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

سعت ليبيا إلى إيجاد إطار يحدد شكل وطبيعة التعاون مع الجانب الأوروبي، ففي عام 1971 شكلت لجنة موسعة من عدة قطاعات لإجراء اتصالات تمهيدية لإرساء أسس للتعاون حيث أوصت اللجنة بضرورة عقد اتفاقية مشاركة مع السوق الأوروبية المشتركة، وتشكيل وفد من عدة قطاعات للقيام بالاتصالات التمهيدية مع مجموعة السوق[1].

واستمرت الجهود لإيجاد صيغة للتعاون بين ليبيا والمجموعة الأوروبية من خلال عدة لجان مشكلة لهذا الغرض، وتم تبادل الزيارات ووجهات النظر بينهما، إلا أن تلك الاتصالات مرت بحالة فتور، وفي عام 1984 تم تشكيل لجنة أخرى موسعة لمتابعة إيجاد صيغة للتعاون بين الطرفين. وعلى ضوء ذلك كان من المقرر أن يتم إيفاد لجنة من الخبراء الليبيين إلى بروكسل في شهر أكتوبر 1985 في مهمة مباشرة للحوار مع السوق الأوروبية[2]، إلا أن هذه الجهود توقفت بسبب الأحداث التي وقعت آنذاك (مقتل الشرطية البريطانية*)، ولما توالى من أحداث سياسية بعد ذلك كوقوع أحداث روما وملهى برلين عام 1986، وما نتج عنها من خلاف بسبب اتهام الغرب لليبيا بأنها وراء تلك الأحداث مما أدى بالاتحاد الأوروبي وتحت الضغط الأمريكي لاتخاذ عدة إجراءات قسرية ضد ليبيا، منها فرض حظر دبلوماسي، خلال اجتماعات المجموعة التي عقدت بلاهاي ولوكسمبورغ في أبريل 1986، والتي صدر عقبها بيان

[1] - محمد الهاشمي صقر، **العلاقات الليبية الأوروبية ضمن دائرة الشراكة الأورو-متوسطية**، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، طرابلس، العدد الخامس عشر،2016، ص 8.

[2] - المصدر السابق، ص 9.

*- هو الحدث الذي أدى إلى مقتل الشرطية البريطانية" أيفون فلينشر "أمام السفارة الليبية بلندن 1984 الذي كان سببه المواجهة التي حدثت بين مجموعة من المعارضة الليبية الموجودة ببريطانيا ورجال الأمن بالسفارة الليبية.

وزراء خارجية الدول ألاثني عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذي يصرح بـــأن ليبيا من بين الدول التي تمارس الإرهاب وتنشر القلاقل وعدم الاستقرار في العـــالم[1].

[1] - **تقرير حول علاقة ليبيا مع الاتحاد الأوروبي**، الإدارة الأوروبية، مصدر سبق ذكره، ص2 .

غير إن ما حدث هو أن استيراد النفط الليبي من قبل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ارتفع بنسبة (46%) في عام 1986، ومن جهة أخرى قامت كل من بلجيكا وهولندا واسبانيا من دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية والسويد وفنلندا ومالطا من غير دول المجموعة الأوروبية بمبادلات تجارية مع ليبيا، فمثلا وقعت بلجيكا صفقة تجارية بقيمة (90) مليون دولار في يونيو 1989، ووقعت مالطا، الشريك التجاري المهم لليبيا اتفاقية صداقة وتعاون مع ليبيا في نوفمبر 1984 لمدة خمس سنوات جددت في فبراير 1989 لخمس سنوات أخرى[1].

وفي عام 1995 وضع الاتحاد الأوروبي صيغة ما عُرف بمسار برشلونة بهدف إقامة شراكة مع الدول المتوسطية، ولم تدع ليبيا للمشاركة في المؤتمر لأسباب يأتي في مقدمتها الحظر المفروض آنذاك من قبل مجلس الأمن بسبب قضية لوكربي. وبعد التوصل إلى حل للخلاف الليبي مع الدول الغربية في عدد من القضايا التي من بينها القضايا سالفة الذكر، ورفع الحظر المفروض عليها في 2004/10/11 واضعا نهاية لآخر عقوبات أوروبية فرضت عليها.

جملة القول أن التعاون الليبي الأوروبي يصب في إطار التحول الجذري في السياسة الخارجية الليبية، التي بدأت تأخذ منحى مختلفاً منذ نهايات عقد التسعينيات، وأصبحت أكثر وضوحاً بعد مرحلة 11 سبتمبر 2001، ويدلل في مضمونه عن تغير في إدراك صانع القرار في ليبيا تجاه عديد القضايا التي أثارت حالة من الصدام والمواجهة بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي خاصة. ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دوافع التعاون الليبي الأوروبي وإلى معوقاته (المبحث الأول)، كما سنحاول معرفة محصلة التعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي من خلال انساق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا (المبحث الثاني).

[1]- ناتاشا بسكورنو وأندرو سميت، **ليبيا في التسعينات هل يمكن انقاد مواردها** مجلة الإيكونوميست لندن تقرير خاص رقم 2134 ربيع 1991، ص 83

المبحث الأول

التعاون الليبي الأوروبي بين الدوافع والمعوقات

تعددت الدوافع والتفسيرات حول الأسباب التي حددت بالطرفين (الليبي-الأوروبي) إلى تغيير سياساتهما والدفع بها نحو التعاون في جميع المجالات بشكل متسارع، بعد أن كانت العلاقات يشوبها الفتور والتوتر، وقد كان لتغير الظروف الدولية ابتداء من إيجاد تسوية لقضية لوكربي، ورغبة النظام في ليبيا للخروج من عزلته وتأدية دور أكثر إيجابية، كما كان للمصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة بين الطرفين دور مهم في تسريع هذا التعاون. وسيتم التعرض في هذا المبحث للدوافع السياسية والاقتصادية وطبيعة العلاقات الليبية مع بعض دول الاتحاد الأوروبي بعد رفع العقوبات الدولية (المطلب الأول). كما سنتطرق إلي أهم العراقيل التي أعاقت الجهود الليبية الساعية إلى تطبيع علاقاتها مع الدول الأوروبية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دوافع التعاون الليبي الأوروبي

كانت العلاقات السياسية بين ليبيا والدول الأوروبية يشوبها التوتر، فما إن تخرج من أزمة حتى تقع في أزمة أخرى نتيجة لجملة من العوامل الإقليمية والدولية، كمجاراة الدول الأوروبية للسياسة الأمريكية، بالإضافة إلى التوجهات السياسية والأيديولوجية الليبية التي لا تتفق في كثير من الأحيان مع المصالح الأوروبي، ما جعلها تبحث عن وسائل تمكنها من المناورة وتعطيها مساحة أوسع للحركة السياسية في ظل عزلة فرضتها عليها أوروبا لتهميش دورها في إقليم المتوسط، من خلال عدم دعوتها للمشاركة في عملية برشلونة عند انطلاقها.

بعد إدراك السلطات الليبية للكلفة السياسية والمادية العالية جداً التي بذلتها للخروج من أزمة لوكربي، أصبح مطلب إنهاء حالة العزلة الإقليمية والدولية أكثر إلحاحاً على صناع القرار في ليبيا كشرط ضروري لتفادي مواجهة أية أزمات دولية يمكن أن تحدث في المستقبل. لذا سعت السلطات الليبية إلى تبني سياسات وتوجهات جديدة قائمة على القبول والتكيف مع مجمل ما يطرحه النظام الدولي القائم من قواعد منظمة للفاعلين الدوليين في إطاره، وأهم هذه القواعد هي الحرص على عدم الدخول في أزمات مع الدول الغربية بوصفها الدول الأقوى والفاعلة في العالم. كما سعت ليبيا إلى التحرر من كل القيود الأيديولوجية التي كبلت سياساتها الخارجية، وجعلتها فاقدة للقدرة على التوظيف الأمثل لإمكانياتها الاقتصادية في الحصول على مكاسب سياسية[1].

لقد تزامنت الانفراجات والتطورات السياسية بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي مع بداية عام2001، بارتفاع كبير في حجم التبادل التجاري بين الجانبين، بلغت فيه نسبة الصادرات الليبية إلى دول الاتحاد الأوروبي عام 2003 حوالي(80%)، يوضح **الجدول رقم (9)**. كما بلغت الواردات من دول الاتحاد الأوروبي في الفترة نفسها ما بين (50%) إلى (80%) من إجمالي الواردات الليبية[2]، كما يوضح **الجدول رقم (10).**

ويمكن القول إن ثمة عدة عوامل ساعدت على التقارب والتعاون الليبي الأوروبي، منها عوامل دفعت ليبيا للتقارب مع دول الاتحاد الأوروبي وتغيير سياسة ليبيا تجاه دول الاتحاد الأوروبي، مقابل عوامل أخرى دفعت دول الاتحاد الأوروبي للتعاون مع ليبيا، مع الأخذ في الحسبان أن العوامل والدوافع الليبية كان لها الدور الأكبر والرئيس في حسم معادلة التعاون من عدمه.

[1] - جمال مفتاح العماري، **الآثار السياسية والاقتصادية لانضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية**، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009. ص 66

[2] - .**ملخص إحصائيات التجارة الخارجية 2004**، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، طرابلس 2005.

جدول (9): التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية خلال الفترة (1995-2004)

(مليون دولار)

السنوات اسم الدول	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
أولا : الدول الأوروبية :	**7966.2**	**8744.2**	**7728.2**	**5011.7**	**8612.1**	**8821.1**	**7518.3**	**6740.1**	**9444.8**	**13122.2**
1. **دول الاتحاد الأوروبي**	**7721.1**	**8059.1**	**7034.9**	**4853.3**	**6616.6**	**8719.5**	**7254.3**	**6617.0**	**9272.2**	**12935.3**
ايطاليا	3909.5	4269.0	3278.1	2368.5	3000.4	4353.5	3734.7	3289.3	4552.7	**6271.7**
ألمانيا	1255.8	1512.45	1357.5	969.5	1513.8	1559.6	1265.8	1068.6	1686.8	**2922.4**
فرنسا	569.3	383.4	412.6	229.0	511.9	575.7	325.4	296.8	295.7	**333.5**
اسبانيا	1219.4	911.3	828.3	663.2	1089.4	1557.8	1388.7	1369.7	1690.5	**2131.5**
بريطانيا	152.1	251.9	202.6	152.8	104.8	233.6	157.1	222.6	277.6	**268.4**
هولندا	65.0	72.7	77.6	136.3	82.4	70.2	110.7	87.4	102.6	**117.8**
بلجيكا	5.5	41.5	11.8	16.2	9.9	12.9	16.5	32.4	23.2	**33.2**
اليونان	218.0	261.3	257.7	156.3	187.0	271.4	204.5	190.8	253.5	**331.6**
البرتغال	151.9	87.1	127.7	28.5	20.4	50.7	48.4	57.0	387.0	**385.4**
النمسا	163.7	161.2	467.6	121.0	87.3	19.0	-	-	-	**139.8**
أخري	10.9	7.2	13.4	12.0	9.3	15.1	2.5	2.4	2.6	**-**
2. **بلدان أوروبية أخري**	245.1	685.1	693.3	158.4	195.5	101.6	264.0	123.1	172.6	**186.9**
ثانيا : دول أسيا	**661.0**	**631.7**	**664.4**	**416.0**	**548.7**	**826.0**	**803.9**	**728.6**	**1451.7**	**1977.1**
تركيا	390.3	432.1	510.3	381.3	451.1	771.0	554.4	466.1	887.6	**1322.2**
الهند	98.2	61.9	33.0	0.2	15.7	28.8	192.3	207.1	342.6	**372.6**
الصين	70.7	44.0	40.1	-	40.3	-	45.9	-	94.0	**274.3**
أخري	101.8	93.7	81.0	34.5	41.6	26.2	11.3	55.4	127.5	**8.0**
ثالثا : الدول العربية	**577.4**	**480.4**	**604.1**	**437.4**	**468.6**	**548.1**	**593.2**	**499.3**	**520.9**	**619.8**
تونس	233.0	209.3	385.8	293.4	321.9	424.0	455.9	361.2	357.2	**426.9**
المغرب	21.6	132.4	39.3	23.0	27.1	41.9	51.5	71.6	49.3	**33.1**
مصر	194.3	82.1	84.9	94.4	94.4	57.3	65.5	39.0	79.1	**85.5**
أخري	128.5	56.6	94.1	26.6	25.2	24.9	20.3	27.5	35.3	**74.3**
رابعا: دول أمريكا اللاتينية	**78.8**	**26.4**	**51.0**	**33.4**	**23.7**	**22.2**	**28.8**	**18.3**	**58.6**	**235.0**
خامسا دول أفريقيا	**18.5**	**12.2**	**10.2**	**28.7**	**87.1**	**-**	**23.2**	**29.2**	**11.6**	**15.3**

المصدر: بتصرف... مصرف ليبيا المركزي، "التجارة الخارجية في ليبيا خلال 1993-2004 ", www.cbi.gov.ly.

جدول رقم (10): يوضح التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال الفترة (1995-2004)

(مليون دولار)

السنوات اسم الدول	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
أولا : الدول الأوروبية :	**3191.9**	**3402.6**	**3463.6**	**3473.0**	**2608.4**	**2254.7**	**2943.9**	**2722.7**	**3012.2**	**3561.4**
1. **دول الاتحاد الأوروبي**	**2846.7**	**3113.3**	**3102.8**	**3149.4**	**2307.2**	**2038.6**	**2702.6**	**2445.5**	**2374.5**	**3353.1**
ايطاليا	788.7	**937.6**	884.1	1189.5	759.3	714.8	1076.0	1071.2	930.2	**1157.8**
ألمانيا	625.0	698.1	719.5	396.7	601.8	441.5	577.2	493.4	488.5	**761.5**
فرنسا	271.1	258.8	346.3	305.1	228.6	204.5	194.2	194.1	275.6	**255.6**
بلجيكا	139.1	145.3	101.4	97.9	68.4	68.7	261.0	61.4	101.9	**118.4**
هولندا	195.7	154.6	142.1	91.4	82.2	87.3	113.4	79.5	70.2	**72.1**
اسبانيا	123.6	129.9	148.6	257.7	116.4	121.9	80.1	84.1	64.7	**92.8**
بريطانيا	384.2	408.9	437.5	420.5	267.2	216.4	249.9	309.3	302.2	**260.4**
السويد	93.2	94.8	94.1	41.4	63.0	48.7	62.5	40.4	22.7	**68.4**
النمسا	70.2	141.6	51.4	56.2	46.8	79.4	43.1	37.6	18.0	**139.8**
أخري	155.9	134.7	177.8	93.0	73.5	55.4	45.2	74.5	100.5	**426.3**
2. **بلدان أوروبية أخري**	345.2	289.3	360.8	323.6	301.2	216.1	241.3	277.2	637.7	**208.3**
ثانيا : دول آسيا	**1033.7**	**1050.7**	**1141.2**	**937.9**	**862.7**	**735.0**	**697.2**	**879.0**	**691.5**	**1875.8**
كوريا الجنوبية	223.4	335.4	169.1	288.1	323.2	308.6	297.1	227.3	97.1	**471.7**
اليابان	197.5	196.6	456.4	229.0	204.2	173.4	155.9	285.2	323.4	**501.0**
الصين	132.8	164.0	87.0	76.4	86.9	69.7	61.5	77.0	85.6	**552.1**
تركيا	307.2	211.5	164.6	76.4	27.2	36.2	57.7	63.7	92.6	**111.4**
أخري	172.8	143.2	264.1	268.0	221.2	147.1	125.0	225.8	92.8	**239.6**
ثالثا : الدول العربية	**437.1**	**444.1**	**564.0**	**492.5**	**430.6**	**433.9**	**450.8**	**428.6**	453.3	**384.5**
رابعا: دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	**271.7**	**364.5**	**334.5**	**368.1**	**205.9**	**270.8**	**256.5**	**318.1**	**150.9**	**473.5**
خامسا : استراليا ونيوزيلندا	**24.5**	**24.6**	**97.0**	**210.7**	**35.3**	**22.0**	**36.2**	**35.2**	**16.6**	**13.0**
سادسا : دول أفريقيا	**31.1**	**7.7**	**5.5**	**20.3**	**15.9**	**23.8**	**35.9**	**15.7**	**18.5**	**15.1**

المصدر: نفس المصدر السابق

أولا- دوافع التقارب الليبي مع الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي أحد أهم المؤسسات التي حاول النظام الليبي تحسين علاقاته به بعد رفع العقوبات الدولية، نظراً للتاريخ المميز في علاقات ضفتي المتوسط، وقد ظهر أن للجانب الأوروبي التوجه نفسه، وتأتي تسوية قضية لوكربي لتعزز التوافق والتآلف الليبي الأوروبي، وما تلا ذلك من قيام ليبيا بتخليها عن برنامجها النووي والبيولوجي وتعاونها بصورة كاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما لقي ترحيباً من قبل الدول الغربية، وبالتالي سوت جميع قضاياها العالقة مع دول الاتحاد الأوروبي[1]، فأخذت الشركات والاستثمارات الأوروبية تعود تدريجياً إلى ليبيا بعد فترة مقاطعة دامت سنوات.

لقد ارتفعت وتيرة التعاون الليبي الأوروبي إلى مستويات متطورة، وازداد حجم التبادل التجاري مع أغلب دول الاتحاد الأوروبي، وسارعت الشركات الأوروبية بالعودة بسرعة إلى الاستثمار في المجال النفطي في ليبيا بعد رفع العقوبات الدولية مباشرة. إذ سعت شركة Eni إيني الإيطالية إلى إنشاء (كونسورتيوم) لاستثمار مبلغ (3.5) مليار دولار في الصناعة النفطية الليبية، كما قامت شركة توتال Total الفرنسية بالاشتراك مع شركائها، شركة ريبسول الإسبانية Repsol وشركة أو.إم OMV في النمساوية وشركة Petroleum Saga ساجا بتروليوم النرويجية، بعقد صفقة مع شركة النفط الوطنية للتنقيب في حوض مرزق عام 2003[2].

وقامت وزارة الطاقة الليبية بالإعلان عن طرح مناقصة عامة بمدينة لندن بمقر شركة ام الجوابي Company Services Oil Aljwabi Umm للخدمات النفطية الليبية في يناير 2005، لاستكشاف(19) منطقة على مستوى ليبيا، شجعت الشركات الأوروبية على العودة إلى الاستثمار في القطاع النفطي وغيره من القطاعات الأخرى الواعدة. كما قامت ليبيا بالإعلان عن خطة استثمارية قيمتها(20) مليار دولار للفترة

[1] - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، مصدر سبق ذكره، ص 178.
[2] - المصدر السابق، ص 179.

التي تلت رفع العقوبات الدولية، وقد ساهمت هذه الخطة في زيادة الاستثمارات والتقارب الليبي الأوروبي الذي شهد ارتفاع وثيرة التعاون، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي وتوسيعه وزارات الوفود الأوروبية لليبيا، رغبة منها في المزيد من التقارب والتفاهم السياسي والتعاون الاقتصادي.

وقد اعتبرت الزيارة التي قام بها العقيد "القذافي" إلى مقر المفوضية الأوروبية ببروكسيل في أبريل 2004، استجابة لدعوة من رئيس المفوضية الأوروبية، حدثاً مهماً في العلاقات بين الجانبين وما تلاها من زيارة المفوضة المكلفة بشؤون النقل والطاقة وتأييدها لإنشاء شبكة أوروبية متوسطية للنقل والطاقة وتعزيز التعاون الأوروبي الليبي في هذا المجال[1]، كما نتج عن هذه الزيارة قيام وفود عدة من المفوضية الأوروبية بزيارة ليبيا لبحث أوجه التعاون بين الجانبين وتقريب وجهات النظر في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي يوليو 2007 وقعت كل من ليبيا والاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم اتبعتها المفوضية الأوروبية بمسودة اتفاقية إطار للتفاوض، وكان الغرض من مسودة الاتفاق تحديد ملامح العلاقات المستقبلية للجانبين.

كما أن عامل الهجرة غير الشرعية شكل أحد الدوافع الأوروبية للتعاون مع ليبيا، لما تثيره هذه الهجرة من مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهو ما دفع بعض الدول الأوروبية، سيما التي تعاني من الآثار السلبية للهجرة وفي مقدمتها إيطاليا، للضغط على الاتحاد الأوروبي لرفع الحظر على بيع الأسلحة لليبيا. كما سعى الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تنشيط دور ليبيا في أفريقيا[2]. ففي ظل انشغال الدول الأوروبية عن الأزمات السياسية في أفريقيا، يبدو من المهم السماح لقوة إقليمية بحجم ليبيا أن تؤدي دوراً في هذه القارة، خاصة إذا كان هذا الدور عامل استقرار ويتفق مع متطلبات المرحلة، علاوة على الفرص الاستثمارية المتوفرة بالنسبة للشركات الأوروبية

[1]- **اتفاق التعاون الليبي الأوروبي خطوة على درب مفاوضات صعبة**، موقع www.dwonline.info.com

[2] - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، أطروحة دكتوراه ، مصدر سبق ذكره، ص 173- 174.

للاستثمار في الاقتصاد الليبي بعد سنوات من التخطيط المركزي والاشتراكية والعقوبات، ما يعني وجود سوق استهلاكي كبير أمام الشركات الأوروبية.

- خطوات التقارب الليبي الأوروبي ونتائجه

لقد سعت ليبيا إلى إغلاق ملف قضية لوكربي تماماً ودفع تعويضات لأسر ضحايا الحادثة، وتسوية القضايا الخلافية والملفات العالقة مع بعض الدول الأوروبية، وشرعت في تحسين علاقاتها معها ، حيث عادت العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وبريطانيا في عام 1999، بعد إقرار طرابلس بالمسؤولية عن قتل الشرطية البريطانية ودفع تعويضات مالية لعائلتها، كما استطاعت ليبيا أن تعيد علاقاتها مع فرنسا حيث قامت بتعويض ضحايا (طائرة UTA) التي أدانت محكمة فرنسية ستة ليبيين بتفجيرها، والأمر نفسه حدث مع ضحايا تفجير (ملهى لابيل) بألمانيا[1]. كما قامت ليبيا بإجراء إصلاحات اقتصادية وتبني اقتصاد السوق الذي يضرب عمق النموذج المركزي التخطيطي الذي بنيت عليه أيدلوجية النظام، وكان أبرز مؤشر اقتصادي على التخلص من النظام الجماهيري هو دعوة "القذافي" نفسه في يونيو 2003، أمام مؤتمر الشعب العام (البرلمان)، إلى خصخصة القطاع العام، بما في ذلك قطاع النفط والمصارف، وكان سبق ذلك تعيين "شكري غانم" ذي التوجه الليبرالي أميناً للجنة الشعبية العامة (رئيس الوزراء) الذي أعلن عن شروعه في صياغة قوانين جديدة لتوسيع قاعدة الملكية، وتبني سياسة خصخصة المؤسسات[2].

كما قامت بإعادة صياغة رؤيتها للصراع في الشرق الأوسط، فقد تغيرت النظرة لهذه القضية من المناداة بإزالة إسرائيل ومقاومتها إلى الدعوة إلى الحوار والمطالبة بتأسيس دولة واحدة تجمع الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والتعايش في سلام، وأوقفت

[1] - .خالد حنفي، **لماذا خرجت ليبيا من محور الشر**، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، السنة الثامنة، العدد 88، ابريل 2002. ص 45

[2] - .خالد حنفي، **كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي**، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، السنة الحادي عشر، العدد 125، ابريل 2005. ص 53.

الدعم السياسي والمادي للمنظمات الفلسطينية المناوئة لعلمية السلام[1]، ووظفت حالة الهلع الدولي مما يسمى بالإرهاب الدولي، من خلال الظهور بمظهر الدولة التي تنبذ

[1] - **التقرير الاستراتجي العربي 2003-2004**،القاهرة، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، 2004، ص 402

كل أشكال الإرهاب وتستعد للمشاركة الفعلية في كل الجهود الدولية التي تبذل لمكافحته والقضاء عليه. كما قامت بتوظيف (مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية) لإعطاء انطباع بوجود بوادر إصلاحات داخلية، من خلال التمظهر بوجود مساحة من النقد الذاتي وفسحة من حرية التعبير تتحقق فيها بعض من أوجه حقوق الإنسان والإصلاح اللذين تنادي بهما الدول الأوروبية في ليبيا[1]. ويمكن القول أن ليبيا حصدت ثمار هذا التقارب في سياستها الخارجية تجاه المجتمع الدولي، حيث بدأ النظر إليها على أنها دولة يمكن للمجتمع الدولي عقد الصفقات وتبادل الزيارات معها. واستطاعت ليبيا بفضل اتباعها النهج الواقعي الذي تبنته بعد تسوية (قضية لوكربي) أن تذلل كافة الصعوبات والعراقيل، وبالتالي الوصول بالعلاقات الليبية الأوروبية إلى مرحلة جيدة من الانفراج.

وقد شهدت هذه المرحلة قيام العديد من رؤساء الدول والحكومات الأوروبية بزيارة ليبيا، ففي عام 2004 قام رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" بزيارة ليبيا، وأسهمت هذه الزيارة في عودة الشركات البريطانية للعمل والاستثمار في ليبيا بعد سنوات طويلة من الغياب، بسبب العقوبات على ليبيا والتوتر في العلاقات بين الطرفين. كما قام رئيس الوزراء الإيطالي "برلسكوني" بثلاث زيارات إلى ليبيا عام 2004، كما عكست زيارة المستشار الألماني "جيرهارد شرودر" كأول مستشار ألماني يزور ليبيا، التحسن الذي شهدته علاقات البلدين، وقام الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" في أواخر نوفمبر 2004 بزيارة ليبيا في إطار تطبيع العلاقات بعد تسوية غالبية المشاكل العالقة بين الطرفين[2].

وجاءت الزيارة التي قام بها العقيد "القذافي" إلى مقر المفوضية الأوروبية في العاصمة البلجيكية بروكسيل في أبريل 2004، تتويجاً للتحسن الحاصل في مسار هذه

[1] - فؤاد مطر، **موطئ قدم في الشرق الأوسط**، المجموعة الثالثة 2003-2005 ، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005. ص 91.

[2] - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، أطروحة دكتوراه ، مصدر سبق ذكره، ص175-176 .

العلاقات، حيث التقى رئيس المفوضية الأوروبية "روماني برودي" الذي أكد من جانبه على أن الاتحاد الأوروبي مصمم على ضم ليبيا إلى عملية برشلونة، وأكد "القذافي" من جانبه على أن ليبيا مصممة وملتزمة بأداء دور ريادي لإحلال السلام في العالم، وأضاف أن ليبيا جسر بين أوروبا وأفريقيا، ويجب أن يكون هذا الجسر جسراً للسلام والتعاون.

كذلك قامت ليبيا باستضافة عدد من اللقاءات السياسية المهمة، كاجتماع رؤساء برلمان دول مجموعة (5+5) عام 2004، ومن الثمار التي جنتها ليبيا بسبب التقارب مع دول الاتحاد الأوروبي موافقة منظمة التجارة العالمية في أواخر يوليو 2004، على بدء مفاوضات معها حول إمكانية انضمامها للمنظمة، وكانت ليبيا قد تقدمت بطلب للانضمام للمنظمة عام 2001 إلا أن الطلب لم يطرح على جدول أعمال المجلس العام التنفيذي بوصفه أعلى هيئة في المنظمة إلا في نهاية يوليو 2004، بسبب معارضة القوى الغربية الكبرى بزعم الدعم الليبي للإرهاب، إلا أنه مع تغير نظرة التوجس من ليبيا في ضوء الخطوات الإيجابية التي اتخذتها وافقت المنظمة على بدء المفاوضات مع ليبيا[1].

ويمكن القول إن التحول في أداء وتوجهات النظام الليبي وإتباعه النهج الواقعي، في معالجة القضايا العالقة مع الدول الأوروبية، الذي كان في بداياته غير معلن، وإدراك صانع القرار السياسي في ليبيا أن أزمة لوكربي وما تلاها من عقوبات وحالة العزلة الإقليمية والدولية، قد تكون الطريق الذي يمهد لإسقاط النظام أو تهديد شرعيته على الأقل بفعل التداعيات السلبية للعقوبات على المواطنين. وما شهده العالم من تطورات في أعقاب11 سبتمبر2001، والغزو الأمريكي للعراق، وتخوف النظام من وجود مؤشرات تنذر بالخطر عليه، جعلته يتوجه إلى تبني مشروع سياسي جديد متوائم مع المستجدات الدولية، مضمونه إعادة تقييم وهيكلة السياسة الليبية كدولة لها علاقات طبيعية مع دول العالم، ولها أيضاً دور في صنع السلام والاستقرار السياسي في النظامين الإقليمي والدولي، وتسعي إلي هذا الدور بأدوات تتفق مع مجمل ما طرحه النظام الدولي من قواعد منظمة للفاعلين الدوليين في إطاره.

[1] - جمال مفتاح العماري، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية:** دراسة استشرافية لحالة انضمام ليبيا للمنظمة، مصدر سبق ذكره، ص 76.

ثانيا- تطور العلاقات الليبية مع بعض دول الاتحاد الأوروبي

لقد أدركت السلطات الليبية أن الظروف الدولية الجديدة لم تعد تسمح لها بتأدية الأدوار نفسها التي كانت تقوم بها في السابق، سيما بعد التداعيات الاقتصادية الخطيرة التي نتجت عن العقوبات التي فرضت عليها، على خلفية قضية لوكربي، وإدراك السلطات الليبية أنها لن تتمكن من رفع هذه العقوبات إلا بعد تسوية ملف القضية واستجابتها للشروط التي طرحتها الدول الغربية، كلها عوامل دفعت ليبيا إلى إعادة النظر في سياساتها مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل الخروج من عزلتها والرفع من مستوى اقتصادها، وصولاً إلى تحقيق أهداف التنمية الشاملة والازدهار الاقتصادي. كما أن الاحتلال الأمريكي للعراق وما ترتب عليه من تداعيات مختلفة، خاصة وأن جزءًا كبيراً من المبررات التي ساقتها الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق يمكن أن ينطبق على ليبيا، مما قد يوفر إمكانية أن لتكرار نفس السيناريو، مما يقتضي إبداء أكبر درجة من العقلانية والواقعية، وهو ما دفع ليبيا إلى تغيير سلوكها لدرء أي ذرائع مستقبلية لتكرار المشهد العراقي فيها[1].

كذلك أدرك صانع القرار في ليبيا أن العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي لا يحكمها منطق العلاقات الثنائية بين ليبيا وكل دولة من دول الاتحاد على حدة، بل تتأثر هذه العلاقات بعلاقاتها بالدول الأوروبية الأخرى، ويؤكد ذلك ما حدث مع زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى ليبيا التي تم تحديد موعدها في يونيو 2004، إلا أنه تم تأجيلها حتى يتم الانتهاء من تسوية قضية تفجير ملهى لابيل بألمانيا، التي اتهمت ليبيا بالضلوع في تفجيره، رغم أن الزيارة تأتي في إطار تطبيع العلاقات الليبية الفرنسية بعد تسوية قضية طائرة (UTA)[2].

---

[1] - .خالد حنفي، **النموذج الليبي للخروج من دائرة الاستهداف**، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، السنة التاسعة، العدد 100، ابريل 2003، ص 41.

[2] - احمد الطاهر، **العلاقات الليبية-الأوروبية بداية جديدة**، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، العدد 159، يناير 2005. ص 199

كانت التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الليبية، وما تضمنته من أهداف للخروج من العزلة الدولية تنصب على الرغبة في تأدية أدوار سلمية في محيطها الإقليمي والدولي، لأن متطلبات الزعامة في أفريقيا التي لا يمكن لها النجاح إلا بمباركة الدول الغربية. فقد قامت الشركات الأوروبية، لاسيما شركات النفط، بممارسة ضغوط قوية على حكوماتها لإعادة فتح السوق الليبي أمام استثماراتها، التي حرمت منها لفترة طويلة بسبب العقوبات المفروضة على ليبيا، التي تمتلك احتياطات ضخمة من النفط والغاز، وما يمتاز به من حيث سعره وجودته وقربه من الدول الأوروبية[1].

وتوضح الخريطة رقم (3): نسبة الدول الأوروبية من صادرات النفط الليبي.

الخريطة رقم (3): نسبة الدول الأوروبية من صادرات النفط الليبي.

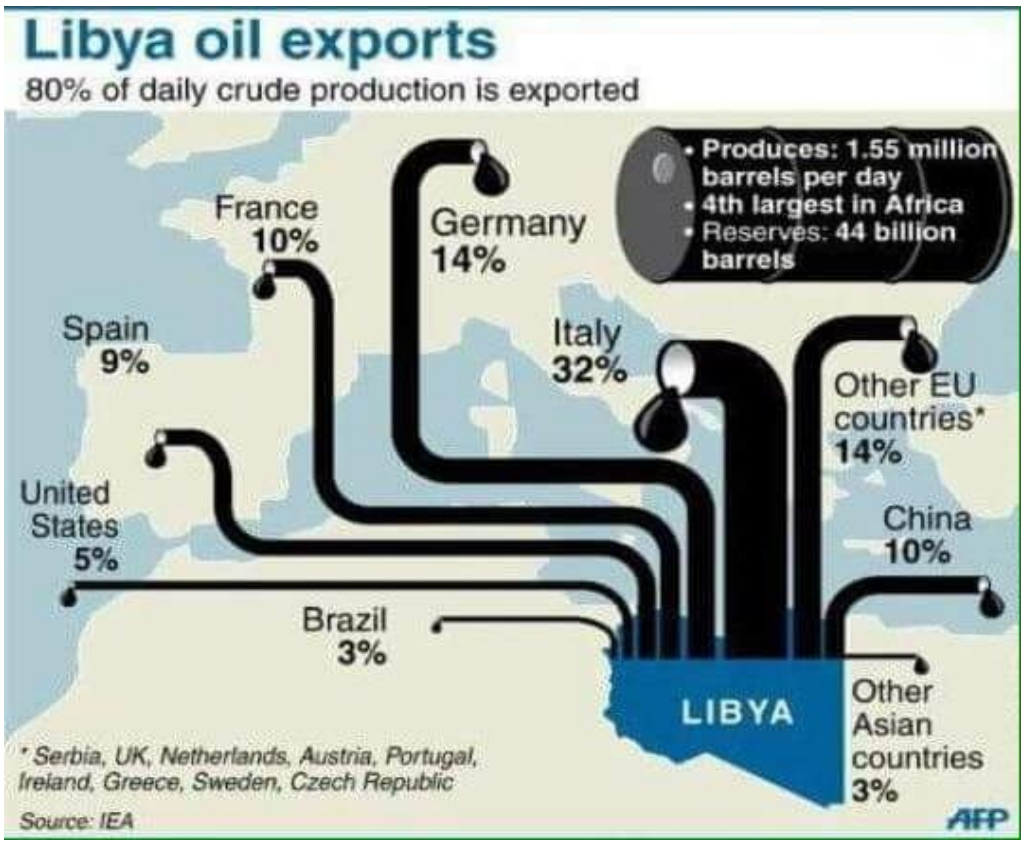

[1] - احمد الطاهر، **العلاقات الليبية-الأوروبية بداية جديدة**، المصدر السابق. ص 199

ارتبطت ليبيا بعلاقات سياسية واقتصادية مع أغلب الدول الأوروبية، سواء في إطار الاتحاد الأوروبي أو مع الدول الأوروبية كل على حدة، واختلفت هذه العلاقات وفقاً للتغيرات التي طرأت على الخارطة الدولية، أو المتغيرات التي شهدتها الدول المعنية، وقد كانت بريطانيا وألمانيا وفرنسا إضافة إلى إيطاليا هي الدول الأقوى اقتصادياً وسياسياً داخل منظومة الاتحاد الأوروبي، وقبول هذه الدول التعويضات مقابل تسوية أزماتها مع ليبيا، وموافقة ليبيا على دفع هذه التعويضات كان له الدور الحاسم في تطوير علاقاتها مع هذه الدول.

1. العلاقات الليبية الإيطالية

تعتبر إيطاليا من الناحية الفعلية البوابة الرئيسية بالنسبة لليبيا على الاتحاد الأوروبي، وهي من أكثر الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وتجارية معها فهي الشريك التجاري الأول لليبيا، حيث يرتبط الطرفان بلجنة وزارية مشتركة تعقد اجتماعات دورية، ويرتبطان بالعديد من الاتفاقيات تغطي العديد من المجالات، وتقوم مجموعة من الشركات الإيطابية مثل، شركة (Eni) إيني، و(Pirelli) بيريللي و(Conicos) كونيكوس و(Agip) أجيب ولوديجاني و(Atco) اتكو وغيرها من الشركات بتنفيذ العديد من المشاريع في ليبيا، كما تسهم ليبيا في العديد من المشاريع الاستثمارية في إيطاليا، مثل الشركة الصناعية الإيطالية المالطية وشركة (Oil Tam) تام أويل لتكرير وتسويق النط وتساهمان معا بنسبة (49%) من رأس مال المصرف العربي الإيطالي، كما أن شركة (Invest Oil) أويل أنفست الليبية لديها العديد من المصافي ومعامل التكرير وشركات التوزيع في إيطاليا تقدر بأكثر من (360) محطة توزيع نفط في أنحاء إيطاليا[1].

[1] - اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية)، تقرير عن سير العلاقات الليبية الايطالية لعام 2009.

وفي هذا السياق قام رئيس وزراء إيطاليا "ماسيمو داليما" بزيارة ليبيا في ديسمبر 1999، والتي تعد أول زيارة لمسؤول أوروبي لليبيا بعد تعليق العقوبات المفروضة عليها، وصدر عن هذه الزيارة بيان أكد على وجود رغبة قوية لدى الطرفين في تجاوز أسباب الخلاف، والعمل على التنسيق والتفاهم فيما بينهما انطلاقاً من الجوار الجغرافي، والرغبة في جعل البحر المتوسط بحر أمن واستقرار خالي من أسلحة الدمار الشامل[1]، ويعتبر القطاع النفطي من أكثر مجالات التعاون بين الطرفين، حيث يرتبطان بالعديد من الاتفاقيات والمشاريع المشتركة، فقد وقعت عام 1999 شركة "أيني" الإيطالية، شريك ليبيا الأول في المجال النفطي، مشروع غاز غرب ليبيا الذي يعد من أهم المشاريع التي تربط بين ليبيا في الجنوب وإيطاليا في الشمال بخط غاز بمقدار(8) مليارات متر مكعب، يوفر الطاقة لإيطالية ومنها إلى الدول الأوروبية المجاورة عبر أنابيب[2]، وقد تم الانتهاء من المشروع وتشغيله عام 2004 أثناء زيارة رئيس وزراء إيطاليا إلى ليبيا. تلتها زيارة قام بها "القذافي" إلى إيطاليا في يوليو 2009، وإعلانه أن صفحة جديدة من الصداقة قد فتحت بين ليبيا والدولة التي استعمرتها في السابق.

قد كان استلام ليبيا للتعويضات هو المدخل الرئيس الذي أسهم في تطور العلاقات الليبية الإيطالية، وذلك بموافقة إيطاليا على المطالب الليبية حول ضرورة الاعتذار عن حقبة استعمارها لليبيا وتقديمها تعويضات عن الأضرار الناجمة عن هذا الاستعمار، كشرط مسبق لتطوير العلاقات الثنائية بينهما[3]، فقد تم أيضا توقيع اتفاق بين ليبيا وايطالي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية[4]، والملاحظ وعلى خلاف ما أبدته ليبيا من مرونة في تسوية خلافاتها مع الدول الأوروبية، فإنها لم تكن بالدرجة ذاتها مع إيطاليا، في محاولة لكسب أكبر قدر من

---

[1]- **أول رئيس حكومة يزور طرابلس منذ 1992 داليما، إيطاليا ستكون جسرا بين ليبيا وإيطاليا**، موقع www.albayan.ae

[2] - سيف الإسلام م القذافي، **ليبيا والقرن الواحد والعشرون**"، دار الثقافة والآداب، 2000. ص 297

[3] - أبو العيد محمد العياش، **الآثار القانونية لمعاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الايطالية لسنة 2008**، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، كلية القانون، 2009، ص 111.

[4] - للاطلاع على تفاصيل اتفاق بين ليبيا والجمهورية الايطالية، انظر الملحق رقم (1).

المكاسب السياسية، فلجأت إلى توظيف العامل التاريخي عندما هدد "القـذافي" إيطاليـا بفقدانها مصالحها في ليبيا إذا لم تقم بدفع تعويضات عن سنوات اسـتعمارها لليبيـا[1].

[1] - **جريدة الشرق الأوسط**، الخميس،11يوليو 2009، العدد 11153.

وقد استجابت إيطاليا للمطلب الليبي بتقديم اعتذار رسمي للشعب الليبي في أغسطس 2008 عن المآسي التي سببها الاستعمار الإيطالي للشعب الليبي، والقيام في الوقت نفسه بتوقيع معاهدة صداقة وشراكة وتعاون بين ليبيا وإيطاليا[1]، تقضي بدفع هذه الأخيرة لتعويضات عن الحقبة الاستعمارية لليبيا بقيمة خمسة مليارات دولار، وعلى مدى خمس وعشرين عاماً في شكل مشاريع استثمارية. لذلك فإن التشدد الليبي في مسألة الاعتذار والتعويضات لم يكن حائلاً أمام تطور علاقات التعاون.

2. العلاقات الليبية البريطانية

في يوليو 1999 عادت العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وبريطانيا إثر صفقة أقرت بموجبها ليبيا بالمسؤولية عن مقتل الشرطية البريطانية "ايفون فيلتشر" وتم دفع التعويض المناسب لأسرتها، وتم فتح سفارات لكلا البلدين بعد فترة انقطاع دامت خمسة عشر عاماً. كما شهدت العلاقات الليبية البريطانية تطورا هاما حيث زارت ليبيا من عدة الشخصيات البريطانية الهامة، فقد قام وكيل وزارة الخارجية البريطانية بزيارة ليبيا في أبريل 2000، وركز خلال الزيارة على بحث العديد من الموضوعات أهمها النفط والغاز ومجالات الاستثمار والتجارة وتبادل السلع والخدمات[2]. غير أن الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" إلى ليبيا في مارس 2004، والتي تعد الزيارة الأولى لأعلى مسؤول بريطاني إلى ليبيا منذ أكثر من ثلاثة وأربعين عاما، كانت بمثابة ثمرة للتقدم في العلاقات بين الطرفين، حيث تعهدت ليبيا خلال هذه الزيارة بمحاربة الإرهاب، وتقديم مزيد من المعلومات الاستخباراتية من أجل المساعدة في مواجهة تنظيم القاعدة، وفي المقابل ستوفر بريطانيا الخبرات لليبيا من أجل تبني استراتيجية دفاعية تقليدية جديدة بعد أن تخلت عن برنامجها لتطوير أسلحة الدمار الشامل. وقد فتحت هذه الزيارة الباب أمام عودة الشركات البريطانية للاستثمار في ليبيا بعد سنوات من غلق السوق الليبية في وجه تلك الشركات بسبب العقوبات التي فرضت

[1] - للاطلاع على تفاصيل، معاهدة صداقة وشراكة وتعاون بين ليبيا والجمهورية الايطالية، انظر الملحق رقم (1).
[2] - كمال العريفي سحبون، **"اثر انهيار الاتحاد السوفيتي على السياسة الخارجية الليبية" في الفترة (1990-2000)**، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2005. ص 224

على ليبيا في السابق[1].

[1] - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، مصدر سبق ذكره. ص 181.

وقد تم في عام 2000 تنظيم معرض للإنتاج البريطاني، وهو المعرض الذي اهتمت به المؤسسات الاقتصادية البريطانية، وكانت المشاركة البريطانية مكثفة في هذا المعرض، كما تم التوقيع في 2001/7/5 على اتفاقية للنقل الجوي، كبديل لاتفاقية الخدمات الجوية الموقعة في 1975/12/20، وكان الجانب البريطاني قد أوقف العمل بها من طرف واحد في اكتوبر1987، وتم كذلك التوقيع على العديد من العقود في مجال الاستثمار في قطاع السياحة[1]. كما تم توقيع اتفاقية بين شركة (BP) بريتيش بتروليوم البريطانية العملاقة والمؤسسة الوطنية للنفط من الجانب الليبي، وذلك أثناء زيارة رئيس الوزراء البريطاني" توني بلير" في 2007، التي تعد أكبر اتفاقية وقعتها هذه الشركة العملاقة في تاريخها، وكذلك توقيع عقود كبيرة في مجال الدفاع وغيرها[2]. وقد صرح رئيس الوزراء البريطاني في أعقاب التوقيع على الاتفاقيات قائلا "إن العلاقات التجارية بين كل من بريطانيا وليبيا، ومن خلال هذا الاتفاق الاستثماري الضخم تمضي من قوة إلى قوة". أما توني هابوورد الرئيس التنفيذي لشركة "بريتيش بتروليوم" قال "إن هذا الاتفاق هو أكبر التزام تتعهد به الشركة في مجال التنقيب والاستكشاف، وأن ليبيا بما لديها من إمكانيات هائلة من النفط والغاز والموقع الجغرافي المواتي والمناخ الاستثماري المتحسن أمامها فرصة هائلة أن تصبح مصدراً لطاقة أنظف في العالم"[3]. وبالنظر إلى الاتفاقيات التي وقعت بين ليبيا وبريطانيا، في الفترة التي تلت عودة العلاقات بينهما، يتأكد أن الدافع الاقتصادي لعودة العلاقات بين البلدين هو من المحددات الرئيسية في هذا الشأن.

[1] - كمال العريفي سحبون، **"اثر انهيار الاتحاد السوفيتي على السياسة الخارجية الليبية" في الفترة (1990-2000)**، مصدر سبق ذكره. ص 224

[2] - اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية)، تقرير عن سير العلاقة بين ليبيا والمملكة المتحدة، 2007.

[3] - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، مصدر سبق ذكره، ص 185.

3. العلاقات الليبية الفرنسية

لقد مثل الاتفاق بين ليبيا وفرنسا حول قضية الطائرة الفرنسية (UTA) إزالة لآخر عقبة كانت تقف في طريق إقامة علاقات جيدة بين البلدين، هذا الاتفاق الذي قبلت بموجبه ليبيا دفع تعويضات لأسر ضحايا الطائرة، فتح الباب واسعاً أمام تحسين العلاقات الليبية الفرنسية، وهذا ما يؤكده المسؤولون في هذا الخصوص، وكذلك ما تؤكده الزيارات المتبادلة بين الجانبين بعد توقيع الاتفاق.

وقد تمثلت زيارة الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" إلى ليبيا في نوفمبر2004، على رأس وفد كبير أول زيارة يقوم بها رئيس فرنسي لليبيا منذ الاستقلال عام1951، حيث أعطت دفعة قوية لمسار علاقات التعاون الثنائي وفتحت آفاقاً جديدة للتعاون بين البلدين، وهي دليل على التغير الذي طرأ على العلاقة بين الطرفين[1]. وجاءت هذه الزيارة بعد أقل من عام على توقيع اتفاق تسوية قضية الطائرة (UTA)، وأكدت التصريحات التي أدلى بها الرئيس الفرنسي أثناء الزيارة على التحسن الذي طرأ على العلاقات، حيث عبر عن رغبته في إعادة بناء حوار قوي وإنشاء شراكة حقيقية مع ليبيا بعد سنوات من التقلبات الشديدة. وكان قد سبق زيارة الرئيس الفرنسي زيارات للعديد من المسؤولين الفرنسيين، فقد قام وزير الاقتصاد والمالية بزيارة إلى ليبيا في عام 2000، وزيارة للسيد أندريه فيرون عضو مجلس الشيوخ الفرنسي عام 2001[2]، وتوالت زيارات المسؤولين الفرنسيين لليبيا وتوجت بزيارة الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" في يوليو 2007، التي اعتبرت بمثابة شكر لاستجابة ليبيا للوساطة الفرنسية في قضية الممرضات البلغاريات أولا، وكذلك لمكافأتها بإبرام العديد من العقود التجارية الضخمة[3].

1 - اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية)، تقرير حول العلاقات الليبية الفرنسية خلال فترة 2003-2004.

2 - اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية)، تقرير عن توجهات السياسة الخارجية الليبية، خلال فترة 2000-2001.

3 - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، أطروحة دكتوراه، مصدر سبق ذكره، ص 186.

وقد أبدى الرئيس الفرنسي رغبته في مساعدة ليبيا على الانسجام مرة أخرى مع العالم الخارجي، معلناً أن دول الاتحاد الأوروبي محتاجة إلى العودة إلى السوق الليبي. وقد تم خلال هذه الزيارة التوقيع على اتفاق ينص على شراكة شاملة في مجال الدفاع والصناعة العسكرية وآخر لتزويد ليبيا بمفاعل نووي لغرض تحلية مياه البحر، وحزمة من الاتفاقات للتعاون في المجالات العلمية والثقافية[1]، وقد سعت فرنسا من خلال استئناف تطبيع علاقاتها مع ليبيا إلى الرفع من حجم المبادلات التجارية والاقتصادية الثنائية، وإيجاد موقع لها في قطاع النفط الليبي[2]. وجاءت الزيارة التي قام بها العقيد "القذافي" في ديسمبر 2007 لتتوج التقدم في العلاقات بين الجانبين، والتي تعد حسب المصادر الفرنسية تقديراً من فرنسا لما اختارته ليبيا من نبذ للإرهاب والتخلي عن برنامجها في تطوير أسلحة الدمار الشامل، وكذلك زيادة للتعاون الاقتصادي معها.

4. العلاقات الليبية الألمانية

تعد ألمانيا ثاني أكبر شريك تجاري لليبيا بعد إيطاليا، كما تعد ليبيا رابع أكبر مصدر للنفط لألمانيا، وقد قام "جيرهارد شرودر" المستشار الألماني بزيارة إلى ليبيا في أكتوبر 2004، على إثر التوصل إلى تسوية لقضية (ملهى لابيل) ببرلين المتهمة ليبيا بتفجيره، بعد أن تم دفع تعويضات لأسر الضحايا، وتعد هذه الزيارة الأولى لمستشار ألماني إلى ليبيا، وقد جاءت لتعكس مدى التحسن الذي شهدته هذه العلاقات، وتم التأكيد خلالها على دعم ألمانيا للمساعي الليبية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وعملية برشلونة التي تربط الاتحاد الأوروبي بعدة دول متوسطية[3]. وقد كان لقرار ليبيا التخلي عن كل البرامج المتعلقة بتطوير أسلحة الدمار الشامل بالغ الأثر في مسار العلاقات

1 - **ساركوزي في ليبيا: توقيع اتفاقيات دفاعية ومذكرة تفاهم حول التعاون النووي المدني**، موقع www.almustaqbal.com.

2 - تعد شركة total توتال من أهم الشركات العاملة في مجال الاستثمار في النفط، كما تقوم شركة الف اكتبام بالاكتشاف والإنتاج في مجال المنتجات الكهرباء والبتر وكيماوية، وأيضا تقوم بعض الشركات الفرنسية بتنفيذ مشاريع توريد قطع غيار ومعدات لمحطات الكهرباء الليبية وهنالك فروع تجارية لشركة Alcatel الكاتيل وAlstom في ليبيا. انظر: عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، مصدر سبق ذكره. ص 187

3 - احمد الطاهر، **العلاقات الليبية-الأوروبية بداية جديدة**، مصدر سبق ذكره. ص 202

الليبية الألمانية، فقد رحبت ألمانيا بإعلان ليبيا تخليها عن هذا البرنامج، واعتبرتها خطوة جيدة لتدعيم العلاقات، وكذلك تقدير ألمانيا للدور الجديد الذي أصبحت تؤديه ليبيا دولياً كطرف يمكن أن يعتمد عليه في التعامل مع عمليات خطف الرهائن الغربيين، خصوصاً بعد نجاحها في التدخل لإطلاق سراح رهائن ألمان كانوا محتجزين في جنوب الفلبين، وآخرين في الصحراء الأفريقية، ما دفع وزير الداخلية الألماني خلال زيارته لليبيا إلى الإقرار بأهمية الدور الذي تقوم به في مكافحة الإرهاب الدولي، المتمثل في خطف الأفراد الأوروبيين واحتجازهم كرهائن لتحقيق مكاسب سياسية[1].

وتعد العلاقات في جانبها الاقتصادي قوية جداً، ففي مجال النفط والغاز يتم التعاون مع الشركات الألمانية المتخصصة في مجال الاستكشاف وإنتاج النفط والغاز، ومجالات الخدمات النفطية، فشركة (Vndreshal) فنترسهال مثلاً ترتبط مع المؤسسة الوطنية للنفط بعقود استكشاف وإنتاج منذ عام 1985، وتعتبر واحدة من أكبر منتجي النفط في ليبيا باستثمارات بأكثر من ملياري دولار أمريكي وأكثر من (150) بئراً محفوراً، وبلغ إنتاج الشركة في 2007 حوالي (115) ألف برميل يوميا و(60) مليون متر مكعب من الغاز في اليوم الواحد، وتقوم الشركة بتشغيل حفارتين في مجال الحفر الاستكشافي. كما قامت شركة (RWE) الألمانية بالتوقيع على اتفاقية مشاركة ومقاسمة مع المؤسسة الوطنية للنفط عام 2003، وذلك لاستكشاف ستة قطع موزعة على مختلف الأحواض الرسوبية، وقد شرعت الشركة في حفر أولى آبارها عام 2006[2]، وكذلك قامت بعض الشركات الألمانية مثل شركة Man مان بتنفيذ العديد من المشاريع النفطية المتعلقة بوحدات إنتاج النفط والغاز والمرافق والتسهيلات السطحية ومد خطوط أنابيب النفط والغاز، وشمل التعاون كذلك مشاريع في مجال الكهرباء والتعاون الثقافي وغيرها[3].

1 - ايزابيل ودراينغلز، **محاضرة بعنوان العلاقات الليبية الألمانية في ضوء السياسة الخارجية الألمانية في المنطقة،** المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، أكتوبر 2006.

2 - اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية)، تقرير سير التعاون بين ليبيا وجمهورية ألمانيا الاتحادي، 2006.

3 - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، مصدر سبق ذكره. ص 189.

المطلب الثاني: معوقات التعاون الليبي الأوروبي

تميزت العلاقات الليبية مع محيطها الأوروبي بحالة من عدم الاستقرار نتجت بشكل أساسي عن التباين في المواقف، وتمسك الطرفين بمواقفهما المعلنة من القضايا الخلافية، بالرغم من أنها شهدت حالة من التطور عقب رفع العقوبات عن ليبيا إثر تسوية (قضية لوكربي)، إلا أن تطور العلاقات يظل مرهوناً بمقدرة الطرفين على حل الملفات العالقة، وكذلك قدرتهما على التصدي للمشكلات الممكن حدوثها على سطح العلاقات.

أولا- قضيتا الإرهاب الدولي ونزع أسلحة الدمار الشامل

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ظهرت بوادر الربط ما بين الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أصبحت مكافحة الإرهاب مرتبطة بشكل مباشر بمكافحة أسلحة الدمار الشامل، ونظرا لسجل ليبيا المليء بالتهم المتعلقة بقضايا الإرهاب وتطوير أسلحة دمار شامل طيلة العقود الثلاثة الماضية، فقد سعت ليبيا إلى معالجة هذه القضايا الخلافية من أجل استعادة علاقاتها مع أوروبا وإنهاء العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية.

1. قضية الإرهاب الدولي

تعد ظاهرة الإرهاب من أكثر القضايا التي أثارت الجدل، حيث ظهر مصطلح الإرهاب في ظل المتغيرات الدولية التي نتجت عن الانفراد الأمريكي وتزعمه لدول العالم، ودخل مصطلح الإرهاب في أدبيات العلاقات الدولية بما يحمله من غموض، وبما يتفق ومصالح بعض الدول، ولهذا السبب ظهرت اختلافات ومغالطات لمفهوم الإرهاب[1]. كما أنه لم يتم التوصل إلى تحديد مفهوم مصطلح له.

[1] - عبد الرحمن المرغني، **قراءة في مفهوم الإرهاب في ظل المغالطات والمتناقضات الدولية**، مجلة دراسات، طرابلس، السنة الخامسة، العدد 18، 2005. ص 9-10

وما تجدر الإشارة إليه هو أن ما يعده البعض إرهاباً قد ينظر إليه بعض آخر على أنه عمل مشروع، والإرهاب أيضاً قد يخضع في تعريفه إلى القرار السياسي وبما يتناغم مع مصالح وطموحات كل دولة، سواء آنية أو مستقبلية، بالإضافة إلى أن له مفهوم نسبي كأغلب المفاهيم المرتبطة بالحياة الاجتماعية فهو يتميز بحركية كبيرة نتيجة لاختلاف أشكاله ودوافعه وأهدافه، حسب الزمان والمكان[1].

وفي هذا الإطار فإن ظاهرة الإرهاب كانت ذات طابع تقليدي، حيث اتسمت بخصائص وسمات ميزته عن الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فقد شهدت القارة الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر موجة من الإرهاب ذات الطابع القومي، كما ارتبط الإرهاب التقليدي الذي اجتاح العالم خلال بداية القرن العشرين ارتباطاً مباشراً بالنضال والتحرر من الاستعمال والإمبريالية، حيث وجدت العديد من حركات التحرر الوطني في الإرهاب الأداة الوحيدة أمامها للتخلص من النظام الاستعماري.

كما شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين موجة من الإرهاب الإيديولوجي الذي اجتاح مناطق عديدة من العالم، ترافق مع ظهور عدد من الحركات اليسارية والقومية والتنظيمات المسلحة التي اتخذت من الإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافها السياسية، مثل الجيش الأحمر في اليابان والألوية الحمراء في إيطاليا والجيش الجمهوري الأيرلندي في بريطانيا وحركة (إيتا الباسكية) التي تطالب بالاستقلال عن إسبانيا وجبهة التحرير الكوستريكية في جزيرة كوستريكا جنوب فرنسا والجماعات الإسلامية الدينية المتطرفة[2]. أما الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر فبدأ مختلفاً عن الإرهاب حيث أصبح أكثر تطرفاً وأكثر تعبيراً عن مدى الرفض وكراهية الآخر، لتعبر عن الرغبة في تحقيق أكبر قدر ممكن من الخسائر بين المدنيين، كما اتسم بالعشوائية والسرعة وعدم القابلية للتنبؤ، حيث بدأ يضرب في أي مكان وزمان.

[1] - محمد تاج الدين الحسيني، **مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي**، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، السنة السادسة، العدد (67) ابريل 1990. ص 24

[2] - ضياء رشوان (محرر)، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية، المجلد الأول، 2004. ص 255-256

ومن هذا المنطلق لم يعد الإرهاب ظاهرة تهم وتهدد دولة دون أخرى، أو إقليم دون آخر، وإنما أصبح تهديداً عالمياً لكافة الدول والشعوب، فبعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر2001 بدأت ظاهرة الإرهاب تلقى اهتماماً من قبل المنظمات الدولية والإقليمية وحكومات الدول وأجهزتها الأمنية والمخابراتية. وما يدلل على مدى اهتمام المنظمات الدولية والإقليمية به هو صدور عدة قرارات من قبل هذه المنظمات تؤكد جميعها على ضرورة مكافحته، أهمها القرار رقم (1373) الصادر عن مجلس الأمن في عام 2001 على حظر تعامل جميع الدول والأشخاص بأي شكل من الأشكال مع أي تنظيمات إرهابية. وفي يناير 1992 قام مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار تحت رقم (731) في حق ليبيا على خلفية قضية (لوكربي)، والذي نص في مادته الثانية على أنه يجب أن تتوقف الحكومة الليبية عن جميع أشكال الإرهاب، ووقف تقديم جميع أشكال المساعدات إلى المجموعات الإرهابية، وعليها أن تظهر على الفور إجراءات ملموسة في تخليها عنه[1]. وعلى إثر ذلك قامت وزارة الخارجية الليبية بإصدار بيان تعلن فيه:[2]

1. قطع علاقاتها مع كل الجهات والمنظمات المتورطة في الإرهاب الدولي بشتى صوره وأشكاله؛
2. عدم إيوائها للإرهابيين وعدم وجود معسكرات تدريبية لهؤلاء بها، وقامت بدعوة مجلس الأمن أو أي هيئة دولية يكلفها المجلس للتحقق من ذلك؛
3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، واحترام خيارات الدول.
4. عدم السماح باستخدام أراضيها ومواطنيها وكذلك مؤسساتها للقيام بأعمال إرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع توقيع العقوبات الملائمة على من يثبت تورطه في ذلك؛

[1] - جمال حمود الضمور، **مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي (ضد: ليبيا، السودان، الصومال)**، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2004. ص 105.

[2] - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، مصدر سبق ذكره. ص 192.

وقد تعاونت ليبيا لأول مرة مع المملكة المتحدة من أجل الكشف عن عناصر أو منظمات تتهمها الحكومة البريطانية بالتورط في أعمال إرهابية، وفي هذا الشأن تم عقد العديد من الاجتماعات بين ليبيا وبريطانيا بمقر الأمم المتحدة بجنيف، وكشفت هذه الاجتماعات عن تعاون تام بينهما في هذا المجال بإعطاء الأخيرة ما تريده من معلومات عن الجيش الجمهوري الإيرلندي المدعوم من ليبيا[1].

كما سعت ليبيا طوال سنوات أزمة لوكربي إلى إبداء أقصى درجات الحرص على إظهار نبذها للإرهاب، والحرص على إظهارها كدولة محبة للسلام مستعدة للانخراط في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله، ودعت إلى تعزيز النظم الدولية المعنية بمعاقبة مرتكبيه. ولتثبت ذلك سارعت بالتصديق على كل الاتفاقات والبروتوكولات الدولية الموقعة بخصوص الإرهاب، وعددها اثنى عشرة اتفاقية، وهي اتفاقية طوكيو بشأن سلامة الطيران لعام 1963، واتفاقية لاهاي بشأن اختطاف الطائرات لعام 1970، واتفاقية مونتريال بشأن قمع الأعمال غير المشروعية الموجهة ضد سلامة الطيران المدني لعام 1971، واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون لعام 1973، واتفاقية مناهضة أخذ الرهائن لعام 1979، واتفاقية المواد النووية الموقعة في فيينا عام 1980، وبروتوكول عام 1988 المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني، والاتفاقية الموقعة عام 1988 بشأن قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، وبروتوكول عام 1988 المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الموجودة على الجرف القاري، واتفاقية بشأن تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها لمكافحة تخريب الطائرات لعام 1991، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام 1997، والاتفاقية

[1]- حسني الوحيشي الصادق: **قضية لوكربي بين السياسة والقانون**، طرابلس، مطابع الوحدة العربية، 1996. ص85.

الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999[1].

1 - **دليل تشريعي للاتفاقيات والبرتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب**، أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من موقع www.unodoc.org

إلا أن الولايات المتحدة لم تكن لتثق في التوجهات الليبية الجديدة، ونظرت لها بعين الشك والريبة، نظراً للسجل الإرهابي الذي تتهم به ليبيا طوال ثلاثة عقود، مما وضع ليبيا في دائرة التهديد المباشر بأن تستعمل القوة العسكرية ضدها من قبل الدول الكبري. وفي هذا السياق أصبحت السلطات الليبية في وضع استثنائي نظراً لصحيفة الاتهام التي تتمتع بها ليبيا في ممارسة الإرهاب الدولي، ما دفعها إلى إعادة النظر في مواقفها وسياساتها قبل وصول الاستهداف الأمريكي إليها، وهكذا سارعت ليبيا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى إعلان تجديد إدانتها للإرهاب الدولي بكافة أشكاله وتأييدها لموقف الولايات المتحدة منه، كما قدّم العقيد "القذافي" تعازيه للشعب الأمريكي في ما تعرض له من هجمات إرهابية، بالإضافة إلى حضور مسؤولين ليبيين من جمعية الصداقة الليبية الأمريكية مراسيم تأبين الضحايا[1].

أما في ما يخص التعاون الليبي الأوروبي في مكافحة الإرهاب فقد شهد تطوراً من خلال عملية الشراكة الأورو-متوسطية التي انضمت إليها ليبيا بصفة مراقب عام 1999، وكذلك منتدى غرب المتوسط (5+5)، حيث تتضمن هذه المشاريع بنودا تؤكد على ضرورة التصدي للإرهاب ومحاربته بكافة أشكاله وصوره.

2. نزع أسلحة الدمار الشامل

تشكل أسلحة الدمار الشامل بالنسبة لأوروبا بصورة عامة، ودول جنوبها بصفة خاصة كونها دول متوسطية، تهديداً عالي الخطورة. بالرغم من أن المعاهدات الدولية سمحت بالحد من عملية امتلاك هذه الأسلحة. وقد برز ملف مساعي ليبيا لامتلاك أسلحة دمار شامل منذ أواسط الثمانينات، وقد أرجعت المصادر الاستخباراتية الأمريكية هذه المساعي إلى عقد السبعينيات، ووفقاً للتقرير الصادر عن فيدرالية العلماء الأمريكيين الذي رفع إلى أجهزة صناعة القرار الأمريكي في أواسط التسعينيات، فقد كانت هناك خطة ليبية منذ عام 1979 لشراء محطة لتوليد الطاقة النووية، ولكنها

[1] - .خالد حنفي، **لماذا خرجت ليبيا من محور الشر**، مصدر سبق ذكره. ص 46.

عدلت عن ذلك لعدم ارتياحها للتكنولوجيا الروسية، ثم تعاقدت مع شركة (Belgonuchesire) البلجيكية عام 1984 لتنفيذ المشروع، ولكن الحكومة البلجيكية عدلت عن السماح بتنفيذ العقد رضوخاً للضغوط الأمريكية، وقد قدرت تكلفته بمليار دولار، ويتضمن التقرير أيضاً مزاعم عن مواقع في مدينتين ليبيتين هما ترهونة وتاجوراء يعتقد أنها تصنع أسلحة كيميائية[1].

وقد أشارت تقارير المخابرات الأمريكية (CIA) إلى نوايا النظام الليبي في امتلاك السلاح النووي، غير أن نقص الخبراء المختصين والعجز عن الحصول على التقنية اللازمة حال دون تحقيق ذلك. كما تشير إلى امتلاك ليبيا أسلحة كيميائية غير أنها تؤكد أن قدرتها على إنتاج أسلحة بيولوجية لا تزال متواضعة. وتشير تقارير الوكالة إلى أن ليبيا نجحت في تطوير صواريخ بعيدة المدى لتصل إلى إسرائيل ودول جنوب أوروبا، وذلك بفعل الدعم الكوري الشمالي[2].

وفي ديسمبر 2002 أصدرت وزارة الخارجية الليبية بياناً أعلنت فيه، أنه نتيجة للمناخ الدولي الذي ساء أثناء الحرب الباردة، وكذلك التوتر الذي ساد منطقة الشرق الأوسط، فإن سباق التسلح لا يخدم أمن ليبيا، ولا أمن المنطقة ويتعارض مع حرصها الشديد على عالم ينعم بالأمن والسلام[3]، ونظراً لعدم الاستجابة الجدية لدعوتها هذه سعت ليبيا إلى تطوير قدراتها الدفاعية والاحتفاظ فقط بالصواريخ ذات المدى المطابق للمعايير المتفق عليها وفقاً لنظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، الذي يحدد مدى الصواريخ بأن لا يتجاوز(300) كيلومتر، وأن ليبيا قررت بإرادتها التخلص تماماً من كل أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيماوية أو بيولوجية. وأكدت ليبيا على موافقتها إخضاع كافة منشآتها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية، وبأنها سوف تتعامل مع الوكالة بشفافية تامة، ووقعت على الاتفاقية الدولية التي تحظر استعمال الأسلحة البيولوجية، كما وقعت بتاريخ 10 مارس 2004 على البروتوكول الإضافي

---

[1]- حسين محمد مسعود: **الدور الإقليمي الليبي تجاه إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، 1990-2005**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2004. ص 112.

[2]- السنوسي بسيكري: **ليبيا وسياسة التكيف غير المشروط**، بتاريخ 2012/3/7. من موقع www.aljazeera.net

[3]- صدر بيان من الخارجية الليبية أكد على قطع علاقات ليبيا بجميع المجموعات والمنظمات التي تتورط في الإرهاب الدولي بجميع صوره وأشكاله، كما أعلن العقيد معمر القذافي في19 ديسمبر 2003 استعداده لفتح المنشآت النووية الليبية، أمام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في إشارة إلى تخلي ليبيا عن برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل. يمكن الرجوع إلى نص البيان في كتاب: ميلود المهذبي، **قضية لوكربي**، مصدر سبق ذكره. ص337-338

لمعاهدة حظر الانتشار النووي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وما ترتب عليه من أحقية المفتشين الدوليين التابعين للوكالة في الدخول إلى ليبيا بشكل مباغت للقيام بعمليات التفتيش والرقابة على أي موقع تريد[1].

وقد سبق إعلان ليبيا تخليها عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، إجراء مفاوضات عام 2003 مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة في العاصمة البريطانية لندن، ضمت خبراء وتنفيذيين من حكومات الأطراف الثلاثة، ولم يعلن عن طبيعة وفحوى المفاوضات وظهرت بعض الإشارات من الأطراف الأمريكية والبريطانية تتعلق بالملفات العالقة، وعلى رأسها ملف أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وقد تخللت هذه الجلسات زيارات قام بها أمريكيون وبريطانيون لمواقع يعتقد أنها تصنع مواد فتاكة بما فيها مشروع لتركيز اليورانيوم، كما التقى القذافي شخصياً هذا الفريق وأجرى معهم مفاوضات مكثفة كانت نتيجتها التأكيد على ضرورة التخلي عن أسلحة الدمار الشامل.

وجاء الاعتراف الليبي ببرنامج تطوير أسلحة دمار شامل استباقياً للحد من الضغوط التي كانت تمارس على ليبيا، سواء من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية أو الولايات المتحدة، لاسيما أن حجة امتلاك السلاح النووي مثل أحد المبررات الأمريكية المعلنة لغزو العراق. والمؤكد أن ما فعلته ليبيا كان هدفه سياسياً أكثر منه عسكرياً، ذلك أن القدرات الليبية في المجال النووي ضعيفة للغاية ولم يكن بمقدورها الوصول إلى إنتاج قنبلة نووية، وهو ما أثبتته تقارير الوكالة الدولي للطاقة النووية من خلال عمليات تفتيش للمواقع الليبية، حيث تم الكشف عن وجود معدات وبرامج يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة المحظورة، أهمها آلات الطرد المركزي وأواني لنقل المواد الكيماوية وممخضات لنقل الجوامد إلى سوائل تستخدم في تخصيب اليورانيوم، مع التأكيد بأن البرنامج النووي الليبي لا يزال في مراحله الأولى، وهذا ما أكد عليه "محمد البرادعي" المدير العام للوكالة الدولية بأن البرنامج النووي الليبي في مرحلة أولية وانه ليس متطوراً كثيرا.[2]

---

[1] - The Economist Intelligence Unit Limited « Libya Country Report Outlook », 2004-2005 the, 2005. Pp.12-13

[2]- **البرادعي يجتمع بـ"القذافي" ويشيد بتعاون ليبيا في عمليات التفتيش عن الأسلحة** بتاريخ 2012/5/20، موقع www.albawaba.com.

وكان الاتحاد الأوروبي قد طرح مبادرة تهدف إلى حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل وضبطها ونزعها عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وقام وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي بإطلاق هذه المبادرة في ديسمبر 2001، وفي 10 يوليو 2003 بعد حرب الخليج، قرر الاتحاد الأوروبي رفع فعاليته المشتركة بالنسبة لجعل الاتحاد الأوروبي محورياً في هذه الملفات[1]، وقد ترافقت هذه السياسات مع تطور التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا في مجموعة من القضايا والملفات، وبذلك شكلت هذه الخطوة الليبية مرحلة مهمة في طريق بناء علاقات متطورة مع الاتحاد الأوروبي، والتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وعبرت أغلب دول الاتحاد الأوروبي عن استعدادها للتعاون مع ليبيا في هذا المجال، سيما أن ليبيا أكدت بأن الاستخدام سيكون للأغراض السلمية.

وعقب الإعلان الليبي بالتخلي عن برنامج تطوير أسلحة الدمار الشامل قام العديد من الوفود الرسمية من دول الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ذات العلاقة، منها زيارة المفوض الأوروبي المعني بشؤون الأبحاث العلمية بزيارة ليبيا لبحث التعاون في المجالات العلمية، ومعالجة ما تبقى من ملفات وقضايا عالقة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا[2]، وللتشاور حول كيفية الاستفادة من آراء ومقترحات ليبيا بشأن التوقف عن السعي لإنتاج وتطوير أسلحة الدمار الشامل. كما جاء هذا الإعلان متزامناً مع المبادرات الأوروبية التي تتطلب تفعيل الدور الأوروبي في هذه الملفات، حيث قام الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2004 برفع آخر العقوبات المفروضة على ليبيا، بما في ذلك رفع الحظر المفروض على بيع الأسلحة، وتم الاتفاق على إنشاء محطة نووية سلمية في ليبيا لتحلية مياه البحر تتكلف فرنسا بإنشائها، كما توجت هذه التطورات بحصول ليبيا على العضوية في مجلس المحافظين بالوكالة الدولة للطاقة الذرية[3].

---

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور: **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة**، لبنان،: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007. ص 287.

[2]- خالد حنفي: **لماذا تخلت ليبيا عن برنامج أسلحة الدمار الشامل؟** ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة العاشرة، العدد 109، يناير 2004. ص 7.

[3] - عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، مصدر سبق ذكره. ص 201.

ثانيا- قضيتا الهجرة غير الشرعية والممرضات البلغاريات

بدأت ظاهرة الهجرة، وخاصة الهجرة غير الشرعية، تحظى باهتمام دولي واسع في العقود الأخيرة من القرن العشرين وأصبحت عاملاً مؤرقاً للكثير من الدول، سواء الدول المستقبلة للهجرة أو دول العبور، فهي قضية مشتركة بين الجانبين. وقد أولت المفوضية الأوروبية اهتماماً خاصاً بها، معتبرة إياها جزء لا يتجزأ من التعاون الأورو-متوسطي، كما استخدمها النظام الليبي كأداة للضغط السياسي على الاتحاد الأوروبي لاسيما إيطاليا. كذلك تعد قضية الممرضات البلغاريات المحكوم عليهن بالإعدام في ليبيا لاتهامهن بحقن أطفال ليبيين بفيروس فقد المناعة الايدز، من القضايا الخلافية بين الاتحاد الأوروبي وليبيا.

1. قضية الهجرة غير الشرعية

الهجرة بشكل عام هي انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان ذلك في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، والفرق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية أن الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وإقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني ودون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة[1].

وتعد هذه الظاهرة على رأس القضايا التي تؤرق أوروبا، حيث ترى الدول الأوروبية أن عليها الحد من هجرات الجنوب إليها، وهناك مخاوف متزايدة في أوروبا من أن يشكل المهاجرون تهديداً للاستقرار، خاصة أن تنفيذ اتفاق (شنغن) قد أدى إلى تلاشي الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي الموقعة على هذه الاتفاقية، والتي تضمن التنقل داخل دوله، وتنتهج سياسة موحدة تجاه الهجرة القادمة من خارج هذا المجال

[1]- موسى الأشخم: **صناعة الهجرة غير الشرعية**، مجلة دراسات، طرابلس، السنة الثامنة، العدد 28، ربيع 2007. ص4.

الموحد، فصارت الهجرة مشكلة أوروبية عامة وليست مسألة وطنية أو قطرية.

وتعد دول جنوب المتوسط أهم مراكز تصدير الهجرة إلى أوروبا، ويعود سبب ذلك إلى العامل الجغرافي والروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذي جعل منها مشكلة تواجه دول جنوب المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي، وتشكل تحدياً وجب معالجته نظراً للآثار السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة عليها، حيث يتم ربطها في إطار المنظور الأوروبي بالاستقرار في دول جنوب أوروبا، حيث إن عدم الاستقرار السياسي في دول شمال إفريقيا قد يؤدي ضمن أسباب أخرى، إلى تدفق اللاجئين نحو الشمال أي نحو الدول الأوروبية، سواء بهدف العمل المؤقت أو اللجوء السياسي أو الهجرة والاستقرار الدائم، بما تمثله هذه التدفقات من صراعات مستقبلية قد تثير نزاعات عسكرية.[1]

وقد شهد عام 1995 في أعقاب تفجيرات مترو باريس تحولاً في الاتجاهات المعادية للهجرة والمهاجرين في أوروبا من ردود فعل منعزلة ومحدودة إلى سياسات عامة، حيث أصبح المهاجرون هدفاً لحملات تسعى إلى قمعهم وطردهم، وطفت على السطح ظاهرة العداء والعنصرية ضد المهاجرين، وتزامنت مع تصاعد الجماعات اليمينية التي تثير المشاعر المناهضة للمهاجرين، حيث سجل العديد من الحوادث العدائية العنصرية ضد المهاجرين، وقد حققت هذه الأحزاب اليمينية المعادية للأجانب نجاحات في عدة دول أوروبية[2]، وتحمل بعض هذه الأحزاب الهجرة مسؤولية المشاكل التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي، وتطالب بترحيل المهاجرين، وتشترك هذه الأحزاب اليمينية المتطرفة في دعوتها إلى كراهية الأجنبي ورفضها للمسلم المهاجر، والتحذير من مخاطر الإرهاب والدعوة إلى الانتماءات القومية[3]. وتتخوف بعض دول الاتحاد الأوروبي من التأثير السلبي لموجة الهجرة في نظامها الاجتماعي والديمقراطي، الأمر الذي دفعها

[1] -**ABDELMONIM ELGUEDDARI** , Droit communautaire et travailleurs migrants des états du Maghreb, thèse de Doctorat, Droit public , sous la direction de Jean-Denis Mouton - Nancy 2 ; 1997 .site web : htt://www.thèses.fr/19209839x

[2]- جمال الدين البيومي، **العلاقات الأوروبية- المتوسطية وتحديات المستقبل**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 182، أكتوبر 2010. ص 105

[3]- جريدة الشرق الأوسط، الجمعة، 15 أبريل 2005، العدد (9635)

إلى دعم عملية التنمية في دول المصدر، بهدف الحد من تزايد هجرة أبنائها.

ومع تنامي هذا النوع من الهجرة غير الشرعية، وما صاحبه من تحول دول جنوب المتوسط منذ مطلع التسعينيات إلى مراكز لعبور الهجرة الأفريقية إلى أوروبا، الأمر الذي أدخل ليبيا مؤخراً في الصورة الإقليمية للهجرة كمنطقة عبور للهجرة غير الشرعية أو السرية أو ما اصطلح على تسميته مؤخراً قوارب الموت[1]. وقد أدى تفاقم هذه الظاهرة وخطورتها دول الاتحاد الأوروبي إلى مكافحتها ومحاولة وضع حل لها، وهو ما دفع بها إلى زيادة التعاون والتنسيق مع ليبيا، التي تعد كمنطقة عبور نحو أوروبا. خاصة أن ليبيا لم توقع على (اتفاقية لاجئين)عام 1951. وقد أعربت ليبيا التي لا يتعدى عدد سكانها ستة ملايين نسمة، مراراً وتكراراً عن رؤيتها لهذه القضية، وتتعرض لنزوح آلاف القادمين من دول أفريقية عديدة بسبب الجوع والفقر والحروب الأهلية، ومن ليبيا يعبرون البحر سراً إلى جنوب أوروبا، وفي سبيل وقف هذا النزوح تنفق ليبيا الملايين من الدولارات وتهيئ آلاف أفراد الشرطة والجيش لحماية حدودها، إلا أنها لا تستطيع أن تمنع هذه الظاهرة بشكل كامل، وقد طالبت ليبيا دول الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات لها، لمنع نزوح المهاجرين غير الشرعيين، والابتعاد عن السياسات الانتقائية لمكافحة الهجرة، وعدم التفاوض بمواضيع الهجرة في إطار هيمنة أوروبية. وأن لا تكون معالجة هذا الملف أمنية تلاحق المتسللين وتعتقلهم، بل يجب أن تنبع من حوار شامل ومن مقاربة تضامنية،

كما حذرت دول الاتحاد الأوروبي بأنه يوجد في لبيبا العديد من الأجانب، الذين يسعى الكثير منهم إلى الهجرة إلى أوروبا، ويحاولون أن يتخذوا من ليبيا جسراً إلى أوروبا، فقد وصل عدد المهاجرين الذين حالت ليبيا دون هجرتهم بشكل غير قانوني إلى 40 ألف مهاجر خلال عام 2006، وقامت بترحيل المهاجرين الذين يحاولون الهجرة إلى أوروبا عن طريق ليبيا، وتختلف جنسياتهم وتتنوع بين دول افريقية وآسيوية[2].

[1]- البشير الكوت: **ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الإفريقية**، مجلة دراسات، مصدر سبق ذكره. ص57-58.

[2]- نادية بن يوسف: **الطيور المهاجرة في قبضة قوارب الموت**، مقال في صحيفة الجماهيرية، العدد(5091) بتاريخ 2006/11/29.

وفي دراسة قام بها الاتحاد الأوروبي عام 2005 أشارت إلى أن هناك (600,000) عامل أجنبي غير شرعي في ليبيا، وهذا يشكل ورقة ضغط في يد ليبيا تعيه دول الاتحاد الأوروبي عموما، حيث قامت ليبيا باستخدام ورقة الهجرة غير الشرعية في الضغط على الحكومات الأوروبية كأسلوب يجعل من ليبيا نقطة ارتكاز لأي مبادرة بالمنطقة، واستخدام ورقة الهجرة جعل من وزير الداخلية الإيطالي في عام 2003 يتهم ليبيا بأنها تدير حرباً ضد أوروبا من خلال عدم ضبط حدودها وتساهلها في مسألة الهجرة غير الشرعية[1]،

ولمحاولة الحد من هذه الظاهرة ومكافحتها قام رئيس الشرطة الإيطالية بزيارة إلى لبيبا من أجل التنسيق للتعاون الأمني ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وتم توقيع - مذكرة تفاهم- بتاريخ 3 يوليو 2003 للحد من الهجرة عبر الأراضي الليبية مقابل تقديم مساعدة لوجستية لليبيا تتعلق بمراقبة الحدود البحرية والبرية. وقد قامت ليبيا بالمقابل بمجموعة من الإجراءات بهذا الشأن، مثل القرارات الصادرة فيما يتعلق بتنظيم دخول العمالة الوافدة وفرض التأشيرات عليها[2].

وفي هذا الإطار شاركت ليبيا في الاجتماع الوزاري لتجمع (5+5) الذي عقد عام 2004 حول موضوع الهجرة الذي تضمن بعض النقاط المهمة التي تعكس رؤيتها حول موضوع الهجرة وكيفية مكافحتها، وذلك من خلال تبني كل الأطراف لمبادرات إنجاز مشاريع تنموية في المناطق الحدودية لدول جنوب حوض البحر المتوسط للحد من هذه الظاهرة، وكذلك وجوب توسيع الحوار حول هذه الظاهرة لتشمل البلدان الأفريقية القاطنة جنوب الصحراء بصفتها معنية بها.

[1]- حسين البوبكري: **الهجرة ودورها في العلاقات المغاربية الأوروبية**، بحث قدم في ورشة عمل نظمتها أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، حول الهجرة غير الشرعية بتاريخ 21-2008/4/22.

[2]- مجيب حسن محمد، **الهجرة غير الشرعية المشكلة والأبعاد**، مجلة دراسات، طرابلس، السنة الثامنة، العدد: 28، ربيع 2007. ص 100.

كما تعد قضية الهجرة غير الشرعية من القضايا المهمة التي ركز عليها إعلان برشلونة، وباعتبار أن إعلان برشلونة يمثل الإطار العام والشامل للعلاقات الأورو-متوسطية فقد حاول إرساء قاعدة لتنظيم الضغط السكاني، والحد من الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال، وذلك عن طريق تحسين الظروف المعيشية، وتحسين الحريات في كافة دول الشراكة وربط هذه القواعد بمساعدات من أجل التنمية، ومن أهم هذه المساعدات تلك التي يقدمها الاتحاد الأوروبي عن طريق أداة مالية يطلق عليها اسم (ميدا)، وهي الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي[1].

وقد أبدت ليبيا تعاوناً مع الدول الأوروبية للتصدي لهذه الظاهرة من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات. وفي اجتماع لوزراء الداخلية الأوروبية في لوكسمبروغ في ديسمبر 2005 وافقوا على التعاون التدريجي مع ليبيا حول قضايا الهجرة وتحديد مدى التعاون وتطويره بحسب التزامات ليبيا في قضيتي اللجوء وحقوق الإنسان، وربط دبلوماسيون أوروبيون تفعيل هذا القرار بما سيسفر عنه طلب الاستئناف المقدم بخصوص الممرضات البلغاريات المحكوم عليهن بالإعدام في قضية أطفال الإيدز قي بنغازي، كما طالب الاتحاد الأوروبي ليبيا بضرورة حماية حدودها والضغط عليها في هذا الاتجاه، خاصة فيما يتعلق بتسيير دوريات بحرية أوروبية في مياه ليبيا الإقليمية الأمر الذي قوبل برفض تام من قبل السلطات الليبية، واكتفت مفوضية الاتحاد الأوروبي ببذل الجهود لإقناع ليبيا بالتعاون في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وعدم سماحها لقوارب الهجرة في استخدام سواحلها.

[1] - Shaun Waterman, UPI Homeland and national security Editor « EU, Libya agree border security measures, Nov 27, 2006. www.upi.com.

كما انعقد مؤتمر وزاري إفريقي أوروبي في طرابلس يومي 22-2006/11/23 لمناقشة قضية الهجرة والتنمية[1]، وقد تميز هذا المؤتمر بطرح قضية الهجرة بشكل صريح وتم فيه تشخيص جوانبها المختلفة، كما تميز بالربط بين قضيتي الهجرة والتنمية، بحيث تم وضع آليات لمعالجتها، وقد أكد المفوض الأوروبي لشؤون الهجرة خلال المؤتمر أنه بإمكان ليبيا أن تلعب دورا فاعلا للمساعدة في الحد من تدفق الهجرة غير الشرعية الأفريقية إلى أوروبا لأن لها نفوذا على الدول التي يأتي منها المهاجرون، وهي محطة يتوقف فيها المهاجرون غير الشرعيين من أفريقيا، لهذا فإنه يمكنها أن تكون محور ارتكاز في المتوسط[2].

كما تم توقيع اتفاق بين ليبيا وإيطاليا في 2007/12/29، لتطوير التعاون بينهما في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية[3]، ونص الاتفاق على تكثيف التعاون بين الجانبين في مكافحة المنظمات الإجرامية التي تكرس نشاطها في الاتجار بالبشر واستغلال الهجرة غير الشرعية، وتضمن الاتفاق على أن تعمل إيطاليا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي بتمويل من ميزانية الاتحاد القيام بتزويد ليبيا بمنظومة مراقبة للحدود الليبية البرية والبحرية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأن يتم إنجاز هذه المنظومة حسب المتطلبات المقدمة من الجانب الليبي للبعثة الفنية للمفوضية الأوروبية Frontex [*].

وبالتعاون بين الجانبين في ملف الهجرة غير الشرعية بدأ تشكيل نمط جديد من العلاقات والتعاون، حيث أكد قادة إيطاليا وبلجيكا وألمانيا وفرنسا على مركزية مسألة الهجرة الإفريقية إلى أوروبا في أي تصور لمستقبل العلاقات الليبية الأوروبية[4].

1- اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية)، الإعلان المشترك لمؤتمر إفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية، طرابلس 22-2006/11/23.

2- بشير الكوت: **ظاهرة الهجرة الشرعية في العلاقات الأوروبية الإفريقية**، مصدر سبق ذكره. ص 60.

3 - للاطلاع على تفاصيل اتفاق بين ليبيا والجمهورية الايطالية، انظر الملحق رقم (1).

* - هي وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي تختص بمراقبة الحدود الدولية للدول أعضاء الاتحاد، ومقرها الرئيسي في بولندا.

4- علي الحاج: **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مصدر سبق ذكره. ص242.

وفي نوفمبر 2010 تم عقد قمة إفريقية أوروبية في ليبيا، لمناقشة قضايا عدة منها ملف الهجرة غير الشرعية وكيفية معالجته، خاصة وأن المواقف الأفريقية والأوروبية متباينة حول هذا الملف[1].

ويبقى ملف الهجرة غير الشرعية في حاجة إلى مزيد من التفاوض، فهو أحد الملفات التي تتباين حولها وجهات النظر بين الطرفين، كما تعد عقبة في طريق التوصل إلى اتفاق شراكة بينهم، فالاتحاد الأوروبي يسعى إلى إقناع ليبيا بأداء دور كبير في مكافحة تسلل المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من القارة الأفريقية، ويستخدمون الشواطئ الليبية كمنطلق لرحلاتهم عبر مياه حوض البحر المتوسط إلى الشواطئ الإيطالية.

2. قضية الممرضات البلغاريات

تعود وقائع القضية إلى عام 1999، عندما ألقت السلطات الليبية القبض على خمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني بتهمة حقن (426) طفلا ليبيا بدم ملوث بفيروس الإيدز بمستشفى بمدينة بنغازي، وبعد جلسات عدة أمام القضاء، تم الحكم على المتهمين بالإعدام في مايو 2004، وأكدت المحكمة العليا الحكم في ديسمبر 2006 وعلى الرغم من لجوء محامي المتهمين للاستئناف أمام المحكمة الليبية العليا في طرابلس، فقد تم إثبات حكم الإعدام في يوليو 2007[2].

وخلال المدة التي تم فيها تداول القضية أمام القضاء مورست ضغوط عديدة على ليبيا، حيث طالبت بلغاريا بإطلاق سراح الممرضات وإيقاف أي حكم صادر بحقهن، كما شاركت في هذه الضغوط الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، الذي اعتبر القضية تمثل عقبة أمام إبرام اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع ليبيا[3]، وأعرب

1- **ليبيا ـ من دولة مارقة إلى حارس للحدود الأوروبية**، موقع www.alhiwar.net تم الاطلاع عليه 2018/3/4

2- جهان مصطفى: **ليبيا وممرضات الايدز: نموذج انتصار السياسة على العدالة**، www.mostakbal.org.

3- **بروكسيل تدعو ليبيا إلى التراجع عن حكم الإعدام على الممرضات البلغاريات**، موقع مركز Dw الإعلامي، www.origin.dw-word.de تم الاطلاع عليه 2018/3/4

عن خيبة أمله من الحكم الصادر بحق الممرضات البلغاريات، ودعا إلى الإفراج عنهن، وإلا ستكون هناك تداعيات سلبية ومحتملة لعلاقات ليبيا بالاتحاد الأوروبي في حال تنفيذ الحكم، وربط الاتحاد الأوروبي بين عودة طبيعية لعلاقاته مع ليبيا بضرورة الوصول إلى تسوية مناسبة لهذه القضية بما يضمن إطلاق سراحهن.

كما أعلنت أكبر مسؤولة بلغارية بالاتحاد الأوروبي مفوضة الاتحاد لشؤون المستهلكين "ميجلينا كونيغا" بأن الإفراج عن الممرضات هو أمر غير قابل للتفاوض، ودعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في أي اتفاقيات ثنائية مع ليبيا[1]. غير أن الموقف الليبي أصر على أن القضية هي قضية قانونية وأن الجهة الوحيدة التي تملك الحق في الفصل فيها هو القضاء الليبي، إلا أن تتبع مسار التعامل الليبي مع القضية يظهر بجلاء أنها حاولت جاهدة توظيفها في الحصول على مكاسب سياسية تعزز بها جهودها الرامية لتطبيع علاقاتها مع الدول الأوروبية، ومحاولة مقايضة الممرضات البلغاريات بالمواطن الليبي"عبد الباسط المقرحي" المحكوم عليه بالسجن مدى الحياة من قبل محكمة اسكتلندية أقيمت في هولندا عام 2001 بعد إدانته بتفجير طائرة لوكربي.

وبعد مضي أكثر من ثماني سنوات على القضية، ظهرت بوادر انفراج من خلال مشروع اتفاق يرمي إلى إيجاد مخرج من حكم الإعدام الصادر بحق الممرضات البلغاريات، واستبداله بالحبس المؤبد، وإحياء اتفاقية قضائية وقعت بين ليبيا وبلغاريا في عام 1984، تقضي بترحيل رعايا البلدين المحكوم عليهم لقضاء مدة العقوبة في بلدانهم، في مقابل تعاون جميع الأطراف الدولية المعنية بالقضية[2]، وإنشاء صندوق للتعويضات يخصص للأطفال المصابين وعائلاتهم تموله الحكومتان البلغارية والليبية وجمعيات ليبية أبرزها (مؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية)، وتعهدت السلطات السياسية الليبية بالضغط على الأهالي لقبول التعويضات والتنازل بما يمكن من إلغاء

[1]- **مصير البلغاريات يعوق العلاقات الليبية الأوروبية**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 708، 14 أغسطس 2004.

[2]- إلهام المليجي: **هل ليبيا صفقته لحل أزمة الممرضات البلغاريات**، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة الثالثة عشر، العدد 149، مايو 2007. ص 53-54

حكم الإعدام وتفعيل اتفاقية تبادل السجناء[1]. هل هذا يعني أن هناك خرق للقواعد والقوانين الدولية للنظام الليبي؟ أم هي سياسة واقعية لمصلحة ليبيا؟

وفي 2007/7/23 تم توقيع مذكرة تفاهم بين ليبيا ومفوضية الاتحاد الأوروبي، تعهد فيها هذا الأخير بضمان تقديم علاج طبي للأطفال المصابين وتمويل صندوق خاص بالمصابين بمبلغ (598) مليون دينار ليبيي، ونقل منهم المحتاجين إلى الرعاية الفائقة إلى المستشفيات الأوروبية في مقابل قيام ليبيا بترحيل الممرضات البلغاريات إلى بلدهم[2]. وبالفعل وفي 25 يوليو 2007 قامت ليبيا بترحيل الممرضات إلى بلدهن بلغاريا، مبررة سلوكها هذا بأنه يستند إلى الفصل (43) من الاتفاقية المشار إليها آنفا، والتي تنص في إحدى موادها على أنه في حال صدور حكم يقيد الحرية على مواطن من ليبيا أو بلغاريا يقيم في الدولة الأخرى يسمح بترحيله لقضاء مدة العقوبة المحكوم عليه بها في بلده الأصلي[3]. وأدى توقيع الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي وترحيل الممرضات إلى بلدهن إلى إغلاق ملف القضية، التي شكلت أهم العراقيل التي أعاقت الجهود الليبية الساعية إلى إعادة تطبيع علاقاتها مع الدول الأوروبية.

وهكذا كانت قضايا الإرهاب ومكافحته والتصدي له والهجرة غير الشرعية ونزع أسلحة الدمار الشامل وإرساء الأمن والسلم الدوليين من القضايا المهمة التي لعبت دوراً في تحديد مسار العلاقات بين الطرفين الليبي والأوروبي، وأن النهج الذي انتهجته السلطات الليبية من سياسات واقعية تجاه هذه القضايا ساهم في تطور علاقات التنسيق والتعاون بين الطرفين.

---

[1]- كما يعرض المشروع الاتفاق إيجاد حل لقضية "عبد الباسط المقرحي" الذي يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في اسكتلندا، من خلال تطبيق الصلاحية الوزارية المتاحة في القانون الاسكتلندي بإطلاق سراح السجناء بعد انقضاء أربع سنوات من عقوبتهم، أو تطبيق السلطات الملكية في مجال العفو بتدخل مباشر من رئيس الوزراء البريطاني، أو نقل السجين لقضاء عقوبته في أي بلد يتفق عليه. انظر: المصدر السابق.

[2]- اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية)، مذكرة تفاهم بين ليبيا والاتحاد الأوروبي الصادرة في 2007/7/23.

[3]- **وقائع المؤتمر الصحفي حول كشف تفاصيل المفاوضات السرية في قضية الأطفال الليبيين الضحايا الذين تم حقنهم بالإيدز**، على موقع وزارة الخارجية الليبية على شبكة الانترنت www.foreign.gov.ly/online/news تم الاطلاع عليه: 2018/3/12

المبحث الثاني: انساق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

بتخلي ليبيا عن نمطها السياسي والاقتصادي المركزي والموجه، الذي انتهجته منذ عام 1969، أضحت مجبرة أن تساير المتغيرات والمستجدات العالمية، حتى لا تظل في معزل عن الاقتصاد الدولي، الأمر الذي يدفعها إلى إعادة هيكلة اقتصادها وإعادة النظر في منظومتها القانونية لمسايرة هذه المستجدات. ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى النسق التعاوني الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وليبيا (المطلب الأول)، كما سنتطرق إلي النسق التعاوني القانوني بين الاتحاد الأوروبي وليبيا (المطلب الثاني).

المطلب الأول: النسق التعاوني الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

رغم عديد الأزمات التي مرت عليها وكثرة الاختلافات في وجهات النظر بينها وبين الدول الأوروبية إلا أن العلاقات الاقتصادية بقيت محافظة على إطار يضمن استمراريتها، فالضاغط الأمريكي والأوروبي حاول عزل المصالح الاقتصادية عن المواقف السياسية، وكذلك ليبيا حرصت على عدم معاملة المصالح الغربية بمعايير علاقاتها السياسية، حرصاً منها على الاحتفاظ بورقة يمكن أن تفاوض بها من جهة، ومن جهة أخرى حفاظاً على مكاسب تكنولوجية وموارد مالية هي تحتاجها[1]. وبذلك حاولت ليبيا استثمار علاقاتها الاقتصادية المهمة مع الدول الأوروبية لاعتبارات الجوار الجغرافي والتاريخي والحضاري، إلا أن الحصار الذي فرض عليها في عام 1992 قلص حجم التعاون مع الدول الأوروبية، حيث اقتصر على مجال النفط.

وبفك الحصار ارتفعت وتيرة التعاون الليبي الأوروبي إلى مستويات متطورة، فازداد حجم التبادل التجاري مع أغلب الدول الأوروبية وخاصة مع الدول التي ارتبطت معها بعلاقات طبيعية تقليدية كإيطاليا، وألمانيا، فرنسا، أو الدول الأوروبية الأخرى التي لم تكن علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا ذات أهمية تذكر كاليونان، وقبرص، وبلجيكا،

[1] - كميله أحمد عثمان، **السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990-1998**، مصدر سبق ذكره، ص 200.

وسويسرا، وبولندا، والبرتغال، وغيرها. فأنتجت تلك العلاقات العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، وتعددت زيارات الوفود السياسية والاقتصادية إلى ليبيا التي أسهمت في تطوير المبادلات التجارية، والتوصل للعديد من المشاريع المشتركة ذات الأهمية الاقتصادية لكلا الطرفين.

أولا - تطور التبادلات التجارية

بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي مرت بها العلاقات الليبية الأوروبية خلال فترة الثمانينات والتسعينات فإن تجارة ليبيا الخارجية حافظت على توازن العلاقات، فقد سعت ليبيا إلى استمرار وجودها في الأسواق الأوروبية من خلال بعض الاستثمارات الخارجية عن طريق المؤسسة الليبية للاستثمارات الخارجية التي تمثل الصندوق الليبي للثروة السيادية، والتي تتمثل في استثمار مدخرات ليبيا في الخارج، وقد تركزت معظم أنشطة استثمارات الشركة في دول الاتحاد الأوروبي، على شكل استثمارات طويلة الأجل وأسهم في العديد من كبريات الشركات الأوروبية.

وفي المقابل يعد الاستثمار الأجنبي المتجه من دول الاتحاد الأوروبي نحو ليبيا بشكل عام ضعيف نسبيا، كما أنه يتصف بعدم الاستقرار، أضف إلى ذلك فقد كان الاستثمار الأوروبي محدوداً ومحصوراً في الاستكشافات النفطية والغازية وفي عمليات التنقيب، أما فيما يتعلق بمصادر هذه الاستثمارات فقد استحوذت الشركات الإيطالية والألمانية على النصيب الأكبر من إجمالي هذه الاستثمارات المتمثلة في شركة "Eni إيني" الإيطالية ومجموعة "Repsol ريبسول" وشركة "Saipem سايبم" الإيطالية الخاصة بمد خطوط أنابيب الغاز إلى جانب شركة "Veba فيبا" الألمالية وشركة "Total توتال" الفرنسية وشركة "Lasmo لازمو" البريطانية[1].

وعقب تسوية قضية لوكربي، دخلت العلاقات مرحلة جديدة تزامنت مع انفراجات وتطورات سياسية واقتصادية بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي، شهدت

[1]- مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي السادس والأربعون، السنة المالية 2002، ص35.

ارتفاعاً كبيراً في حجم التبادل التجاري بين الجانبين، بلغت فيه قيمة الصادرات الليبية في عام 2003 إلى دول الاتحاد الأوروبي حوالي (80%) من إجمالي الصادرات الليبية، وكذلك بلغت الواردات الليبية من دول الاتحاد الأوروبي في الفترة نفسها ما نسبته حوالي (50%) من إجمالي الواردات الليبية[1].

كما تزامنت هذه الانفراجات والتطورات السياسية مع عودة قوية للشركات النفطية الأوروبية إلى السوق الليبي، مما يدلل على رغبة الطرفين في تقوية علاقاتهم الاقتصادية، وهي رغبة تجد ما يبررها من جانب الاتحاد الأوروبي في وجود مصالح اقتصادية مغرية تتمتع بها ليبيا، ويمكن القول إن المشاريع الحيوية في مجال النفط والبنية التحتية التي تطرحها ليبيا قد أثارت تنافساً كبيراً بين الدول الأوروبية، وذلك لأجل تحصيل أكبر حصة من الاستثمار في هذه المشاريع، ونظراً لاعتماد الاتحاد الأوروبي على النفط من الخارج، لأن النفط الليبي يمثل نسبة لا بأس بها من مستوردات الاتحاد الأوروبي من النفط، خاصة أنه يمتاز بميزة القرب، وارتفاع درجة النقاوة وانخفاض تكاليف نقله واستخراجه، كل ذلك جعل من النفط الليبي هدفاً استراتيجياً للدول الأوروبية[2]، فالاحتياطات النفطية الليبية العالية والخطوات التي اتبعتها ليبيا لإحداث إصلاحات على القطاع النفطي، جعلت ليبيا وقطاعها النفطي ساحة منافسة كبيرة للشركات النفطية العالمية والأوروبية، كما شجع على تطور العلاقات الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي.

فقد شهدت ليبيا تنافسا كبيراً من الشركات العالمية لأجل الحصول على أكبر حصة من الاستثمار في المشاريع الحيوية في مجال النفط، وخلال عام 2005 تم توقيع (40) عقداً مع شركات نفطية عدة أوروبية وأمريكية[3]، وحصلت شركات أوروبية على امتيازات لمشاريع تطوير البنية التحتية في ليبيا، حيث بلغ عدد دول الاتحاد الأوروبي التي ساهمت بالاستثمار في ليبيا تسع دول في مجالات الاستثمار الأجنبي والمتمثلة في

[1]- مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي السادس والأربعون، السنة المالية 2004، ص 6.
[2]- حسن عبد السلام النكاع: **أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الليبية الأوروبية**، رسالة ماجستير، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص 58.
[3]- **توقيع 40 عقدا للحفر والتنقيب عن النفط**، تم الاطلاع عليه: 2016/3/12، على موقع www.aljazeera.net.

الصناعة والسياحة والزراعة والصحة والخدمات والثروات البحرية، منها ما هو استثمار أجنبي بالكامل ومنها ما هو مشترك مع استثمارات محلية، حيث يقدر إجمالي الاستثمارات لهذه الدول بـ26 مشروعاً، وهي تمثل ما نسبته (24,57%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في ليبيا. ذلك أن السياسات التي تبنتها ليبيا فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي القائم على تشجيع القطاع الخاص لإدارة دفة الاقتصاد وتخفيف سيطرة الدولة، وإجراء تغييرات في السياسات والتشريعات الاقتصادية لجعلها أكثر مرونة بما يتيح للرأسمال الأجنبي الاستثمار في ليبيا.

ونظراً إلى تركيبة الصادرات الليبية المتكونة في معظمها من النفط الخام والغاز الطبيعي، فإن الدول الصناعية عموماً، ودول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، تعد سوقاً تقليدية للصادرات الليبية، فدول الاتحاد الأوروبي هي الشريك التجاري الأول مع ليبيا، ذلك أن التركيب السلعي للتجارة الخارجية بين مدى تركز الصادرات في مادة رئيسية واحدة هي النفط، التي شكلت نسبة تتراوح ما بين (94% و97%) من مجموع الصادرات الليبية[1]. كما تعتمد في استيراد معظم احتياجاتها من السلع المصنعة، سواء كانت اللازمة لتلبية متطلباتها من سلع استهلاكية أو احتياجات تنمية، فمنطق المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل هو ما يربط دول الاتحاد الأوروبي بليبيا، حيث إن حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين الطرفين يفوق سبعة أمثال التبادل الثنائي بين دول المتوسط.

وبتتبع اتجاهات التجارة الخارجية والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات من السلع والخدمات حسب مناطق التعامل التجاري الدولي، وحسب الدول التي يتم معها التبادل، تأتي دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى، وفي الجداول الآتية سنقوم بتوضيح ما تستحوذ عليه دول الاتحاد الأوروبي من الصادرات والواردات الليبية، بالمقارنة مع دول العالم الأخرى لآخر سنتين سبقت انتفاضة 17 فبراير 2011.

[1]- مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي السابع والأربعون، السنة المالية 2003، ص 70.

تتصدر دول الاتحاد الأوروبي قائمة الدول المصدرة لليبيا، حيث مثلت الواردات الليبية ما نسبته (34,4%) من إجمالي الواردات الليبية لعام 2009، في حين مثلت (35,7%) من إجمالي واردات ليبيا لعام 2010، وتأتي في مقدمة الدول الأوروبية إيطاليا، تليها ألمانيا ففرنسا فبريطانيا ثم إسبانيا. ينظر إلى **الجدول رقم(11).** وتعود الأهمية النسبية الكبيرة للواردات الليبية من دول الاتحاد الأوروبي إلى القرب الجغرافي من ناحية، وإلى حاجة السوق الليبي إلى المنتجات الأوروبية خاصة الآلات والمعدات وبعض السلع الغذائية من ناحية أخرى.

الجدول رقم 11: **يوضح قيمة الواردات الليبية خلال الفترة** (2009-2010)

بملايين الدينارات

البلدان	2009	2009%	2010	2010%
الاتحاد الأوروبي	5513547	34.4	7993935	35.7
إيطاليا	1157885	7,2	2106589	9,4
ألمانيا	779035	4,9	1523237	6,8
فرنسا	300806	1,9	1117228	5,0
بريطانيا	438236	2,7	711352	3,2
إسبانيا	178300	1,1	296177	1,3
باقي دول الاتحاد الأوروبي	1949696	16,6	2239352	10,0
الصين الشعبية	1467940	12,1	2183406	9,8
كوريا الجنوبية	830221	9,1	2060780	9,2
الولايات المتحدة	598109	5,2	1178596	5,3
اليابان	598109	3,7	895260	4,0
تركيا	1463791	9,1	2370083	10,6
تونس	711942	4,4	487115	2,2
مصر	383021	2,4	791287	3,5
البرازيل	96510	0,6	541500	2,4
بلدان أخرى	2739961	17,1	3272413	14,6
المجموع الكلي	16060567	100,0	22376315	100,0

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي 2010.

الجدول رقم 12: **قيمة الصادرات الليبية خلال الفترة** (2009-2010)

بملايين الدينارات

البلدان	2009	2009%	2010	2010%
الاتحاد الأوروبي	24562239	72.1	32615568	80.2
إيطاليا	11670818	34,3	19527937	42,3
ألمانيا	2637731	7,7	1264698	9,2
فرنسا	2358339	6,9	1182429	2,6
بريطانيا	543628	1,6	748802	1,6
إسبانيا	1216292	3,6	2059738	4,5
باقي دول الاتحاد الأوروبي	747324	2,2	158568	3,4
الصين الشعبية	1297119	3,8	494731	1,1
كوريا الجنوبية	4090982	12,0	7178665	15,5
الولايات المتحدة	405578	1,2	244583	0,5
اليابان	584709	1,7	638800	1,4
تركيا	598403	1,8	1161236	2,5
تونس	1140521	3,4	249925	0,5
مصر	721112	2,1	287908	0,6
البرازيل	3811615	11,2	4319364	9,4
بلدان أخرى	1672367	4,9	1476985	3,5
المجموع الكلي	34070852	100,0	46196340	100,0

المصدر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الكتاب الإحصائي 2010.

تأتي دول الاتحاد الأوروبي في مقدمة الدول المستوردة من ليبيا، حيث مثلت ما نسبته (72,1%) من إجمالي الصادرات الليبية لعام 2009، وما نسبته (80,2%) لعام 2010. ويعود سبب الارتفاع في صادرات ليبيا إلى دول الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد اقتصاديات الدول الأوروبية على نسبة عالية من مستورداتها النفطية والبترو-كيماوية.

ثانيا- المشاريع المشتركة

أولت ليبيا في الأعوام التي أعقبت رفع العقوبات وتسوية أزمة لوكربي عناية متزايدة لإقامة وتطوير علاقات اقتصادية متميزة مع دول الاتحاد الأوروبي، سواء على الصعيد الثنائي مع بعض دول الاتحاد أو على صعيد الاتحاد الأوروبي عامة، ولقد أنتجت هذه العلاقات العديد من المعاهدات والاتفاقيات وأسهمت في الوصل إلى العديد من المشاريع المشتركة ذات الأهمية الاقتصادية لكلا الطرفين. وفي هذا المطلب سنتعرض لبعض المشاريع المشتركة المهمة في المجالات النفطية ولمعاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الإيطالية، لما لها من أهمية كبيرة في طي صفحة الماضي وإقامة شراكة وتطوير مشاريع مشتركة تخدم الطرفين.

1. مشاريع قطاع النفط والغاز

لعب النفط دوراً حاسماً في تحديد موقع ليبيا في إستراتيجية القوى الدولية الكبرى، فكثيراً ما ارتبطت سياسات هذه الدول بمصادر النفط والغاز الليبي، حيث كان تأثير النفط واضحاً سواء في سياسة فرض العقوبات على النظام في ليبيا أو في السعي الدولي إلى إعادة تأهيل النظام ليصبح شريكاً يمكن أن تبرم معه الصفقات. فقدرات وموارد ليبيا من الطاقة مثلت عنصراً دائم التأثير لا يمكن التغاضي عنه، كما يعد قطاع النفط والغاز من أكثر المجالات تعاوناً بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي، حيث أبرم العديد من الاتفاقيات وعمليات المشاركة بين الجانبين في هذا المجال، كما أن ليبيا مجاورة من الناحية الجغرافية لأوروبا لا يفصلها سوى البحر المتوسط، وهذه ميزة كبيرة من حيث كلفة النقل، كما تملك ليبيا احتياطي نفط كبير يقدر بحوالي (46.4) بليون برميل من النفط الخام و(54.68) بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي حسب إحصائية عام 2010[1].

[1]- مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي الرابع والخمسون، السنة المالية 2010، ص: 50.

وتعد الأسواق الأوروبية أهم أسواق النفط الليبي، فالاستثمار الأوروبي في مجال النفط والغاز يمكن أن يفتح آفاقاً أمام الاقتصاد الليبي لزيادة الناتج القومي من تصنيع وتسويق واستثمار المنتجات النفطية، وأيضاً يفتح مجالاً أمام المستثمرين الأوروبيين للاستفادة من هذا القطاع. وكان قطاع النفط الليبي قد شهد تطورات كبيرة ابتداء من عام 2008، فعلى صعيد تطوير وتحديث المصافي النفطية، من أجل الرفع من قدراتها الإنتاجية وكفاءة أدائها الذي سيسهم في تغطية السوق المحلي من المنتجات النفطية، قامت المؤسسة الوطنية للنفط بتوقيع العديد من الاتفاقيات مع شركات عالمية متخصصة، حيث كانت الاتفاقية الأولى مع شركة (Shell) للاستكشاف لتحديث معمل الغاز التابع لشركة سرت النفطية بغرض الرفع من قدراته الإنتاجية، كما تم تعديل عدد من العقود واتفاقيات المقاسمة النفطية لتحسين شروط التعاقد لصالح الاقتصاد الليبي، حيث قامت المؤسسة الوطنية للنفط باتخاذ إجراءات إعادة التفاوض مع الشركات النفطية على أساس منح حصة أقلية من الإنتاج للشريك الأجنبي لا تتجاوز (10%) إلى(15%) وتحميله تكاليف الاستكشاف، وكذلك دفع (50%) من تكاليف التطوير[1]. وسوف نقوم بالتعرض إلى مشروعين مشتركين مهمين مع شركتين أوروبيتين هما مشروع غاز غرب أوروبا ومشروع التنقيب عن النفط في المياه الليبية.

- **مشروع غاز غرب ليبيا:**

يعد مشروع غاز غرب ليبيا واحداً من أكبر مراكز معالجة وتصدير النفط المتكاملة لخدمات ما يعرف بخدمات النفط الأولية، وهو المبادرة الأولى لتصدير الغاز الليبي لأوروبا عبر خط أنابيب في البحر المتوسط لنقله من حقل بحر السلام، الذي يبعد مئة وعشرة كيلومترات على الساحل الليبي، وحقل الوفاء الذي يبعد (500) كيلو متر لإيصاله إلى محطة المعالجة والضغط في مليته التي تقع على نحو (80) كيلو متر غرب مدينة طرابلس، ويتم توصيل الغاز والنفط الخام المكثف من حقل الوفاء إلى

[1]- مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي الثاني والخمسون، السنة المالية 2008، ص: 47.

مليته عبر خطين من خطوط الأنابيب البالغ طولها 530 كيلو متر، بينما يأتي غاز بحر السلام عبر خطي أنابيب بحريين[1]، ومن محطة مليته يتم ضخ الغاز إلى جزيرة صقلية الإيطالية عبر خط الأنابيب المعروف باسم (الدفق الأخضر Greenstream) والذي يرقد في عمق(1127) مترا، بحيث يزود هذا الأنبوب جمهورية إيطاليا بقرابة (10%) من احتياجاتها من الغاز، وتقدر قيمته الاستثمارية في المشروع بحوالي (5.6) مليار دولار[2]. وقد بدأ العمل في المشروع عام 1999 واكتمل في عام 2004، وتقوم شركة (إيني ENI) الإيطالية بتنفيذ المشروع وتشغيله بالمناصفة مع المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، وتعد شركة إيني الإيطالية من الشركات النشيطة العاملة في ليبيا وقد بدأ نشاطها منذ عام 1959 وهي الشريك الرئيس للمؤسسة الوطنية للنفط في مجال الاستكشاف وتطوير وإنتاج النفط والاستثمار في مجال الغاز، وتعتمد على ليبيا في إنتاج ما بين (13 إلى 14%) من مجمل إنتاجها العالمي[3]. وقد أنتج مشروع غاز ليبيا في عام 2010 حوالي (10,25) مليار لتر مكعب منها (8,75) مليار متر مكعب سلمت إلى إيطاليا عبر خط أنابيب الدفق الأخضر بينما وزع الباقي في السوق الليبي[4].

ويشار إلى أنه في أكتوبر عام 2007 توصلت شركة إيني إلى اتفاق جديد بخصوص امتيازات عقودها المتعلقة بالنفط والغاز مع المؤسسة الوطنية للنفط وذلك بتمديدها لخمسة وعشرين عاماً حتى عام 2047[5].

---

[1] - Greenstream, Retrived 7 octpber 2011, Eni officialwebsite, (www.eni.com).

[2]- احمد طاهر: العلاقات الليبية الأوروبية: بداية جديد، مرجع سابق، ص: 200.

[3] - Eni restarts production from Libya walls », 26 september 2011, Financial Times. (www.FT.com) .2018/5/12 تم الاطلاع عليه:

[4] - Annual report 2010, Eni retrived 7 october 2011, (www.eni.com).

[5]-Eni's deal with Libya's national oil corporation, 26 june 2007 (www.cablegatesearch.net).2018/5/12 تم الاطلاع عليه:

- **مشروع التنقيب عن النفط في المياه الليبية:**

عقدت شركة (بريتش بتروليوم (BP) البريطانية في مايو عام 2007 صفقة ثنائية كبرى مع المؤسسة الوطنية للنفط الليبية في مجال استكشاف وإنتاج النفط، بحيث تقاسمت الحصص، حيث حازت الشركة البريطانية (85%) وهيئة الاستثمارات الليبية (15%). وقد خصصت قيمة أدنى للالتزام المبدئي للاستكشاف (900) مليون دولار مع وضع مصروفات إضافية للتقييم والتنمية في حالة نجاح الاستكشاف. وأصبح من حق شركة (BP) البريطانية بعد هذا الاتفاق، استكشاف نحو(54) ألف كيلو متر مربع، وهو ما يعادل أكثر من عشر مرات من المساحات البحرية التي تعمل فيها شركة النفط البريطانية في أنغولا، على أن يتم حفر(17) بئراً استكشافية في مناطق التعاقد البحرية أثناء فترة التقييم والاستكشاف[1]، كما التزمت الشركة بإنفاق خمسين مليون دولار على تعليم وتدريب المهنيين الليبيين أثناء الفترة نفسها. وقد قال "توني هابوورد" الرئيس التنفيذي لشركة (BP) أن هذا الاتفاق هو أكبر التزام تتعهد به الشركة في مجال التنقيب والاستكشاف، وأن ليبيا بما لديها من إمكانيات هائلة من النفط والغاز وموقع جغرافي ملائم ومناخ استثماري متحسن أمامها فرصة هائلة أن تصبح مصدراً مهما للطاقة في العالم[2].

وقد تأثر برنامج الاستكشاف للشركة بانتفاضة فبراير 2011، وذلك قبل البدء في عمليات الحفر الاستكشافي بفترة وجيزة، إذ شهدت صناعة النفط الليبي عامة منذ عام 2011 أوضاعاً غير مواتية بسبب تداعيات الأحداث التي صاحبت اندلاع ثورة فبراير، حيث تأثرت المواقع الحيوية من القطاع بشكل واضح من آثار الحرب والاضطرابات التي مرت بها البلاد والتي أدت إلى إغلاق بعض الآبار النفطية بشكل كامل وتوقف إنتاجها، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بخطوط نقل المواد الخام من الساحل الشمالي، خصوصاً المناطق الوسطى.

[1] - BP comits to Libya exploration, (http://uk.reuters.com).

[2]- اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية)، إدارة شؤون التعاون، تقرير عن سير العلاقات بين ليبيا والمملكة المتحدة، 2007.

2. معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الإيطالية

تم توقيع معاهدة الصداقة والشراكة بين ليبيا وجمهورية إيطاليا، بتاريخ 2008/8/30، وتشكل الإطار القانوني والمرجعي لتطوير علاقة ثنائية خاصة ومتميزة بين البلدين تتصف بشراكة سياسية واقتصادية قوية وواسعة في كافة قطاعات التعاون[1].

وقد أثارت الاتفاقية جدلاً كبيراً بسبب احتوائها على بند وافقت بموجبه إيطاليا على الاعتذار عن الجرائم التي ارتكبها الإيطاليون خلال فترة الاستعمار الإيطالي لليبيا، التي امتدت بين عامي(1911– 1943)، إضافة إلى التزام إيطاليا بتقديم تعويض مالي عن هذه الحقبة الاستعمارية بقيمة خمسة مليارات دولار على مدى العشرين عاماً المقبلة في شكل مشاريع استثمارية في ليبيا، يستغل الجزء الأكبر منه لبناء طريق ساحلي يربط بين الحدود المصرية شرقا والتونسية غربا[2]. ومن البنود الأخرى كذلك أن تعمل إيطاليا على إعادة المخطوطات والقطع الأثرية والكتب القيمة وغيرها من الآثار التي تم تهريبها إلى إيطاليا أثناء الاحتلال، وان تقدم سنوياً منحاً جامعية لعدد من الطلاب الليبيين الذين ينوون مواصلة دراستهم في إيطاليا، وإعادة مرتبات التقاعد إلى الجنود الليبيين الذين حاربوا من أجل إيطاليا في حروبها[3]. ومن أبرز أوجه التعاون التي أكدت عليها المعاهدة:

- التعاون في الإجراءات العلمية وذلك من خلال تكثيف التعاون في المجالات العلمية والتقنية وتطوير العلاقات بين الجامعات ومعاهد الأبحاث والتكوين بين الجانبين، وكذلك التعاون في المجال الصحي والبحوث الطبية.
- التعاون في مجال الطاقة، إذ أكد الطرفان على الأهمية الإستراتيجية لكلا البلدين للتعاون في هذا القطاع وتعزيز الشراكة.

[1] -للاطلاع على تفاصيل معاهدة صداقة وشراكة وتعاون بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي والجمهورية الايطالية، انظر الملحق رقم (2).

[2]- للاطلاع على تفاصيل معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية ـ الإيطالية، انظر الملحق رقم (2).

[3]- سمير عبد الرسول العبيدي: اتفاقية التعويضات الليبية ـ الإيطالية (2008/8/30)، القدس العربي، السنة الحادية والعشرون، العدد 6321، الخميس 1 أكتوبر 2009.

- التعاون الاقتصادي والصناعي من خلال إقامة مشروعات لنقل التقنية وتطوير التعاون في قطاعات أعمال البني التحتية والطيران المدني وبناء السفن والسياحة والبيئة والصيد البحري، وغيرها من القطاعات ذات الاهتمام المشترك.
- التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية، إذ أكد البلدان على ضرورة تكثيف التعاون القائم بينهما في هذه المجالات، كما تعهدت ليبيا بعدم استخدام شواطئها كنقطة انطلاق المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر المتوسط.
- التعاون في مجال الدفاع، حيث التزم الطرفان بتطوير التعاون في هذا القطاع بين القوات المسلحة بالبلدين، وفي هذا الإطار التزمت إيطاليا بدعم طلب ليبيا أمام المحافل الدولية بشأن جبر الأضرار التي لحقت بمواطنيها ضحايا الألغام التي زرعت على الأراضي الليبية أثناء فترة الحرب العالمية الثانية؛
- التعاون في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزعها، والعمل على جعل إقليم البحر المتوسط منطقة خالية من تلك الأسلحة، مع الاحترام الكامل للالتزامات المترتبة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بالخصوص.

وبالرغم من أن ظاهر المعاهدة يوحي بإنجاز حققته السياسة الخارجية الليبية، إلا أنه بالتدقيق في محتوى الاتفاقية يلاحظ أن إيطاليا استطاعت هي الأخرى أن تحقق بعض المكاسب، فقد نجحت في تضمينها بعض البنود والمواد التي تشير إلى مجموعة من الآليات المشتركة التي سيتم من خلالها مكافحة الهجرة غير الشرعية، من قبيل تلك المتعلقة بتسيير دوريات مشتركة في المياه الإقليمية الليبية، وكذلك مراقبة الحدود البرية الليبية من خلال نظام المراقبة بالأقمار الصناعية الذي تموله إيطاليا والاتحاد الأوروبي. وبتوقيع الاتفاقية فقد تجاوزا مرحلة الماضي، حيث فتحت هذه المعاهدة آفاقاً جديدة في مجالات التعاون المختلفة وإقامة شراكة مادية فاعلة.

المطلب الثاني: النسق القانوني للتعاون الليبي مع الاتحاد الأوروبي

إن دراستنا لمجال الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا تقتضي علينا الإحاطة بواقع الشراكة لبعض التجارب من الدول المجاورة التي نجحت إلى حد كبير في تفعيل الشراكة المتوسطية، حيث أن ليبيا انخرطت منذ نهاية عام 2008 في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بقصد التوصل إلي ما يسمى ب(الاتفاقية الإطارية) شبيهة إلى حد كبير مع اتفاقيات الشراكة التونسية، والمصرية، والمغربية، والجزائرية[1]. وما سنتناوله في هذا المطلب بعض التجارب لدول المجاورة لليبيا، وخاص اتفاقيات الشراكة التونسية والمصرية التي تم توقيعها مع الاتحاد الأوروبي، والوقوف على مواقع النجاح والإخفاق من أجل أن تداركها ليبيا في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي أولا، تم عرض مشروع الاتفاقية الإطارية بين الاتحاد الأوروبي وليبيا.

أولا: تجارب الشراكة في دول جنوب المتوسط (تونس- مصر)

1. التجربة التونسية (الشراكة الأورو-تونسية):

تعد تونس أول بلد من الضفة الجنوبية للمتوسط الذي أبرم إتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في يوليو 1995 والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام 1998. وتجدر الإشارة إلى أن تونس ترتبط بعلاقات متميزة مع فرنسا بشكل خاص والاتحاد الأوروبي بشكل عام.

وارتبطت تونس قبل عام 1995 باتفاقية تعاون (Cooperation Agreement) مع الجماعة الأوروبية استمر العمل بها خلال الفترة (1978– 1995)، حيث تمتعت تونس في ظل هذه الاتفاقية بنظام تفضيلي لصادراتها إلى الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية. وقد حلت اتفاقية الشراكة عام 1995 محل اتفاقية التعاون الأوروبية – التونسية عام 1978، حيث أن تونس أصبحت شريكاً في عملية برشلونة[2].

[1] - مصطفى عبد الله خشيم، **اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية**، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، السنة الرابعة، 2009. ص45-91

[2] - المصدر السابق، ص 45-90

ولقد تم بموجب هذا الاتفاق إنشاء منطقة التبادل الحر التي بمقتضاها تم حذف التعريفة الجمركية على تجارة المنتوجات الصناعية فقط، ومن هذا المنطلق تصدر المنتجات الصناعية التونسية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي معفاة من التعريفة الجمركية، كما انتفعت كذلك الشركات التونسية المصنعة ببرامج للإحاطة والتأهيل في برنامج (ميدا) (1995-2006) وفي نطاق الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ابتداء من عام 2007.[1]

✓ **تاريخ توقيع الشراكة التونسية الأوروبية وفحواها :**

سعت تونس منذ عام 1992 إلى توسيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي للإنتقال بهذه العلاقات من مستوى المبادلات التجارية والإعانات المالية إلى علاقة شراكة تكون أكثر شمولية ترتكز على صيغ جديدة للتشاور والحوار فتم في 17 يوليو 1995 توقيع إتفاقية الشراكة بين الطرفين ودخلت حيز التنفيذ في أول مارس 1998 ليحل محل اتفاقيات التعاون السابقة التي أصبحت لا تتوافق مع بعض المبادئ والقواعد الجديدة للتجارة العالمية المنبثقة عن جولة الأرغواي، و لهذا تعتبر تونس أول بلد عربي ومتوسطي يسعى إلى قيام تكتل بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

تولى تونس أهمية كبيرة لهذا الاتفاق لأن دول المجموعة الأوروبية تعد من أكبر شركائها في العالم، حيث تمثل الصادرات التونسية ما يزيد عن (79%) إلى السوق الأوروبية مقابل (71%) من وارداتها بالإضافة على أن تونس قد إستفادت عن ما يقارب مليار وعشرة ملايين دولار منحتها أوروبا في شكل إعتمادات مالية منها (453) مليون دولار كمساعدات وهبات ومبلغ (642) مليون دولار في شكل قروض ميسرة[2].

[1]- تجدر الإشارة إلى أنه تم وفق هذا الاتفاق حذف التعريفة الجمركية على المنتجات التونسية بصفة تدريجية على مدى 12 عام (1995- 2008). المصدر السابق، ص 45-90

[2]- المعهد الوطني التونسي للإحصاء، "العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي"، تم الاطلاع عليه يوم: 28-01- 2017، متاح في الانترنت على : http : / / www . aleca . tn /ar/ تم الاطلاع عليه: 2018/5/20

وللإشارة فقد دامت المفاوضات التونسية الأوروبية أربع سنوات وتم التركيز فيها على المتوجات الزراعية التي تتمتع فيها تونس بمزايا نسبية وتشكل أهمية كبيرة للاقتصاد التونسي كمادة زيت الزيتون التي تلقى منافسة شديدة من قبل إسبانيا والبرتغال، بالإضافة إلى موضوع المهاجرين التونسيين إلى دول الاتحاد الأوروبي الذي يقدر بحوالي (400 ألف تونسي) ويشكلون مصدر تحويلات خارجية هامة بالنسبة لتونس[1]. ولقد احتوى الاتفاق التونسي الأوروبي على أربع مجالات تمثلت في الجوانب الآتية:

- الجانب الأول: يتمثل في إقامة حوار سياسي منتظم والتشاور في المواضيع السياسة الدولية ذات الاهتمام المشترك والتي تخص السلم والأمن والاستقرار.

- الجانب الثاني: يتعلق بالجانب التجاري بإقامة منطقة تبادل الحر خلال فترة انتقالية محددة ب 12عام كمدة أقصى- وهو في الواقع تفويض ممنوح من قبل الاتحاد الأوروبي عامين إضافيين للمدة المحددة من طرف (GATT) وهي عشر أعوام.

- الجانب الثالث: يتعلق بالتعاون الاقتصادي ويشمل جميع الميادين التي لها تأثير على العلاقات الأوروبية التونسية (النقل، السياحة، التربية، التكوين)، وكذا التعاون المالي لدعم الإصلاحات الهيكلية الضرورية للاقتصاد التونسي.

- الجانب الرابع: ويتعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي ومعالجة مشاكل الهجرة غير السرية أو الغير شرعية.

وفي هذا السياق يعتبر إتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس والتي تم توقيعه عام 1995 في جوهره ومضمونه الفعلي أنه إتفاقية تجارية بحتة تم بمقتضاها رفع المعالم الجمركية على المنتجات الصناعية بين الطرفين لم يكن مسبوقا بدراسة

[1]- ياسين بوضياف، **انعكاسات الشركة الاورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، .ص258.

إستشرافية من طرف الحكومة التونسية آنذاك الاستبيان تداعياته على الاقتصاد الوطني وتأثيره المباشر على المؤسسات الوطنية، خاصة وأن البنك العالمي قد حذر في عام 1994 من أن هذه الاتفاقية يمكن أن تؤدي إلى الاضمحلال مالا يقل عن (48%) من المؤسسات الوطنية نظرا لعدم استعداداها لتحمل الضغط الناتج عن المنافسة الأوروبية لعدم التكافؤ في المستوى التكنولوجي والعلمي والحوافز المالية والإدارية لدى الطرفين، في حين لم تخضع هذه الاتفاقية إلى دراسة تقييمية شفافة وموضوعية ومعلنة للعموم للوقوف على مدى تداعياتها على المسيرة التنموية للبلاد[1].

لكن رغم هذا التعتيم فإن هناك معطيات تبين أن تداعيات هذه الاتفاقية كانت سلبية لاتفاق الشراكة الموقع في عام 1995، والذي تم بمقتضاه تفكيك معالم الجمركية على المنتوجات الصناعية، في حين تشهد الساحة الاقتصادية التونسية ضعفا في المنظومة الإنتاجية وعجز مالي وتجاري وارتفاع نسبة البطالة واستغلال الطرف الأوروبي الوضع السياسي والاقتصادي وما جره من دعم مالي بقصد نية مندسة من وراء هذا الاتفاق هو الهيمنة على السوق التونسية من خلال آليات مقننة[2].

ولمعرفة واقع هذا الاتفاق بين تونس والاتحاد الأوروبي علينا أن نعرج على نص الاتفاق والأهداف المرجوة بإيجاز فيما يلي:

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.
- وضع الشروط الملائمة لتحرير مبادلاتها من السلع والخدمات ورؤوس الأموال بشكل تدريجي.
- دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.

[1]- **المعهد الوطني التونسي للاحصاء،** "العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي"، تم الاطلاع عليه يوم: 28-01-2017، متاح في الانترنت على : http : / / www . aleca . tn / ar/ تم الاطلاع عليه: 2018/5/20

[2]- جمال الدين العويدي، " هذه الاتفاقية يمكن أن تؤدي إلى اضمحلال ما لا يقل عن 48 % من المؤسسات الوطنية" مجلة الخبير، تم الاطلاع عليه يوم: 30-01-2017، متاح في الانترنت على: www . lexperjournal . net / blog تم الاطلاع عليه: 2018/6/2

- تشجيع الاندماج المغاربي ودعم المبادلات والتعاون بين تونس ودول المنطقة.
- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوروبي على مدى 12 عام كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية.

ما يمكن أن نستنتجه هو أنه تعتبر المنتوجات الزراعية بالنسبة للاتحاد الأوروبي من المنتوجات الحساسة جدة، وذلك من خلال السياسة الزراعية المشتركة التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، ولذلك تم استثناء المنتوجات الزراعية من التبادل الحر في إطار منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية بصفة عامة وبصفة خاصة بالنسبة لتونس والمغرب التي تشكل نسبة مهمة من صادراتهما تجاه الاتحاد الأوروبي، حيث لم تحدد رزمة للتفكيك التدريجي للمنتجات الزراعية والسمكية في اتفاقيتي الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل من تونس والمغرب[1].

✓ **آثار الشراكة التونسية الأوروبية:** نلخصها فيما يلي:

باعتبار أن هذا الاتفاق هو إتفاق شراكة فينبغي أن يجني فوائد للطرفين لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تونس بلد نامي ككل بلدان جنوب المتوسط وتربطه علاقة اقتصادية وثقافية وتاريخية مع دول الاتحاد الأوروبي، فيفترض أن تستفيد من بعض الامتيازات التي تؤهلها لدخول المنافسة كون أن الاقتصاديات الأوروبية التي حققت تقدما معتبرة في المجال الصناعي والتكنولوجي.

- من الآثار المترتبة على هذا الاتفاق بخصوص الجانب التجاري أنه تم تصنيف المنتجات المتبادلة بين سلع صناعية وأخرى زراعية وتم معاملتها بشكل مختلف، فبالنسبة للسلع الزراعية أبقى الاتفاق على نفس المزايا التفضيلية السابقة التي كانت تتمتع بها المنتجات الزراعية التونسية في ظل اتفاق التعاون الشامل، بإدخال بعض التعديلات على هذه المزايا والمتمثلة في زيادة الكميات المصدرة من هذه السلع

[1]- ابراهيم بوجلخة **"دراسة تحليلية تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية** - دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة: 2013، ص .132

إلى الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك ما زالت السلع التونسية تعاني جملة من الصعوبات والعراقيل عند دخولها للأسواق الأوروبية.

- إن أتفاق الشراكة الذي وقعته تونس مع الاتحاد الأوروبي هو أتفاق شراكة شامل وليس اتفاقا تجاريا فقط، كونه لا يقتصر على الجانب التجاري فقط، بل اشتمل إقامة منطقة حرة للتبادل بالإضافة إلى التعاون المالي والفني والتكنولوجي ودعم الحوار السياسي والاجتماعي والثقافي وبالتالي سيترتب على هذا الاتفاق أبعاد مختلفة على الاقتصاد التونسي.

- إن التفكيك الجمركي والرزمة التي تم الاتفاق بشأنها لاقت معارضة شديدة من طرف الصناعيين التونسيين كونهم كانوا يستفيدون ولعدة سنوات من السياسة الحمائية المفروضة وبالتالي سوف يواجهون بموجب هذا الاتفاق منافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية، قصد تحطيم النسيج الصناعي التونسي وخلق مشاكل إجتماعية، ومن أجل تفادي المشكلات تم وضع إجراءات وقائية في إطار الاتفاقية لحماية المنتجات التونسي من المنافسة الشرسة للمنتجات الأوروبي[1].

- ضعف الالتزام الأوروبي والتعاون المالي حسب تقرير رسمي للحكومة التونسية عام 2008 إن المفوضية الأوروبية لم تفي بالوعد الذي قطعته بتمكين البلدان الملتزمة بمسار برشلونة والتي لها القدرة على تشخيص المشاريع من الموارد الإضافية اللازمة التي تمكنها من مجابهة المضاعفات الناجمة عن تطبيق اتفاق الشراكة والتسريع بإدماج اقتصادها بالاقتصاد الأوروبي وبالتالي تقليص الهوة بين الطرفين على غرار التجارب التي شهدها الاتحاد الأوروبي مع بعض أعضائه مثل إسبانيا والبرتغال واليونان[2]. كما أرسى هذا الإتفاق الذي ينظم العلاقات الثنائية بين تونس والاتحاد الأوروبي آليات للمتابعة من خلال- مجلس للشراكة والذي يجتمع سنويا على مستوى الوزارات- لجنة للشراكة وتضم لجنة متكونة من الموظفين مكلفين بمتابعة تنفيذ الاتفاق.

2- مصطفى عبد الله خشيم، اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية، مصدر سبق ذكره، ص 45-90

2- المرجع السابق، ص 80.

ومنذ عام 2011 وتبعا للتحولات السياسية التي شاهدتها تونس قام الاتحاد الأوروبي بزيادة في المساعدات لتونس من أجل مساندتها في عملية انتقالها الديمقراطي وتحصلت بهذا المناسبة على صفة الشريك المميز من نوفمبر 2012. وأعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك تجاري لتونس حيث أنه سيتأثر بأكثر من نصف المبادلات التجارية المقدرة ب (63. 4%) مقارنة ببقية بلدان العالم وخاصة المغرب العربي[1].

بالرغم من الامتيازات التي تحصلت عليها تونس إلا أنها يبقى اقتصادها محل منافسة أوروبية بحكم تطور هذه الأخيرة في وسائل التكنولوجية سواء في مجال الزراعة أو في مجال الصناعة مما يزيد من صعوبة المنافسة بين الطرفين هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما شهده الوضع في تونس من احتجاجات شعبية في عام 2011 وإسقاط النظام جعل الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في سياساته الموجهة لتونس وفي الاتفاقيات المبرمة معه مما زاد من مساعداته المالية لها للخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها تونس.

2. التجربة المصرية (الشراكة الأورو- مصرية):

بدأ التعاون بين مصر والمجموعة الأوروبية في شكل إتفاق تجاري تفضيلي خلال الفترة (1973-1977) قصد تنمية التجارة بين الطرفين، ثم حل اتفاق التعاون الشامل الذي تم توقيعه في يناير1977، ودخل حيز التنفيذ في نوفمبر1978، محل إتفاق تجاري تفضيلي، حيث اتسع مجال التعاون بموجب هذا الاتفاق بين مصر والمجموعة الأوروبية، فتضمن هذا الاتفاق منح تخفيضات جمركية للمنتجات الزراعية المصرية المصدرة إلى دول المجموعة الأوروبية.

3- المعهد الوطني التونسي للإحصاء، مصدر سبق ذكره، ص 4.

✓ تاريخ توقيع اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي:

لقد بدأت مصر المباحثات مع الاتحاد الأوروبي بشأن توقيع على اتفاقية الشراكة في 26 يناير 2001 تمهيدا للتوقيع النهائي على الاتفاقية الذي تم في 25 يونيو 2001، وقد قام مجلس الشعب المصري وبرلمانات الدول الأعضاء بالتصديق على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ في منتصف عام 2004،[1] وبموجب هذه الاتفاقية تم إقامة منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية مدتها 12 عام من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

وقد تضمنت اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على 90 مادة تغطي كل العلاقات بين الطرفين، ووصلت المفاوضات بعد عدة جولات إلى مشروع متوازن يلبي مطالب الطرفين وتكتسب مصر أهمية خاصة في عدة قطاعات تتجه نحو(50%) من صادرات الخضر والفواكه المصرية إلى الاتحاد الأوروبي[2]، وعلى إثرها قامت مصر بإصلاحات إقتصادية واسعة، وجهود معتبرة للانتقال بالاقتصاد المصري تدريجيا نحو التحرير التجاري والإقتصادي، غير أن هذه الجهود تحتاج إلى بعد دولي أي ينبغي أن لا تكون مقتصرة على الداخل فقط، ويأتي الاتحاد الأوروبي في مقدمة هذا البعد الدولي نظرا لحجم العلاقة بين مصر والاتحاد الأوروبي، وهذا ما سنوضحه في مزايا هذا الاتفاق.

- خصائص ومزايا إتفاق الشراكة المصرية الأوروبية،[3]

يتمثل في جملة من خصائص ومزايا للاقتصاد المصري نوجزها فيما يلي:

1- عبد الوهاب الديب، مصر التوقيع النهائي على إتفاقية الشراكة الأوروبية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8215، تم الاطلاع عليه يوم: 22-2-2017، متاح في الانترنت على:
تم الاطلاع عليه: 2018/6/7 http://archive.aawsat.com/details.asp?article=39866&issueno

2- حققت المفاوضات حسب تقرير وزارة الخارجية المصرية توسيع قائمة الصادرات الزراعية إلى أكثر من (103) سلعة زراعية والحصول على حصص من المنتجات جديدة من الاتحاد الأوروبي، وبهذا تكون علاقة تعاون وشراكة بالتساوي بين الطرفين الشريكين، انظر: المصدر السابق.

1- المصدر السابق، ص 4.

أولا: في المجال التجاري :

أ- بالنسبة للسلع الصناعية:

- زيادة حجم الصادرات المصرية الصناعية إلى الأسواق الأوروبية عن طريق إزالة الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات تأثير مماثل.

- الاستفادة من الإلغاء المبكر للقيود الكمية على الصادرات المصرية من منتجات صناعية كالغزل والنسيج دون الانتظار لموعد إلغاء تلك القيود بموجب اتفاق المنسوجات والملابس في إطار منظمة التجارة العالمية عام 2005، وقبل إلغاء الحصص على صادرات الدول الأخرى.

ب- بالنسبة للسلع الزراعية والزراعة المصنعة:

- توسيع قائمة السلع الزراعية المصرية التي يمكن تصديرها للاتحاد الأوروبي إلى أكثر من مائة سلعة مقابل خمس وعشرون سلعة في إتفاق 1977.

- تخفيض مستوى أسعار الدخول لبعض المنتوجات المصرية. ومد مواسم التصدير لبعض السلع الزراعية. كذا مضاعفة حصص التصدير للعديد من السلع الزراعية التصديرية التي تصدرها مصر لعدة مرات كالبطاطس والبرتقال والفاصوليا.

- خفض الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الكميات الزائدة عن الحصص المعفاة من الرسوم الجمركية.

- تتيح الاتفاقية مزيد من تحرير تجارة السلع الزراعية المصنعة عن طريق إلغاء رسم المكون الصناعي على بعض السلع الأخرى.

ثانيا: في مجال تقديم مساعدات للاقتصاد المصري:

تتيح إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية تقديم منح لمساعدة الإقتصاد المصري التي بلغت (670) مليون يورو، إضافة إلى تمويل برامج إصلاح قطاع الصحة

ب(110) مليون يورو، والتعليم ب (100) مليون يورو، والصندوق الاجتماعي من أجل التنمية خصص له (155) مليون يورو[1].

ثالثا: في مجال الاستثمار:

تتيح الاتفاقية جذب مزيد من الاستثمارات المباشرة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر، حيث نصت الاتفاقية على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع إنتقال رؤوس الأموال بين الجانبين وذلك بهدف تشجيع الاستثمار[2].

مقابل هذا قامت مصر بإجراء مجموعة من التعديلات الاقتصادية لمواكبة التطورات الحاصلة في المنطقة، عقد إتفاقيات مع جهات إقليمية ودولية لديها النية والعزم لمساندة مصر من أجل مكافحة البطالة، وهناك العديد من الجهات التي يمكن استهدافها مثل الإتحاد الأوروبي المعنية بإبقاء العمالة المصرية في مصر ومنع تدفقها على شكل هجرات غير شرعية نحو أوروبا[3].

✓ **آثار الشراكة المصرية الأوروبية:**

ترتب على إتفاقية الشراكة بين الطرفين مجموعة من الآثار السلبية والإيجابية منها:

أ- **الآثار الايجابية:** والتي نلخصها فيما يلي.

- إعادة تأهيل النسيج الصناعي المصري نتيجة المنافسة.

- تساهم في إقامة سوق عربية مشتركة كون أن الدول العربية المتوسطية التي وقعت على مثل هذه الاتفاقيات ستزيل الحواجز والعراقيل على التجارة، وبالتالي يمكن أن تكون مركز لفتح سوق عربية موحدة من أجل مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية.

---

[1]- ياسين بوضياف، **انعكاسات الشركة الاورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، مصدر سبق ذكره،.ص258.

[2]- **وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة،"قطاع الاتفاقات التجارية"**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/2/25 متاح في الانترنت على الموقع:

http://www.tas.gov.eg/Arabic/EU+Partnership/Agreement/Agreemen

[3]- أحمد السيد النجار، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية"**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2011، ص 46-47.

- تؤدي إلى رفع معدلات الاستثمار في مصر عن طريق جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، خاصة أمام الظروف الملائمة كتوفير اليد العاملة والمواد الأولية.

- فتح مجال واسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل مسايرة التطور الاقتصادي والتماشي مع المنافسة العالمية وجودة المنتج، وعليه فإن هذه الشراكة تساعد مصر من زيادة رؤوس الأموال فيها خاصة الأجنبية منها، وكذلك زيادة مستوى التكنولوجيا وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

ب- **الآثار السلبية** والتي نلخصها فيما يلي:

- ازدياد كبير في أعداد العاطلين عن العمل نتيجة تحرير التجارة في السلع الصناعية والزراعية بين الاتحاد الأوروبي ومصر.

- خسارة كبيرة في الإيرادات الحكومية، وما تبعه من تبعات في تخفيض الإنفاق على البرامج الصحية والتعليمية والاجتماعية[1].

كما أثارت الاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر في ظل حكم الرئيس السابق "محمد مرسي" خاصة خلال الربع الأخير من عام 2012 تحفظات الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، وهو ما بدا جليا عبر البيانات الرسمية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، والتي غلب عليها التعبير عن القلق العميق تجاه الأحداث التي تشهدها مصر.

وبالرغم من تحفظات الاتحاد الأوروبي على سير عملية الإصلاح في مصر، إلا أن هذا لم يحول دون تبادل للاتصالات والزيارات بين الاتحاد الأوروبي ومصر، والتي كان من أبرزها الاجتماع الأول لفريق العمل بين مصر والاتحاد الأوروبي الذي إنعقد في نوفمبر 2012، وهو فريق العمل الذي كان قد تم الاتفاق عليه خلال زيارة الرئيس السابق "محمد مرسي" لبروكسل في سبتمبر 2013، كآلية جديدة لتعزيز الحوار بين

[1]- المفوضية الأوروبية، دراسة الاتحاد الأوروبي حول تقييم التأثير على الاستدامة نتيجة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية، جامعة مونشيستر ألمانيا: مركز البحوث بشأن تقييم التأثير، 2006، ص 91.

الجانبين في مختلف المجالات. هذا بالإضافة إلى تنظيم منتدى للإستثمار وآخر للسياحة بمشاركة أكثر من (100) من ممثلي كبرى الشركات الأوروبية العاملة في مصر والذي إلتقوا مع نظرائهم من قطاع أعمال المصري، وفي هذا الشأن دار جدل موسع داخل أروقة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي بشأن تقديم الدعم المالي لمصر من عدمه[1].

من خلال ما سبق نلاحظ بأن موقف الاتحاد الأوروبي من الأوضاع في مصر أنه موقف الشريك الأوروبي الذي غلب عليه الإحجام عن اتخاذ أية إجراءات مشددة نحو معاقبة مصر مثل قطع برنامج المساعدات أو فرض عقوبات اقتصادية، مرده إلى جملة من الاعتبارات يأتي في مقدمتها تقدير دور مصر وانعكاسات ما يحدث فيها على الاستقرار الإقليمي، فضلا عن تقدير حجم السوق المصري والتبادل التجاري بين دول الاتحاد الذي بلغ (32) مليار يورو خلال عام 2012، هذا إلى جانب حرص الإتحاد على الحفاظ على النفوذ السياسي له كوسيلة في تسوية الأزمة المصرية.

ثانيا- مشروع الاتفاقية الإطارية بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

تاريخياً كانت ليبيا تعتبر الدولة المتوسطية الوحيدة التي لا ترتبط بعلاقات مع الاتحاد الأوروبي من بين دول حوض المتوسط الجنوبي، فلا توجد علاقات رسمية بين الاتحاد الأوروبي وليبيا بالرغم من استحواذ الاتحاد الأوروبي على أكثر من (71%) من حجم التجارة الخارجية لليبيا، وحوالي (55%) من إجمالي واردات ليبيا، وأكبر مساهم في الاستثمار الأجنبي بنسبة تصل إلى حوالي (67%) من حجم الاستثمارات الأجنبية، وبقيمة تصل إلى حوالي (759.5) مليون دينار ليبي[2]، وبالرغم من هذا الحجم من التعاون إلا أنه لا توجد أي اتفاقيات أو إطار رسمي بين ليبيا والاتحاد الأوروبي تنظم أوجه التعاون بين الجانبين. **والشكل رقم (4)** يوضح قوة الروابط التجارية بين دول جنوب المتوسط مع أوروبا لعام (2013).

[1]- السيد على أبو فرحة، **التوجه الأمريكي نحو إفريقيا: المواقف والتحديات**، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2012-2013، الإصدار التاسع، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2014، ص428.

[2] - يمثل النفط 93 % من الصادرات الليبية إلى الاتحاد الأوروبي والتي تمثل 73 % من واردات الاتحاد من منتجات الطاقة. محمد الهاشمي صقر، **العلاقات الليبية الأوروبية ضمن دائرة الشراكة الأورو متوسطية (1970-2009)**، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الخامس عشر، 2016، ص2.

الشكل رقم (4): قوة الروابط التجارية بين دول جنوب المتوسط مع أوروبا لعام(2013) بالنسبة المئوية (%) *

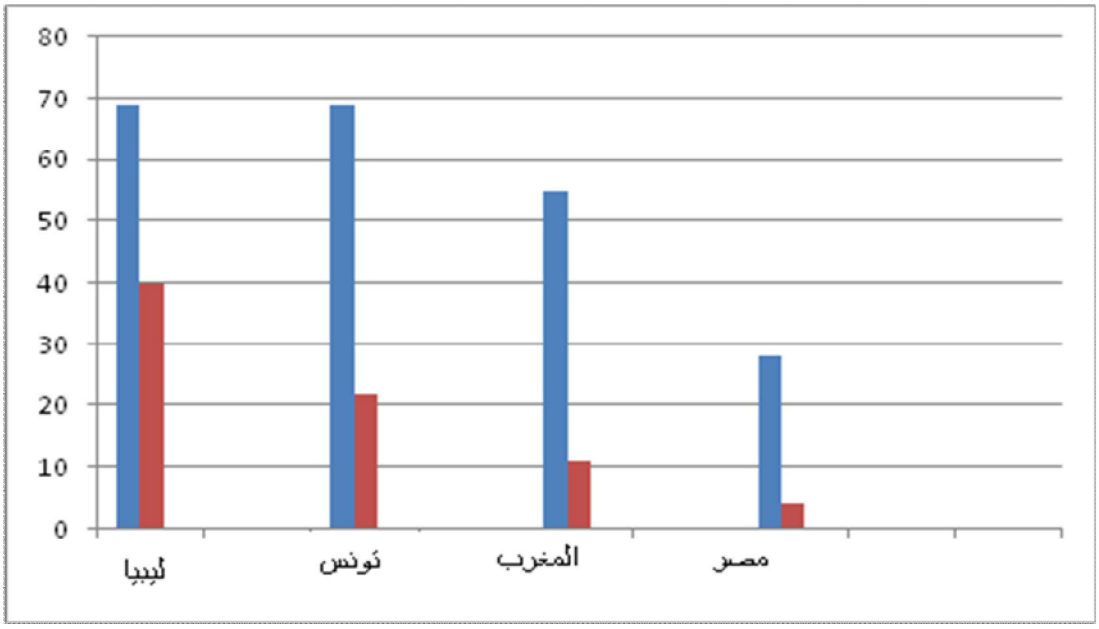

إذ يمثل الشكل الفوارق لبعض دول جنوب المتوسط من حيث الصادرات والتي حسب الشكل مرتفعة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي والتي سجلت فيها ليبيا فرق كبير بين الصادرات الأوروبية نحو دول جنوب المتوسط والناتج المحلي. وخاصة في مجال الطاقة وبالنظر للوضع الاقتصادي المتميز لليبيا، فقد اقتنع الاتحاد الأوروبي بأهمية التعاون المباشر مع ليبيا حفاظاً على مصالحه الاقتصادية، وخاصة في مجال الطاقة، حيث أصدر المجلس الأوروبي خلال أكتوبر2007 بياناً اعترف فيه بأهمية ليبيا في منطقة المتوسط وفي أفريقيا، وبإمكانيات التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وموافقته على ضرورة دعم سياسة الارتباط مع ليبيا التي أقرت عام 2004 التي تستهدف وضع هذه العلاقات في إطار مناسب طويل المدى ومن خلال (عملية برشلونة)، يأخذ في الاعتبار مصالح الطرفين، وضرورة أن تبدأ المباحثات حول الاتفاقية الإطارية.

- المصدر: صندوق النقد الدولي، وآفاق جديدة: التحول الاقتصادي العربي في غمار التحول السياسي 2014 ، ص 74

ولذلك تم التوقيع على محضر اتفاق[1] بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، أتبعتها المفوضية الأوروبية بتقديم مذكرة توضيحية للاتفاقية الإطارية للتفاوض في عام 2008، وكان الغرض من مذكرة توضيحية هو تحديد ملامح العلاقات المستقبلية للجانبين[2].

ولدور المفوضية والتوقعات المستقبلية لتلك المفاوضات التي تحددت في قيام المفوضية بالدور التنسيقي الرئيسي في المفاوضات، وتعيين رئيس الفريق المفاوض والتي سيكون تحت مسؤوليتها بعض المسائل مثل السياسة الخارجية والأمنية والعدل والهجرة والتأشيرة، مؤكدة بان فرص نجاح المفاوضات ستكون قوية، ويمكن أن تنتج عنها اتفاقية تغطي عددًا كبيرا من المواضيع وبشكل معمق، وبالرغم من توفر الدافع للاتحاد الأوروبي وليبيا لإحراز تقدم سريع إلا أنه من المتوقع أن تستغرق المفاوضات وقتاً طويلاً، وذلك لأن كلا الطرفين قد حدد هدفه المتمثل في اتفاقية معقدة وطموحة، حيث أن الكثير من المواضيع تعتبر فنية ومتخصصة، مبينة رغبة الاتحاد من خلال هذه الاتفاقية في الدمج السريع لليبيا في الساحة الدولية. ولمعرفة واقع مباحثات الاتفاق بين الطرفين علينا أن نعرج على جولات المفاوضات الست بين الجانبين بإيجاز فيما يلي:

1- جولة المفاوضات الأولي- ببروكسل- نوفمبر 2008.

عقدت ببروكسل الجولة الأولي للمفاوضات، للتوصل إلي اتفاق إطار بين ليبيا والاتحاد الأوروبي يومي (12-13) نوفمبر2008، بحضور" بينينا فيريرو فالدنر" المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية، وحضور أعضاء الوفد الليبي الممثل برئاسة السيد "عبد العاطي العبيدي" الأمين المساعد للشؤون الأوروبية بالخارجية الليبية، والسيد "محمد سيالة" أمين الشئون العربية، وتعتبر أول جلسة مفاوضات رسمية بين الجانبين.

1- وهو المحضر الموقع في 23 يونيو 2007 في مدينة طرابلس بين ليبيا والاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى وضع أسس للتعاون المشترك في العديد من المجالات بين الجانبين، انظر إلي: تقرير حول علاقة ليبيا مع الاتحاد الأوروبي، الإدارة الأوروبية، قسم الاتحاد الأوروبي، ليبيا، 28 يوليو 2008. ص1. غير منشور

2- للاطلاع على تفاصيل مذكرة توضيحية للاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي وليبيا، انظر الملحق رقم (3).

بدأت المفاوضات بجلسة عامة افتتاحية، أكدت فيها أهمية الموقع الجغرافي لليبيا ودورها كمعبر لإفريقيا والاتحاد الأوروبي، كذلك رغبة الطرفين في دعم عملية التفاوض بغية التوصل إلي اتفاق شامل يؤطر العلاقات بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، أعقبتها ثلاث جلسات متخصصة، حيث قسم الوفدين إلي لفريقين عمل الأول: لمناقشات المواضيع السياسية والأمنية، والذي ترأسها "عبد العاطي العبيدي" الأمين المساعد للشؤون الأوروبية بالخارجية الليبية، والثاني: لمناقشات مواضيع الحوار الاقتصادية والتجارة، والمسائل المتعلقة بالتجارة، والذي ترأسها "محمد سيالة" الأمين المساعد للشؤون العربية[1].

2- جولة المفاوضات الثانية- طرابلس- فبراير 2009

عقدت بالعاصمة الليبية طرابلس، جولة المفاوضات الرسمية الثانية، يومي (10-11) فبراير2009، وذلك بمشاركة وافدي الجانبين ليبيا والاتحاد الأوروبي، حيث أكدت "بينينا فيريرو فالدنر" المفوضة الأوروبية علي اهتمام ورغبة الاتحاد الأوروبي في توقيع الاتفاقية الإطارية في أسرع وقت ممكن لتعزيز العلاقات بين الجانبين، كما أعربت ضمن أمور أخري عن رغبة المفوضية في معرفة رد الجانب الليبي بخصوص مقترح الاتحاد الأوروبي بشان توقيع اتفاق لتسهيل القوات التي يقودها الاتحاد الأوروبي في الأرضي الليبية، كما أشارت إلي أن المفوضية الأوروبية تعرض علي الجانب الليبي مبلغ 20 مليون يورو، لمواجهة الهجرة غير الشرعية، بعد أن رفض الجانب الليبي المبلغ المعروض سابقا وهو (5.5) مليون يورو[2].

[1] - تقرير عن الجولة الأولي للمفاوضات التي عقدت في بروكسل يومي (12-13) 11/ 2008، للتوصل إلي اتفاق اطر بين الجماهيرية والاتحاد الأوروبي، قسم الاتحاد الأوروبي، الإدارة الأوروبية، (وزارة الخارجية/ ليبيا)، غير منشور.

[2] - تقرير أعضاء الوفد الليبي المشارك في المباحثات بين ليبيا والاتحاد الأوروبي بمدينة بروكسل في 14 ديسمبر 2007 حول مشروع 2007، غير منشور، ص1.

3- جولة المفاوضات الثالثة- بروكسل- مايو2009

عقدت ببروكسل الجولة الثالثة الرسمية للمفاوضات للتوصل إلي اتفاق إطار بين ليبيا والاتحاد الأوروبي يومي (12-13) مايو2009، وذلك بمشاركة وافدي الجانبين، وفي ذات الإطار ومتابعة للتفاهم الذي تم التوصل إليه في جلسات المشاورات الأولى والثانية بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، التي تأتي ضمن المسار الأول للمفاوضات الثنائية التي يجريها الاتحاد الأوروبي مع فرادى الدول المتوسطية، حدد على إثرها بأن تقوم المفوضية الأوروبية بإطلاع ليبيا وبشكل غير رسمي على التوجهات التفاوضية حول مستقبل الاتفاقية الإطارية للشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي قبل عرضها على المجلس الأوروبي لضمان تحقيق تقدم في إضفاء الصبغة الرسمية على التوجيهات التفاوضية على أساس التفاهم المشترك[1].

ومتابعة لذلك تقدم الجانب الممثل للمفوضية الأوروبية خلال الاجتماع الثالث الذي تم عقده ببروكسل بين الجانبين الأوروبي والليبي، برئاسة ""هوغيس مينغاريللي" نائب المدير العام لإدارة العلاقات الخارجية بالمفوضية الأوروبية وحضور أعضاء الوفد الليبي الممثل برئاسة "عبد العاطي العبيدي" الأمين المساعد للشؤون الأوروبية بالخارجية الليبية بمشروع مسودة الاتفاقية الإطارية للشراكة بين الجانبين،[2] التي تضمن مجموعة من المحاور الرئيسية أهمها الجانب السياسي والأمني والتعاون الاقتصادي والمالي والمحور الاجتماعي والثقافي، ورغبة الطرفين في تقوية علاقاتهما السياسية والتعاون بناء على العملية السياسية التي بدأت في 2004 وخطواتها المتوالية، وفقا للسياسة الأوروبية للجوار، خصوصا قرارات مجلس العلاقات الخارجية للجماعة الأوروبية[3].

---

[1]- تقرير عن الجولة الثانية والثالثة للمفاوضات، الإدارة الأوروبية (وزارة الخارجية/ ليبيا)، غير منشور

[2]- للاطلاع على تفاصيل مذكرة توضيحية للاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي وليبيا، انظر الملحق رقم (3).

[3] - محمد الهاشمي صقر، العلاقات الليبية الأوروبية ضمن دائرة الشراكة الأورو متوسطية (1970-2009)، المصدر السابق، ص6.

4- جولة المفاوضات الرابعة- طرابلس- يونيو2009

عقدت بطرابلس جولة المفاوضات الرسمية الرابعة يومي(13-14) يوليو 2009، وذلك بمشاركة وافدي الجانبين ليبيا والاتحاد الأوروبي، تم خلال هذه الجولة استعرض الأوراق المقدمة من الجانب الأوروبي والتي شملت مناقشة التعاون في مجال الاقتصاد والطاقة والإحكام المؤسساتية والعامة والنهائية وسياسات قطاعي النقل والبيئة، وسياسة المشاريع، قانون الشركات، مجتمع المعلومات، والسياحة والإرث الثقافي[1].

5- جولة المفاوضات الخامسة- بروكسل- نوفمبر2009

عقدت بالعاصمة البلجيكية بروكسل جولة المفاوضات الخامسة يومي(10-11) نوفمبر 2009، وذلك بمشاركة وافدي الجانبين ليبيا والاتحاد الأوروبي، تم خلال هذه الجولة طرح بعض إشكالية الجانب الأوروبي حول الهجرة واللجوء وعلي ضرورة قبول ليبيا اتفاق روما الموقع عام 1957، واتفاقية اللاجئين وبروتوكلها لعام 1967[2].

6- جولة المفاوضات السادسة- بروكسل- مارس 2010

عقدت بالعاصمة البلجيكية بروكسل جولة المفاوضات السادسة يومي (16-18) مارس 2010، وذلك بمشاركة وافدي الجانبين ليبيا والاتحاد الأوروبي، وقد حدد مشروع الاتفاقية الإطارية خمسة أهداف رئيسية[3] هي:

1. تقديم إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين، مما يسمح بتطوير العلاقات السياسية المباشرة في جميع المجالات التي يعتبرانها مهمة لهذا الحوار.
2. تهيئة الظروف من أجل تحرير تدريجي لتجارة البضائع والخدمات ورأس المال.

---

[1]- تقرير عن الجولة الرابعة للمفاوضات، الإدارة الأوروبية (وزارة الخارجية/ ليبيا)، غير منشور

[2] - سامية محمد علي الجحاوي، **الهجرة غير الشرعية واتفاقية اللاجئين لسنة 1951**، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، كلية القانون، 2013.

[3] - تقرير أعضاء الوفد الليبي المشارك في المباحثات بين ليبيا والاتحاد الأوروبي بمدينة بروكسل حول مشروع 2009، الإدارة الأوروبية (وزارة الخارجية/ ليبيا)، غير منشور.

3. تطوير التبادلات وتدعيم علاقات اجتماعية واقتصادية متوازنة بين الطرفين، من خلال الحوار والتعاون الذي يهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا، وإيجاد إطار يسهل التغلب على أي من القضايا الثنائية العالقة.
4. تهيئة الظروف من اجل تقرب تدريجي من قبل ليبيا تجاه قواعد وإحكام الجماعة في القضايا الرئيسية المتصلة بسوق للجامعة الأوروبية
5. تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية بالإضافة إلى مجالات أخرى يمكن أن تكون ذات اهتمام مشترك وخصوصاً الهجرة والطاقة والتنمية المستدامة.

وبسبب أحداث الثورات العربية عام2011، والتي شملت ليبيا أيضا، حيث تصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي تحولت لحرب أهلية أدت إلي إسقاط النظام ومقتل "معمر القذافي"، مما استلزم على الاتحاد الأوروبي التريث والنظر في الشأن الليبي، وما سيسفر عنه من مخرجات، حيث اصدر الاتحاد الأوروبي بياناً بتعليق كافة أشكال التعاون الفني والمفاوضات مع ليبيا. ولكي تباشر التفاوض والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا إن كان هناك ما يتفاوضون عليه؟. وهذا يجعلنا نطرح تساؤلا: إلى أين وصلت ليبيا في عملية الانضمام لعملية برشلونة ؟.

وبشكل عام قد جاء مشروع الاتفاقية الأورو-ليبية عموما من عشرة أبواب أو فصول غطت أوجه التعاون في المجالات المختلفة، شانها في ذلك شان كافة اتفاقيات المشاركة الأخرى الموقعة مع دول جنوب المتوسط، تتضمن قائمة بالأهداف الرئيسية والمبادئ العامة بما فيها احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، والتزام الطرفين بالتأكيد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، والتركيز بشكل خاص على تطوير المؤسسات والإصلاح الإداري، والتعاون في مجال السياسة الخارجية والأمنية، ومحاربة الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، وانضمام ليبيا في المستقبل إلى منظمة التجارة العالمية، والتعاون في مجال الطاقة ودور ليبيا في منطقة البحر المتوسط وأفريقيا.

وتهدف الاتفاقية إلى تسهيل عملية الإصلاح الاقتصادي في ليبيا، وتبادل

المعلومات حول السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية والتحليل المشترك للمسائل الاقتصادية، مثل التمويل العام والرقابة المالية والضرائب والإحصائيات، وإقامة منطقة تجارة حرة بين دول الاتحاد الأوروبي وليبيا تغطي السلع والخدمات والاستثمار والطاقة بما يتماشى مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وإضافة إلى الأهمية التي يعطيها الطرفان لسيادة القانون ومحاربة الفساد واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فإن الاتفاقية تهدف إلى إقامة تعاون وثيق بين الجانبين في مجالات سياسات الهجرة وإدارة الحدود، ومحاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر، واللجوء والحماية الدولية، وغسيل الأموال، وتهريب المخدرات، وممارسة الجريمة المنظمة[1].

وسنكتفي بإعطاء بعض الملاحظات وذلك للوقوف على أوجه القصور حول المفاوضات بين ليبيا والاتحاد الأوروبي لعقد اتفاقية شراكة وتعاون:

1- الديباجة: بالرغم من إن ديباجة اتفاقية الإطار التي تفاوض عليها الاتحاد الأوروبي مع النظام السابق تعتبر مبدئية، إلا أنها ملئه بالثغرات السياسية والقانونية، ومن أمثلة ذلك:- إن ورود عبارة "حماية المهاجرين" في مشروع إتفاقية الإطار يعني إلزام ليبيا بتنفيذ اتفاقية اللاجئين لعام 1951، وبروتوكلها لعام 1967 وهي اتفاقية لم توقع عليها ليبيا في المقام الأول[2]. إن هذا يعتبر مكسبا ملحوظا بالنسبة للجانب الأوروبي وليس الطرف الليبي، حيث إن ذلك يجعل ليبيا بمثابة مكب للهجرة غير الشرعية المستوطنة في أوروبا.

- إن تأكيد الاتفاقية على عبارة "عدم التمييز بين دول الاتحاد الأوروبي" يعني عدم التمييز مثلا بين لتوانيا أو التشيك من ناحية، وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا من ناحية أخرى. لكن فرنسا ودول جنوب أوروبا ترتبط بعلاقات تاريخية وثيقة مع ليبيا، وبالتالي لا يمكن عدم التمييز بينها. عليه، يجب الإصرار على وجود استثناءات تتعلق بعلاقة ليبيا التاريخية مع جيرانها الأوروبيين المتوسطيين.

[1] - **مشروع الاتفاقية الإطارية بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، الإدارة الأوروبية**، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (سابقا) (وزارة الخارجية/ ليبيا) غير منشور.

[2]- سامية محمد علي الجحاوي، **الهجرة غير الشرعية واتفاقية اللاجئين لسنة 1951**، مصدر سبق ذكره، ص 87.

- إن عبارة "تعديل ليبيا لتشريعاتها لكي تتمشى مع تشريعات الجماعة الأوروبية"، يعني من ناحية تدخل في السيادة الوطنية، ويعني من ناحية أخرى تطبيق شروط عضوية الاتحاد الأوروبي، فلماذا الخضوع لمثل هذا الشرط وليبيا دولة مستقلة ذات سيادة وغير مؤهلة للانضمام للاتحاد الأوروبي؟

2- المبادئ العامة: تستند اتفاقية الإطار على مبادئ عامة يلاحظ عليها التالي:

- إن عبارة "احترام حقوق الإنسان" تعتبر غامضة، إلي حد كبير، حيث إن المفهوم الأوروبي لحقوق الإنسان يغلب مثلا الحقوق الفردية على الجماعية؟ لكن المفهوم الليبي لحقوق الإنسان يوازن بين الحقوق الفردية والجماعية.

- إن عبارة "تطوير التجارة والاستثمار قبل كل شيء"، تتسم بالغموض أيضا حيث إن الاستثمار يهدف بعضه إلي الأرباح السريعة ويضر بالاقتصاد الوطني نظرا لتسببه في أزمات مالية واقتصادية حادة على غرار ما عانت منه دول الآسيان في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، ويهدف بعضه الأخر إلي البناء والمساهمة الحقيقية في نقل التقنية وتحقيق التنمية، وبالتالي يا ترى أي نوع من الاستثمار يعنيه مشروع الاتفاقية؟

3- الحوار السياسي: تشمل اتفاقية الإطار على فصل للشراكة السياسية-الأمنية مبنيا على الحوار السياسي بين الطرفين. ويلاحظ على فصل الحوار السياسي عموما:

- إن المادة أ/ح/ث التي تنص على: "وضع هدف الانضمام إلي اتفاقيات دولية معينة في الوقت المناسب"، تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لليبيا، حيث إنها تهدف إلي دفع ليبيا لتبني نفس المواقف الأوروبية بعد إبرام الاتفاقية.

- إن المادة ب/ج التي تنص على: "ضمان التمتع الكامل للنساء بجميع حقوق الإنسان"، تتناقض عموما مع القانون السماوي الذي يعتبر شريعة المجتمع في ليبيا. فمثلا يدفع الجانب الأوروبي في اتجاه "حق المساواة بين الزوجين في عقد الزواج أوفي إبطاله" إن الاتحاد الأوروبي لم يطلب من إسرائيل في إطار اتفاقية الشراكة هذا الشرط، مع العلم إنها تنتهك بجدارة حقوق المرأة العربية فيها؟

4- التعاون الاقتصادي: طالما إن ليبيا تهدف إلي تحقيق التنمية الاقتصادية، عليه فإنه يجب تحديد أولويات التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي. فالمتمعن لمواد هذا الفصل والنصوص الواردة يمكنه مثلا ملاحظة التالي:

- ضرورة تحقيق توازن في العلاقات الاقتصادية الأورو -ليبية، بحيث يعمل الجانب الأوروبي على مساعدة ليبيا في تنويع صدارتها.
- كذلك تركيز التعاون الاقتصادي على القطاعات الليبية التي تواجه صعوبات داخلية نتيجة للخصخصة وتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي.
- إن التعاون قد يمتد ليغطي قطاعات غير منصوص عليها في الاتفاقية، مثال تشجيع ليبيا لبرنامج المشروعات الصغرى والمتوسطة كوسيلة لتحقيق التنمية.

5- التجارة: من الملفت للانتباه في الفصل المتعلق بالتجارة عموما ما يلي: إن ليبيا لم تنظم إلي منظمة التجارة العالمية (WTO) حيث إنها مازالت في المراحل الأولى للمفاوضات، وطالما إن ليبيا ليست عضوا في (WTO)، فلماذا تقيد نفسها باتفاقية (GAAT)، واتفاقية مراكش التي تأسست بموجبها المنظمة العالمية للتجارة عام 1995 وغيرها من الاتفاقيات والقرارات الأخرى لمنظمة التجارة العالمية.

تجدر الإشارة إلي توسع مشروع اتفاقية الإطار بشكل ملحوظ في الجزء الخاص بحقوق الملكية الفكرية، وهو توسع غير موجود في إطار اتفاقيات الشراكة التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية المتوسطية، مثل مصر والجزائر. فلقد خصص مشروع اتفاقية الإطار حوالي ثلاثين مادة مختلفة (الصفحات 26-61) تغطي الأوجه المختلفة للملكية الفكرية، وهي مواد تصب في معظمها في مصلحة الجانب الأوروبي، مع العلم إن ليبيا ليست طرفا في منظمة التجارة العالمية، فلماذا تكبل ليبيا نفسها بكل هذه الالتزامات في الوقت الذي ليست ملزمة بذلك؟

ويمكن القول إن الاتحاد الأوروبي يتسم بالأنانية، حيث إنه يؤكد على حرية التجارة في السلع والخدمات التي يملك فيها ميزة تنافسية، ولكنه يضع العديد من القيود على السلع التي لا يملك فيها ميزة تنافسية. فمثلا الاتحاد الأوروبي يعتبر من أبرز الداعمين للقطاع الزراعي، يتحجج بحساسية القطاع الزراعي، وبالتالي فهو يضع قيودا جمة على وارداته الزراعية والبترو-كمياوية حيث تملك فيهما ليبيا ميز نسبية.

6- الطاقة: بالرغم من إن ليبيا تملك ميزة نسبية أو تنافسية في مجال الصناعات البتر-كمياوية كما أن ليبيا تملك ميزة تنافسية في مجال الطاقة المتجددة، حيث أن الطقس المشمس طيلة العام يضع ليبيا الجديدة في مصاف الدول الواعدة في هذا الشأن[1]. إلا إن المفاوض الليبي في العهد السابق لم يتحصل على مزايا فتح الأسواق الأوروبية أمام هذه المنتوجات، وبالتالي يتوجب الحصول على ذلك في حالة بدء المفاوضات. فأوروبا تفرض مثلا قيودا على المنتوجات البترو-كيماوية، وبالتالي ما الفائدة من إبرام اتفاقية لا تسمح لليبيا بتطوير هذا القطاع الواعد؟.

7- العدالة والحرية والأمن: بالرغم من حرص الجانب الليبي أثناء المفاوضات على عدم المعاملة اللانسانية لليبيين أثناء تقدمهم لسفارات دول الاتحاد الأوروبي بشأن تأشيرات الدخول، إلا إن الفصل السابع المتعلق بالعدالة والحرية والأمن لا يتمشى وطموحات المواطن الليبي. فلقد وضعت المادة د/4 مثلا قيودا على منح الليبيين للتأشيرات الأوروبية وفق قوانين اتفاقية (شنيغن) التي تأخذ فترة ملحوظة (حوالي أسبوعيين)، يلاحظ إن نفس المادة تشترط على ليبيا منح التأشيرات وتبسيط إجراءات للأوربيين بدون تمييز (27 دولة).

[1] - جمال مفتاح العماري، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية:** دراسة استشرافية لحالة انضمام ليبيا للمنظمة، مصدر سبق ذكره، ص 130.

8- سياسات التعاون: تغطي بطبيعة الحال سياسات التعاون المجالات الاجتماعية والثقافية، وبالتالي فهي تجسد الشراكة الاجتماعية-الثقافية. فالتعاون العلمي يجب أن يحوي نصوصا على غرار الاتفاقية مع المغرب أو مصر أو الجزائر، كالمشاركة في برامج الاتحاد الأوروبي للبحث والتطوير التقني. والمشاركة الليبية في شبكات التعاون اللامركزية الأوروبية. وزيادة أفاق التعاون الليبي-الأوروبي في مجالي البحث والتدريب. ودعم الاتحاد الأوروبي لعملية البحث وتطوير ونقل التقنية في ليبيا.

9- التعاون المالي: إن المساعدات المالية التي يقدمها الجانب الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة تعتبر محدودة ومقيدة بقيود بيروقراطية وفساد المفوضية الأوروبية. وتتذمر الدول العربية المتوسطية التي تعتبر في أمس الحاجة إلي المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي عن طريق برنامج (ميدا MEDA) ومصرف الاستثمار الأوروبي، بتعقيد وطول الإجراءات اللازمة للحصول عليها من ناحية أخرى. عليه، فإن الأدبيات تشير إلي إن تاريخ برامج (ميدا) يشير إلي عدم إيفاء الجانب الأوروبي بدفع المساعدات التي يعلن عنها نتيجة للبيروقراطية والفساد معا. ولذلك لا يجب التعويل والتفاؤل المفرط بخصوص المساعدات المالية للاتحاد الأوروبي من قبل الجانب الليبي.

10- الأحكام المؤسساتية العامة: يشير الفصل الأخير من اتفاقية الإطار إلي الأحكام المؤسساتية العامة، حيث يلاحظ: إن المادة م/ص تعتبر جيدة، نظرا لأنها تتيح إلغاء اتفاقية الإطار خلال فترة سريان غير محدودة. فانتهاء العمل باتفاقية الإطار وفق نص هذه المادة بعد إخطار احد الطرفين الطرف الأخر بانتهاء الاتفاقية خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار. لكن انتهاء العمل باتفاقية الإطار ليس سهلا كما يبدو في نص المادة م/ص نظرا للمكانة التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي على مستوى العلاقات الدولية من ناحية، ونظرا لأن علاقة ليبيا قد تتوتر مع بعض أعضاء الاتحاد في نفس الوقت من ناحية أخرى. كما ان الاتفاقية قد حررت بأكثر من لغة(23 لغة) وهذا أمر سيؤدي إلي مشاكل في تفسير نصوصها في حالة نشوب خلاف بين ليبيا والاتحاد الأوروبي.

ويمكن القول إن مقارنة اتفاقية الإطار التي سعى الاتحاد الأوروبي إلي عقدها مع النظام السابق على غرار اتفاقيات الشراكة الأخرى التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع دول عربية (تونس، مصر، المغرب، الجزائر، الأردن، لبنان وسوريا) وإسرائيل، يقود إلي ملاحظة التالي:

1- اختلاف مسميات الاتفاقيات ما بين اتفاقية إطار واتفاقيات شراكة. فليبيا ليست عضوا كاملا في عملية برشلونة، وبالتالي يفترض أن تختلف اتفاقية الإطار عن اتفاقية الشراكة من حيث الشكل والمضمون.

2- اختلافات كمية تتعلق بحجم الاتفاقية، حيث يلاحظ مثلا إن الاتفاقية مع كل من تونس والمغرب تحتوي على 96 مادة، والمصرية 92 مادة، والجزائرية 110 مادة. كذلك اختلافات كيفية تتعلق بطبيعة الالتزامات الملقاة على عاتق الدول المتوسطية مقارنة بإسرائيل أو تركيا.

3- إن تأكيد اتفاقيات الشراكة مع الدول العربية على الحوار يشير إلي تباعد وجهات النظر بين الأطراف المعنية، وبالتالي يلاحظ إن الحوار السياسي والاقتصادي والاجتماعي يجسد اختلاف وجهات النظر حول مواضيع، مثل حقوق الإنسان، والديمقراطية، ودولة القانون، وحرية تدفق السلع والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، وانتقال الأفراد والعمالة بين دول المنطقة.

4- تتسم اتفاقية الإطار الليبية-الأوروبية بلغة وتأكيد أقوى على الحوار السياسي مما هو وارد في الاتفاقيات الاورو-عربية، ومن أمثلة ذلك: تشير الاتفاقية الجزائرية في الديباجة، المادة 2/1 على: "تجسد الاتفاقية إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين، حيث إنها تسمح بتطوير علاقات متينة وتعاون في كل المجالات التي يعتبرها الطرفين وثيقة الصلة بالحوار. أما الجزء الخاص بالحوار السياسي، فإنه يحتوي على ثلاثة مواد (3، 4، 5 فقط). ويمكن قول نفس الشيء على الاتفاقيات التونسية، والمغربية، والأردنية، والمصرية، والجزائرية. لكن يلاحظ إن اللغة المستخدمة في

اتفاقية الإطار تعتبر أكثر حدة وقوة، حيث تشير في (ص2) مثلا إلي: "الاعتراف الواضح بضرورة تنفيذ واحترام الطرفين للالتزامات الدولية في المجالات الأساسية."، فليس هناك إشارة إلي الالتزامات الدولية في اتفاقيات الشراكة الأخرى، الأمر الذي يعني وجود تخوفات أوروبية أكبر تجاه ليبيا في عهد "القذافي". كما تتميز اتفاقية الإطار بوجود بند مطول عن الملكية الفكرية. لكن الاتفاقية المصرية جاءت بشكل عام ومختصر، حيث تنص (المادة 37) على مراعاة المعايير الدولية المعمول بها.

5- إن اتفاقيات الشراكة الأورو -متوسطية، منحازة بالكامل للجانب الأوروبي فيما يتعلق بتحرير تجارة السلع والخدمات، التي يتمتع فيها الجانب الأوروبي بقدرات تنافسية عالية. لكن هذه الاتفاقيات لا تأخذ في الحسبان مثلا تحرير التجارة في مجال النفط، حيث تتمتع ليبيا بمزية نسبية، فأوروبا مازالت تفرض قيود على المنتوجات البترو -كمياوية.

- الندية في اتفاقية الإطار:

إذا كانت اتفاقيات الشراكة تفترض الندية بين أطرافها، ولكن من الواضح عدم توفر الندية، حيث إن الجانب الأوروبي يعمل على:

- الانفراد بتقديم المبادرات، واكتفاء الجانب الليبي في النظام السابق بردود الأفعال تجاه هذه المبادرات.
- دفع ليبيا إلي الالتزام بالقوانين والمعايير الأوروبية.
- تعامل الاتحاد الأوروبي كمجموعة مقابل كل طرف مقابل على انفراد.
- العمل على إلزام ليبيا باتفاقيات وترتيبات ليست طرفا فيها، مثل اتفاقية اللاجئين لعام 1951، وبروتوكلها لعام 1967 واتفاقية الملكية الفكرية.

كما إن تحقيق الندية يعني ضرورة قيام ليبيا الجديدة بعدة خطوات جدية، مثل تقديم المبادرات وعدم الارتكان إلي عملية الفعل ورد الفعل، وعدم الرضوخ لمطالب الجانب الأوروبي بالتزامات دولية لا تعتبر ليبيا طرفا فيها.

الإرادة السياسية ودور التكنوقراط في إبرام الاتفاقية:

إذا كانت الإرادة السياسية لإبرام اتفاقية الإطار موجودة لدى الطرفين تمشيا مع مبدأ التزام ليبيا بالتزاماتها الدولية، فهل من المفترض التخلي عن وجهات نظر المتخصصين والخبراء والفنيين وممثلي القطاعات المختلفة؟.

إن وجود الإرادة السياسية من قبل الطرفين، لا يعني بالضرورة إلغاء الدور الذي يقوم به المسؤولين والفنيين والخبراء الليبيين والأوروبيين أثناء عملية المفاوضات. لكن من الواضح إن الجانب الأوروبي يعتمد بشكل أكبر على الخبراء والمتخصصين التابعيين للمفوضية الأوروبية، وعليه فإن قدرة هؤلاء على التفاوض والمناورة أكثر بكثير مما يتوفر للجانب الليبي الذي استبعد في عن سير عملية المفاوضات.

كما يلاحظ أيضا، إن الجانب الأوروبي شكل فريق التفاوض استنادا إلي مبدأ التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي فإن اختلاف موضوع التفاوض يعني وجود متخصصين من كافة المجالات الأمر الذي يعني الإمساك بزمام المبادرة بشكل مستمر.

لكن الجانب الليبي افتقر إلي ذلك في الماضي، وبالتالي فإن تشكيلة الفريق المفاوض لم تكن مقننة ولا مطبقة لمبدأ التخصص وتقسيم العمل. فمثلا اشتمل الفريق الليبي أثناء دورة المفاوضات بطرابلس تشكيلة مبالغ فيها، حيث حضر الاجتماعات وجوه جديدة تمثل القطاعات المختلفة دون أن يكون لها دراية معمقة بما حدث في الاجتماعات السابقة، وبالتالي كان زمام المبادرة لصالح الجانب الأوروبي. لكن عندما تعلق الأمر بجولة المفاوضات في بروكسل، فإن تشكيلة الفريق الليبي تغيرت بشكل ملفت للانتباه حيث تشكل الفريق في معظمه من وزارة الخارجية (أمانة الاتصال الخارجي سابقا) استنادا إلي اعتبارات غير موضوعية (الفساد).

ما هي تبعات إبرام اتفاقية الإطار بالنسبة لليبيا الجديدة والاتحاد الأوروبي؟

إن عدم تحديد أولويات شاملة تجسد بالفعل الأمن الوطني الليبي، وتطعيم الفريق الليبي المفاوض بالمتخصصين والخبراء، وعدم التعجيل بإبرام الاتفاقية استنادا إلي اعتبارات غير موضوعية سيقود في نهاية المطاف إلي بروز (لعبة صفرية)، كما إن زيادة المكاسب في إطار اتفاقية الإطار يتوقف على إدراك كل جانب لنقاط القوة التي يملكها، حيث إن الجانب الليبي يملك الكثير ومن ذلك:

- إن عدم الانضمام إلي أي من المبادرات الأوروبية، خاصة عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي قد جعلت العلاقات الأورو-ليبية غير مقننة، وهذا إربك الجانب الأوروبي الذي يريد بأي ثمن عقد اتفاقية شراكة مع ليبيا.
- إن إرسال رسالة إلي الجانب الأوروبي بعدم الاهتمام والاستعجال في إبرام اتفاقية الإطار كفيل بإرباك الجانب الأوروبي من ناحية، وتقدمه بمبادرات أكثر إغراء لليبيا من ناحية أخرى.
- عدم اقتصار ليبيا على شراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث يتوجب إبرام اتفاقيات مماثلة مع بقية الأطراف الدولية الفاعلة، لاسيما الولايات المتحدة، والصين وروسيا.
- عدم الإبقاء على سرية اتفاقية الإطار، نظرا لما قد يترتب عليها من قيود مستقبلية في العلاقات الدولية لليبيا. فيجب عقد ندوات ورش عمل مكثفة في كافة المجالات التي تغطيها الاتفاقية، حتى تكون قضية رأي عام.

كما يتوجب على الجانب الليبي التعرف بموضوعية على نقاط الضعف، بحيث يمكنه التغلب على التحديات التي ستترتب على إبرام الاتفاقية فيما بعد، ومن أبرز ذلك:

- تغيب الرأي الأكاديمي والاستشاري إثناء المراحل المختلفة لإبرام الاتفاقية. ولزيادة إثراء الموضوع يمكن أن تشمل الآراء الاستشارية للباحثين والمتخصصين من الداخل والخارج "مكاتب استشارية دولية" على حد سواء.

- تشكيل الفريق التفاوضي بشكل موضوعي يتسم بالاستمرارية والتنوع في نفس الوقت. فلا يعقل أن يغيب معظم المشاركين في جولات طرابلس التفاوضية من حضور جولات بروكسل، لاعتبارات غير موضوعية تتعلق بالفساد.عليه، يجب تشكيل وفد دائم من التكنوقراط يحضر كل الاجتماعات بحيث تكون له دراية كاملة بجميع المستجدات.
- عدم الركون إلي مجرد الفعل ورد الفعل، والعزم على إعداد مبادرات تجسد المصلحة الوطنية في المقام الأول والأخير. لكن ذلك لا يتأتى إلا من خلال الاستعانة بالمتخصصين والخبراء.
- عملية التوازن بين أبعاد الاتفاقية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وبالتالي فإن التحمس للجانب الاقتصادي قد يأتي على حساب الجوانب الأخرى. فما سيرد في الاتفاقية في جميع الجوانب سيكون عموما ملزما لليبيا، وبالتالي يجب أن تتحقق عملية التوازن قبل إتمام عملية الإبرام.

الفصل الثاني
الآفاق المستقبلية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

الفصل الثاني

الآفاق المستقبلية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

لا يقتصر مجال الدراسة على ما تم عرضه في الفصول السابقة، بل يتعداه ليناقش البعد المستقبلي للموضوع، من خلال طرح سيناريوهات مستقبلية، تستند بالتحليل على معطيات الواقع الذي يجمع في إطار الشراكة الأورو-متوسطية بين دول المتوسط بشكل عام والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وليبيا بشكل خاص، وإلى حجم التغيرات في المنطقة المتوسطية التي شهدت جملة من التحديات، سواء على المستوى الداخلي لكلا الطرفين على حدة أو التحديات الخارجية، وما نتج عنها من قبل قوى كبرى محاولة السيطرة على الفضاء المتوسطي، مما حتم على دول حوض المتوسط أن تواجه هذه التحديات سواء انضمت إلي الشراكة الأورو-متوسطية أو لم تنضم، ومحاولة لتفعيل الشراكة بأسس وأساليب مكافأة حتى تجعل منها نموذجا لعلاقات التعاون بين بلدان المعمور

وفي الحقيقة، فإن عملية استشراف المستقبل لا تبدو سهلة كما يتصورها البعض، ففي ظل ديناميكية الحركة التي تشهدها المنطقة المتوسطية عموما، وكذلك تداخل سلوكيات دول الضفة الشمالية والجنوبية وسير مشروع الشراكة بين الضفتين، نجد أنفسنا أمام مستقبل مجهول، ولاسيما في مرحلة انتقالية كل ما تتميز به هو الوقتية. فهذه المرحلة لا تتميز بالطول الزمني، والتسارع: بمعنى تعاقب وتطور الأحداث بسرعة كبيرة وفي وقت قصير وهذا سبب احتدام المواجهة بين القوى المدافعة عن الأوضاع باختلافها، سواء الوقع القائم أو قوى التغيير.

ومن هذا المنطلق، فإن هذا الفصل سيعالج الموضوع عبر مبحثين. يتناول المبحث الأول التحديات التي تواجه الشراكة في منطقة المتوسط، أما المبحث الثاني: سيتناول مستقبل التعاون الليبي الأوروبي وطرح السيناريوهات المحتملة للشراكة الأورو-ليبية.

المبحث الأول : التحديات التي تواجه الشراكة في منطقة المتوسط

إن المنطقة المتوسطية قد شهدت تحديات داخلية، وأخرى خارجيـــة، باعتبارهـــا منطقة حساسة وتتوسط العالم. وفي هذا المبحث سوف نتناول التحديات التـــي تواجـــه منطقة المتوسط من خلال مطلبين يتناول الأول التحديات الخارجية التي تواجه منطقـــة المتوسط، أما الثاني فيتناول التحديات الداخلية التي تواجه منطقة المتوسط.

المطلب الأول: التحديات الخارجية التي تواجه منطقة المتوسط.

أولا : التنافس والنظرة الأمريكية لجنوب وشرق المتوسط:

يتميز الدور الأمريكي في البحر المتوسط بحيوية كبيرة، ويبـــدو بـــذلك المنـــافس الكبير للاتحاد الأوروبي حول امتيازاته في جنوب المتوسط، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه مجالا استراتيجي للاستخدام العسكري والعبور التجاري عبـــر البحـــر، بمعنى أن أي تغيير في السياسة الأمريكية إزاء المنطقة يعد تغييرا في الوضـــع الإقليمـــي عموما، وتتمثل أهم السياسات الأمريكية في المتوسط من خلال الحوار الأطلسي الذي هو صمام الأمان للأمن الأوروبي، كما أنها ذات دور كبير في الشرق الأوسط. وقـــد عـــزز اتفاق (كامب ديفيد) المكانة الأمريكية في الشرق الأوسط من خـــلال الســـلام العربـــي الإسرائيلي الذي قادته أمريكا، الحليف الاستراتيجي لإسرائيل مما بسط نفـــوذ الولايـــات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط[1].

أن الإستراتيجية الأمريكية إزاء المتوسط هي خليط من السياسات الإقليمية، بمعنى أنها سياسات تعتمد على أجزاء جيو-سياسية فرعية مثل الاهتمام بشمال إفريقيا وحده والشرق الأوسط، ولها سياسة متخصصة تجاه تركيا وأوروبا، وبكل هذه التوجهات فـــي المتوســـط تصنع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة عامة تضمن بها سيطرتها ونفوذها على المنطقة[2].

ويمكن تقسيم الرهانات الأمريكية في المنطقة إلى ثلاثة:

---

[1]- ياسين بوضياف،**انعكاسات الشركة الاورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مصدر سبق ذكره، ص247.

[2] -Ian O.Lesser, Les Etats Unis et la Mèditerranèe, consultè le 10.11 2016 sur : www.iemed .org/anuari/2004/frarticles/frarticles .pdf.

- اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بالمتوسط باعتباره جزءا مندمجا في الأمن الأوروبي؛
- كون المتوسط جسرا نحو الخليج العربي، واستعملت الولايات المتحدة البحر المتوسط عام (1990 و1991) كذلك عام 2003 في حربها على العراق؛
- انخراط الولايات المتحدة في عدة قضايا إقليمية واضحة، كالنزاع العربي الإسرائيلي، وبحر إيجة، ومسلسل السلام والأزمة الليبية.

كما برزت مبادرات أخرى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط من جهة، والمغرب العربي من جهة أخرى، كل واحدة على حدة، وباعتبار المتوسط خاضعا تاريخيا للنفوذ الأمريكي، فقد وجهت سياسة أمريكة من خلال إطلاق مشروع سياسي اقتصادي (BMENA)، كأضخم المشاريع من أجل بسط نفوذها في المتوسط، وهو الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا[1].

وقد جرى التركيز على المحور الاقتصادي وضرورة خلق وظائف جديدة، وتعزيز التنمية، تحفيز التجارة البينية، ودعم الاستثمار الأجنبي وغيرها، مع تزويد المبادرة بهيكل مرئي يتمثل في (منتدى من أجل المستقبل) الذي يشكل إطارا للنقاش والحوار بين صناع القرار الاقتصادي وفعالية المجتمع المدني[2].

وفي هذا السياق، نجد أن أوروبا تشعر بثقل كبير حيال المنافسة الأمريكية لها، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تكريس إستراتيجية خاصة لتأمين حاجياتها ،سواء من الطاقة أو من الأمن في المنطقة، وهذا ما أثبته الطرفان-الأوروبي والأمريكي- من

---

[1]- وهو عبارة عن مشروع أو برنامج متعدد الأطراف يهدف، في بعده الاقتصادي، إلى تعزيز التنمية والإصلاح الاقتصادي عن طريق الليبرالية في كافة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تم عرضه من قبل الرئيس الأمريكي"جورج بوش الإبن" على مجموعة الثمانية(G8) من أجل مناقشته وإثرائه في قمة أيسلندا يوليو 2004. وقد أقرت مجموعة(G8) الوثيقة الأمريكية وأطلق عليها اسم" الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا"، بعد إخضاعها للتعديلات انظر: ياسين بوضياف، **انعكاسات الشركة الاورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مصدر سبق ذكره،.ص247..

[2]- محمد بلخيرة، **السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين (الأبعاد الإستراتيجية الغائية)**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم والسياسية والعلاقات الدولية.2015، ص220.

خلال مشاريع كل منهما، وترى أمريكا نفسها الدولة الكبرى في العالم بعد زوال الاتحاد السوفيتي سابقا، لذا من الواجب عليها قيادة العالم، وأن لديها مسؤولية أخلاقية عالمية تجاه المجتمع الدولي، ولهذا فإن سياسة أمريكا المنتهجة هي سياسة عالمية عابرة للقارات على عكس السياسة الأوروبية الإقليمية[1].

مما جعل الاتحاد الأوروبي أمام تحد حقيقي فوقي، وذلك بسبب الإمكانيات المالية والتكنولوجية التي تمتلكها أمريكا، وسياسة الاحتواء والإغراء من جهة، والردع وفرض العقوبات على المخالفين لسياستها من جهة أخرى؛ كل هذا جعل الاتحاد الأوروبي يفكر في سياسات أخرى أكثر فاعلية من أجل احتواء المنطقة.

- **التنافس بين أوروبا وأمريكا في مجال الطاقة في جنوب المتوسط:**

يعتبر تحدي الطاقة أكبر تحد تواجهه أوروبا منذ مطلع القرن العشرين إلى حاضرنا اليوم. وهذا سبب عزم أمريكا الاستباق نحو السيطرة على مراكز الطاقة في المتوسط والهيمنة عليها، باعتبار أنها تستأثر لوحدها بربع الاستهلاك العالمي وإتباع نهج تنويع مصادر الاستيراد لتأمين الاحتياجات الضرورية لأمريكا. هذا من جهة، وتحكمها في الطرق والإمدادات العالمية التي يعتبر المتوسط أحد أهمها[2]، من جهة أخري، كل هذا جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ سياسة خارجية بين القوة الصلبة* من جهة خاصة في عهد الرئيس "بوش الإبن" والقوة المرنة** في عهد الرئيس "بارك أوباما"، وهذا يجعلنا نطرح تساؤلا: هل علاقة الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية يحكمها ميزان التوافق أم ميزان التعارض؟

بحكم السياسات الخارجية لكلا الطرفين، يتبين أن طبيعة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ليست على توافق بسبب الخلافات في وجهات النظر بينهما خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد زاد الشعور لدى بعض دول

---

[1]- المصدر السابق. ص223.

[2]- ياسين بوضياف، **انعكاسات الشركة الاورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، مصدر سبق ذكره، ص258.

*- **القوة الصلبة**: هي استخدام للقوة العسكرية والأمنية (السلاح) في الفعل المباشر من دولة ضد دولة أخرى ومن جيش ضد جيش، وفي ذلك يقال أن الحرب هي امتداد للسياسة بوسائل الإكراه والقتل والتدمير.

- **القوة المرنة: وهي مجموعة الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والقانونية والإعلامية، التي تستخدمها الدول ضد بعضها البعض لفرض إرادتها على بعضها البعض..

الاتحاد بأنها لم تعد بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة في مواجهة الخطر السوفيتي، وأن أوروبا تستطيع أن تعتمد على نفسها عند أي خطر قد تتعرض له من دون الحاجة إلى الدعم الأمريكي. كما أدى توحيد ألمانيا إلى زيادة قناعة ألمانيا بدورها التاريخي في توحيد أوروبا، ورأت هذه الأخيرة أن التحالف الذي كان موجودا بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية خلال الحرب الباردة في إطار حلف الناتو، قد فقد الكثير من وظيفته،لأن الخطر السوفيتي لم يعد قائما.

- **أهمية ومكانة الطاقة في المتوسط بالنسبة لأوروبا**

أن الصراع بين القوى الكبرى على الطاقة في المتوسط هو الذي حتم على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في مكانة الطاقة في العلاقات الأورو-متوسطية، من حيث تزايد اعتماد الاتحاد الأوروبي على واردات النفط والغاز من جنوب المتوسط، خاصة ليبيا والجزائر، وأهمية دول جنوب المتوسط كمعبر للطاقة إلى أوروبا، ومحاولة التعاون في مجال الطاقة المتجددة. وفي عام 2006 أعلن رئيس المفوضية الأوروبية "خوسيه مانويل بارسو" أن الطاقة كانت قضية منسية على الأجندة الأوروبية، ولكنها عادت لتكون من الأولويات، مع رغبة بين الدول الأعضاء في إقامة سياسة أمن الطاقة المشتركة للاتحاد الأوروبي، وأكد على جعل الطاقة قضية ذات أولوية في كل المباحثات مع الدول الأخرى[1]. **ويوضح الشكل رقم (5)** اعتماد الاتحاد الأوروبي على واردات النفط والغاز من جنوب المتوسط

[1] -Commission of the European Communities, Communication from the Commission to the European Council and the European parliament. Frme :http:// ec.europa. eu/energy/energy policy/doc/01 energy policy for Europe en. pdf.4 December 2012.

الشكل رقم (5): اعتماد الاتحاد الأوروبي على واردات النفط والغاز من جنوب المتوسط

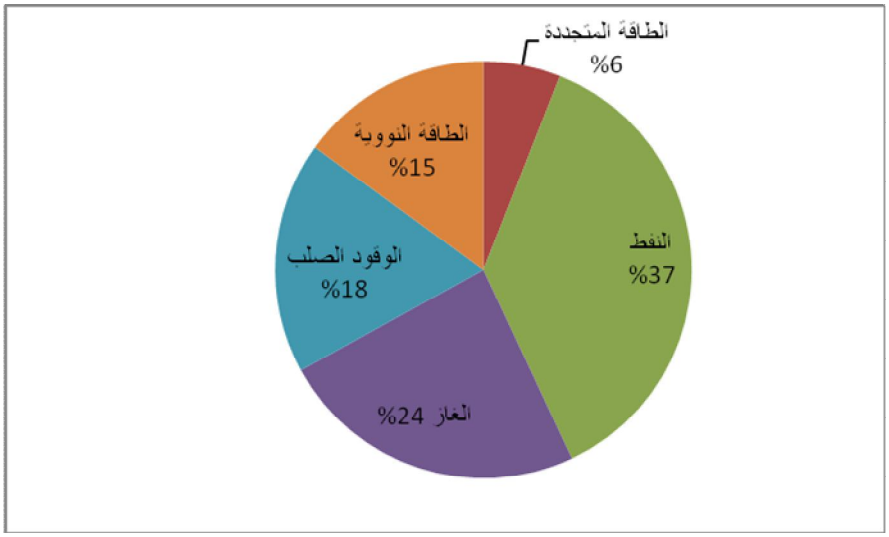

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Commission of the European Communities, Communication from the Commission to the European Council and the European parliament. Fme: http://ec.europa.eu.eu/energy/energypolicy/doc/01 energy policy for Europe en.pdf.4 December2012

وحسب الشكل فإن إرتفاع معدل إعتمادية الاتحاد الأوروبي من استيراد النفط والغاز الطبيعي على مدار السنوات الأخيرة على وجه الخصوص مع انخفاض الإنتاج الأوروبي في عام 2010، وفق ما أعلنت عن المفوضية الأوروبية، وهذا يبرز أن الاتحاد الأوروبي له تبعية للدول جنوب المتوسط في مجال الطاقة بمختلف أشكالها.

ويمكن القول أن أهمية الطاقة ظهرت في الإدراك الأوروبي من خلال مبادرة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط من جهة، ومن خلال وضع المتوسط كمنطقة ذات أولوية في سياسته تجاه الطاقة من جهة أخرى. ففي اتفاقية برشلونة تم النص على الدور الهام لقطاع الطاقة لتقوية الشراكة في المجال الاقتصادي، فازدادت اعتمادية الاتحاد الأوروبي على واردات النفط والغاز من جنوب المتوسط، خاصة ليبيا والجزائر، وأهمية دول جنوب المتوسط كمعبر للطاقة إلى أوروبا، ومحاولة التعاون في مجال الطاقة المتجددة، لمواجهة الضغط الروسي المفروض عليها، واستخدامه كسلاح سياسي في وجه الاتحاد الأوروبي، وقد تعززت من هذه الأزمة الناجمة عن إغلاق إمداد الغاز

الروسي عام 2006 عن أوكرانيا. وعام 2007عن بلاروسيا واتهام روسيا بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب"(دروزبا) الذي ينقل صادراتها من الخام نحو خمس دول أوروبية، الأمر الذي أدخل الاتحاد الأوروبي في أزمة بسبب النزاعات بين روسيا وأوكرانيا، هذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يبحث عن شريك له ميزة تفضلية عن روسيا للخروج من ضغط الصراع بين روسيا والاتحاد الأوروبي[1].

ويوضح **الجدول رقم (13)** الفوارق بين دول جنوب المتوسط في حجم الاحتياطات النفطية والديون الخارجية لعام 2013.

الدول	السكان (م ن)	م.ت.ب ن.م.إ مليارد دولار	الاحتياطات مليارد دولار	الديون الخارجية مليارد دولار	المساحة مليون م2
الجزائر	38	216 0.713	195	05	2.381
ليبيا	07	71 0.769	120	00	1.759
موريتانيا	04	04 0.467	0.5	03	1.025
المغرب	33	105 0.591	19	37	0.446
تونس	11	48 0.712	08	30	1.163

Source: Anisse Terai, Algérie, à l'aube du changement, diplomatie n°68, mai-juin 2014, Areion group, Paris, p 26.

ومن هنا يمكن تقسيم الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، في مجال الطاقة، إلى محاولة نقل القواعد التنظيمية لسوق الطاقة الأوروبي إلى دول جنوب المتوسط مع منح قروض بقيمة اثنين مليار يورو، لدعم المشروعات التي تربط بين الشمال والجنوب في مجال الغاز والكهرباء[2]. ومن هذه المشاريع مشروع خط أنابيب (مليتة) غرب طرابلس الرابط بين ليبيا وايطاليا الذي دخل حيز التشغيل عام 2008.

[1] -Yuliya Tamoshenko ,Containing Russia, Foreign Affairs, vol86;n 3, May/june, 2007. P41.

[2]- أحمد سعيد نوفل، **متحدون في التنوع :الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات**، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت :العدد (26)، 2010 ، ص143-142

ويلاحظ أن دول شمال إفريقيا أكثر استفادة من هذه المشاريع، وذلك راجع إلى الأولوية سياسة الاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا، وإلى البيئة التي تحتلها هذه الدول، مما يسمح لأوروبا بتقوية شراكتها حتى تسمح بتأمين طاقتها من جنوب المتوسط. وهذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يسارع إلى إبرام اتفاقيات منفردة مع دول جنوب المتوسط لتأمين طاقته، كما حدث مع المغرب والجزائر وليبيا في مجال الطاقة الشمسية والغاز.

ثانيا: التنافس الصيني- الروسي على مناطق النفوذ في المتوسط.

1. الوجود الصيني:

تعتبر الصين من الدول الأكثر استخداما للطاقة خاصة النفطية منها، وهذا بسبب النمو المتسارع الذي تشهده، خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، مما زاد الحاجة إلى طاقة هائلة، حيث تحولت الصين من مصدرة إلى دولة تحتل المرتبة الثانية بين كبار المستهلكين للنفط في العالم[1].

كما أن العودة إلى مسألة أمن الطاقة، حسب ما تدل عليه المعطيات أن نسبة استيراد الصين لنفط الشرق الأوسط وحده سيبلغ (75%) في عام 2030[2]، مما سيجعلها منافسة لأمريكا والاتحاد الأوروبي للطلب المتزايد على الطاقة، في حين أن العلاقة التي تنسجها الصين اقتصاديا مع دول جنوب المتوسط ليست بإستراتيجية واضحة المعالم أو هندسة متكاملة، كما يرتبط الصعود الاستراتيجي المحتمل للصين بتزايد تأثيره على القوى في الوقت نفسه في القارات وذلك باهتمامها المتزايد بإفريقيا خاصة بعد أحداث2011، كما نشطت سياستها الخارجية تجاه أزمتي سوريا وليبيا باعتبار الصين لا تطلب إصلاحات مدنية مقابل التعاون. على عكس الاتحاد الأوروبي الذي يطلب الديمقراطية والمشروطية السياسية[3].

---

[1]- سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد (43) ،2011، ص6.

[2]- كريم المفتى، **مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط "دراسة تحليلية"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، قطر- العدد (48)، 2015، ص 31.

[3]- ياسين بوضياف، **انعكاسات الشركة الاورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، مصدر سبق ذكره،..ص256.

رغم الامتيازات التي يحظى بها الاتحاد الأوروبي كشريك ذي أولوية لكل دول المتوسط، فإن تصاعد أهمية الصين رغم بطئه، حيث أصبحت الصين ثاني شريك تجاري للمغرب وراء الاتحاد الأوروبي، وثالث شريك لليبيا ومصر، ورابع شريك للجزائر، وخامس شريك لتونس رغم الفارق في حجم المبادلات بين الاتحاد الأوروبي والصين. ولا يمنع ذلك من القول أن شمال إفريقيا يتوفر على احتياطات مهمة من الغاز؛ إذ تتوفر ليبيا والجزائر ومصر، حسب تقديرات عام 2010 على أهم احتياطات الغاز وجاء اهتمام الصين بجنوب المتوسط باعتباره ساحة لنقل ومرور الناقلات التجارية[1].

ويتضح أن العامل الجيو-اقتصادي ذو أهمية بالغة في الحضور الصيني بجنوب المتوسط، حيث ينتج عن حضوره بالمنطقة ربط اقتصادي مع أوروبا ومع إفريقيا ومع أمريكا عبر الأطلسي، ويمكن لهاتين القوتين(الصين وأمريكا) الاستفادة من الشراكة الأورو-متوسطية ومن اتفاقية التبادل الحر التي تربط هذه الدول بالاتحاد الأوروبي رغم القيود المفروضة عليها. كما يتضح الاهتمام الصيني بجنوب المتوسط الاستثمارات الصينية في ليبيا ودول إفريقيا، كمنافس للاتحاد الأوروبي والأمريكي في القارة السمراء. فخارج مجال التبادلات التجارية أصبحت إفريقيا هدفا مفضلا للاستثمارات الصينية في سياق إستراتيجية عولمة شركاتها الكبرى المشجعة من طرف حكومة بكين. فمنذ ثلاثين عاما، أكد الفكر الاقتصادي على أن تنامي الاستثمارات الخارجية المباشرة يلعب دورا استراتيجيا في تنمية اقتصاديات دول الجنوب. وفي خضم كل هذا العزوف العالمي عن الاستثمار المباشر في إفريقيا قيمة الاستثمارات الصينية بلغت عام 2004 أكثر من (900) مليون دولار لتصل لأكثر من (56) مليار دولار عام 2013 وهو ارتفاع كبير بحيث استفادت بكين من استثمارات كبيرة في إفريقيا بسبب الامتيازات التي تم منحتها الصين وطرق إنجاز المشاريع، مما جعلها تكسب المستهلك الإفريقي وتنافس المستثمر الفرنسي باعتبار هذا الأخير الأقرب إلى الاستثمار في القارة بحكم التاريخ والثقافة واليد الفرنسية في القارة بسبب الاستعمار[2].

---

[1]- ياسين بوضياف، **انعكاسات الشركة الاورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، المصدر السابق. ص 264

[2]- سمير قط، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة– قطاع النفط نموذجا**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، 2008، ص73.

2. التنافس الروسي:

تتميز روسيا في المتوسط بكونها قوة تاريخية تراجعت أهميتها بعد الحرب الباردة، وأخذت هذه الأهمية تتطور في المنطقة في العقد الأول من هذا القرن، وتنطلق روسيا من محددات جيو-سياسية، وتسعى للحضور في أسواق الطاقة وبيع السلاح وتقديم تحالفات سياسية لهذه الدول، من منظور أن روسيا قوة دولية حاضرة في المؤسسات الدولية كمجلس الأمن، لكن مشكلة روسيا تكمن في أنها لا تشكل نموذجا ولا تتقاسم عناصر ثقافية أو مجالات جغرافية في الساحة المتوسطية.

ويسهل على الملاحظ وهو ينظر للخريطة الروسية أن علاقتها بجوارها جنوب نحو المتوسط علاقة مزاحمة للجارة تركيا التي تري نفسها دولة متوسطية معنية بالمنطقة، بل ولديها مشكلات جيو-إستراتيجية، ترى وجوب حلها، في حين أن السلوك الروسي تتحكم فيه نزعة برية– بحرية موروثة من القرن الثامن عشر تاريخ وصولها إلى حوض المتوسط بعد هزم العثمانيين في حرب استمرت أكثر من ست سنوات وانتصار الروس على العثمانيين ما كان ليتم لولا تدخل الأوربيين لإنهاء الحرب خوفا من سيطرة الروس على المجال العثماني في المتوسط. كما يشكل المتوسط في حد ذاته، قيمة جيو-إستراتيجية خاصة، كونه يعطي للبحر الأسود قيمة زائدة وبالغة الأهمية إلى حد لا يمكن فصله عن البحر المتوسط، وتسعى هذه الأخيرة للحفاظ على عناصر التوازن التقليدية الموروثة عن نتائج الحروب العثمانية الروسية والحرب العالمية الأولى، وذلك بتأمين المرور عبر قناتي (الدردنيل والبوسفور). وترتبط روسيا وتركيا بعلاقات تعاون ناتجة عن تداخل علاقات الجوار، وتستند روسيا منذ وصول "فلادمير بوتين" إلى الحكم إلى تنشيط سياستها الدولية في المجالات الإقليمية القريبة ومنها الأوروبية القصد منها الوصول إلى المياه الدافئة وتنشيط إقتصادها خاصة في الميدان العسكري وبيع السلاح لدول جنوب المتوسط، وهذا ما استغلته روسيا في زيادة صادراتها نحو دول عاشت إحداث الثورات العربية كسوريا وليبيا، مما جعل دول أوروبية تدق ناقوس الخطر حول التغلغل الروسي في المنطقة[1].

[1]- ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، الأردن : دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011 ، ص102

ثالثا: التحديات البيئية التي تواجه المنطقة المتوسطية.

توضح الدراسات الاستشرافية بأن ظاهرة الاحتباس الحراري ستزداد شدة إذا لم يتم السيطرة عليها من طرف الجميع، إذ من المقدر أنها ستبلغ في عام 2100 من (1.1) درجة مئوية إلى(6.4) درجة مئوية، كما سيبلغ ارتفاع مستوى الوسط للبحر ما بين(18 و59 سم). كما يتوقع ذوبان الغطاء الثلجي والطافية الجليدية، وارتفاع حموضة المحيطات[1]. ومن مظاهر التغيرات المناخية أيضا:

- تضاعف بعض الطوارئ المناخية من زوابع، فيضانات، الجفاف...الخ.
- انقلابات في العديد من الأنظمة الإيكولوجية مع انقرض (20 إلى 30%) من أنواع الحيوانات والنباتات.
- أزمات متعلقة بتوفير الموارد الغذائية في معظم أنحاء العالم (أسيا، إفريقيا، المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية)، فينخفض الإنتاج الزراعي مسببا أزمات غذائية خطيرة لتصبح محل للنزاعات والهجرة بين الشعوب والدول.
- تنقلات السكان سيؤدي لارتفاع مستوى البحر في بعض المناطق الساحلية (إفريقيا وأسيا)، مما يسبب اختفاء بلدان بكاملها(المالديف، توفالي) وهجرة هامة لسكانها.

- الشراكة العربية الأوروبية في مجال حماية البيئة في حوض المتوسط:

لقد سعت دول ضفتي المتوسط إلى إيجاد حلول من أجل التخفيف من التهديدات البيئية التي تواجهها حاليا، والتي ستتفاقم مستقبلا بمجموعة من السياسيات من بينها الشراكة الأورو-متوسطية التي تأسست في مؤتمر برشلونة 1995، وهي أهم مبادرة في التاريخ الحديث تعمل على إقامة روابط قوية ودائمة بين شاطئي المتوسط[2]، حيث أصبح الأمن البيئي المتوسطي من أهم القضايا التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات صانعي القرار في المنطقة العربية والأوروبية على حد سواء. لذا فإن الشراكة

[1]- المصدر السابق. ص 142.
[2]- علي الكنز، **المشروع الاورو -متوسطي بين الواقع والخيال**، ترجمة :سعد الطويل، القاهرة :مركز البحوث العربي، 2002، ص18.

والتعاون بين المنطقتين ضروري ليخفف من حدوث المشكلات البيئية، مما يتطلب تكثيف التعاون المشترك (العربي– الأوروبي) في مجال المحافظة على التنوع الحيوي وتفعيل مختلف الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة البحرية ومنع التلوث اعتبار بأن إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من ناحية، والدول المتوسطية كل على حدة من ناحية أخرى، والتي كانت تهدف لتحقيق الشراكة الاقتصادية – المالية المنصوص عليها في كل من إعلان وبرنامج عمل برشلونة بشكل خاص[1]. ومن أهم مشاريع التعاون الأورو-متوسطي في مجال البيئة: مشروع (لايف)، برنامج المساعدة التقنية في ميدان حماية بيئة البحر المتوسط والتعاون المتوسطي للتنمية المستديمة بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون الأخرى. كما وقعت أغلب الدول العربية على اتفاقيات فردية بينها وبين الإتحاد الأوروبي في شتى المجالات منها مجال حماية البيئة والطاقات المتجددة[2].

أما حاليا، هناك وفرة من الأنشطة البيئية الجارية في البحر المتوسط، لوعي بلدان المنطقة بالحاجة إلى ضمان الإدارة المناسبة والحماية لبيئتنا المشتركة، غير أن الضغوطات على البيئة في منطقة البحر المتوسط مستمرة في التنامي، لذلك فنحن نحتاج إلى مضاعفة الجهود لضمان العمل الفعال على أرض الواقع، أو لتطورات الأخيرة التي أحدثها توسيع الاتحاد الأوروبي تؤكد على ضرورة تطوير التعاون الأورو-متوسطي، الذي يشمل البيئة والتنمية المستديمة، وقد أوضحت المفوضية الأوروبية مقاربتها لمستقبل الشراكة الأور-متوسطية في بيانها 12 ابريل 2005 بمناسبة العيد" العاشر لمسار برشلونة أن هذه الوثيقة تعيد التأكيد على المبادئ الرئيسية التي تحكم التعاون المتوسطي وتحدد عددا من المبادرات المستقبلية لتقوية مسار برشلونة[3]، والمتمثلة في (مبادرة أفق) والتي تبنتها الحكومات الأورو-متوسطية لمعالجة المصادر الرئيسية للتلوث في حوض البحر المتوسط بحلول عام 2020.

---

[1]- محمد عبد الله أبو القاسم، **اتفاقية الشراكة الأورو-مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول الاتحاد المغاربي**، مجلة الجامعة المغاربية، طرابلس العدد1، 2009 ص49

[2]- رشيد في رادي، **الحالة البيئية بالمغرب**، مصدر سبق ذكره، ص21 .

[3]- الاتحاد الأوروبي، **البيئة والتنمية المستديمة في منطقة البحر المتوسط**، الوكالة الأوروبية للبيئة، عشر سنوات من التعاون (1995-2005)، ص11.

بالإضافة إلى أنَّ المنطقة معرضة بشكل متزايد للفيضانات والزلازل والجفاف والحرائق وعدم التوازن البيئي، التي تؤثر على مصدر رزق فئة كبيرة من السكان والزيادة المحتملة في الضغوطات البيئية على المناطق الساحلية خلال العقدين القادمين تبدو كبيرة هذا ما جعل الشراكة الأورو-متوسطية تعمل بصيغتين مكملتين لبعضهما من التعاون إحداهما إقليمية والأخرى ثنائية. وكل من هاتين الصيغتين تشتمل على عنصر بيئي. وهذا سيحسن من احتمالات تطوير السياحة، ويساهم في الحد من التدهور في مخزون صيد الأسماك المحلية، وكذلك في توفير مياه الشرب للملايين من المواطنين[1]، وعليه نجد بأن من مصلحة دول حوض المتوسط التعاون من أجل إصلاح البيئة والاستثمار في الموارد البيئية المشتركة، والعمل على تقليص حدة تلوث المتوسط وتخفيف الضغوطات على البيئة، من خلال التكثيف من الندوات والمؤتمرات الرامية إلى البحث عن بيئة نظيفة من أجل الجيل الحالي والأجيال القادمة، ودعوة راسمي السياسات البيئية في المنطقة إلى تفعيل القوانين والاتفاقيات الدولية وهذا من أجل إرساء أمن بيئي شامل ومتوازن.

رابعا: تحديات الثورات العربية وأثرها على منطقة المتوسط:

تبنى الاتحاد الأوروبي في مراجعته لسياسته تجاه جنوب المتوسط في أعقاب (الثورات العربية) مبدأ التميز نتيجة للتنوع أحيانا والتباين في الظروف السياسية أحيانا أخرى لبلدان المنطقة، وللتعامل مع خصوصية كل دولة على حدة حسب ما تستدعيه الظروف الدولية. كما لا يخفي أن الثورات العربية قد اندلعت في توقيت تأججت فيه أزمة (اليورو)، وهي الأزمة التي هددت تماسك الاتحاد الأوروبي كنموذج تكاملي إلى حد تهديد وجوده ككيان، فقد ركز الاتحاد على كيفية حل الأزمات الداخلية مما جعل السياسات الخارجية في ذيل أولوياته، مما أثر سلبا في سياسته الخارجية تجاه الثورات العربية، في ظل زحف ما يسمى ب: إعادة تأميم السياسة الخارجية الأوروبية في إتجاه

[2]- ندوة دولية حول "**البيئة في البحر الأبيض المتوسط: فضاء للشراكة أم مجال للتنافس**" 26-25 يونيو 2016، مراكش،"المختبر الأبحاث والدراسات الدولية بالتعاون مع مؤسسة هانس سايدل، كلية الحقوق - جامعة القاضي عياض، مراكش، 2016 .

معاكس لفكرة (أوْروبة السياسة الخارجية)، ففي ظل غلبة الانقسامات الداخلية والصراع المؤسسي، فشل الاتحاد في طرح رؤية للتعامل مع (الثورات العربية) فأصبح دوره تابعا للولايات المتحدة يراقب الأوضاع ثم ينتظر الموقف الأمريكي ليأتي ثانيا على إثره.

وقد تجلى ذلك الأمر في التعامل مع الاتحاد الأوروبي مع صعود التيار الإسلامي إلى سدة الحكم في العديد من الدول المتوسطية عقب الثورات العربية، مما زاد من تخوف أوروبا من فشل سياستها الخارجية تجاه حوض المتوسط بسبب تواجه الحركات الإسلامية في السلطة مما زاد قلقها وكل ما قامت به هو إحتواء هذه الحركات التي وصلت إلى سدة الحكم في بعض الدول وتدعيمها أو تدعيم الحركات المناهضة لها قصد تحقيق مكاسب من ورائها، وتمرير مشاريعها الاقتصادية والأمنية وغيرها وفي المقابل كان لهذه الثورات دور في هجرة عدد كبير من البشر لأوطانه قاصدين أوروبا أملا في حمايتهم، مما زاد قلق أوروبا وزاد مظاهر العنف في أواسطها والعمليات التي كان الإعلام الغربي يصورها على أنها عمليات إرهابية[1].

المطلب الثاني: التحديات الداخلية التي تواجه منطقة المتوسط.

لقد واجهت منطقة المتوسط تحديات داخلية كان لها الأثر الكبير بحكم التغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم، ومن بين هذه التحديات الداخلية نذكر:

أولا: بالنسبة لجانب الاتحاد الأوروبي:

1- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

منذ انضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي في عام1973، أصبح أداؤها الاقتصادي أفضل مقارنة ببقية الدول الأوروبية، فقد حقق الناتج المحلي للفرد فيها نموا سريعا مقارنة بالناتج المحلي للفرد في كل من إيطاليا وألمانيا وفرنسا التي وهي من كبرى الاقتصاديات في أوروبا والتي تخلفت عنها بريطانيا في الفترة التي سبقت

[1]- هايدي عصمت كارس، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات**، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، تم الاطلاع عليه 15/1/2017
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/95/7608/

الاتحاد، وفي عام 2013، ولأول مرة منذ عام 1965 أصبح اقتصاد بريطانيا أكثر ازدهارا من متوسط اقتصاديات الدول الثلاث مجتمعة، ويتفق معظم الباحثين الاقتصاديين أن إنضمام بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي كان له أثر بسيط بتحسين الأداء الاقتصادي لبريطانيا على مدى العقود الأربعة الماضية[1]. وعلى صعيد التداعيات الخارجية لبريطانيا، شكل الاستفتاء بشان الخروج من الاتحاد الأوروبي (البريكست) صدمة للعديد من الأوساط السياسية في دول الاتحاد، وخصوصا في فرنسا وألمانيا اللتان كانتا تشكلان معها ثلاثي أركان الهرم الأوروبي وعمود اقتصاديات الإتحاد لذلك بدأنا نسمع أصوات الأحزاب اليمينية في فرنسا وهولندا وبلدان أخرى تدعوا إلى إجراء استفتاءات مماثلة لما جرى في بريطانيا.

وبالمقابل سمعنا دعوات فرنسية وألمانية إلى الإسراع في اتخاذ عقوبات ضد أي دولة تنوي الخروج من الاتحاد الأوروبي، مع العلم أن بقية الدول، باستثناء الدول الثلاث المذكورة، وربما السويد والدانمرك وإيطاليا، هي دول مستفيدة من العضوية ومن المستبعد أن يفكر أي منها في الخروج من الاتحاد[2]. وعلى الرغم من أن (المادة 18) من اتفاقية لشبونة لتأسيس الاتحاد الأوروبي تحتوي على نص يتعامل مع احتمال خروج أحد الأعضاء الاتحاد، إلا أن خروج بريطانيا سيشكل سابقة في تاريخ الإتحاد،و ضربة قاسية للفكرة الأوروبية ومسيرتها نحو الاندماج والتوسع في المستقبل، كما أنه سيزيد من الهيمنة الألمانية وتأثيرها، ويؤدي إلى توجيه محور الاتحاد الأوروبي نحو الشرق حيث الثقل الألماني التقليدي[3]، كما أن هناك عوامل تقسيم أوروبا اليوم أكثر من العوامل التي توحدها، فالحركات الشعبية تقودها العنصرية وكراهية

[1]- الباحثون السوريون، **تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/11/2، متاح في الانترنت على www.syr-res.com?R10592 | June 18, 2016,

[1]- نصر النقيب عيد روس ، **بريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي**، تم الاطلاع عليه يوم: 2018/11/5 ، متاح في الانترنت على: http://shabwaahpress.net/pdf/35679/

[2]- الزاملي ماجد أحمد، **مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا**، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/11/5، متاح في الانترنت، https://www.kitabat.com/ar/pdf/79883.php

الأجانب وكراهية الإسلام تنتشر في جميع أنحاء القارة[1]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيتراجع الاقتصاد البريطاني، خاصة بعد فقدان المزايا التجارية مع الشركاء الأوروبيين، وهكذا فإن خروج بريطانيا من شأنه أن يضعف الاتحاد الأوروبي[2]. وهذا يطرح سؤالا جوهريا: متى سينهار الاتحاد الأوروبي؟.

2. الهجرة غير الشرعية ومدى تأثيرها على الاتحاد الأوروبي.

خلال عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، نظرت الدول الأوروبية للهجرة باعتبارها تهديدا لأمنها، وأنها تتمثل في اعتقادهم، خطرا على الاندماج والتجانس المجتمعي بما تفرضه من تحد أمام الحفاظ على الهوية القومية، كما تعد تهديدا للأمن، فتم ربطها بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود كالاتجار بالبشر وتهريب المخدرات وغيرها، هذا بالإضافة إلى ما تفرضه الهجرة من تحد أما استقرر سوق العمل، باعتبار المهاجرين منافسين للعمالة المحلية، وتحد أيضا لدولة الرفاهية بما تفرضه من ضغط على الخدمات العامة لهذا تبنت الدول الأوروبية سياسة هجرة صارمة لتقييد هجرة الأفراد من الدول غير الأعضاء، مما دفع البعض للحديث عن "القلعة الأوروبية". وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، وتفجيرات عامي (2004 و2005) في مدريد ولندن وتوريط مهاجرين من جنوب المتوسط فيها، زاد الهاجس الأمني للهجرة خاصة القادمة من الدول الإسلامية ومنها جنوب المتوسط بزيادة الخوف من الإرهاب والتطرف[3].

---

[3]- بهاتي عبد المجيد، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وما سيتبعه من فوضى**، تم الاطلاع عليه 2018/11/5 متاح في الانترنت،
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/06/160624_brexit_europe_shock

[4]- ميرفت عوف، **ماذا تخسر بريطانيا في حالة خروجها من الاتحاد**، ساسة بوست، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2018/7/15، متاح في الانترنت،
http://www.sasapost.com/britain-and-the-european-union/

[1]- ميرفت عوف، **ماذا تخسر بريطانيا في حالة خروجها من الاتحاد**، ساسة بوست، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2018/7/20، متاح في الانترنت،
http://www.sasapost.com/britain-and-the-european-union/

ويعد جنوب المتوسط من المناطق الأكثر تصديرا للمهاجرين، وتتجه معظم هذه الهجرات خاصة من دول المغرب العربي، وخاصة ليبيا إلى أوروبا. فجنوب المتوسط ليس فقط مصدرا للمهاجرين إلى أوروبا، بل أيضا معبرا لهم من إفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا، وذلك عبر طرق ووسائل من جنوب المتوسط إلى أوروبا ومنها:

- عبور المتوسط ن بواسطة قوارب صغيرة للوصول إلى ضفته الأوروبي؛.

- تعدد الممرات البحرية للعبور من دول جنوب المتوسط إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، ويؤدي تشديد الرقابة على إحدى هذه الممرات إلى إيجاد ممرات بديلة قد تكون أكثر خطورة، ومن أهمها:

- من ليبيا إلى إيطاليا (إلى جزر صقلية أو لمبدوزا أو بانتيليريا أو البر الرئيسي لإيطاليا) وأحيانا إلى مالطا.

- من المغرب إلى الساحل الجنوبي لإسبانيا (يعد مضيق جبل طارق من أهم ممرات العبور إلى أوروبا).

وبالرغم من أن الهجرة غير الشرعية يصل معظمها إلى الدول الأوروبية المتوسطية، خاصة إيطاليا وإسبانيا إلا أنها ليست دائما دول المقصد الأخير لعدد من المهاجرين، فمنهم من يذهب إلى فرنسا أو ألمانيا أو دول البنيليكس وغيرها[1].

- السياسات والاستراتيجيات الأوروبية إزاء قضايا الهجرة واللجوء السياسي:

كانت بعض الدول الأوروبية قد أبرمت خارج نطاق مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي تسمح نصوصها بإلغاء عمليات المراقبة على الحدود بين البلدان المشاركة، إلا أنها لم تدخل حيز النفاذ إلا في عام 1995،(اتفاقية شينغن) ، وبعدها بدأ التعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية من خلال عدة معاهدات منها اتفاقية (ماستريخت) عام 1993، وتشير إلى أن قضايا الهجرة أصبحت لها مكانة مركزية

[2]- هايدي عصمت كارس، **السياسة الدولية والإستراتيجية:** المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية، القاهر: المكتب العربي للمعارف، 2016. ص139.

داخل الاتحاد الأوروبي في التسعينات القرن العشرين وأن الهدف الأوروبي تمثل في تقليل تدفقات الهجرة إلى أوروبا، وتم بلورة هذه السياسة في خطة عمل تم طرحها في إطار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة تجاه دول جنوب أوروبا وشرقها وذلك في سياق تحول الهجرة إلى قضية أمنية في أوروبا. كما قررت الدول الأوروبية تأسيس وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تعرف باسم فرونتكس الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود (FRONTEX) ، وكان قد تم تأسيس هذه الوكالة في أكتوبر 2004 بهدف التقليل من الهجرة السرية[1]. ويمكن القول يدخل المهاجرون غير القانونين من ستة بلدان لها حدود مع ليبيا وهي: الجزائر وتونس وتشاد ونيجيريا والسودان ومصر، التي وصل منها إلى ليبيا بعد إحداث2001 أعداد كبيرة من المهاجرين من جنسيات عربية وأفريقية غير أن هذه الأعداد التي تدخل ليبيا عبر الحدود المصرية تراجعت اليوم بسبب التشديد الأمني الذي فرضته مصر على حدودها.

كما قامت دول شمال المتوسط بوضع قوانين للحد من الظاهرة شأنها شأن دول الجنوب، منها تشديد العقوبات على شبكات تهري، المهاجرين غير القانونين وهكذا أصدرت المملكة المغربية قانونا خاصا في عام 2013 ودخل حيز التنفيذ في عام 2014 يعاقب كل أجنبي يدخل المغرب بطريقة غير قانونية بالسجن لمدة تتراوح بين ست أشهر وسنة وغرامة مالية، وبهذا جعلت السياسات التي انتهجتها دول ضفتي المتوسط آليات للتقليل من ظاهرة غير قانونية نتيجة لما شهدته المنطقة العربية من ثورات شعبية أدت بشعوبها إلى الهجرة خوفا من الاضطهاد، وهذا شكل نوعا من القلق للدول التي تعرف استقرارا سياسيا والخوف من تفاقم ظاهرة الهجرة السرية، مما يؤدي إلى تكون جماعات إرهابية أو إجرامية تؤدي بالدول المستقرة إلى حالة استنفار[2].

[1]- محمد مطاوع، **الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة :الإشكاليات الكبرى والإستراتيجية والمستجدات**، المستقبل العربي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/7/20، متاح في على الانترنت:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_mhmd_mtw3.pdf

[2]- عبد الواحد أكمير، **الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر المتوسط**، المستقبل العربي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/7/20، متاح في الانترنت على:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_433_3bd_alwahd_akmeer.pdf

- التعاون كأحد المكانيزمات بين الاتحاد الأوروبي والدول جنوب المتوسط لمواجهة الهجرة:

في إطار غلبة الاقتراب الأمني في سياسة الاتحاد الأوروبي للهجرة، يركز هذا الأخير على مراقبة الحدود الأوروبية بداية من الشواطئ جنوب المتوسط بدأ بليبيا، فكان التعاون بين دول الضفتين قبل الثورات العربية في إطار برنامج (يورميد للهجرة الأول والثاني) وهكذا وفر الاتحاد من خلال (ميدا 2) عام 2012 مبلغ 40 مليون يورو للمغرب لإنشاء نظام لمراقبة الحدود يتكون من رادات ومعدات متقدمة على طول الساحل الشمالي لمنع الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات إلى إسبانيا، بالإضافة إلى التعاون. وفي إطار الأداة الجغرافية قام برنامج (AENEAS) للدعم المالي والفني للدول في مجال الهجرة واللجوء، للأعوام من(2004 إلى 2006) بتمويل العديد من المشروعات في دول جنوب المتوسط، ترتكز في معظمها على إدارة الحدود وإعادة العودة[1].

لقد إحتلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من المنطقة العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي، أولويات السياسات الأوروبية، ما دفع دول الاتحاد إلى القيام بعدد من الإجراءات التشريعية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بغية الحد منها. ولكن وأمام تزايد تدفق المهاجرين باتجاه دول شمال حوض المتوسط، وفي ظل تردي الحالة الاقتصادية وتراجع فرص العمل في جنوبه، فإن مشكلة الهجرة ستبقى محافظة على أهميتها لدى الطرف الأوروبي في تعاونه الاقتصادي والسياسي مع بلدان المنطقة، الأمر الذي يدعو إلى التساؤل عن مدى إمكانية إيجاد حلول للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟.

بالرغم من تصور بعض الدول الأوروبية أنه بالإمكان الحد منها من خلال إجراءات تشريعية أو حتى عسكرية، بما في ذلك الإعادة القصرية للمهاجرين غير

[1]- هايدي عصمت كارس، **السياسة الدولية والإستراتيجية:** المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية، القاهر: المكتب العربي للمعارف، 2016. ص139

الشرعيين، إلا أنه لا يمكن تصور وقف هذا التدفق أو على الأقل الحد منه دون تحقيق تنمية اقتصادية لبلدان جنوب وشرق البحر المتوسط، حيث شهدت القمة الأوروبية خلافات عميقة بين الدول التي على خط المواجهة المباشرة مع الهجرة: قبرص، اليونان، إيطاليا، مالطا، وإسبانيا، التي طالبت بدورها باقي الدول الأوروبية بالمشاركة في تحمل عبء اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من خلال إعادة توزيع بعضهم بشكل مؤقت في باقي الدول الأوروبية، وبين الدول الأبعد جغرافيا عن نطاق الهجرة من دول شمال أفريقيا: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. وتجدر الإشارة هنا إلي أن ليبيا لم توقع على اتفاقية اللاجئين عام 1951، وبروتوكلها لعام 1967.

وقد رفضت ذلك وأعربت عن استعدادها لتقديم مساعدات لهذه الدول فقط، من دون استقبال مزيد من المهاجرين، ومن جانب آخر، حاول الاتحاد الأوروبي استحداث أدوات ومؤسسات أوروبية فوق قومية يمكن أن تساهم في التقليل من التأثير السلبي للهجرة غير الشرعية إلى الدولة الأعضاء، وفي هذا الإطار جاء إنشاء وكالة (فرونتكس) الوكالة الأوروبية لإدارة حدود الاتحاد الأوروبي في العام 2004 ودخولها حيز التنفيذ في عام 2005، وتأسيس (اليوروسوم) نظام مراقبة الحدود الأوروبية في عام 2008 ودخولها حيز التنفيذ في أواخر عام 2013، ومع ذلك ظلت هذه المؤسسات غير قادرة على منع تدفق الهجرة غير الشرعية وطلبات اللجوء السياسي إلى أوروبا[1].

وقد تعهدت الدول الأوروبية بتدعيم دول الضفة الجنوبية لتخفيف ضغوط الهجرة من خلال برامج التدريب والمساعدة في إيجاد فرص العمل، مع التعهد من جانب الدول الأوروبية بحماية جميع الحقوق المعترف بها، في ظل التشريعات الراهنة للمهاجرين المقيمين بصورة شرعية على أراضيها. واتفقت البلدان العربية المتوسطية ودول

[1]- محمد مطاوع، **الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة :الإشكاليات الكبرى والإستراتيجية والمستجدات**، المستقبل العربي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/7/20، متاح في على الانترنت:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_mhmd_mtw3.pdf

الاتحاد الأوروبي على ضرورة تحقيق تفاهم متبادل لإنهاء التطرف على كل المستويات، وتحقيق التسامح والتعاون بين أديان إقليم أوروبا وبلدان جنوب وشرق المتوسط[1].

3. تأثير أزمة عملة اليورو على الاتحاد الأوروبي:

في أواخر عام 2009 كان الاتحاد الأوروبي في حالة أزمة عرفت ب(أزمة منطقة اليورو) هددت بقاء العملة الموحدة (اليورو)، وفرضت تحديا أمام رخاء الاتحاد، وتماسكه الاقتصادي والاجتماعي ،وقوته الناعمة كنموذج تكاملي أمام الرأي العام الأوروبي وفي الساحة الدولية، بل هددت وجود الاتحاد الأوروبي ككيان، وأثارت تساؤلات حول ما ستؤول إليه التجربة التكاملية الأوروبية. ولكن في عام 2011 اندلعت الثورات في جنوب المتوسط التي أثرت على علاقات التعاون بين بلدان الضفتين خاصة الدول التي شهدت تغير أنظمتها السياسية ومنها ليبيا، مما حتم على الاتحاد الأوروبي إعادة صياغة سياسة خارجية تخرج هذه البلدان من الأزمة التي تعيشها، في المقابل عاشت أوروبا قبل الثورات العربية أزمة منطقة اليورو، بحيث أثرت على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط خاصة تنفيذ مراجعة سياسة الجوار الأوروبي وتتجلى هذه الأزمة في:

- أزمة الديون السيادية وعجز الموازنة: ففي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008، عانت العديد من دولة منطقة اليورو عجزا في الموازنة أكبر مما تم الاتفاق عليه في ميثاق الاستقرار والنمو لعام 1997[2]؛
- ضعف النظام البنكي: حيث كانت البنوك تستثمر في الديون السيادية، وهددت بأن تتكشف؛
- ركود وانخفاض معدلات النمو لتصبح سالبة، وارتفاع معدلات البطالة، فقدت على إثره عدد من الدول الأعضاء قدرتها التنافسية.
- العجز التجاري المستمر، خاصة في دول هامش الاتحاد.

[1] - على الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مصدر سبق ذكره، ص 274

[2] - هايدي عصمت كارس، **السياسة الدولية والإستراتيجية**: المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية،مصدر سبق ذكره، ص143.

بالرغم من إعلان عدد من قادة الدول عام 2013 أن أزمة (منطقة اليورو) قد انتهت، إلا أن البعض شكك في ذلك بما فيهم المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل". فقد أثارت الأزمة المالية والاقتصادية الأوروبية وأزمة منطقة اليورو خصوصا هزة في السياسات المالية الأوروبية المشتركة[1]، وإكراهات حلول دينامكية الاتحاد الأوروبي في مجال تدخله الاقتصادي، وظهر من جديد الاتحاد الأوروبي يسير بثلاث سرعات: دول خارج الأزمة وخارج منطقة اليورو، وأخرى في قلب الأزمة وداخل منطقة اليورو، وأخرى في أزمة ناتجة عن مخلفات الاقتصاد السياسي، بالنظر لتحملها عبء الحفاظ على التماسك الاستراتيجي للاتحاد، وإيجاد السياسات المناسبة لمعالجة الأزمة من جهة، ومن جهة ثانية تحمل جزء من تكلفة هذه الأزمة؛ وكل هذه الدول معنية بالتعاون الأورو-متوسطي، سواء من حيث الاهتمام الجيو-سياسي أو من حيث الأدوار الأوروبية عموما.

وأثرت الأزمة الاقتصادية، التي مست الاتحاد الأوروبي في العلاقات الأورو-متوسطية في ثلاثة مستويات، أولها الحد من فرص إعداد وإنجاز برامج بتكاليف مالية باهظة، إذ تميل الدول الأقل تعرضا للأزمة إلى ضخ الأموال في الدول التي تعاني من العجز والمديونية كاليونان، وثانيا الحد من سياسات المساعدات سواء التي يقدمها الاتحاد الأوروبي أو بعض دوله بالرغم من أن هذه المساعدات لا تكلف الأطراف الأوروبية أحجاما مالية كبيرة، فإنها تبقى أموالا مهمة في وقت الأزمات، وثالثه: يتعلق بتخوفات الشركاء الجنوبيين من عدم الاستقرار الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي الذي يضمن لهذه الأخيرة صفة الشريك الاستراتيجي[2].

1- إن أزمة منطقة اليورو ترجع إلى واقع الكساد الاقتصادي الناتج بدوره عن تراجع معدلات النمو التي أقلقت بدورها المستفيدين من استقرار منطقة اليورو، ومنها الدول المتعاملة مع الاتحاد الأوروبي والتي أثرت على المنطقة المتوسطة بكل ضفافها. ويمكن النظر إلى تأثير وتأثر منطقة اليورو من خلال علاقاتها الجيو -اقتصادية مع حوض المتوسط من زاويتين: أولهما إذا ما كانت منطقة اليورو تتأثر سلبيا من الاستمرار في توثيق العلاقات الأورو-متوسطية أثناء الأزمة، ونتيجة لتزايد انتظارات دول الجنوب من الاتحاد الأوروبي، وثانيهما إذا ما كانت منطقة اليورو من شأنها الاستفادة من انفتاح العلاقات مع المجال المتوسطي لتنشيط العمليات الاقتصادية للنمو مثل رفع الاستهلاك لرفع الإنتاج. انظر: ياسين بوضياف، انعكاسات الشركة الاورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، مصدر سبق ذكره،.ص274.

2- المصدر السابق، ص274..

ونلاحظ أن بعض دول الاتحاد الأوروبي دعت إلى دمج دول جنوب المتوسط في حل الأزمة الأوروبية، وذلك بالنظر للشراكة التي تربط الاتحاد بهذه الدول، ونسب النمو المرتفع فيها ما يؤدي إلى إمكانية تطوير التنافسية. ولم تتضح هذه الدعوات رغم أهميتها، فهي لا توضح كيفية دمج هذه الدول في حل الأزمة بالخصوص في غياب مؤسسات مشتركة يمكن التداول فيها بشكل متعدد الأطراف في هذه الضغوط. لقد كانت للشراكة الأورو -متوسطية –على الأقل بحاجة إلى مثل هذه الخطوة أمام ضغط (أزمة منطقة اليورو) وضغط التحول الجيو -سياسي في المنطقة الجنوبية والشرقية.

4. الصراع داخل الاتحاد الأوروبي بين بلدان شرق وغرب أوروبا:

شرعت دول أوروبا الشرقية مؤخرا في ممارسة المزيد من الضغوط على دول أوروبا الغربية لإدخال إصلاحات على نظام عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل تقليص هيمنة وسيطرة الاتحاد على الدول الأعضاء مقابل تعزيز سلطات المؤسسات والحكومات الوطنية في الدول الأعضاء، حيث تنظر دول أوروبا الشرقية، بزعامة المجر التي تقودها حكومة "فيكتور أوروبان" اليمينية المحافظة، أنه حان الوقت لتمرير التعديلات المطلوبة بناء على معطيات جديدة تتمثل في تولي حكومة يمينية محافظة مقاليد الحكم في بولندا، وظهور رغبة لدى رئيس الوزراء البريطاني السابق "ديفيد كاميرون" في التعاون مع دول أوروبا الشرقية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لتمرير الإصلاحات التي ينادي بها في اتجاه عودة السيطرة إلى الحكومات والبرلمانات الوطنية على مقاليد الأمور في بلدانهم، مقابل تقليص صلاحيات الاتحاد والمفوضية الأوروبية، كبديل لخروج المملكة المتحدة من عضوية الاتحاد الأوروبي[1].

5- التهديدات الإرهابية بالمنطقة الأوروبية:

تحديات كبيرة شهدتها أوروبا خلال عام 2015 بدءا من الهجرة غير الشرعية وصولا إلى الإرهاب الذي ضرب العاصمة الفرنسية انطلاقا من بروكسل، مخلفا وراءه

1- سميحة عبد الحليم،**الاتحاد الأوروبي يواجه خطر التفكك**،أخبار مصر، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/8/24، متاح في الانترنت
http://www.egynews.net/814414/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF

أكثر من (150) قتيلا وعشرات الجرحى، إذ لم تشهد أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مثل هذا العمل الإجرامي الذي بدأ بهجمات "شارلي ايبدو" في قلب العاصمة الفرنسية التي راح ضحيتها عدد من القتلى والجرحى، وبعدها بوقت قصير جرت أحداث (مدينة ليون) في عام 2015 في اقتحام مصنع وقتل شخص وجرح عدد آخر، وكل هذا وسط تخبط أمني وسياسي تعيشه البلاد في محاولتها لاستعادة السيطرة على الأمن. ومع دخول أعداد كبيرة من المهاجرين إلى أوروبا، تخوفت بعض الدوائر الأوروبية من التحديات الأمنية التي يمكن أن تنشأ، وباتت تتعالى الأصوات حول دخول أشخاص كانوا قد خرجوا من أوروبا إلى سوريا والعراق للقتال إلى جانب الجماعات الإرهابية، وعادوا ضمن أفواج المهاجرين إلى الأراضي الأوروبية.

كما أن دول شمال المتوسط تسعى لترويج خطاب إعلامي يستجيب لأطروحات متجذرة للصراع التاريخي بين الغرب (المسيحي واليهودي) والمسلمين، فدول القوس اللاتيني كثيرا ما تعتبر أن المسلمين إرهابيون، وما حدث في دولها من أعمال إرهابية من تنظيم الجماعات الإسلامية، في حين دول جنوب المتوسط تعتقد أن الإرهاب لا يزال ذو طابع محلي بالرغم من حساسية الموضوع ورفض أي تحركات غربية على المجال الإقليمي لدول المغرب العربي باعتباره يؤثر على سيادتها وقدراتها على استتباب الأمن بمفردها دون تدخل طرف أجنبي.

ثانيا: التحديات التي تواجه ليبيا في منطقة المتوسط

في منتصف فبراير2011 في إطار الاحتجاجات التي شهدتها عدة دول عربية، أو كما يصطلح عليها إعلاميا بـ (الربيع العربي*) والذي بدأ بالثورة التونسية ثم أعقبتها الثورة المصرية، اندلعت انتفاضة في ليبيا بدأت في مدن المنطقة الشرقية، مطالب إصلاحات واجهها النظام بالعنف، وهو الأمر الذي زاد الحركة اشتعالاً، واتسعت رقعة المظاهر لتشمل معظم المدن الليبية، وتحولت إلى ثورة أطلق عليها ثورة 17 فبراير، تمكن الثوار على إثرها من السيطرة على عدد من المناطق في البلاد، واتسعت المطالب لتصل إلى إسقاط النظام، وسرعان ما تقلصت سيطرة النظام على البلاد، واندلعت معارك في شكل حرب بين الثوار والنظام، مما أدى إلى تدخل المجتمع الدولي، وأصدر مجلس الأمن القرار رقم (1970) بتاريخ 29 فبراير الذي يعرب فيه عن قلقه البالغ إزاء الوضع في ليبيا، ويدين العنف واستخدام القوة ضد المدنيين.

وفي هذه الأثناء استطاع الثوار تأسيس هيئة تمثلهم أُطلق عليها اسم (المجلس الوطني الانتقالي) ومثل الواجهة السياسية للثورة وتولى تنظيم الحياة في المناطق الخاضعة لسيطرته، وتولى المجلس مخاطبة العالم الخارجي. إلا أن تسارع الأحداث والتطورات وزحف قوات النظام باتجاه الشرق نحو مدينة بنغازي، معقل الثوار الرئيسي، استدعى تدخلاً دولياً جديداً فأصدر مجلس الأمن القرار رقم (1973) في17 مارس 2011، كرد الفعل الدولي على الأحداث الدامية في ليبيا لتشمل تفويضاً بالتدخل العسكري الأجنبي المحدود، وتجميد أصول ليبيا الخارجية، حيث أشار القرار إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا بالقول:"يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام أن تتصرف على الصعيد الوطني، أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية بالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين

*- الربيع العربي: هو حركة إحتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011، وبدأت الشرارة الأولى من تونس وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام وتنحيته في أيام قليلة، وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهير في كل الدول العربية وهو " :الشعب يريد إسقاط النظام."

العام بها". وهو ما أعطى الغطاء الشرعي والقانوني لتدخل عسكري دولي تمثل بقوات التحالف الدولي بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في إطار مظلة القرار(1973)، الذي بدأ بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا لمنع الطيران الحربي الليبي من ضرب الثوار، ليتوسع في عملياته ليشمل المشاركة المباشرة من خلال وجود خبراء وفنيين على الأرض[1]. وفي 23 أكتوبر 2011 أعلن (المجلس الوطني الانتقالي) تحرير البلاد بعد هزيمة القوات العسكرية التابعة للنظام "معمر القذافي".

ويمكن القول تمر ليبيا منذ اندلاع ثورة 17 فبراير2011 بأربع مراحل انتقالية متتالية فمن سلطة انتقالية مؤقتة (المجلس الوطني الانتقالي) إلى سلطة منتخبة (المؤتمر الوطني العام) إلى سلطة منتخبة ثانية (المجلس النواب)، ومن ثم إلى (المجلس الرئاسي) الذي تم الترشيد إلى خلقه كتوافق بعد الخلاف السياسي الحاد بين السلطتين المنتخبتين. حيث انعكست هذه الأحداث السياسية المتعاقبة وما صاحبها من تغيير مستمر على المستوى الشعبي والعسكري والاجتماعي بآثار على المشهد التشريعي، والذي تمثل في صدور عدد من القوانين الهامة والقرارات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية. والتي توالى صدورها بداية من بيان انتصار الثورة في 23 أكتوبر2011، والإعلان الدستوري في 3 أغسطس 2011. هذه النصوص القانونية كان لها الأثر المباشر على مسار المرحلة الانتقالية في ليبيا، في شأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وتناولت بعده النصوص المتعلقة بالعفو والتعويض وجبر الضرر والمساءلة وإصلاح المؤسسات والقوانين. لا إن بروز العديد من التحديات بعد الثورة، منها تحديات المرحلة في بسط الأمن، وتحديات المؤروث الثقافي للنظام السابق (الأيدلوجية)، كذلك الوضع الاقتصادي ومسائلة تهميش القطاع الخاص.

[1]- محمد السيد سليم: **ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 192، أبريل 2013، ص: 49.

وهذه أبرز التحديات التي تواجه ليبيا:

1. **إنشاء دولة مركزية فاعلة:** منذ إطاحة نظام معمر القذافي في عام 2011 انقسم البلد بحدة. مع تنازع مختلف السلطات والمجموعات المسلحة على النفوذ في مواجهات تخللتها أحيانا معارك دامية. وفي مارس 2016 استقرت حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج" في طرابلس. لكنها رغم اعتراف المجتمع الدولي ما زالت تعاني من صعوبات للسيطرة على جميع أنحاء البلاد، وتقتصر سلطتها على عدد من مناطق الغرب الليبي. وفي الشرق إقليم برقة وفي مايو 2014 قامت (عملية الكرامة) التي تسيطر سلطة موازية على مساحات واسعة[1]، ويقود المشير"خليفة حفتر" قوات (الجيش الوطني الليبي) الموالية لها. وبالتالي يبدو العمل على إنشاء مؤسسات على غرار الحكومة والجيش والشرطة[2]، قادرة على ممارسة سلطتها في مجمل أنحاء البلاد، أحد أبرز التحديات أمام الجهود الرامية إلى إنهاء العنف والفوضى الأمنية .

2. توحيد القوات المتخاصمة: تتنازع مئات المجموعات المسلحة ذات الولاءات المتقلبة على النفوذ في ليبيا. فبعضها متصل بالسلطات السياسية المتخاصمة فيما تشكل البعض الآخر في إطار أنشطة إجرام بحتة. وعجزت أي سلطة ليبية منذ عام 2011 عن ضبط المجموعات المسلحة أو دمج مقاتليها في قوة وطنية، ومؤخرا أحرزت قوات الموالية للمشير"حفتر"، فوزا مهما على المتشددين في شرق ليبيا. وفي المقابل تحالفت الجماعات المسلحة في مصراتة مع حكومة الوفاق، وهم من ساعد على طرد مسلحي تنظيم داعش من مدينة سرت الساحلية. ويبقى تشكيل جيش موحد أحد أهم التحديات، لا سيما مع تحول ليبيا إلى منصة لتهريب الأسلحة والمهاجرين الساعين إلى الانتقال منها إلى أوروبا، بعد المجازفة بعبور المتوسط.

---

[1]- **مسار عملية الكرامة في ليبيا**، الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=jZiiKUu9Ncg

[2]- ركزت الدول الغربية جهودها على إصلاح منظومة الأمن، معتبرةً ذلك الحل الفاعل لمعظم المشكلات التي تواجه ليبيا.وهي مهتمة بشكل خاص بالقضاء على الارهابين، الذين قاموا بقتل مواطنين ليبيين وغربيين على حد سواء، ومن بين هؤلاء الضحايا السفير الأمريكي الذي لقي مصرعه على أيديهم في سبتمبر عام 2012. للقيام بتلك المهمة، تسعى الدول الغربية إلى بناء جيش قوي وشرطة قوية.

3. إنعاش الاقتصاد: تملك ليبيا أحد أكبر مخزونات النفط في إفريقيا. لكن النزاعات المتعددة التي تمزق البلاد حالت دون استثمار كامل لهذه الموارد، فيما حرمها إغلاق جميع الحقول والموانئ النفطية منذ 2014 جعل الخسائر أكثر من (130) مليار دولار، منذ إعادة فتح (ميناء رأس لأنوف) في سبتمبر 2016، واستؤنفت صادرات النفط الخام وتجاوز الإنتاج عتبة (760) ألف برميل في اليوم، حسب ما أعلنت شركة النفط الوطنية في مايو، لكن السلطتين المتخاصمتين تتنافسان أيضا على هذا المورد الحيوي، ما أبقى على تدهور الاقتصاد. وأعلن البنك الدولي عن تراجع (2.5%) في إجمالي الناتج الداخلي الليبي في 2016، الذي انهار إلى نصف ما كان عليه قبل ثورة 2011، وتشكل نسبة البطالة المرتفعة بين الشباب مبعث قلق للمؤسسة المالية الدولية.

4. تحسين حياة الليبيين: باتت الحياة اليومية للمواطن الليبي محفوفة بالمصاعب وسط انقطاع يومي للكهرباء والمحروقات والماء، مرفقا بأزمة سيولة وتدهور غير مسبوق لقيمة العملة الوطنية، وسط انعدام أمن. وتكثفت أعمال تخريب المنشآت الكهربائية، وتدمير البنى التحتية وتهديد العاملين الفنيين فيها. ويمكن القول تعكس مشكلات مثل الميليشيات التي لا يمكن السيطرة عليها وتوقف إنتاج النفط تآكل سلطة الدولة. وأفضل طريقة لمعالجة تلك المشكلات هي تعزيز كفاءة الحكم، وبناء مؤسسات الدولة، وتشجيع احترام سيادة القانون. ومن خلال التركيز على المشكلات الأساسية التي طالما عانت منها ليبيا بدلاً من نتائجها الحالية، تستطيع الدول الغربية المساعدة في وضع ليبيا على طريق الاستقرار، وهذا من شأنه توفير المزيد من الأمان لجميع شعوب المنطقة. إن من خلال التحديات التي واجهتها المنطقة المتوسطية ومنها ليبيا أو تلك التحديات الناتجة عن سوء رسم السياسة العامة للدول وعلاقتها مع محيطها الخارجي، لذا وجب على دول الاتحاد الأوروبي (الشمال)، ودول المنطقة (الجنوب) مواجهة التحديات من خلال وجوب وضع سياسات إقتصادية وأمنية واجتماعية وكل ما تعلق لحماية فعالية التعاون والشراكة.

- التحديات التي تواجه الشراكة الأورو -ليبية

إن الشراكة الأورو -ليبية قد تتم مع توفر الإرادة السياسية ومرور الوقت، لكن الإشكالية التي ستبرز بعد ذلك تتمثل في التحديات التي ستواجهها ليبيا في علاقتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي، ومن أبرز تلك التحديات ما يلي:

- تحديات أمنية، تتمثل في تهديد السيادة الوطنية، والأمن الوطني لاسيما ما يتعلق بقوات التدخل السريع المشكلة في إطار عملية برشلونة، والتدخل في الشؤون الداخلية باسم حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية.
- تحديات سياسية تتعلق بإيجاد مناخ الثقة المتبادلة بين ليبيا وأوروبا؛
- تحديات اقتصادية تكمن في بروز المنافسة الحادة، والإغراق، وتقليص نشاط بعض العمليات الإنتاجية؛
- تحديات قانونية تتمثل في مدى القدرة على التكيف ومواكبة تطور البيئة القانونية العالمية الجديدة المتمشية مع نصوص الاتفاقيات الجديدة المعمول بها في إطار الاتحاد الأوروبي؛
- تحديات ثقافية تتعلق بالغزو الثقافي وطمس الهوية الوطنية والقومية.
- تحديات تتعلق بالوصول إلي المستويات المطلوبة للتنافسية على مستوى السوق الأوروبية؛
- تحديات تقنية تتعلق بالوصول إلى مستوى المواصفات والمقاييس الدولية المتعارف عليها في إطار الاتحاد الأوروبي؛
- تحديات تقنية وإدارية تتعلق بتأخر ليبيا في هذا المجال؛
- تحديات لوجستية تتعلق بتخلف البنية التحتية الليبية.

المبحث الثاني: مستقبل التعاون والسيناريوهات المحتملة للشراكة الأورو -ليبية

لم يكن الاتحاد الأوروبي بعيداً عن مستجدات وتحولات المنطقة العربية، فكثيرا ما رآها جوهرية لاستقراره وأمنه، فنتيجة للمصالح الاقتصادية والسياسية، ولاعتبارات الجوار الجغرافي، وكذا الاعتبارات الأمنية المتعلقة أساساً باحتياجات أوروبا من الطاقة، ولتقاطع عوامل عدم الاستقرار النابعة من المنطقة مع عدة زوايا مع الأمن الأوروبي، نجد الحضور الأوروبي من مسلمات الواقع.

لقد أتت إحداث الثورات العربية لتمثل منعطفاً تاريخياً مهماً لأوروبا في علاقاتها المتعددة مع دول المنطقة. إلا أن مواقف الدول الأوروبية من الثورات العربية لم تكن واحدة، فالخلافات الأوروبية التي ظهرت مع اندلاع ثورتي تونس ومصر لا تقارن بالانقسام الأوروبي لليبيا الذي كان العلامة الأساسية للتعامل الأوروبي مع الثورة الليبية، التي أظهرت الغياب الفعلي لسياسة أوروبية خارجية وأمنية موحدة، ففي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا وفرنسا من أهم المتحمسين للدخول في ليبيا لدعم الثوار الليبيين، عارضت ألمانيا بشدة، بل قامت بسحب سفنها وطواقمها الجوية التابعة لقوات (الناتو) من البحر المتوسط، فيما اتسمت مواقف بعض دول أوروبية أعضاء في حلف شمال الأطلسي مثل إيطاليا وتركيا واليونان بالتردد والغموض، وهو ما يعكس تضارباً في المصالح وتعقيداً في الحسابات. لكن سرعان ما تبدل هذا الرفض والتردد في ما بعد، لتقود الدول الأوروبية، فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، تحالفاً دولياً لتوجيه ضربات إلى ليبيا أمام شعورها بتعاظم الخطر الليبي وتهديداته المتصاعدة بإمكانية وقف التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة غير الشرعية، وقطع إمدادات النفط عن جنوب أوروبا. وفي هذا المبحث سنتناول التعاون الليبي الأوروبي بعد إحداث 17 فبراير2011، (المطلب الأول) والسيناريوهات المحتملة للشراكة الأورو -ليبية (المطلب الثاني).

المطلب الثاني: التعاون الليبي الأوروبي بعد إحداث 17 فبراير2011

إن ليبيا وعبر مر العصور تتبوءا مكانة تاريخية بالمنطقة المتوسطية، وذلك لعمقها التاريخي والحضاري ولما تتمتع به من شواهد تاريخية، وهنا تأتي أهمية الموروث التفافي والإنساني المشترك بين دول ضفتي المتوسط، الأمر الذي سيؤدي حتما إلي تحقيق تنمية اقتصادية. وبانتهاء حقبة حكم "العقيد القذافي" دخلت العلاقات الليبية الأوروبية مرحلة جديدة من التعاون مدعومة بالموقف المساند للثورة الليبية من قبل دول الاتحاد، وهكذا أصبح الاتحاد الأوروبي شريكاً رئيسيا داعماً لليبيا في العملية الانتقالية وفي العديد من البرامج الإصلاحية التي تدعمها ماديا وسياسيا.

أولا- الموقف الأوروبي من ثورة 17 فبراير

لقد جاء موقف الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية من الثورة الليبية على النحو التالي:

1- موقف الاتحاد الأوروبي

أصدرت " كاثرين أشتون" الممثلة العليا للسياسة الخارجية وشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي في بدايات اندلاع المظاهرات بتاريخ 20 فبراير2011، بياناً قالت فيه إن الاتحاد الأوروبي "يحث السلطات الليبية على ممارسة ضبط النفس والامتناع فوراً عن استخدام آخر للعنف ضد المتظاهرين السلميين"[1]. كما بحثت مع رئيس جامعة الدول العربية أثناء زيارتها لجمهورية مصر الأوضاع في ليبيا، وقالت بأن الاتحاد الأوروبي ينظر بقلق بالغ إلى الأوضاع المتفاقمة في ليبيا، مؤكدة ضرورة الوقف الفوري للعنف وبدء حوار فاعل بين الأطراف كافة، مشيرة إلى اتصالات تمت بهذا الشأن بين الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" و"العقيد القذافي"[2].

كما قام الاتحاد الأوروبي بتعليق كافة أشكال التعاون الفني والمفاوضات مع ليبيا بشأن الاتفاق الإطاري بينه وبين ليبيا. وقد انعقدت دورة استثنائية للمجلس الأوروبي

---

[1]- **مواقف غربية خجولة لاحتجاجات ليبيا**، www.aljazeera.net. 2011/2/25.

[2]- **خليل سامي أيوب: موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، موقع الحوار المتمدن، www.alhewar.org.

في 11 مارس 2011 حول ليبيا، أصدر خلالها المجلس إعلاناً جاء فيه أنه يجب على العقيد القذافي التخلي عن السلطة فوراً، واتخذ إعلان الاتحاد الأوروبي من المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ومقره في بنغازي، محاوره الأساسي، كما تمت مناقشة الوضع في ليبيا خلال جميع الاجتماعات الدولية الرئيسية مثل اجتماعات مجموعة الاتصال بشان ليبيا، وفي 22 مايو 2011 قامت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بزيارة إلى ليبيا وافتتاح مكتب للاتحاد الأوروبي في بنغازي، كما قام الاتحاد الأوروبي بتوفير أكثر من(155) مليون يورو وتقديمها على هيئة مساعدات لتخفيف معاناة المواطنين في ليبيا والمناطق المحاذية لها[1].

يذكر أن الاتحاد الأوروبي قدم سلسلة واسعة من الأدوات لمساعدة الدول العربية التي حصلت بها ثورات، تضمنت مساعدات إنسانية وعقوبات، وقام بتدشين برنامج جديد سماه (سبرينج *Spring) لدعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل، ووضع موارد مالية إضافية بقيمة (350) مليون يورو للفترة من (عام 2011 إلى عام 2012)، كما أسس فرق عمل خاصة تناقش حالة كل بلد من بلدان الثورات العربية على حدة لتنسيق الدعم من قبل المانحين[2].

2- مواقف بعض الدول الأوروبية

- **فرنسا:** تزعمت فرنسا المواقف الدولية من إدانة القمع المتصاعد في ليبيا ضد المحتجين، وتصدر الموقف الفرنسي طليعة المواقف الدولية بالرغم من علاقاته الجيدة في السابق مع نظام العقيد القذافي الذي عقد الكثير من الصفقات العسكرية مع النظام الفرنسي، وحرص خلالها الرئيس الفرنسي "ساركوزي" على تطوير علاقات وطيدة مع النظام الليبي، إلا أن موقفه من الانتفاضة الليبية كان مفاجئاً، إذ أدان في 21

---

[1]- **استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي: (مذكرة صادرة عن المفوضية الأوروبية في 16 ديسمبر 2011)**، موقع www.enpi-info.eu 2011/2/20

*-برنامج دعم الشراكة والإصلاح الشامل (Spring) تم إنشاء هذا البرنامج استجابة لأحداث الربيع العربي، وتركز المبادرة التي يدعمها البرنامج تحديدا على سياستين جديدتين للاتحاد الأوروبي في المنطقة والتي تهدف إلى الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المستعجلة التي يواجهها الشركاء ودعم عملية التحول الديمقراطي.

[2]- رضوى عمار: **فرص التغلغل: تأثير العامل الخارجي في العنف المجتمعي بعد الثورات**، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 193، يوليو 2013، ص29.

فبراير 2011 الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا، وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف، داعياً إلى حل سياسي يلبي توق الشعب الليبي إلى الديمقراطية[1]. كما دعت وزيرة الخارجية الفرنسية "ميشال اليو ماري" النظام الليبي إلى وقف العنف. وفي 25 فبراير 2011 صرح الرئيس "ساركوزي قائلا: "السيد القذافي يجب أن يرحل"، وأضاف في ما يتعلق بتدخل عسكري: "ستنظر فرنسا في أي مبادرة من هذا النوع بحذر وتحفظ بالغين"[2]، ثم تلاه تصريح آخر في 28 فبراير2011 حث فيه الدول الأوروبية على اعتماد إستراتيجية مشتركة بشأن الأزمة السياسية في ليبيا، حيث أعلن انه ينبغي على الدول الأوروبية اعتماد إستراتيجية مشتركة إزاء القضايا المتعلقة بليبيا التي يمزقها العنف[3].

كما كان لفرنسا الدور الرئيس في منع دخول قوات النظام إلى مدينة بنغازي، حيث بذلت جهداً كبيراً لإقناع المجتمع الدولي بضرورة التحرك السريع ضد النظام الليبي، وكانت أول دولة تشرع في تنفيذ قرار مجلس الأمن، حيث وجهت قواتها الجوية ضربة سريعة لقوات النظام الليبي التي كانت على مشارف مدينة بنغازي، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلاً رسمياً لشؤون الشعب الليبي. ويمكن عرض الأسباب التي دفعت فرنسا إلى الوقوف مع الثورة الليبية على الشكل التالي:

أ. الأزمة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا، وأدت إلى تدهور شعبية " نيكولا ساركوزي"، مما حدا بالسياسة الخارجية الفرنسية إلى اتخاذ الأزمة الليبية مطية لإنقاذ شعبيته بالداخل؛

ب. الموقف المتذبذب من ثورتي تونس ومصر، جعل فرنسا تتخذ موقف السبق من الثورة الليبية في محاولة لرفع الحرج الذي وقعت فيه؛

1- **ساركوزي يدعو القذافي للرحيل** www.aljazeera.net 2011/2/25.

2- **خليل سامي أيوب: موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، موقع الحوار المتمدن www.alhewar.org.

3- **ساركوزي يحث الدول الأوروبية على اعتماد "إستراتيجية مشتركة" بشأن الأزمة السياسية في ليبيا**، موقع www.arabic.poeople.com. تم الاطلاع عليه 2018/8/17

ت. جاءت الأزمة الليبية كفرصة كان يجب على فرنسا استغلالها من أجل تفعيل الدبلوماسية الفرنسية، ولعب دور فاعل في مسرح الأحداث الدولية؛

ث. عدم التزام النظام الليبي بالتعهدات والصفقات التي أبرمها مع فرنسا والتهرب من تنفيذها، وهذا ما يفسر الطابع الشخصي في القضية؛

ج. تقويض السياسة الفرنسية في أفريقيا من خلال السياسة التي اتبعها النظام الليبي في معارضة المشاريع التي تطلقها فرنسا في القارة الأفريقية؛

ح. أخذ فرنسا العبرة من الماضي، وخاصة في ما يتعلق بالحرب على العراق، والتنافس الذي حصل فيما بعد بين الدول على مرحلة الإعمار، حيث منيت فرنسا بخسائر كبيرة نتيجة معارضتها الحرب على العراق في عام 2003[1].

- **المملكة المتحدة:** أعلنت الحكومة البريطانية في 18 فبراير 2011 أنها قررت إلغاء أكثر من خمس رخصة لتصدير الأسلحة إلى مملكة البحرين وليبيا، في ضوء التعامل العنيف مع الاحتجاجات التي أسفرت عن مقتل العديد من الأشخاص في البلدين[2]. وفي 19 فبراير وصف وزير الخارجية "وليام هيغ" قمع المتظاهرين الليبيين بأنه مروع وغير مقبول. كما دعا السلطات الليبية إلى وقف استخدام القوة ومنع الجيش من مواجهة المتظاهرين، وطالب "القذافي" باحترام حقوق الإنسان الأساسية التي رأى أنه لا يوجد مؤشر على ذلك من خلال ما وصفه برد الفعل الرهيب والمفزع للسلطات الليبية تجاه هذه الاحتجاجات، وحذر من أن العالم يراقب ما يحدث في هذا البلد، وانتقد تقييد التغطية الإعلامية[3]، وأدلى بتصريح آخر في 27 فبراير أعلن فيه أن الحكومة البريطانية سحبت الحصانة الدبلوماسية في بريطانيا من "القذافي"، وهدد النظام الليبي بتقديم المسؤولين عن الفضائح المروعة أمام القضاء لمحاسبتهم[4]. وكانت من أوائل الدول المشاركة في دعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن الذي أجاز استخدام القوة لحماية المدنيين.

- **إيطاليا:** في بداية اندلاع الاحتجاجات الشعبية في ليبيا، أعلن رئيس الوزراء الإيطالي "سلفيو برسلكوني" بأنه لا ينوي التصرف إزاء ليبيا أو التعليق على الوضع

1- **خليل سامي أيوب: موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، موقع الحوار المتمدن، www.alhewar.org.
2- **أوباما يناشد البحرين ضبط النفس**، موقع www.aljazeera.net 2011/2/19.
3- **إدانة غربية لقمع المحتجين بليبيا**، موقع www.aljazeera.net 2011/2/20.
4- **أمير قطر- التغيير قادم ولصالح العرب**، موقع www.aljazeera.net 2011/2/27.

القائم بها حرصاً على عدم إزعاج "القذافي"، وهو التصريح الذي هاجمته المعارضة ووصفته بالمخيف داعين في المقابل لإدانة القمع في ليبيا بكل قوة ووضوح[1]. وفي 22 فبراير أجرى "برلسكوني" اتصالا هاتفيا مع "القذافي" عقب اتهام هذا الأخير لإيطاليا والولايات المتحدة بتزويد المحتجين الليبيين بالصواريخ، نفى خلاله "برلسكوني" الاتهام، ودعا العقيد "القذافي" للتوصل إلى حل سلمي للأوضاع المضطربة في ليبيا[2]. وفي27 فبراير، علقت إيطاليا اتفاقية الصداقة والشراكة والتعاون مع ليبيا، التي تتضمن مواداً تنص على عدم استخدام القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين، لتجد إيطاليا نفسها مع تفاقم الوضع في ليبيا، مضطرة إلى اتخاذ موقف من نظام أقامت معه علاقات وطيدة والدخول في تحالف المطالبين برحيله. فخصوصية العلاقات والمصالح الاقتصادية والتجارية بين كل من ليبيا وإيطاليا تعكس حقيقة الموقف الإيطالي من الصراع في ليبيا، ولا أدل على ذلك من توجه رئيس شركة (ENI) النفطية "باولو سكاروني" إلى بنغازي للتفاوض مع الثوار حول التعاون في القطاع النفطي وضمان استمرار مشاريعها في ليبيا[3].

- **ألمانيا:** رغم رفضها الانجرار وراء الموقف المحبذ للتدخل في ليبيا من أجل حماية المدنيين، وامتناعها عن التصويت لصالح (القرار 1973) في مجلس الأمن الدولي، إلا أن المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" كانت من أوائل المسؤولين الذين علقوا على خطاب القذافي في 22 فبراير2011، حيث وصفت الخطاب بأنه مرعب لما تضمنه من إعلان الحرب بشكل صريح على شعبه، وهددت بأن ألمانيا ستؤيد فرض عقوبات على النظام الليبي إذا لم يتوقف عن ممارسة العنف ضد المتظاهرين، كما عبر وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية "فيرنر هوير" في 21 فبراير2011 عن انزعاجه من تهديد ليبيا بعدم التعاون مع أوروبا في ملف الهجرة غير الشرعية إذا لم تتوقف أوروبا عن الدفاع عن المحتجين المناهضين للحكومة، وأضاف أنه يتعين على

1- **برلسكوني: لا أريد إزعاج القذافي**، موقع www.aljazeera.net 2011/2/20.
2- **خليل سامي أيوب: موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، موقع الحوار المتمدن، www.alhewar.org.
3- **حمدي عبد الرحمان: التنافس الدولي وأثره في الثورة الليبية**، موقع www.alegt.com.

الاتحاد الأوروبي ألا يسمح لنفسه بأن يتم ابتزازه مقابل السكوت عما يجري في ليبيا[1]. كما انضمت المستشارة الألمانية "ميركل" في 27 فبراير لأصوات قادة الدول الغربية المطالبة برحيل القذافي، مؤكدة أن قرار رحيله قد حان منذ فترة طويلة[2].

لقد اتسمت المواقف الأوروبية من الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في ليبيا بالتردد والانقسام، مما يظهر الغياب الفعلي لسياسة أوروبية خارجية وأمنية موحدة، ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا وبريطانيا من أهم المتحمسين للتدخل في ليبيا لدعم الثوار، عارضت دول أوروبية أخرى هذا التدخل، لكن أمام تطورات الأحداث في ليبيا واتساع رقعة المظاهرات وكثرة حالات القتل والاستخدام المفرط للقوة، بدأت الكثير من الدول الأوروبية عمليات مراجعة لسياساتها تجاه النظام الليبي، بما فيهم اكثر أصدقائه من أوروبا، الذين نقموا عليه وقادوا الرأي العام الدولي فيما بعد للتدخل ألأممي في ليبيا بموجب قراري مجلس الأمن سابقي الذكر، اللذان فرضتهما عوامل إنسانية ومسؤولية أخلاقية للمجتمع الدولي.

غير أنه وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لليبيا وللإمكانيات النفطية التي تزخر بها، يبدو أن التحمس في التدخل بالصورة التي بدت على الميدان ينطوي على عوامل مصلحية أكثر منها تحقيق السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين.

ثانيا: نحو تفعيل التعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي

في إطار التعاون وتطوير العلاقات بين ليبيا والاتحاد الأوروبي، هناك العديد من الزيارات المتبادلة التي يقوم بها مسؤولو الطرفين، في خطوة لاستعادة ليبيا لدورها الإقليمي والدولي، وبناء علاقات يسودها التعاون والاحترام المتبادل وتعزيز العلاقات، وبحث آفاق التعاون مع الاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات.

حيث قام رئيس الوزراء الليبي"علي زيدان" في مايو2013 بزيارة عمل لمقر الاتحاد الأوروبي بالعاصمة البلجيكية بروكسيل، كما نقل رئيس الحكومة المؤقتة

1- **خليل سامي أيوب: موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، موقع الحوار المتمدن، www.alhewar.org.
2- **دول كبرى تتمسك برحيل القذافي**، موقع www.aljazeera.net 2011/2/27.

للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي تقدير الشعب الليبي للشعوب الأوروبية والدول الأعضاء بالحلف لوقوفها مع الثورة الليبية والمساعدات التي لازالت تقدمها لليبيا. كما التقى خلال هذه الزيارة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية البلجيكي، ورئيس المفوضية الأوروبية، ورئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، ورئيس وأعضاء لجنة البرلمان الأوروبي، وأمين عام حلف شمال الأطلسي، ومثلت الزيارة استئنافا عملياً لما بدأته ليبيا في آخر أيام النظام السابق، وقد وعد رئيس المفوضية الأوروبية بأن ترتقي العلاقات الليبية الأوروبية إلى خانة الشراكة. وأثناء لقائه مع أمين عام حلف شمال الأطلسي، ذكر رئيس الوزراء الليبي بأن قمة شيكاغو الأطلسية دعت ليبيا للانضمام إلى ما يعرف بالمبادرة المتوسطية للحلف التي أطلقها الناتو مع عدد من الدول العربية وإسرائيل عام 1995، حيث تدير آليات تحرك الحلف في المتوسط، وتجعل جيوش الدول المنتمية إليها ملتزمة بنظم ومقاييس الناتو، وتشرك الدول في برامج الحلف الأمنية[1].

كما أكدت "كاثرين أشتون" الممثلة العليا للسياسة الخارجية وشؤون الأمن في الاتحاد الأوروبي أثناء لقائها رئيس الوزراء الليبي "علي زيدان" على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 23 سبتمبر2013، التزام الاتحاد الأوروبي بدعم الشعب الليبي في تحقيق عملية انتقال ناجحة نحو الديمقراطية والاستقرار والازدهار تسودها العدالة والمصالحة، وتعهدت بمواصلة الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة للسلطات الليبية. كما أعربت عن قلقها إزاء الوضع الأمني في ليبيا، وأشادت بجهود رئيس الوزراء لمعالجة هذه المشكلة، وأعربت عن ارتياحها للتقدم الذي تحرزه البعثة الأوروبية للمساعدة على حفظ الحدود الليبية[2].

- مجالات التعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي

يدعم الاتحاد الأوروبي حالياً السلطات الليبية في مجموعة واسعة من المجالات:

---

[1]- **علي أوحيدة: زيدان في بروكسيل... ليبيا ستكون دولة قوية**، www.libya-al-mostakbal.org . بتاريخ 2013/5/29.

[2]- **أشتون تؤكد دعم الاتحاد المستمر لليبيا**، 2013/9/24، موقع: www.enpi-info.eu.

- **دعم ضبط وإدارة الحدود في ليبيا**

تشكل الأعمال الإرهابية العابرة للحدود والاتجار بالأسلحة، وكذلك الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط، تهديداً لاستقرار المنطقة وللمصالح الأمنية الأوروبية. وفي إطار سياسة الدفاع والأمن المشترك الأوروبية، أقر مجلس الاتحاد الأوروبي القيام بمهمة حماية الحدود الليبية، التي تستمر لمدة عامين على الأقل بصفة أولية، يقوم خلالها بنشر بعثة مدنية (CSDP)* لإدارة وحماية الحدود في ليبيا1. ومن مهام البعثة العمل على تعزيز عمل قوات الأمن الليبية وبسط سيطرتها على الحدود البرية والبحرية والجوية للبلاد، وتقديم التدريب والمشورة لسلطات الحدود الليبية.

وقد أوضحت ممثلة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي" كاثرين أشتون" بأن البعثة سيكون لها دور مهم بالنسبة لليبيا والمنطقة كلها، علاوة على دورها في تأمين حدود الدول الأوروبية نفسها. وأشارت "أشتون" إلى أن إنشاء البعثة تم بناء على طلب الحكومة الليبية، ومناقشات معمقة بين الجانبين في ما يتعلق باحتياجات الحكومة الليبية وأولوياتها[2]. وكان الاتحاد الأوروبي قد أنشأ بعثات مدنية لسياسة الأمن والدفاع المشترك خاصة بدعم الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، من خلال دعم أداء وشرعية الحكومة ومؤسساتها، وأصبحت البعثات المدنية لسياسة الأمن المشترك والدفاع بالاتحاد الأوروبي جاهزة للعمل منذ عام 2003، عندما أطلق الاتحاد أول بعثة مدنية.

كما أطلق بالشراكة مع (الأنتربول) والسلطات الليبية مرحلة رئيسية لمشروع بقيمة (2.2) مليون يورو من تمويل آلية الاستقرار للاتحاد الأوروبي، الذي يهدف إلى

*- السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع التي تخول الاتحاد الأوروبي الاستجابة للأزمات الدولية أو الأوضاع الهشة بشكل استباقي من خلال إدارة الأزمات المدنية أو العسكرية والبعثات لمنع الصراعات، وتقوم بتقديم المساعدة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية من خلال دعم أداء وشرعية الحكومة ومؤسساتها، مع التركيز بشكل خاص على وظائف قطاع الأمن وإدارة الحدود وسيادة القانون والإدارة المدنية والحماية المدنية أو الرصد، وتتكون من الخبراء المختصين في المجال المطلوب، وموظفي الخدمات الفعلية العاملة في الدول الأعضاء.

[1]- **استجابة الاتحاد الأوروبي للربيع العربي: تطور الوضع عامين من بعد - ليبيا** (مذكرة صادرة عن المفوضية الأوروبية في 2013/2/8) موقع www.enpi-info.eu.

[2]- **الاتحاد الأوروبي يستعد لدعم إدارة الحدود في ليبيا** 2013/1/31، موقع www.enpi-info.eu.

تقديم المساعدة للسلطات الليبية في إنماء قدرات مستدامة على كشف التهديدات الأمنية والتحقيق في الأعمال الإجرامية والإرهابية وفي مجال إصلاح قطاع الأمن وأمن الحدود، من خلال هذا البرنامج سيكون أمام السلطات الليبية المكلفة بمراقبة المطارات والموانئ ومنافذ الدخول إمكانية الوصول إلى قواعد بيانات (الانتربول) العالمية مباشرة والوصول إلى شبكة (الانتربول) للكشف عن جوازات السفر المسروقة أو المفقودة، والمساهمة في التعرف على الأشخاص المطلوبين على الصعيد الدولي، ومن بينهم الإرهابيين المشتبه بهم أو المجرمين الدوليين[1].

وقد صرحت مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاترين أشتون "أن هذا البرنامج الذي يجمع بين الاتحاد الأوروبي والانتربول خير مثال على الدعم العملي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي وشركاؤه في ليبيا، فهو يلبي على الفور الاحتياجات الفعلية لهذا البلد، ويزوده بخبرات ذات مستوى عالمي، ويعود على كلا الطرفين بفوائد ملموسة "، كما قال الأمين العام للانتربول "رونالد ك نوبل": تهدد الجريمة المنظمة والإرهاب العملية الانتقالية الرامية إلى إحلال الأمن في ليبيا، وأضاف قائلاً: "تشكل المبادرة التي أطلقها الأنتربول بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والسلطات الليبية خطوة هامة إلى الأمام لأنها تعزز قدرات ليبيا على كشف الأنشطة الإجرامية والإرهابية التي يمكن أن تؤثر في المنطقة بأسرها، والتحقيق فيها"[2].

ويتضمن المشروع ثلاثة عناصر هي:

- تعزيز قدرة التحليل الجنائي لإدارة التحقيقات الجنائية لوزارة الداخلية؛

- تعزيز قدرات المكتب المركزي الوطني الليبي للانتربول وشبكته التي تغطي المصالح المركزية المكلفة بمكافحة المخدرات وأمن الحدود والهجرة، إلى جانب نقاط الحدود الليبية المتمثلة في المطارات والموانئ البحرية ونقاط الحدود البرية.

- إجراء دراسة إستراتيجية للجريمة المنظمة والتهديدات الإرهابية في ليبيا.

---

[1]- **مساعدة الاتحاد الأوروبي لليبيا في مجال الإدارة المتكاملة للحدود: الانتهاء من الإعداد لنشر البعثة**، موقع www.enpi-info.eu.

[2]- **إطلاق مشروع الانتربول والاتحاد الأوروبي لتعزيز أمن الحدود في ليبيا**، موقع www.interpol.into.ar .

- **التصدي للهجرة غير الشرعية:**

وقعت ليبيا والاتحاد الأوروبي اتفاقاً لإرساء خطة مشتركة للتصدي للهجرة غير الشرعية في المتوسط، أطلق عليها "فرس البحر"، وقد تم توقيع الاتفاقية في العاصمة الإسبانية مدريد، ويعد المشروع جزءا من خطة لتدريب عناصر من الدول الإفريقية والمتوسطية وتأهيلها لمراقبة الحدود البرية والبحرية، كما أنه امتداد لاتفاق التعاون القائم منذ عام 2006 بين بلدان إفريقيا على ساحل المحيط الأطلسي. ووفقاً للاتفاق الذي اعتمدته المفوضية الأوروبية، سيتم تطوير المشروع على مدى السنوات الثلاثة القادمة مع مجموعة دول أوروبية هي فرنسا، إسبانيا، مالطا، إيطاليا، البرتغال، اليونان، قبرص حيث ستقوم هذه الدول بالمساعدة في تدريب خفر السواحل، وإقامة الدورات، ومراقبة حدود ليبيا ودول شمال إفريقيا[1]. وكان برنامج "أثلانتيكو- فرس البحر" قد نجح في تقليص ضغوط الهجرة عبر البحر من إفريقيا إلى أوروبا.

كما يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم بعض المساعدات الأخرى في مجالات متعددة، منها:

1. الأمن باعتباره مسألة مهمة للطرفين، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتقديم العديد من المساعدات في هذا القطاع تمثلت في:

أ. برنامج إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون بقيمة عشر مليون يورو.

ب. دعم القدرات وبناء الكوادر القادرة على الاستجابة للأزمات والتحقيق في الجرائم بقيمة (4.3) مليون يورو؛

ت. دعم السلطات الليبية في مجال الأمن المادي، وإدارة مخزون الأسلحة وإزالة الذخائر غير المتفجرة بقيمة مليون يورو؛

[1]- **ليبيا والاتحاد الأوروبي يوقعان اتفاقا للتصدي للهجرة غير الشرعية**، www.ehvatannervs.com، بتاريخ 2013/9/20.

2. دعم وتحسين التدريب والتعليم التقني والمهني من خلال برنامج تحسين نوعية التدريب المتاح، وكذلك ربطها بمطالب سوق العمل، وإعادة دمج العاطلين عن العمل، والمساهمة في إدماج المقاتلين السابقين بقيمة (6.5) مليون يورو؛
3. تقديم الدعم لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المعرضة للخطر والمساعدة في إدارة تدفقات الهجرة الداخلة إلى ليبيا والخارجة منها.
4. دعم قطاع الصحة في ليبيا الذي يحظى بأولوية، حيث تم تقديم مساعدات إضافية من الاتحاد الأوروبي بقيمة (8.5) مليون يورو تشمل مسائل الخدمات الفورية وتحسين الخدمات العامة، وبصفة خاصة في مجال الرعاية الصحية الأساسية، والرعاية الصحية النفسية المجتمعية، وبرامج تأهيل جرحى الحرب؛
5. بناء القدرات في مجال الإدارة العامة والانتقال الديمقراطي والحكم الرشيد، وتقديم الدعم للمؤتمر الوطني، والمساعدة في إعداد الدستور؛
6. حماية الفئات الضعيفة من خلال تطوير نظم حماية فعالة لها، بما في ذلك الأقليات والمهاجرين، وتعزيز قدرات السلطات الليبية الحكومية، وغير الحكومية لتلبية احتياجات هذه الفئة بقيمة أربع مليون يورو؛
7. دعم إنشاء وتطوير المجتمع المدني، حيث إن لم يحظ بالوجود في ظل النظام السابق، وقد باشر الاتحاد الأوروبي برنامجاً كبيراً وشاملاً لبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني في ليبيا، ويشمل هذا البرنامج الدعم في مجالات إرساء الديمقراطية وحقوق المرأة، والتدريب في مجال وسائل الإعلام وتقديم الدعم لضحايا التعذيب والمصالحة الوطنية وبناء القدرات المتعلقة بالانتخابات وتشجيع الحوار بشأن السياسات مع السلطات الوطنية المحلية، وتوفير الدعم لتعزيز المؤسسات التي تتعامل مع المجتمع المدني، بما في ذلك إعداد الإطار التنظيمي، وبناء القدرات للموظفين المعنيين.

وفي سبيل تعزيز الشراكات بين المنظمات غير الحكومية الأوروبية والليبية نظم الاتحاد الأوربي منتدى أوروبيا ليبيا حول المجتمع المدني لمدة يومين في طرابلس وبنغازي في مايو2012، وقد وفر هذا المنتدى معلومات عن كيفية استفادة المنظمات الليبية من دعم الاتحاد الأوروبي، باعتباره أكبر ممول وداعم للمجتمع المدني الليبي[1].

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة للشراكة الأورو-ليبية

في ضوء استعراض علاقة التعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا، يمكن أن نتساءل عن ما هي السيناريوهات المحتملة مستقبلا للعلاقة بين الطرفين. ويلاحظ مما سبق أن عملية انضمام ليبيا إلي المشاريع والبرامج الأوروبية ليست بالقرار البسيط حيث يتوجب على جهات الاختصاص استعراض الأبعاد المختلفة المتعلقة بالايجابيات، والسلبيات، والتحديات المختلفة المترتبة على عضوية ليبيا فيها. فأوروبا تعتبر عملاقا اقتصاديا، وهي مرشحة لأن تكون قوة فاعلة على المستويات السياسية والعسكرية والإستراتيجية.

وإذا كانت أوروبا ترتبط بعلاقة وثيقة مع ليبيا، نظرا لموقعها الجيو-سياسي وثرواتها الطبيعية خاصة النفط، فإن ليبيا بدورها تحتاج اليوم إلى شراكة مع الاتحاد الأوروبي حتى يمكنها الحد من هيمنة القطب الواحد على العلاقات الدولية. ولذلك، فإن فوائد قيام شراكة ليبية-أوروبية سيكون من مصلحة الطرفين، لاسيما وأن هدف تعدد الأقطاب على مستوى العلاقات الدولية يمثل أرضية مشتركة بين الطرفين.

ويمكن القول أن هناك سيناريوهين للعلاقات: الأول يميل إلى إحداث شراكة حقيقية لمصلحة الطرفين، والثاني هو شراكة لمصلحة طرف وتبعية الطرف الآخر.

أولا- السيناريو الأول (الاندماج والمشاركة):

ليبيا جزء لا يتجزأ من النظام المتوسطي المعاصر، وبالتالي لا يمكنها أن تعيش بمعزل عما يحدث حولها من تفاعلات. وطالما أن الاتحاد الأوروبي يعتبر عملاقا

[1]- **حزمة سياسة الجوار الأوروبي 2013 - ليبيا، (مذكرة صادرة عن المفوضية الأوروبية** ، بتاريخ 2013/3/20) موقع www.enpi-info.eu.

اقتصاديا وقوة سياسية مؤثرة على مستوى السياسة العالمية، فإن ترشيد استفادة ليبيا من دعم العلاقة مع أوروبا يتوقف على تحديد والاستفادة القصوى من فرص النجاح المتاحة أمامها. يتوقف نجاح هذا السيناريو على التعاون والتضامن بين ليبيا والاتحاد الأوروبي وكذلك بين ليبيا وجيرانها من جنوب المتوسط لتحقيق أهدافها، وذلك من خلال تفعيل مشروع الإتحاد المغاربي، الذي يمكن اعتباره أن مشروع الإتحاد المغاربي قد يحقق لأطرافه العديد من المزايا مما يمكنهم من مواجهة الظروف الدولية بأسلوب مناسب وفعال.

كانت ليبيا ولا تزال ترتبط بعلاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي، حيث تتقاطع المصالح والأهداف الأمن والاستقرار، ومكافحة الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب، والمصالح الاقتصادية. ونظراً لاحتياج الطرفين لبعضهم البعض فأوروبا في حاجة إلى ثروات ليبيا الطبيعية، خاصة النفط والغاز، وليبيا في حاجة إلى إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي تخدم مصلحتها القومية، وتجسد علاقات التداخل والاعتماد المتبادل، حيث كان الاتحاد الأوروبي ولازال الشريك التجاري الأول لليبيا، كما يعد أكبر مستورد للنفط الليبي. كما يعتبر الاتحاد الأوروبي أحد الداعمين الرئيسيين لليبيا في العملية الانتقالية التي تمر بها، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي اطّلع بدور بارز في دعم ثورة 17 فبراير، وشاركت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد في حملة حلف شمال الأطلسي، لاسيما فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا.

حيث يقدم دعماً كبيراً للسلطات الليبية من خلال برنامج شامل يركز على دعم الإدارة العامة ومكافحة الهجرة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني والخدمات الاجتماعية، ودعم الأمن والتحول الديمقراطية والصحة والتدريب المهني والتعليم.

كما يسعى الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاق طويل الأجل مع السلطات الليبية من أجل توفير إطار لتطوير الحوار والتعاون، وسوف يستند في ذلك إلى القيادة الليبية الجديدة من أجل توفير إطار لتطوير الحوار والتعاون، وسوف يستند في ذلك أيضا على العمل السابق المنجز في إطار مفاوضات الاتفاق الإطاري، التي بدأت في نوفمبر2008، وجرى تعليقها في فبراير 2011 ليصل إلى إطار قانوني يقوم على المنفعة المتبادلة.

ومن المنظور المستقبلي لتطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمتوسطي في مجال إقامة مناطق للتبادل الحر، فإن هذا الإحتكاك سيولد تحديات إقتصادية وسياسية لدول جنوب المتوسط، وقد يزيد من حدة الصعوبات والمشاكل التي تعترض البنية التحتية، وهذا الوضع القائم يفرض على دول جنوب المتوسط التعجيل بإنشاء منطقة للتبادل الحر من أجل الاستعداد للمواجهة الأوروبية. ويرى بعض المحللين أنه من الضروري تجاوز التباطؤ والإخفاق اللذين حالا حتى الآن دون تحقيق منطقة التبادل الحر وتبادل جمركي على المستوى المغاربي، حتى تتمكن أقطار الإتحاد من تنظيم نفسها داخل منطقة التبادل الحر الأورو- مغاربي.

كما نرى أنه على ليبيا أن تسرع في التحرير التدريجي والسريع في التشريعات وتطوير البنية التحتية والمالية والإدارية، وتحديث أنظمة الاستثمارات بالتزامن مع سياسة دقيقة للتنمية المنهجية للرأسمال بشري خصوصا من خلال سياسة التعليم، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الاجتماعية الضخمة التي تواجه بلدان حوض المتوسط من نواحي ديناميكية صنع القرار والمؤسسات القادرة على تطوير وتغيير السريع، تبعا لمتطلبات العالم الجديد وتطوير أنظمتها الديمقراطية وتفعيل المجتمع بمشاركة شعبية أوسع، وتطوير المفاهيم، والمرونة في معالجة الجمود والمشكلات البيروقراطية لإمكانية مواجهة التحديات المتلاحقة في التطوير العالمي والمحيط الإقليمي إن أرادت تحقيق الاندماج والتكامل في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي والنظام العالمي الجديد[1].

يمكن تحديد فرص نجاح شراكة ليبيا مع الاتحاد الأوروبي من خلال اتخاذ الخطوات والإجراءات التالية:

1- تفعيل ودعم دور وزارة الخارجية الليبية وغيرها من أجهزة الاختصاص ذات العلاقة بالأمن الوطني الليبي، وذلك من خلال القيام بالخطوات التالية:

- المشاركة في طرح المبادرات وصياغة الاتفاقيات لتحقيق المزيد من المكاسب المستقبلية؛

1- **حزمة سياسة الجوار الأوروبي 2013- ليبيا**، (مذكرة صادرة عن المفوضية الأوروبية بتاريخ 2003/3/20، موقع www.enpi-info.eu. تم الاطلاع عليه 2018/8/25

- توسيع قاعدة العضوية في المشاريع الأوروبية لكي تشمل باي الدول العربية، الأمر الذي يعزز من مكانة ليبيا الإقليمية والعالمية؛
- الاستفادة القصوى مما يقدمه الاتحاد الأوروبي على المستويات السياسية والتقنية والاقتصادية والمالية.

2- تفعيل دور الأجهزة الرقابية على المستويات المغاربية والعربية، نظرا لما تتمتع به الاتحادات الجمركية من استثناءات في إطار الشراكة مع أوروبا. فدخول ليبيا كشريك في المبادرات الأوروبية المطروحة سيكون أكثر فاعلية في حالة تنسيق وتعاون ليبيا مع الدول المغاربية والعربية. فالتنسيق الليبي-العربي مطلوب في هذه المرحلة، نظرا لما في ذلك من تعزيز للموقف الليبي في إطار المفاوضات الأورو-ليبية.

3- تفعيل النظم والتشريعات على المستويات المغاربية والعربية، نظرا لما تتمتع به الاتحادات الجمركية من استثناءات في إطار اتفاقيات الشراكه الأورو-متوسطية.

4- دعم وتطوير مجلس متخصص في مجال الأمن الوطني ومجموعات عمل متخصصة ومراكز بحثية في مجال الدراسات الأمنية، حتى يمكن تبني السياسات المطلوبة في الوقت المناسب. ويمكن في هذا السياق تأسيس جهاز متخصص للإدارة الأزمات، لاسيما تلك الأزمات والمشاكل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن الوطني أللليبيي.

5- الاستفادة القصوى من الخبرة الأوروبية في التغلب على العديد من المشاكل التي تواجه ليبيا الجديدة، وذلك ابتداء بالاستفادة من الخبرة السياسية الدولية في مرحلة التحول الديمقراطي والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير البنية التحتية، والإسراع بعملية نقل التقنية وتعزيز القدرة الدفاعية حتى يمكن السيطرة الكاملة على حدود ليبيا المترامية مع دول الجوار الجغرافي.

ثانيا- السيناريو الثاني (شراكة لمصلحة طرف وتبعية الطرف الآخر):

إن الشراكة التي يدعو إليها ويعمل على تجسيدها الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية، وإن بدت شاملة للمجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، فإنها شكلت فصلا تاما بين المجال الاقتصادي الأوروبي من ناحية والمجال الاقتصادي المتوسطية من ناحية أخرى. مع رفض اندماج المجتمعات في الاتحاد الأوروبي يطرح مفهوما يقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات وانتقال وسائل الإنتاج، لكنه يرفض حرية حركة الأشخاص في الفضاء الأورو-متوسطي وفي ظل غياب إستراتيجية لدول جنوب المتوسط للمواجهة فإن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي رهينة الإرادات والتوجهات الأوروبية، من منظور آخر فإن الهوة الاقتصادية، الاجتماعية السياسية بين دول الإتحاد الأوروبي وليبيا ليست من الأمر السهل تجاوزه على الأقل خلال المستقبل القريب.

إذا كانت الشراكة الأورو-متوسطية، وبصفة خاصة المغاربية، ولا تعتبر ليبيا استثناء، هدفها تنمية حوض المتوسط على دعم التحول الاقتصادي المترافق مع إنشاء مناطق للتبادل الحر بين الدول الموقعة على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والمساعدة على تحقيق التنمية الشاملة وتنمية المجتمعات المدنية، فإن معظم هذه الأهداف لم تتحقق وذلك لعدم وجود المؤسسات المنوطة بها القيام على تحقيق مثل هذه الأهداف. وهذا التصريح إنما يهدف إلى جذب الدول إلى علاقة أوثق مع الإتحاد الأوروبي وفق الأهداف الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.

وعليه، أعتقد أن الأولوية التي تعطيها أوروبا، وبعض حكومات جنوب وشرق المتوسط، هي أولويات الأمن على حساب التعاون الاقتصادي، وهذه الحقيقة فرضت نفسها منذ نهاية الحرب الباردة، وانفجار نزاعات داخلية في عدد من دول جنوب المتوسط- وإن كان للتعاون كذلك أبعاد أمنية-.ولكن السؤال الذي قد يطرح: هل أوروبا جادة في مسعاها هذا، أم أن الأمر لا يعدوا أن يكون تكتيكا بديلا للاحتواء ؟

إن الشراكة قد تكون وسيلة يمكن أن يتواصل من خلالها احتواء ليبيا ومنطقة جنوب المتوسط وغيرهما أمنيا وسياسيا واقتصاديا وعسكريا، فبعد عوامل النفط والغاز والهجرة باتجاه الشمال، ومسار الصراع العربي الإسرائيلي ودوره في منطقة الشرق الأوسط..، تأتي ظاهرة الشراكة كتكتيك جديد في إستراتيجية الإحتواء[1]. كما أن الشراكة بين دول الضفتين لا يعكس الجدية في طرح هذه الشراكة، بإعتبار أن صاحب الفكرة هو الاتحاد الأوروبي وتهميش الاتحاد المغاربي من أجل السيطرة على المنطقة من جهة، والبحث عن عوامل التفرقة بين دول الاتحاد المغاربي بإعتباره الأقرب إلى التكامل بحكم المقومات المشتركة، ومن هذا المنطلق وجب خلق شبكة من المصالح الاقتصادية المشتركة بين رجال الأعمال والمستثمرين المغاربيين للضغط على النخب السياسية لدعم التكامل ومشاريعه المشتركة[2]. كذلك تنويع مصادر الدخل القومي، والإبتعاد عن الريع البترولي، بالنسبة لليبيا والجزائر، والفوسفات في المغرب وموريتانيا، والسياحة التونسية التي تعتمد على الاستقرار الأمني، وذلك بدعم القطاع الزراعي عن طريق إستراتيجية كبرى تعنى باستغلال الأراضي الصالحة للزراعة، واستصلاح الأراضي الصحراوية، سواء للزراعة أو لاستغلال الطاقة الشمسية فيها.

ثم إن فكرة إلغاء القيود الجمركية على التجارة البينية لا يمكن أن يحقق زيادة التبادل التجاري بينهما إلى حد معين يسمح به حجم الطاقات الإنتاجية، بالتالي فتحرير التجارة لا يكفي وحده لفض التبعية الاقتصادية على الدول الأجنبية وإلغاء القيود الجمركية، وفتح الحرية لانتقال العمالة ورؤوس الأموال لزيادة نسب المبادلات البينية وامتصاص نسب البطالة، وتبادل الخبرات في شتى المجالات الاقتصادية وغيرها[3].

- تنسيق السياسات المغاربية في المنظمات الاقتصادية العالمية؛

1- **حزمة سياسة الجوار الأوروبي 2013- ليبيا**، (مذكرة صادرة عن المفوضية الأوروبية بتاريخ 2003/3/20، موقع www.enpi-info.eu. تم الاطلاع عليه 2018/8/25

2- مصطفى الصالحين الهوني، كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي" الندوة السادسة للأمانة العامة للدول العربية، حول :" المغرب العربي في مفترق الشراكات، تونس، 31-5-2007، ص7.

3- محمد محمود الإمام، **التجارب التكاملية العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ص 499.

- تنسيق العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي إذ ينبغي الاستفادة من حجم الكبير لهذه العلاقات في دعم مصالح ليبيا مع العالم الخارجي وتقوية مركز المساومة والتفاوض في الأسواق التجارة والمال العالمية بما يتطلبه ذلك من تعامل كوحدة مع بقية التكتلات الاقتصادية والإقليمية، وأن يحتل التعاون العربي والقاري الأولوية أو المكانة الخاصة في كل ذلك؛

- إيجاد سياسة نفطية موحدة بين البلدان المغاربية بما في ذلك العمق العربي الإسلامي، حيث إن ليبيا وكذلك الجزائر تعتمدان اعتمادا أساسيا على مداخيل النفط والغاز بسبب أهمية النفط في إستراتيجية القوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) وتنافس شركاتهم على الاستثمارات النفطية والغازية في المنطقة.

جملة القول يرجى أن تنجح جهود ليبيا الجديدة الرامية إلى تحويل السلبيات إلى إيجابيات، فليبيا الجديدة تحتاج إلى دعم كبير للتغلب على تحديات النهوض وبناء الدولة، ويمكن للاتحاد الأوروبي، في هذا السياق تقديم الكثير في حالة وضوح وعقلانية المطالب الليبية، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي لديه الخبرة للتغلب على العديد من المشاكل التي تواجهها ليبيا، ابتداء من الاستفادة من الخبرة السياسية الدولية في مرحلة التحول الديمقراطي، ومرورا بالمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية، والإسراع بعملية نقل التقنية وتعزيز القدرة الدفاعية، ووصولاً إلى إمكانية السيطرة الكاملة على حدود ليبيا المترامية مع دول الجوار الجغرافي.

- العوامل المساعدة على إمكانية تطور علاقات التعاون بين ليبيا والاتحاد الأوروبي

تحكم العلاقات الليبية الأوروبية حوافز إيجابية من التعاون، يمكن الإشارة إلى بعضها على الشكل التالي:

1. تطور العلاقات الليبية والأوروبية يعزز مكانة ليبيا الإقليمية والدولية، وعليه فإن تعزيز التنسيق والتعاون يساهم في استقرارها ونهوضها؛

2. الاستفادة من التزامات دول الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة حسن الجوار ومشروع الاتحاد المتوسطي، حيث أن هذه الاتفاقيات تقدم امتيازات للدول الأعضاء، وبالتالي يتوقع أن تستفيد ليبيا منها، وخاصة في مجالات التقنية.
3. تقديم الاتحاد الأوروبي المساعدة والمساهمة في بناء ليبيا الجديدة، وزيادة دخول الصادرات الليبية إلى الأسواق الأوروبية، لاسيما وأن دول الاتحاد الأوروبي تعد الشريك التجاري الأول لليبيا؛
4. دخول الشركات الأوروبية للاستثمار في ليبيا، خاصة وأن هذه الأخيرة محتاجة إلى البدء في مشاريع تنموية كبرى؛
5. الدور البارز الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء لصالح دعم الثورة الليبية.

كما أن للعلاقات الأورو-ليبية ايجابيات، يمكن التأكيد بأن لها أيضا سلبيات متنوعة من حيث الكم والكيف. ويمكن الإشارة إلى بعض هذه السلبيات كما يلي:

1. التدخل في الشؤون الداخلية، لاسيما وأن ليبيا الجديدة تعاني من فراغ ملحوظ خلال المرحلة الانتقالية. إن الفراغ السياسي الذي تعاني منه ليبيا بعد إحداث 17 فبراير سيحفز البلدان الأوروبية على ملئه، خاصة وأن قادة العديد منها قد أعرب صراحة على مخاوفهم من التطرف وفوضى انتشار السلاح في ليبيا.
2. رفع أسعار المواد الغذائية، نظرا لتأكيد اتفاقيات الشراكة على تأسيس منطقة ازدهار مشتركة، وتحرير تجارة المنتجات الزراعية والصناعية، وبالتالي يعتبر ذلك تهديدا للأمن الغذائي الليبي، لأن رفع الدعم عن المنتجات الزراعية من قبل دول الاتحاد الأوروبي، سيؤدي إلي رفع أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي سينعكس سلبا على ذوى الدخل المحدود في ليبيا والعالم ككل.
3. إن للشراكة الليبية-الأوروبية آثار اجتماعية سلبية، تتمثل في رفع الدعم وما ينتج عنه من فقر الدخل، وعدم الحصول على خدمات مجانية خاصة في مجالات التعليم، والصحة، ومتوسط دخل الفرد، الأمر الذي سيؤثر سلبا على مسار عملية التنمية البشرية.

4. القضاء على الصناعات الوطنية الناشئة، نتيجة لتأكيد الشراكة الأورو-متوسطية على تحرير تجارة المنتجات الصناعية. وتفتقر المنتجات الصناعية الليبية إلي القدرة التنافسية مقارنة بالمنتجات الصناعية الأوروبية، وبالتالي فإن الشراكة الأورو-ليبية سيعنى التخلي عن سياسة دعم الصناعات الناشئة بعد مرور فترة سماح قد تكون غير كافية.
5. إن الشراكة الليبية-الأوروبية تعني تعزيز الهيمنة والغزو الثقافي الغربي للحضارة والثقافة الإسلامية في ليبيا، لاسيما في ظل تنامي الصدام بين الحضارات، واعتبار الإسلام حضارة معادية للغرب، والربط بين الإسلام والإرهاب.

خلاصة الباب الثاني

طرح الباب الثاني من الدراسة علاقة التعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا، من خلال فصلين استعرض الفصل الأول مسارات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا، من خلال عرض ابرز الدوافع والمعوقات بين الطرفين، كذلك الأنساق التعاون الاقتصادي والقانوني. ويتضح انه بالرغم من أن ليبيا لم تتمكن من إحداث تقارب سياسي بينها وبين بعض الدول الأوروبية إلا أنها استطاعت إحداث علاقات اقتصادية متمثلة في استخدام النفط وعوائده المالية للحصول على الحاجات الضرورية للأسواق الليبية، بالإضافة إلى الدخول في العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتعاون المتبادل بينها وبين دول أوروبا.

وكمحاولة لربط العلاقة بين ليبيا ومشروع الشراكة الأورو-متوسطية، وذلك لتحديد القدرة التنافسية لليبيا لتعاون الأورو-متوسطي، وباعتبار أن درجة التقارب بين الاتحاد الأوروبي والبلد المتوسطي بنيت على أساس مقاربة انفرادية، وأن الالتزامات تتخذ وفقا لأولويات يقرها البلد الموقع حسب خصوصيته، وهذا ما تطرقنا إليه من خلال إلقاء نظرة عامة حول بعض تجارب الشراكة في جنوب المتوسط، وعرض الاتفاقية الإطارية بين الاتحاد الأوروبي وليبيا.

وهنا جاء الفصل الثاني كمحاولة استشرافية، والخروج بنظرة مستقبلية في إطار الشراكة الأورو-ليبية. لتطرح الدراسة سيناريوهين للعلاقات التعاون المحتملة مستقبلا بين الطرفين: الأول يميل إلى إحداث شراكة حقيقية لمصلحة الطرفين، والثاني هو شراكة لمصلحة طرف وتبعية الطرف الآخر. ويلاحظ مما سبق أن عملية انضمام ليبيا إلي المشاريع والبرامج الأوروبية ليست بالقرار البسيط حيث يتوجب على جهات الاختصاص استعراض الأبعاد المختلفة المتعلقة بالايجابيات، والسلبيات، وفرص النجاح والفشل، والتحديات المختلفة المترتبة على عضوية ليبيا فيها. فأوروبا تعتبر عملاقا اقتصاديا، وهي مرشحة لأن تكون قوة فاعلة على المستويات السياسية والعسكرية والإستراتيجية.

خاتمة

يعتبر البحر الأبيض المتوسط من أقدم البحار التي تشكّلت على سطح الأرض، كذلك ينظر إليه بأنه المجال المائي الحيوي الذي أسهم في تكوّن الحضارات القديمة منذ آلاف السنين. فعلى ضفافه، وعبره، تم انتقال التجارة والثقافات، والشـــعوب، وعلـــى سطحه جرت معارك وحروب كثيرة، غير أنه كان ومازال يشكّل جامعاً ما بين شعوب وأمم أقامت على شواطئه الشمالية والجنوبية والشرقية. وعلى الرغم مـــن اســـتخدامه معبراً للغزوات المختلفة الاتجاهات فقد شكّل في الماضي، ولا يزال، رمزاً ومصطلحاً لإعادة توحيد حضارة الشعوب التي تقام في حوضه، والتي جعلت من منطقة حـــوض المتوسط محل اهتمام دولي كبير، سواء اهتمام داخل المتوسط أو خارجه خاصة مـــن قبل دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين.

أن التغييرات في البيئة الدولية والمتمثلة بانتهاء حقبة الحرب البـــاردة وتفكـــك الاتحاد السوفيتي، ساهمت في تعزيز المنطقة المتوسطية كمنطقة نفوذ أوروبية. وهـــذا ما يفسر الانتشار المتكرر للمبادرات الدبلوماسية التي اتسمت بها العلاقـــات المتعـــددة الأطراف في منطقة حوض البحر المتوسط منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضـــي، وتعتبر مبادرة الاتحاد الأوروبي في برشلونة عام 1995، من ابرز واهم المبـــادرات، وآخرها تلك الدعوة لإقامة الإتحاد من أجل المتوسط عـــام 2008، ومـــا زال العمـــل يجري لإنجازه، حتى اليوم.

ويمكن القول سطر مشروع الشراكة الاورو-متوسطية عام 1995 عدة أهداف مركزية، كما سطر عدة نتائج منتظرة، وانصبت أهم الدراسات حول الجوانب التجارية بالخصوص إضافة للجوانب المالية، وتتمحور الهدف الأول في إقامـــة منطقـــة أمـــن واستقرار مشترك، ولتحقيق ذلك تم تسطير أهداف فرعية تتمثل في الرفع من معدلات النمو، وتقليص فوارق التنمية في الإقليم، وتطوير التعاون والاندماج الإقليمي من خلال التبادل الحر. كما أبرمت اتفاقيات الشراكة مع دول الجنوب بالتدريج، وكانت تـــونس والمغرب ثم مصر والأردن من أولى هذه الدول، ثم الجزائر وسوريا، بينمـــا يـــرجح إبرام هذا الاتفاق مع ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي عام 2011.

عند قراءة مراحل تطور العلاقات الليبية بدول الاتحاد الأوروبي، تبين أن هـذه العلاقات مرت بالعديد من مراحل التوتر والأزمات، بدأت منذ استيلاء العقيد القـذافي على السلطة في سبتمبر1969، حيث أخذت هـذه العلاقـات مرحلـة مـن التباعـد والاختلاف حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية، والنتيجة اتهـام النظـام الليبـي بالوقوف وراء العديد من العمليات الإرهابية التي طالت دول أوروبية عدة، إلا أن هذه العلاقات المتوترة استمرت وخاصة في مجالاتها الاقتصادية.

وفي تسعينيات القرن الماضي ازداد الوضع تازما وبلغ ذروته عند اتهام النظام الليبي بالوقوف وراء تفجير طائرة الركاب الأمريكية (البانـام) فـوق بلـدة لـوكربي الاسكتلندية. وهكذا لعبت أزمة لوكربي دوراً محورياً فـي طبيعـة العلاقـات الليبيـة الأوروبية سواء في جوانبها السياسية أو الاقتصادية.

وقد اتسمت هذه العلاقات بالمزيد من التأزم وذلك بفرض عقوبات دولية مـن قبل مجلس الأمن الدولي، كما أن الاتحاد الأوروبي لم يكتفي بفرض تلـك العقوبـات وإنما كذلك باستبعاد ليبيا من حضور إعلان الشراكة الاورو–متوسطية، بالرغم من أنها صاحبة أطول شاطئ على حوض المتوسط. وبعد أكثر من عقد وعلى إثر تسوية (أزمة لوكربي) بدأ هناك انفراج وتحسن في العلاقات الثنائية تمثلت في الزيـارات المتبادلـة وعلى أعلى المستويات، مما ساهم في فتح آفاق جديدة لهذه العلاقات.

وكنتيجة لعامل القرب الجغرافي فقد طرح الإتحاد الأوروبي فكرة سياسة الجوار في محاولة منه لمواجهة سياسة لاستقطاب التي تقوم بها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والصين لدول المغرب العربي، وما لهذه المنطقة من انعكاسات خطيـرة علـى الأمـن الأوروبي. ويتضح من البحث انه تمثل المصـالح المشـتركة بـين ليبيـا والاتحـاد الأوروبي أهمية كبيرة حيث يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجـاري الأول لليبيـا، إذ يتجه الجانب الأكبر من صادرات وواردات ليبيا إلى دول الاتحاد الأوروبـي، ويـأتي منها، كما شكلت قضايا الأمن والملفات المرتبطة بالهجرة الغيـر شـرعية، ومكافحـة

الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل، مرتبة متقدمة فـــي ســـلم أولويـــات السياســـة الأوروبية تجاه ليبيا، والتي تشكل حافزاً للتعاون، وتفتح أفاقا واسعة أمام فرص توظيف واستثمار إمكانيات التعاون بين الطرفين. وعليه فالشراكة بين الطرفين تبنـــى علـــي التقارب والتعاون في جميع المجالات دون استثناء، إضـــافة إلـــي تحديـــد المصـــالح والأهداف لكل الإطراف المشاركة بشكل واضح.

وعلى ضوء هذه المستجدات، انخرطت ليبيا في مفاوضات مكثفة مـــع الاتحـــاد الأوروبي منذ نهاية عام 2008، الهدف منها إبرام اتفاقية إطار بين الطـــرفين. وفـــي الوقت الذي لم تختلف فيه عن اتفاقيات الشراكة الذي عقدها الاتحاد الأوروبي مع بلدان عربية متوسطية خلال الفترة 1995-2012. وهنا يتضـــح انـــه إذا كـــان الجانـــب الأوروبي مستعدا للتفاوض وإبرام اتفاقية الإطار في أقرب وقت، فإن الجانب الليبي لم يكن مستعد ولم تتوفر لدية الإمكانيات اللازمة في عهد القذافي لإبرام مثل هذه الاتفاقية، حيث اقتصر دوره على مجرد ردود أفعال تجاه مبادرات الاتحاد الأوروبي. فبعد عقد العديد من الجولات التفاوضية خلال عامي 2008-2010 في بروكسل وطرابلس، لم يتقدم الجانب الليبي بمشاريع تفاوضية، وذلك على غرار ما قام به الجانب الأوروبـــي. بل إن الجانب الليبي لم تكن لديه أهداف محـــددة خـــلال المراحـــل الأولـــى لعمليـــة المفاوضات الأورو-ليبية. وفي منتصف فبراير 2011، اندلعت انتفاضة شعبية في ليبيا وبمطالب إصلاحية واجهها النظام بعنف شديد وهو الأمر الذي زاد الحركـــة حماســـا، حيث الإحداث تصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي تحولت لحرب أهلية أدت إلـــي إسقاط النظام ومقتل معمر القذافي، مما أدى إلى قيام الاتحاد الأوروبي بتعليـــق كافـــة مجالات وأشكال التعاون الفني والمفاوضات مع ليبيا بشأن الاتفاق الإطاري بينهما.

لذا فإن المشاهد المستقبلية تحاول تسليط الضوء على واقـــع التعـــاون الليبـــي الأوروبي بعد إحداث 17 فبراير، وما ستكون عليه في المراحـــل المقبلـــة فـــي ظـــل التطورات والتحديات والفرص. وكمحاولة استشرافية، والخروج بنظرة مستقبلية فـــي

إطار الشراكة الاورو-ليبية. توصل الباحث إلى رصد سيناريوهين للعلاقات التعـــاون المحتملة مستقبلا بين الطرفين: الأول يميل إلى إحـــداث شـــراكة حقيقيـــة لمصـــلحة الطرفين، والثاني هو شراكة لمصلحة طرف وتبعية الطرف الآخر. وتضمنت الدراسة شرحا مفصلا للمتغيرات والدواعي التي قد تؤدي إلى تشكيل كل مشـــهد مـــن هـــذين المشهدين بما في ذلك الاعتبارات الاقتصادية والسياسية. ويتضح من خلال الدراسة انه تعتبر الشراكة إطارا قانونيا ملائم لتعزيز العلاقة الاورو-ليبية.

من خلال ما سبق يمكن أن نتوصل إلى أن الشراكة هي عقد اتفاق يجمع بـــين طرفين أو أكثر لهما أهداف متوافقة يمكن الوصول إليها عن طريق تتبع مجموعة مـــن المراحل موضوعة بطريقة منطقية ودقيقة، من منطلق إن الفكر الاقتصـــادي لتحريـــر المبادلات التجارية ينطلق من فرضية ترى أن اتساع الأســـواق يـــؤدي إلـــى نتـــائج اقتصادية مهمة، وأن نمو التبادل التجاري يساعد على تحقيق رفع الكفاءة والإنتاجيـــة، وزيادة حجم الإنتاج ورفع معدلات النمو، ما يجعل المنطقة جاذبة للاستثمار الأجنبـــي المصحوب بالتكنولوجيا، فحرية السوق هي ضمانة التقدم والتطور، ومن شأنها فقـــط، وبدون أي تدخل، أن تؤمن توزيع الثروات والخدمات وتوفير الاستثمار والتنمية.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الدراسة في الآتي:

- شكلت منطقة البحر المتوسط وبشكل دائم مجالات حيوية لأوروبا، فقد كانت هذه المنطقة مركزا ناشطا للازدهار والنمو الاقتصادي وللتجـــارة الدوليـــة، وذلك بحكم توسطها بين القارات الثلاث آسيا إفريقيا وأوروبا.
- إن مفهوم الشراكة جاء وفقاً للتصورات الأوروبية للمشروع وليس مفهوما متوسطيا، وفي ضوء متطلبات أوروبا السياسية والأمنية وهي بـــذلك تخـــدم بشكل كبير، التطلعات الأوروبية من حيث إظهار القوة الأوروبية وتحقيـــق الاندماج الأوروبي ومنافسة القوى العالمية الأخرى.

- إن الفكرة المتوسطية لم تترجم إلى إطار مؤسسي واضح الأهداف والمعـــالم إلا في مطلع عقد التسعينات. فقد تفاعلت مجموعة من المعطيات الأوروبيـــة والإقليمية والعالمية وشكلت في مجموعها محددات توجه الاتحاد الأوروبي- نحو سياسة متوسطية ومن ثم نحو مشروع الشراكة الأوروبية –المتوســطية بصفة خاصة.
- أن الاتحاد الأوروبي، وكقوة فاعلة على الصعيد العالمي فأنه يطمـــح فـــي ممارسة دور عالمي يتناسب وحجم كتلته وقوة تأثيره مقارنة بدول صـــغيرة متفرقة وتعاني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية. كمـــا إن الحـــديث عن موضوع الشراكة، وهي الفكرة الرئيسية من مؤتمر برشلونة، هو حديث عن طرفين غير متكافئين مـــن كافـــة النـــواحي الاقتصـــادية والسياســـية والاجتماعية وغيرها من جوانب الحياة. وهذا مـــا يتضـــح مـــن أن جميـــع المؤتمرات عقدت في أوروبا ولم تعقد في دول جنوب- وشرق المتوسط.

- تسعي الدول الأوروبية ولاسيما المتوسطية إلى صياغة آليات تنفيذية تضع مـــن خلالها أهداف التعاون الأورو-متوسطي موضع التنفيذ وذلـــك بالاســـتناد إلـــى المبادئ الآتية:

أ-ارتباط أوروبا التاريخي والحضاري والاقتصادي لمنطقة حوض المتوسط.
ب-صعوبة الفصل بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي.

- عدم الاستعجال في إبرام اتفاقية الإطار أو الشراكة بالشكل الذي توصـــل إليـــه العهد السابق، لأن الكثير من بنودها لا يحقق المصلحة الوطنية الليبيـــة، مثـــال الالتزام بحقوق الملكية الفكرية في الوقت الذي لم تنظم فيه ليبيا إلـــي منظمـــة التجارة العالمية وعملية برشلونة. فضلا عن عدم جاهزية المؤسسات الليبية من حيث النجاعة والتنافسية للدخول في السوق الأوروبية، إن كسب الوقت يعتبـــر أكثر أهمية بالنسبة للجانب الليبي مقارنة بالجانب الأوروبي الذي يعـــرف مـــاذا يريد مسبقا، وهذا مازال شيئا غامضا للطرف الليبي في الوقت الراهن.

- إن مصلحة ليبيا تتطلب وجود خصوصية في العلاقـــات مـــع بعـــض الـــدول الأوروبية، لاسيما إيطاليا وفرنسا وبريطانيا وأسبانيا مثلا. وعليه، يمكن لليبيـــا الجديدة أن ترفض النص الذي يؤكد على عدم التمييز بـــين أعضـــاء الاتحـــاد الأوروبي استنادا إلي وجود خصوصية في العلاقات مع دول جنوب أوروبـــا. فعلاقة ليبيا أوطد بجيرانها الأوروبيين الجنوبيين على ضفاف البحر المتوســـط مقارنة مثلا بدول البلطيق.
- أن الجانب الليبي يعتبر في حاجة ماسة إلي تحديد وتطوير أولوياته، بحيث تمتد لتشمل أوجه التعاون المختلفة مع الجانب الأوروبـــي. فوجـــود قصـــور فـــي الأولويات سيقود في نهاية المطاف إلي إبـــرام اتفاقيـــة لا تحقـــق بالضـــرورة المصالح الوطنية لليبيا الجديدة. كما إن وضع أولويات يجب أن يكون من خلال فريق موسع يشمل المسؤولين والمتخصصين والفنيين، بحيث تكون مثـــل هـــذه الأولويات شاملة ومتمشية مع الأمن الوطني الليبي. هنا يمكـــن التأكيـــد علـــى ضرورة مشاركة مؤسسات رسمية وغير رسمية ذات طابع استشاري ولها خبرة في عملية التفاوض مع الجانب الأوروبي.

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ ــ الكـتـــــــب

1. إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكفل الاقتصـــادي العربـــي، العولمـــة والتكتلات الإقليمية البديلة**، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2002.
2. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**، أسيوط، كلية التجارة أسيوط، 2001.
3. أحمد إدريس، **الشراكة الأورو-متوسطية** (نظرة تقييمية)، تونس: مركز جامعـــة الدول العربية، 2010.
4. أحمد صدقي الدجاني، **أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوســط والاتحـــاد الأوروبي؟**، الرباط : مطبعة المعارف الجديدة، 1995.
5. أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، الجزائر: ابن النديم للنشـــر والتوزيع، 2013.
6. أسامة فاروق مخيمر، **التعاون المتوسطي: المبادرات والقضـــايا والمســـتقبل**، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998.
7. أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية**، مستقبل العالم العربي في التجارة الدوليـــة، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2000.
8. بشارة خضار، **أوروبا من اجل المتوسط** من مؤتمر برشلونة إلى قمـــة بـــاريس (1995- 2008)، ترجمة: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحـــدة العربية، 2010.

9. بشارة خضار، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**، ترجم : جوزيف عبد الله، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

10. بهجت القرني وآخرون، **السياسات الخارجية للدول العربية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

11. تيم نبلوك، **العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط "العراق- ليبيا- السودان"**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

12. ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان: دار مجدلاوي، 2005.

13. جمال الشبلي، **العرب وأوروبا، رؤية سياسية معاصرة**، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2000.

14. جمال حمود الضمور، **مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي (ضد: ليبيا، السودان، الصومال)**، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2004.

15. جمال مفتاح العماري، **منظمة التجارة العالمية والدول النامية: دراسة استشرافية لحالة انضمام ليبيا للمنظمة**، الرباط: مطبعة يوليب، 2015.

16. جمعة سعيد سرير، **قضية لوكربي**، الجوانب القانونية لأزمة العلاقات الليبية-الغربية حادث تحطم الطائرتين الأمريكية والفرنسية، دراسة في ضوء القانون الدولي العام والعلاقات بين أجهزة الأمم المتحدة، القاهرة : دار النهضة العربية، 2000.

17. جوديث غورني، **ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط**، ترجمة محمد عزيز وفتحي أبو سدرة، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2003.

18. حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

19. حنان نايف ملاعب، **التعاون الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2015.

20. رجب عبد الحميد الأشرم، **محاضرات في تاريخ ليبيا القديم**، ط2، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994.

21. زينب عبد العظيم، ***البعد الأمني للشراكة الأوربية المتوسطية***، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الوطن العربي، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، 1998.

22. سمير أمين وآخرون، **العلاقات الأوروبية العربية** قراءة عربية نقدية، القاهرة: مركز البحوث العربية الإفريقية، 2002.

23. سمير صارم، **أوربا والعرب من الحوار إلى الشراكة**، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2000.

24. السنوسي بسيكري، **العلاقات الاورو -متوسطية من برشلونة إلي الاتحاد من اجل المتوسط**، القاهرة : مكتبة وهبة، 2009.

25. سيف الإسلام م القذافي، **ليبيا والقرن الواحد والعشرون**، دار الثقافة والآداب، 2000.

26. السيد عوض عثمان، **العلاقات الليبية الأمريكية 1940-1992**، القاهرة: مركز الحضارة العربية للنشر والإعلام، 1994.

27. شكري غانم، **الاقتصاد الليبي قبل النفط**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، ب ت.

28. شكري غانم، **النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970**، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1986.

29. صبحي محمد قنوص وآخرون، **ليبيا الثورة في 30 عاما التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)**، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999.

30. صموائل هنتجتون، ***صدام الحضارات (إعادة صنع النظام العالمي)***، ترجمة: طلعت الشايب وصلاح قنسوة، ط2، القاهرة، 1991.

31. عبد الحميد الإبراهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

32. عبد الرزاق المرتضى، **التشريعات النفطية الليبية**، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982.

33. عبد السلام علي المزوغي، **العقوبات الاقتصادية**،(الحصار الاقتصادي لليبيا في" قضية لوكربي" كنموذج)، طرابلس : منشورات المركز القومي للدراسات القانونية وبحوث حقوق الإنسان، 1999.

34. عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط (الأبعاد والآفاق)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

35. عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي، **الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي**، عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2002.

36. عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، القاهرة : مجموعة النيل العربية، 2002.

37. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.

38. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

39. عبد الواحد الناصر، **العلاقات الدولية الراهنة**، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2002.

40. عثمان كامل، **امن البحر المتوسط وأثره علي العالم العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1994.

41. عطا محمد صالح وتيم فوزي احمد، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، الجزء الثاني، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1988.

42. علي أحمد عتيقة، **النفط والمصالح العربية، 1972-1987**، الكويت: منظمة الأقطار العربية، المحدودة للبترول 1987.

43. علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

44. علي محافظة، **فرنسا والوحدة العربية (1945-2000) مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

45. علي الكنز، **المشروع الاورو -متوسطي بين الواقع والخيال**، ترجمة :سعد الطويل، القاهرة : مركز البحوث العربي، 2002.

46. عماد جاد، **الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط الواقع واحتمالات المستقبل**، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001.

47. عمر سعد الله، **المعجم في القانون الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

48. غسان العزي، **سياسة القوى، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق،2000.

49. فتح الله ولعلو، **المشروع ألمغاربي والشراكة الاورو-متوسطية**، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1997.

50. كمال العريفي سحبون، **"اثر انهيار الاتحاد السوفيتي علي السياسة الخارجية الليبية" في الفترة (1990-2000)**، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2005.

51. كميلة احمد عثمان، **السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين (1990-1998)**، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2005.

52. كريستيان كوميليو، **الشمال والجنوب**، ترجمة: احمد عارف، القاهرة: دار المستقبل العربي،1991.

53. ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، الأردن : دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.

54. محمد حوات، **العرب والعولمة**، شجون الحاضر وغموض المستقبل، القاهرة : مكتبة مبدولي، 2002.

55. محمد صالح المسفر، **الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية في العلاقات العربية - الأوروبية** حاضرها ومستقبلها، باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي، 1997.

56. محمد المبروك يونس، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية (1969-1977)**، بنغازي: اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، 2007.

57. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرو، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

58. مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة:** دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

59. مصطفى عبد الله خشيم، **الشراكة الأوروبية-المتوسطية:** ترتيبات ما بعد برشلونة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 2002.

60. مصطفى عبد الله خشيم، **الشراكة الأوروبية-المتوسطية:** النتائج وردود الأفعال، بيروت: معهد الإنماء العربي، 2002.

61. محمد دحام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي** دراسة في التأثير السياسي الدولي، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

62. مغاوري شلبي علي، **العرب والاتحاد الأوروبي من التعاون إلى المشاركة**، الإمارات العربية المتحدة : مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، 2003.

63. ممدوح محمود ومصطفى منصور، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، بلا سنة.

64. مهدي الحافظ، **الشراكة الاقتصادية العربية- الأوروبية تجارب وتوقعات**، دار الكنوز الأدبية، 2000.

65. منصور عمر الكيخيا، **القذافي وسياسة المتناقضات**، بيروت: توزيع الفرات للنشر والتوزيع، 2007.

66. ميشال كابرون، **أوروبا في مواجهة الجنوب**، ترجمة: أديب نعمة، بيروت: دار الفارابي، 1992.

67. ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط** ، السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، 2013.

68. ميلود المهذبي، **قضية لوكربي**، أحكام القانون الدولي جدلية الشرعية والمشروعية، ط2، سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1425ميلادية.

69. ناظم عبد الواحد جاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

70. نادية محمود مصطفى، **مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997.

71. نادية محمود مصطفى وآخرون، **الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية (1991-2003)**، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، 2004.

72. هايدي عصمت كارس، **السياسة الدولية والإستراتيجية**: المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه جنوب المتوسط في أعقاب الثورات العربية، القاهر: المكتب العربي للمعارف، 2016.

73. هاني حبيب، ***الشراكة الأوروبية المتوسطية***، مالها وما عليها وجهة نظر عربية، ط2، دمشق: الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، 2003.

74. هاني الحوراني، **الشراكة الأوربية المتوسطية** من برشلونة إلى سياسة الجوار، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، 2007.

75. هاني خلاف وأحمد نافع، **نحن..وأوروبا** شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، 1997.

ب – المقالات

76. إحسان هندي، **تأريخ العلاقات الثقافية بين العرب وأوروبا**، مجلة معلومات دولية، السنة السابعة، العدد (59) شتاء 1999.

77. أحمد مختار الجمال، **الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله**، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، المجلد الأول، ديسمبر 2008.

78. احمد الطاهر، **العلاقات الليبية-الأوروبية بداية جديدة**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، العدد 159، يناير 2005.

79. أسامة فاروق مخيمر، **تعريف الدولة المتوسطية، دراسة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (129)، يوليو 1997.

80. أسامة فاروق مخيمر، **ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة؟** مجلة الأهرام الاستراتيجي، السنة الرابعة عشر، العدد (168)، ديسمبر 2008.

81. أسامة فاروق مخيمر، **البحر الأبيض المتوسط في السياسة المصرية** (نقد واستشراف لقرن جديد)، مجلة السياسة الدولية، العدد (139)، يناير 2000.

82. اشرف عبد العزيز، **12 عاما على الشراكة الأورو-متوسطية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العام الثاني عشر، العدد (45)، الأردن، خريف، 2008.

83. آركيه رامازاني، **الشراكة الأوروبية المتوسطية: إطار برشلونة**، مجلة دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (22)، بلا سنة.

84. أنور محمد فرج، **السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة أنموذجا**، مجلة دراسات دولية، العدد (39)، 2009.

85. ايت الشيخ علي رضوان، **الشراكة الاورو-متوسطية**، ماذا بعد إعلان برشلونة، مجلة الإحداث المغربية، 3 أغسطس 2000.

86. البنك الأهلي المصري، **تطور العلاقات الأورومتوسطية عشر سنوات على إعلان برشلونة**، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، 2005.

87. سامية بيبرس، **الشراكة الاورو-متوسطية وحوار الثقافات**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (-)، يناير 2004.

88. جمال الدين بيومي، **العلاقات الأوربية المتوسطية وتحديات المستقبل**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (182)، أكتوبر 2010.

89. حميد حمد السعدون، **أمن البحر المتوسط وجهة نظر أوروبية**، مجلة المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد الثامن، فبراير 2009.

90. حميد نفل النداوي، **ثقافة التسامح وجدلية العلاقة بين الأنا والآخر**، المجلة السياسية والدولية، العدد (8)، 2008.

91. خالد حنفي، **النموذج الليبي للخروج من دائرة الاستهداف**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، السنة التاسعة، العدد 100، ابريل 2003.

92. خالد حنفي، **لماذا خرجت ليبيا من محور الشر**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، السنة الثامنة، العدد (88)، ابريل 2002.

93. خالد حنفي، **كيف تتعامل ليبيا مع مشكلة الإصلاح السياسي**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، السنة الحادي عشر، العدد (125)، ابريل 2005.

94. خالد حنفيـ، **السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (156)، 2005.

95. خديجة عرفة محمد أمين، **الحوار الأوروبي المتوسطي قراءات إستراتيجية** مجلة السياسة الدولية، السنة الحادية عشر، العدد (5)، مايو 2006.

96. خميسي شيبي، **الأمن الأور-متوسطي وأثره على إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه الدول العربية بعد الحرب الباردة**، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد (21)، مارس 2009.

97. خير الدين العايب، **البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي**، مجلة الفكر السياسي، السنة السادس، العدد (18-19)، ربيع صيف 2003.

98. ستار جبار الجابري، **الاتحاد من أجل المتوسط: جذوره وأهميته ومعوقاته**، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (104)، ابريل 2010.

99. سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد (43) ،2011.

100. السيد عوض عثمان، **المواجهة الأمريكية الليبية قراءة في الخلفية التاريخية** الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، العدد (42)، أكتوبر 1992.

101. شارل زور غبيب، **سياسة الكبار في البحر المتوسط**، ترجمة: د خضر خضر، سلسلة آفاق دولية الأول، توزيع جروس برس، بلا سنة.

102. صيوئد الطاهر، **سياسة الجوار الأوروبية ودول المغرب العربي**، ميديا، وبروكسيل، يوم 24 أكتوبر 2003.

103. طه المجذوب، **الأمن الأوربي المتوسطي من وجهة نظر مصرية**، السياسية الدولية، العدد (124)، 1996.

104. عامر لطفي، **الدائرة المتوسطية العلاقات العربية– الأوروبية في ظل إطار برشلونة**، مجلة قضايا إستراتيجية، السنة الثانية، العدد (9)، مايو 1997.

105. عبد الرحمان مطر، **أسئلة برشلونة، قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (215)، يوليو 1997.

106. عبد الرحمن المرغني، **قراءة في مفهوم الإرهاب في ظل المغالطات والمتناقضات الدولية**، طرابلس، مجلة دراسات، السنة الخامسة، العدد (18)، 2005.

107. عبير الغندور، **الشراكة الأوربية مع العرب وإسرائيل- دراسة مقارنة**، مجلة السياسة الدولية، العدد (165)، يوليو 2006.

108. عدنان شوكت، **التجمع والتكامل الاقتصادي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (233)، يوليو 1998.

109. عدنان السيد حسن، **التكامل العربي والتعاون المتوسطي: محددات وأبعاد،** مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة العشرين، العدد (224)، أكتوبر 1997.

110. عمر إبراهيم العفاس، **"تحديات علاقة الاتحاد الأوروبي بالاتحاد المغاربي"،** مجلة البحوث الاقتصادية، العدد (2)، ديسمبر 2004.

111. على محافظة، **العلاقات الأوربية- العربية: الروابط والمصالح والمحاذير،** مجلة شؤون عربية، عمان، العدد (121)، ربيع 2005.

112. قاسم محمد عبد الدليمي، **العرب من الشراكة الأورو-متوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط، دراسة في المتغيرات والمواقف،** قضايا دولية، المجلد الرابع، العدد السادس والعشرون، 2012 .

113. ماهر عبد مولاه، **التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز،** مجلة المستقبل العربي،العدد (398) العام الرابعة والثلاثون أبريل 2010

114. محمد أزهر سعيد السماك **الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية،** المستقبل العربي، العدد 162 أغسطس 1992 .

115. محمد تاج الدين الحسيني، **مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي،** مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، السنة السادسة، العدد (67) ابريل 1990.

116. محمد سالمان طايع، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي،** مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 138 نوفمبر، 1999.

117. محمد سعد أبو عامود، **التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري،** مجلة سياسية الدولية، العدد 124، القاهرة ابريل 1996.

118. محمد السيد سليم وآخرون، **التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر الأبيض**

المتوسط، مطابع الأهرام التجاري، العدد (23)، 1985.

119. محمد مطاوع، **أوروبا والمتوسط، من برشلونة إلى سياسة الجوار**، مجلة السياسة الدولية العدد (163)، يناير 2006.

120. محمد الهاشمي صقر، **العلاقات الليبية الأوروبية ضمن دائرة الشراكة الأورو متوسطية (1970-2009)**، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الخامس عشر، 2016.

121. محمود أبو العينين، **العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة** مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (140)، ابريل 2000.

122. مختار شعيب، **مؤتمر شتوتجارت: رؤية تقيميه لمسيرة برشلونة**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد (137)، 1999.

123. مصطفى عبد الله خشيم، **"المفهوم الأوروبي للأمن والاستقرار في حوض البحر المتوسط"**، مجلة الدراسات العليا، العدد (22)، خريف 2005.

124. مصطفى عبد الله خشيم، **اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية**، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع، السنة الرابعة، 2009.

125. ممدوح شوقي، **الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (125)، يوليو 1996.

126. مراد إبراهيم الدسوقي، **القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر المتوسط** مجلة السياسة الدولية، العدد (125) يوليو 1994.

127. مرعي عبد الله المغربي، **المحددات الداخلية والخارجية وأثرها على علاقات التعاون لدول البحر المتوسط**، مجلة الدراسات العليا، طرابلس- ليبيا، السنة الثانية، عدد خاص، خريف 1428.

128.موسى الضرير، **العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية من الحوار العربي الأولي إلى مؤتمر برشلونة**، مجلة معلومات دولية، السنة السابعة، العدد (59)، شتاء 1999.

129.موسى الأشخم: **صناعة الهجرة غير الشرعية**، مجلة دراسات، طرابلس، السنة الثامنة، العدد (28)، ربيع 2007.

130.ميلاد مفتاح الحراثي،**التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي"**، مجلة المؤتمر، العدد (158)، ديسمبر 2006.

131.كريم المفتى، **مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط "دراسة تحليلية"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، قطر ــ العدد (48)، 2015.

132.هاني الشميلطي، **أوروبا والمتوسط تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (19)، صيف 2009.

133.هيثم الكيلاني، **الشراكة الأوربية المتوسطية، تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة**، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد (39)، فبراير 1996.

134.ناتاشا بسكورنو وأندرو سميت، **ليبيا في التسعينات هل يمكن انقاد مواردها**، مجلة الإيكونوميست، لندن، تقرير خاص رقم (2134)، ربيع 1991.

135.ناصيف يوسف حتي، **مستقبل العلاقات العربية الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية**، حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (205)، مارس 1996.

136.ناظم عبد الواحد الجاسور، **التصور الأوروبي لأمن البحر الأبيض المتوسط وتأثيره على الوضع العربي الراهن**، مجلة دراسات عربية، بيروت: السنة الثانية والثلاثون، العدد (9-10)، يوليو - أغسطس 1996.

137.ناظم عبد الواحد الجاسور،**الشراكة الأورو-متوسطية مشروع يعوم فوق مياه المتوسط**، مجلة قضايا دولية ، جامعة بغداد، العدد (49)،2001.

138. وفاء بسيم، **التعاون الأوروبي المتوسطي الشراكة المتوسطية الأبعاد والتحديات**، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد (138) أكتوبر، 1999.

139. يوسفي محمد، **الشراكة الأورو متوسطة وآثارها على بلدان إتحاد المغرب العربي**، مجلة إدارة ، الجزائر: المدرسة الوطنية للإدارة، العدد (2)، 2000.

ج - الأطروحات والرسائل العلمية

140. أبو العيد محمد العياش، **الآثار القانونية لمعاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الايطالية لسنة 2008**، رسالة ماجستير، جامعـــة طرابلس، كلية القانون، 2009.

141. إدريس الكزدي، **السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، رؤية جنوبية**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، 2006.

142. الحسوني الزيتوني، **العلاقات العربية– الأوروبية** من الحوار إلي الشراكة، رسالة الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، 2008.

143. بان صباح جمعة الباجلاني، **مشاريع الشراكة الأوروبية المتوسطية (دراسة الاحتمالات المستقبلية)**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2013.

144. بدر الدين الطحاوي، **التعاون الاورو-مغربي في مجال محاربة الهجرة السرية**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، 2009.

145. بـــــرد رتيبة، **الحوار الاورو-متوسطي من برشلونة إلي منتدي 5+5**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009.

146. البوعيش عبد السلام الديب، **العامل الاقتصادي كمحدد للسياسة الخارجية الليبية تجاه افريقيا (1999-2011)**، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الحقوق والعلوم السياسية فأس، 2016.

147. جمال مفتاح العماري، **الآثار السياسية والاقتصادية لانضمام ليبيـــا لمنظمة التجارة العالمية**، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، 2009.

148. حسن عبد السلام النكاع، **اثر العامل الاقتصادي في العلاقات الليبية الأوروبية**، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، قسم العلوم السياسية، 2009.

149. حسن مذكور،**العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الليبية** خلال الفترة 1969-2005، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 2006.

150. خالد شيات، **المغرب وتحرير التجارة، خيارات الشراكة بين البعد الاستراتيجي وهاجس التنمية**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، وجدة، 2004.

151. خالد البطاشي، **الشراكة الاورو-متوسطية-** الشراكة الأوروبية المغربية كنموذج، رسالة الدراسات العليا، جامعة القاضي عياض، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش، 2000.

152. خليل الناصري، **السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي والمجال المتوسطي**، رسالة الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال، 2004.

153. سامية محمد علي الجحاوي، **الهجرة غير الشرعية واتفاقية اللاجئين لسنة 1951**، رسالة ماجستير، جامعـــة طرابلس، كلية القانون، 2013.

154. سعاد محمد فضل، "**واقع التعاون العربي الأوروبي متوسطيا وآفاقه المستقبلية: دراسة حالة تجمع (5+5)**، رسالة ماجستير، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد، 2009.

155. سمير قط، **الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة– قطاع النفط نموذجا**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.

156. الغالب عبد المجيد، **المنطقة المغاربية بين رهانات وتحديات الاتحاد من اجل المتوسط**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال، 2009.

157. عمر أسباقه، **تطور العلاقات الليبية الأوربية بعد تسوية أزمة لوكربي**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحسن الأول، كلية الحقوق سطات، 2014.

158. محمد بلخيرة، **السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين** (الأبعاد الإستراتيجية الغائية)، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم والسياسية والعلاقات الدولية.2015.

159. محمد عبروق، **العلاقات المغاربية- الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية الجديدة للجوار**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال، 2007.

160. نادية محمد الزنتاني، **دور النفط في السياسة الخارجية الليبية**، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية طرابلس، 2006.

161. نور الدين لوكران، **الشراكة الاورو -متوسطية بعد عشر سنوات**، رسالة دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- اكدال، 2006.

162. ياسين بوضياف، **انعكاسات الشركة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.

ز- الوثائق والتقارير

163. **إعلان برشلونة**، اعتمد في المؤتمر الأورو-متوسطي 27-28 نوفمبر 1995.

164. **ملخص إحصائيات التجارة الخارجية 2004**، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، طرابلس 2005.

165. **تقرير السياسة الاقتصادية** في ج ع ل قسم الشؤون الاقتصادية ، وزارة الخارجية، 1974.

166. **تقرير عن مناخ الاستثمار في ليبيا خلال الفترة 1980-1988**، اللجنة الشعبية العامة للمالية (وزارة المالية)،1990.

167. **تقرير سير التعاون الاقتصادي بين ليبيا وفرنسا 1985-1990**، قسم الشؤون الاقتصادية، المصرف العربي الليبي الخارجي،1991.

168. **تقرير عن الاستثمار الليبي الخارجي 1990.** اللجنة الشعبية العامة للمالية (وزارة المالية)

169. **تقرير حول السياسة الليبية مع دول المنظومة الاشتراكية**، اللجنة لشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية)، إدارة التعاون الاقتصادي 1989.

170. **تقرير حول السياسة الليبية مع دول المنظومة الاشتراكية**، اللجنة لشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية) إدارة التعاون الاقتصادي 1990.

171. **تقرير الخارجية الليبية المعروض على المؤتمرات الشعبية الأساسية، 1998.** اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (وزارة الخارجية)،

172. الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة ، **"مناخ الاستثمار في ليبيا" التقرير** الأقتصادى السنوي الأول"، 2013.

173. مجلس التخطيط الوطني، مركز البحوث والاستشارات- جامعة قاريونس، **الرؤية الاستشرافية، ليبيا 2025**، ثقافة نهوض وتنمية مستدامة، 2008.

174. **التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002**. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق،2002

175. **مشروع الاتفاقية الإطارية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا،** (قسم الاتحاد الأوروبي)، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (سابقا)، وزارة الخارجية الليبية، 28 يوليو 2008، غير منشور.

176. **تقرير حول علاقات ليبيا مع الاتحاد الأوروبي،** الإدارة الأوروبية، (قسم الاتحاد الأوروبي)، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (سابقا)، وزارة الخارجية الليبية، 28 يوليو 2008، غير منشور.

177. **تقرير الإدارة العامة لشؤون الأوروبية حول الاجتماع الرابع لدول غرب المتوسط (5+5)**، المنعقد في طرابلس، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (سابقا)، وزارة الخارجية الليبية، 2002، غير منشور.

178. **تقرير الإدارة العامة لشؤون الأوروبية حول الاجتماع الدول الأعضاء بالمنتدى المتوسطي،** بمدينة الإسكندرية 1994، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (سابقا)، وزارة الخارجية الليبية، 1999، غير منشور.

179. **مذكرة المفوضية الأوروبية المقدمة إلي الجانب الليبي بشان المباحثات المقترحة للاتفاقية الإطارية لشراكة بين الاتحاد الأوروبي وليبيا،** (د – ت)،

أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي (سـابقا)، وزارة الخارجية الليبية، غير منشور.

د. الندوات والإحصائيات :

180. **الاتحاد من أجل المتوسط، ما هي الإضافة لمسار برشلونة؟** أعمال الندوة السنوية الأور-متوسطية السابعة، مركز جامعة الدول العربية الأمانة العامة تونس 18 يوليو 2008.

181. ايزابيل ودراينغلز، محاضرة بعنوان: **العلاقات الليبية الألمانية في ضوء السياسة الخارجية الألمانية في المنطقة**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، أكتوبر 2006.

182. ندوة دولية حول " **البيئة في البحر الأبيض المتوسط: فضاء للشراكة أم مجال للتنافس**" 26-25 يونيو 2016، مراكش،"المختبر الأبحاث والدراسات الدولية بالتعاون مع مؤسسة هانس سايدل، كلية الحقوق مراكش- جامعة القاضي عياض،2016.

183. الندوة الدولية الأولى بعنوان **"هل يوجد قانون عام متوسطي؟"**- 29-28 أكتوبر عام 2015، الرباط،،"المختبر المتوسطي" القانون العام بالتعاون مع مختبر التنظيم القانوني والسياسي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- السويسي. جامعة محمد الخامس الرباط،2015.

184. إحصائيات التجارة الخارجية أمانة التخطيط، إصدارات متعددة.

185. إطار التنمية الصـناعية,اللجنـة الشـعبية للصـناعة والاقتصـاد والتجـارة "سابقاً،2010 - 2013.

186. رمضان عبدون،"**إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي**" تقرير مقدم لصندوق النقد الدولي، ليبيا، مارس 2010.

187. مصرف ليبيا المركزي،" النشرة الاقتصادية"، 2000، 2008، 2011.

188. نتائج البحث السنوي الخاص بمنشآت الصناعات التحويلية لسنة 2010.

189. الهيئة العامة للمعلومات،**"نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الصناعية"**،اللجنة الشعبية العامة، ليبيا،2013.

هـ - المواقع الالكترونية

190. **إعلان برشلونة، 27-28 نوفمبر 1995**

http://www.mezan.org/uploads/files/8519.pdf

191. **ويكيبيديا، الموسوعة الحرة**، تاريخ الزيارة 2016/12/5 على الموقع الالكتروني**:**

http://www ar.wikipedia.org

192. **جغرافيا ليبيا- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة** - على الموقع الالكتروني **:** https://ar.wikipedia.org/wiki/جغرافيا_ليبيا

193. **البنك الدولي دليل البيانات** على الموقع الالكتروني http.data.albankaldawli.org

194. مصرف ليبيا المركزي،**"التجارة الخارجية في ليبيا خلال 1993-2004"**, موقع www.cbi.gov.ly

195. **جغرافية البحر المتوسط**، الموقع الالكتروني www.ar.wikipedia.org

196. **البنك الأوروبي للاستثمار بروكسيل (1998)** ، تاريخ الزيارة 2016/12/5 **على الموقع الالكتروني**

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=383&id_type=2&lang_id=470

197. **الهيئة العامة للمعلومات والتعداد العام للسكان 2006"، موقع اللجنة الشعبية العامة** .www.Gpc.Gov.ly

198. **الاتحاد الأوربي.. النشأة والتجربة والتأثير (ملف تخصصي)**، دراسات وبحوث، مركز النبأ الوثائقي، على الموقع الالكتروني.

https://annabaa.org/nbanews/2009/06/334.htm

199. **الرزقي المنذر، الحوار (5+5)، دفع جهوي لمسار إقليمي**، على الموقع الالكتروني: http://www.mafhoum.com/press6/173P51.htm

200. **الشراكة الاورمتوسطية، مقهى الاوروميد:** على الموقع الالكتروني: http://www.euromedcafe.org/docuemnts.asp?lang=ara

201. الأمين الأندلسي، القادة العرب يديرون ظهورهم لقمة برشلونة، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.islamonline.net

202. - أسامة فاروق مخيمر، "ما الذي حققته المتوسطية بعد 10 سنوات من برشلونة"؟، ملف الأهرام الاستراتيجي، العام 14، العدد 168، ديسمبر/2008 على الموقع الالكتروني:

http://digital.agram.org.eg/articels.aspx?serial=721334eid=269

203. **سامية بيبرس، الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأور-متوسطية،** مجلة السياسة الدولية، العدد (174) القاهرة، أكتوبر 2008 على الموقع الالكتروني: http://digital.ahram.org.eg

204. **حول اتفاقية أغادير، الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر،** الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، على الموقع الالكتروني: http://www.agadiragrement.org/afadieragrement/aboutusl.aspx

205. أحمد مختار الجمال، **لتعاون المصري الأوروبي،** المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 29، 2007. تم الاطلاع عليه: 2016 / 09 / 15، www .el -gammal .net.

206. **بينيتا فيريور فالدنر، "السياسة الأوروبية للجوار"،** تم الاطلاع عليه يوم: 11/ 01/ 2016 ، متاح في الانترنت على: http://www.deldz.ec.europa.eu/ar/presse 20.htm

207. **"دولة مراقب غير عضو بالأمم المتحدة"،** الأخبار تقارير وحوارات، موقع : https://www.aljazeera.net/portal تم الاطلاع عليه يوم: 11/ 01/ 2019.

208. مغاوري شلبي، **القمة الأفرو-أوروبية بالقاهرة عجلة المشاركة تنتظر الوقود،** على موقع: www.islamonline.net تم الاطلاع عليه يوم: 11/ 01/ 2018.

209. مصطفى مجدي الجمال، **الشراكة الأورو-متوسطية تقدير موقف،** على موقع: www.aarcegypt.org تم الاطلاع عليه يوم: 11/ 01/ 2018.

210. **القمة الإفريقية الأوروبية** تفتتح صباح اليوم في طرابلس، الوكالة المورتنية للأنباء انظر موقع : http://ami.mr/Depeche-17120.html تم الاطلاع عليه يوم: 11/ 01/ 2018.

211. **الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان،** موقع www.anhri.net تم الاطلاع عليه يوم: 11/ 01/ 2018.

212. **عبد النور بن عنتر مغازي، أهداف توسيع الاتحاد من أجل المتوسط،** الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net/opinions/pages

213. **خـــافيي رســـولانا** ، الجزيـــرة نـــت علـــى الموقـــع الالكترونـــي
http://www.aljazerra.net/news/pages

214. **برنار فاليرو، استقالة الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط 27 يناير 2011** على الموقع الالكتروني:

www.diplomatice.gouv.fr/ar/salle-de-press/declarations-du-porte-parole-du/

215. برنار فاليرو، **تحويل الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي**، 28 فبراير 2012 الدبلوماسية الفرنسية على الموقع الالكتروني:

www.diplomatie .gov.fr/ar/politique-étrangère d la France et le monde arab l'union pour la méditerranée/article

216. ناظم عبد الواحد الجاسور، **الاتحاد من اجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الأمـــة العربيـــة**، المجلـــة السياســـية والدوليـــة، علـــى الموقـــع الالكترونـــي.
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9473

217. القـــذافي يـــرفض مشـــروع الاتحـــاد مـــن أجـــل المتوســـط، مجلـــة الاتحـــاد، الأربعـــــاء 11 يونيـــــو 2008علـــــى الموقـــــع الالكترونـــــي:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=25396&y=2008

218. مصرف ليبيا المركزي، "التجارة الخارجية في ليبيا خلال 1993-2004 ", www.cbi.gov.ly.

219. **محمد** مسلم الحسيني، **تحديات الاتحاد من أجل المتوسط الحوار المتمدن**، السياسية والعلاقات الدولية العدد (2344)، 12، يوليو 2008 على الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debet/show.art.asp.aid=140977

220. **الاتحاد من اجل المتوسط :**

https://www.facebook.com/ufmsecretariat?fref=nf

221. محـــرك البحـــث Google، فـــي 3 أكتـــوبر 2005، الشـــراكة الأوروبيـــة – المتوســـــــــــــطية: http://www.deljor.cec.eu.int/ar/eu_and-jordon/cooperation.html

222. مصطفى خشيم، **مشروع اتفاقية الشراكة الأورو-ليبية بين الإرادة السياسية والمصـــــــــلحة الوطنيـــــــــة**، موقـــــــــع http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/20179

223. تطور الاتحاد الأوروبي ، في 15 سبتمبر 2005،

- http://www.fco.gov.uk/servlet/front?pagename/xcelerate-39k

224. محـرك البحـث Google، فـي 03 أكتـوبر 2005، الشـراكة الأوروبيـة – المتوسطية:

- http://www.deljor.cec.eu.int/ar/eu_and-jordon/cooperation.html

225. محرك البحث Google، في 15 نوفمبر 2005، بنك الاتحاد الأوروبي:

- http://www.magazine-deutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.html

-

226. محرك البحث Google، في 20 نوفمبر 2005، بنك الاتحاد الأوروبي:

- http://www.magazine-deutschland.de/articl_arab.php?id=266&lang=arab.html

227. محـرك البحـث Google، فـي 14 فيفـري 2006، تحـديات الشـراكة الأوروبيـة متوسطية: http://www.thisissyria.net/2005/07/17/levant4.html

228. الذكرى العاشرة لمؤتمر برشلونة:

http://www.redasociativa.org/dosorillas/?q=node/view/1564.html

229. محـرك البحـث Google، فـي 28 فيفـري 2006، محصـلة الشـراكة الأورو-متوسطية:

- http://www.euromedbarcelona.org/home_AR.html

230. - محـرك البحـث Google، فـي 08 مـارس 2006، تحـديات وآفـاق الشـراكة الأورو-متوسطية:

- http://www.allforsyria.org/show.php?eid=15566.html

231. محرك البحث Google، 22 مارس 2006،مؤتمر برشلونة الأورو-متوسطي:

- http://www.eu-delegation.org.eg/AR/docs/news52.asp.html

232. محمد بيلي العليمي، الإقليمية المعيارية: العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية: WWW.SIASSA.ORG.EG

233. محرك البحث Google، جمال مفتاح العماري، منظمة التجارة العالمية والدول الناميـة- المجلـة الإفريقيـة للعلـوم السياسـية، السـبت, 08 أغسـطس 2015 http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=435:-wto-&catid=12:2010-12-09-22-56-15&Itemid=10

234. الباحثون السوريون،" تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/11/2، متاح في الانترنت على www.syr-res.com?R10592 | June 18, 2016,

235. عيد روس نصر النقيب، **بريطانيا خارج الاتحاد الأوروبي**، تم الاطلاع عليه يوم: 2018/11/5 ، متاح في الانترنت على http://shabwaahpress.net/pdf/35679/

236. الزاملي ماجد أحمد ، مستقبل الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/11/5 ،متاح في الانترنت، https://www.kitabat.com/ar/pdf/79883.php

237. بهاتي عبد المجيد، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وما سيتبعه من فوضى، تم الاطلاع عليه 2018/11/5 متاح في الانترنت، http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/06/160624_brexit_europe_shock

238. ميرفت عوف، ماذا تخسر بريطانيا في حالة خروجها من الاتحاد، ساسة بوست، تم الاطلاع عليها، متاح في الانترنت،

http://www.sasapost.com/britain-and-the-european-union/

239. محمد مطاوع، **الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والإستراتيجية والمستجدات**، المستقبل العربي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/11/20، متاح في على الانترنت:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_431_mhmd_mtw3.pdf

240. عبد الواحد أكمير، **الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر المتوسط**، المستقبل العربي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/11/20، متاح في الانترنت على:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_433_3bd_alwahd_akmeer.pdf

241.عبد الحليم سميحة، الاتحاد الأوروبي يواجه خطر التفكك، أخبار مصـــر، تـــم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/11/24، متاح في الانترنت

http://www.egynews.net/814414/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF

ثانياً- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

أ- المصادر باللغة الانجليزية:

242. **Agnieszka k cianciara**, the union for the Mediterranean and the **eastern** partnership perspictives from Poland Czech republic and Hungary report of the institute of public affairs euromesco no year

243. **Alberto bin**. Mediterranean diplomacy evolution and prospects jean monnet working papers in comparative and international politics 1997

244. **Alvaro de vasconcelos** , union for Mediterranean the politicale and security agenda in the euro Mediterranean dialogue prospects for an area of prosperity and security foundation for European progressive studies Brussels /Belgium 2009

245. **Alsh suel** from the euro Mediterranean partnership ti the union for Mediterranean perceptions winter 2008

246. **Bicahra khader,** the European union and the Arab world from the rome treaty to the arab spring European institute of the Mediterranean iemed march 2013

247. **Commission of the European comminutes**, communication from the commission on the euro-Mediterranean partnership and the single market com 1998 ,538 final Brussels 23/9/1998

248. **Commission of the European comminutes** communication from the commission on the euro-Mediterranean partnership and the single market com 1998 ,538 final Brussels 23/9/1998.

249. **Commission of the European Communities**, Communication from the Commission to the European Council and the European parliament. Fme:http://ec.europa.eu.eu/energy/energypolicy/doc/01 energy policy for Europe en.pdf.4 December2012

250. **Council of the European uion**,, Barcelona process union for the Mediterranean ministerial conference Marseille 3-4 November 2008 final declaration Marseille 4 November 2008

251. **David Sorenson, transition** in arab world spring or fall strategic studies quarterly all 2011

252. **Eduard soler I lecha Barcelona** process union for the Mediterranean **genesis** evolution and implicationa for spains Mediterranean policy opservstorio de politica exterior Espanola centre dinformacio idocumentacio internacionala a Barcelona document de trabajo 28/2008

253. **Eduard soler** I lecha and Irene Garcia, the union for the mediterranen what has it changed and what can be changed in the domain of security , inex policy brief for European policy studies ceps n 4 brussels decembre 2009

254. **Elizabeth johanson nogues**, is the eu s foreign policy identity an obstacle the europeau union the northern dimension and the union for Mediterranean European politicale economy review n 9 autumn 2009

255. **Encyclopedia Britannica**, vol 17 the university of Chicago 1966

256. **Euracti** , spain striks diplomatic victory med union seat 6 November 2008 on web http //www.euractiv.com.en./enlargement /spain-strikes-diplomatic-victory-176947.medunionseat/article

257. **euro-Mediterranean mod-term meeting of ministers of forwign affair** Dublin 5-6 may 2004 on web

258. **Europe press relases** union for the Mediterranean state of play Brussels 10 july 2009 on web

259. **European commission** , euro Mediterranean statistics euro stat statistical books 2007

260. **Institute de la Mediterranean**, report of the expert groupe convened by the medieterreaen union project Marseille France October 2007

261. **Jakub wodka,** union for the Mediterranean and eastern partnership geopolitical interests or complementary concepts trukish policy quarterly, volume 9 n 3 , 2009

262. **Joint declaration of the Paris summit for the Mediterranean, Paris 13** july 2008

263. **Joseph ratblat**, new danger to world

264. List of soverign states and dependent territories by population density Wikipedia the free encyclop edia,websat/ http://euobserver.com9/25043

265. **Richard Gillespie**, significance and prospect of the union for the Mediterranean, in : the euro-Mediterranean dialogue : prospects for an area of prosperity and security, foundaton for european progressive studies, brussels-belgium, 2009

266. .**Roberto aliboni and fouad Ammor**, under the shadow of barcelon: from the emp to the union for the Mediterranean, euromesco paper, N. (77), January 2009

267. **Roberto Aliboni,** "security and common ground in the euro-med partnership", euromesco papers, paper (17), working goup 1, june 2002

268. .**Rosa Balfour And Dorothée Schmid**, union for the Mediterranean disunity for the eu?, eujropean policy centre, policy brief, February 2008.

ب- المصادر باللغة الفرنسية:

269. **Abdelmounaim El Gueddari , Droit communautaire et travailleurs migrants des états du Maghreb**, thèse de Doctorat, **Droit public** , sous la direction de Jean-Denis Mouton - Nancy 2 ; 1997

.site web : htt://www.thèses.fr/19209839x

270. **Abdelmonim El Gaddari**, « **La condition juridique des migrants au Maroc** », REMALD, Etudes, N° 129, Juillet-octobre 2016.

271. **« Apel de Rome pour l'union pour la méditerranéen de la France, l'Italie et l'Espagne** »' 20 décembre 2007 on web www.governoitaliano .it/presidente/

272. **Anisse Terai,** Algérie, à l'aube du changement, diplomatie n°68, mai-juin 2014, Areion group, Paris.

273. **Bichara Khder**, « le grand Maghreb et l'Europe enjeux et perspectives », centre d'étude et de recherche sur le monde arabe contemporain, séries horizons euro arabes, publisud, Paris,1992,

274. **Denis Bauchard,** « l'union pour la méditerranée un défi européen » dossier un débat transatlantique sur lue et son voisinage politique étrangère 1 /2008,

275. **Dorothée Schmid,** « du processus de Barcelone a l'union pour la méditerranée changement de nom ou de fond» questions internationales, dossier la méditerranée mars.avr 2009,

276. **Gerard Claude,** « du bon usage de l'union pour la méditerranéen politique internationale » , n 121 automne 2008 , p 224 on web /www.politique international.com/revue/article

277. **H BARTI**, bouteflika, L'UPM se heurtera a des difficultés de financement le quotidien d'Oran quotidien national d'information Alger , n 4131, 14 juillet 2008 .

278. **Marie Françoise Labouz**, « le partenariat de l'union européenne avec les pays tiers », conflits et convergences, bruylant, Bruxelles, 2000.

279. **Meziane Rabhi**, le secrétaire d'état adjoint américain à l'économie à l'issue de la conférence USA-Maghreb, «l'Algérie adhère aux objectifs de la nouvelle-initiative de partenariat nord-africain », liberté, quotidien national d'information, Alger, N.(5553) , 4 décembre 2010, on web www.liberte-algerie.com/actualite/

280. **N.N**, « obama arrache a laquilla un accord sur les pays pauvres », l'actuel international, N.(106), avril 2009.

281. **Neila AKRIMI**, « Politique européenne de voisinage: regards croisés sur la méditerranée », Revue Etudes Internationales, no 94, 2005.

282. **Nicolas Sarkozy**, » discours du président de la république sur le thème de l'union de la méditerranée », Palais Royal Marshan, Tanger, 23 octobre 2007.

283. **Partie Beatrice**, « espagnol Emmanuel, méditerranée : adresse au président de la république Nicolas Sarkozy », Sindbad, Paris, 2008.

284. **Paul Balta**, « la méditerranée réinventée, réalités et espoirs de la coopération », la découverte, Paris, 1992.

285. **Philippe Ricard**, « Paris transmet aux vingt-sept un compromis franco-allemand sur l'union pour la méditerranée », Bruxelles bureau européen, journal le monde, 12 March 2008.

ج- المصادر باللغة الإسبانية:

286. **Iskren kirilov**, « la union por el mediterraneo: mediterraneizacion del norte **europeizacion** del sur? », faes, cuaderons de pensamiento politico, Julio/ septiembre 2008.

287. **Miguel Angel Moratinos**, « del proceso de barcelona a la union euromediterranea », article, 2 august 2007, on web www.elpais.com/diario/2007/8/2/international/.

الـمــلاحــق

ملحــق رقــم (1)

اتفاق بين
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى
وجمهورية ايطاليا

إنطلاقاً من رغبة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى و الجمهورية الايطالية في تطوير التعاون بينهما لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية :-

- وتنفيذاً لاتفاقية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية المبرمة بين البلدين في مدينة روما بتاريخ 2000/12/13 مسيحي .

- وأخذاً في الاعتبار علاقات التعاون القائم بين ليبيا وايطاليا والتي تطورت بشكل مرضٍ في مواجهة هذه الظاهرة وفي مكافحة نشاط المتاجرين بالبشر.

- وأخذاً في الاعتبار أن تعاون الاتحاد الأوروبي مع الجماهيرية العظمى هو من العوامل الأساسية في المعاملة الشاملة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

- وبالنظر إلى النتائج الايجابية التي حققتها البعثات الفنية التابعة للمفوضية الأوروبية والتي كانت أخرها بعثة (فرونتكس) والتي اعترفت بأن ليبيا تواجه مشكلة كبيرة باعتبارها دولة عبور للمهاجرين بالإضافة إلى صعوبة تأمين حدودها الصحراوية البالغة أكثر من 5000 كم وحدودها البحرية البالغ طولها 2200 كيلومترا .

- وفي إطار التطبيق لما نصت عليه المذكرة الموقعة في طرابلس بتاريخ 2007/07/23 مسيحي والخاصة بالعلاقات بين الجماهيرية العظمى والاتحاد الأوروبي .

يتفق الطرفان على ما يلي :-

مادة (1)

سيتكاتف الطرفان تعاونهما في مكافحة المنظمات الأجرامية التي تكرس نشاطها في الاتجار بالبشر واستغلال الهجرة غير الشرعية .

مادة (2)

ستنظم الجماهيرية العظمى وايطاليا دوريات بحرية بعدد (6) قطع بحرية معارة مؤقتاً من ايطاليا يتواجد على متن هذة القطع طواقم مشتركة من عناصر ليبية وعناصر من الشرطة الايطالية لغرض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة القطع .

ستقوم الوحدات البحريةالمذكورة بعمليات المراقبة والبحث والانقاذ في مواقع انطلاق وعبور القوارب المخصصة لنقل المهاجرين غير الشرعيين سواء في المياة الاقليمية الليبية أوالدوليةعلى اساس احترام المعاهدات الدولية السارية ووفقا لأساليب العمليات التي تحددها السلطات المختصة في البلدين.

مادة (3)

تلتزم إيطاليا بالاضافة إلى الاعارة المؤقتة للوحدات البحرية المخصصة لعمليات الدورية المذكورة في المادة (2) بامداد الجانب الليبي بعدد ثلاث وحدات بحرية في مدة زمنية لاتتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق وفي ذات الوقت تقوم بتخفيض عدد مماثل من القطع البحرية المقررة للقيام بعمليات الدوريات المشتركة.

وبعد انقضاء مدة السنوات الثلاث وبعد اتمام عملية الامداد الاولى بالقطع البحرية الثلاث المنصوص عليها سوف يشرع الطرفان في تقييم مشترك للنتائج المحققة وفعالية التعاون القائم وسيتم تحديد المدة الزمنية لامداد إضافي لثلاث قطع بحرية اخرى.

مادة (4)

ستعمل إيطاليا على مستوى الاتحاد الأوروبي لتوفير التمويل اللازم للتجهيزات المشار إليها والنشاطات وتكون على كامل موازنة الاتحاد الأوروبي إضافة إلى ذلك ، ستبذل إيطاليا كل جهودها من أجل التوصل في أسرع وقت ممكن إلى تبني اتفاق الإطار الموقع بين الجماهيرية العظمى والاتحاد الأوروبي.

مادة (5)

تلتزم ايطاليا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ، وبتمويل من ميزانية الاتحاد بتزويد الجماهيرية العظمى بمنظومة مراقبة الحدود الليبية البرية والبحرية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية . ويتم انجازها حسب المتطلبات المقدمة من الجانب الليبي إلى وفد فرونتكس .

مادة (6)

استعداد إيطاليا لوضع استراتيجية فعالة للحد من هذه الظاهرة ، وذلك بإقامة مشاريع تنموية في ليبيا وفي دول المصدر ، مستفيدة في ذلك من برامج الاتحاد الأوروبي لهذا الغرض.

مادة (7)

تعمل الجماهيرية العظمى بالتنسيق مع دول المصدر للحد من الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى إعادة هؤلاء المهاجرين إلى دولهم الأصلية .

حـــرر هـــذا المحـــضر فـــي مدينـــة طـــرابلس بتـــاريخ 29 /1375/12ر الموافـــق2007/ر.م ، بـــاللغتين العربيـــة والإيطاليـــة وكلاهما متساو في القوة .

عن
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى
عبد الرحمن محمد شلقم
أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال
الخارجي والتعاون الدولي

عن
الجمهورية الإيطالية
جوليانو اماتو
وزير داخلية الجمهورية الإيطالية

ملحـــق رقـــم (2)

معاهدة صداقة و شراكة و تعاون
بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
والجمهورية الإيطالية

مقدمـــــــــة

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والجمهورية الإيطالية ، المشار إليهما فيما بعد بـــ" الطرفين"،

– مدركتين لروابط الصداقة العميقة بين شعبيهما والتراث التاريخي والثقافي المشترك.

– مصممتين على العمل لتعزيز السلام والأمن والاستقرار ، لاسيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

– ملتزمتين، على التوالي، في نطاق الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي ، ببناء أنماط من التعاون والتكامل من شأنها إقرار السلام والنمو الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة.

– مذكرتين بأهمية مساهمة إيطاليا من أجل تجاوز حقبة الحظر تجاه الجماهيرية العظمى.

– آخذتين بعين الاعتبار المبادرات التي تم تنفيذها من الجانب الإيطالي تطبيقا لاتفاقيات التفاهم الثنائية السابقة.

– معربتين عن إرادتهما المتبادلة في مواصلة التعاون في البحث، بطرق سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين ، بشأن المواطنين الليبيين المنفيين قسرا من ليبيا خلال حقبة الاستعمار.

– عازمتين على القفل النهائي لـــ "ملف الماضي" المؤلم ، الذي سبق لإيطاليا أن عبرت، في الإعلان المشترك عام 1998، عن أسفها للآلام التي لحقت بالشعب الليبي من جراء الاستعمار الإيطالي، وذلك بحل كافة الخلافات الثنائية ، ومؤكدتين على الإرادة الراسخة في بناء مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية المؤسسة على الاحترام المتبادل والكرامة المتكافئة والتعاون الكامل وعلاقة ندية كاملة ومتوازنة.

1

– معربتين ، لذلك، عن النية في جعل هذه المعاهدة الإطار القانوني المرجعي لتطوير علاقة ثنائية "خاصة ومتميزة " تتصف بشراكة سياسية واقتصادية قوية وواسعة في كافة قطاعات التعاون الأخرى.

اتفقتـــا على ما يلي:

الباب الأول

مبادئ عامة

المادة (1)

احترام الشرعية الدولية

إذ يؤكد الطرفان على نظرتهما المشتركة لمركزية الأمم المتحدة في منظومة العلاقات الدولية، يعلنان الإيفاء بحسن نية بالالتزامات الموقعين عليها سواء ما ترتب منها على مبادئ ولوائح القانون الدولي المعترف بها عالميا ، أو تلك المتعلقة باحتـــرام النظـــام الدولـــي.

المادة (2)

المســـــاواة السياديـــــة

يحترم الطرفان بالتبادل المساواة السيادية لكل منهما، وكذلك كافة الحقوق المترتبة عليها بما فيها ، على وجه الخصوص ، الحق في الحرية وفي الاستقلال السياسي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وفي تطويره بحرية.

المادة (3)

عـــدم اللجـــوء إلـــى التهديـــد أو استخـــدام القـــوة

يلتزم الطرفان بعدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي للطرف الآخر أو اللجوء إلى أي شكل آخر لا يتطابق مع ميثاق الأمم المتحدة.

المادة (4)

عـدم التدخـل فـي الشـؤون الداخليـة

1- يمتـنع الطرفان عن أي شكل من أشكال التدخل المباشر أو غير المباشر في الشؤون الداخلية أو الخارجية الواقعة في نطاق السيادة الشرعية للطرف الآخر، ملتزمين بروح حسن الجوار.

2- احتراما لمبادئ الشرعية الدولية، فإن إيطاليا لن تستخدم ولن تسمح باستخدام أراضيها في أي عمل عدائي ضد ليبيا ولن تستخدم ليبيا أو تسمح باستخدام أراضيها في أي عمل عدائي ضد إيطاليا.

المادة (5)

الحـل السلمـي للمنازعـات

في روح مطابقة للأسباب التي أدت إلى إبرام هذه المعاهدة للصداقة والشراكة والتعاون، يعمل الطرفان على الحل سلميا لما قد يطرأ بينهما من منازعات مفضلين اتخاذ حلول عادلة ومنصفة بحيث لا تمس السلام والأمن الإقليمي والدولي.

المادة (6)

احتـرام حقـوق الإنسـان و الحريـات الأساسيـة

يتصرف الطرفان، بالاتفاق المشترك، وفقا لتشريعات كل منهما وفقاً لأهداف ومبادئ وثيقة الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المادة (7)

الحـوار والتفاهـم بيـن الثقافـات والحضـارات

يتخذ الطرفان كافة المبادرات التي تسمح بتوفير فضاء ثقافي مشترك، مستلهمين في ذلك الروابط التاريخية والإنسانية. وتستوحي تلك المبادرات مبادئ التسامح والتعايش والاحترام المتبادل و تثمين وإثراء التراث المادي والمعنوي المشترك في المضمار الثنائي والإقليمي.

البـــــــاب الثانـــــــــي

قفـــل ملـــف الماضـــي و المنازعـــات

المـــادة (8)

مشاريـــع البنيـــة التحتيـــة الأساسيـــة

1- تلتزم إيطاليا بناء على المقترحات المقدمة من الجماهيرية العظمى والمناقشات التي جرت لاحقاً بتوفير الأرصدة المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية التي يتم الاتفاق عليها بين البلدين في حدود مبلغ (5) خمسة مليار دولار أمريكي، بمعدل ربع مليار دولار أمريكي سنوياً على مدى عشرين عاماً .

2- تقوم الشركات الايطالية بتنفيذ هذه المشروعات بعد الاتفاق المشترك على قيمة كل مشروع .

3- يتم تنفيذ هذه المشروعات على مدى (20) عشرين عاماً وفقاً للجدول الزمني الذي يتم الاتفاق عليه بين الطرفين الايطالي والليبي.

4- تدار الموارد المالية المخصصة مباشرة من قبل الجانب الايطالي .

5- توفر الجماهيرية العظمى كافة الأراضي اللازمة لتنفيذ الأعمال بدون أية أعباء على الجانب الايطالي والشركات المنفذة.

6- تيسر الجماهيرية العظمى على الجانب الايطالي والشركات المنفذة إيجاد المواد المتوفرة محلياً ، وانجاز الإجراءات الجمركية على الاستيراد، مع الإعفاء من دفع ما قد يترتب من ضرائب. أما بشأن استهلاك الطاقة الكهربائية والغاز والماء والخطوط الهاتفية فإنه يجب تسديدها مع إعفائها من أية ضرائب.

4

المـــــــادة (9)

اللجنـــة المشتركـــة

1- يتم تشكيل لجنة مشتركة متكافئة تتكون من عناصر مُعينة من الدولتين. وتتولى اللجنة المشتركة تحديد المواصفات الفنية للمشاريع الواردة بالمادة السابقة وتحدد المدى الزمني الإجمالي وآجال تنفيذ المشاريع، في إطار التدفقات النقدية الواردة في نفس المادة.

2- تلتزم الجماهيرية العظمي ، على أساس تفاهمات خاصة بالتعامل المباشر مع الشركات الايطالية ، بضمان تنفيذ هذه الشركات لأعمال البني التحتية الهامة ومشاريع صناعية واستثمارات في ليبيا ، ويتم تنفيذ المشروعات بالأسعار التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين ، وتقوم هذه الشركات وفقاً للأعراف القائمة بالمساهمة الطوعية في الأعمال الاجتماعية وإصلاح البيئة في المناطق التي تنفذ بها مشروعاتها .

وتلتزم الجماهيرية العظمى بإلغاء كافة الإجراءات واللوائح التنظيمية التي تضع قيودا أو حدودا حصرياً على الشركات الإيطالية .

3- تحدد اللجنة المشتركة ، بناء على مقترح من الجانب الليبي ، الأعمال والمشاريع والاستثمارات المذكورة في الفقرة (2) ، مشيرة إلى أزمنة و طرق الإسناد والتنفيذ لكل منها.

4- إن انجاز وحسن سير تلك التفاهمات يشكلان عنصراً جوهرياً لخلق شراكة ليبية – ايطالية قوية في القطاعات الاقتصادية والتجارية والصناعية والقطاعات الأخرى، من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها بروح من التعاون الصادق.

5- للجنة المشتركة مهمة التحقق من سير الالتزامات المتخذة الواردة بالمادة (8) و بهذه المادة، وتحرر محضرا شفويا دورياً يسجل وضع الأهداف المحققة وتلك الواجب بلوغها بالعلاقة مع الالتزامات المتخذة من قبل الطرفين المتعاقدين.

6- تبلغ اللجنة المشتركة قطاعي الشؤون الخارجية للطرفين بما قد يطرأ من إخلال، واضعة مقترحات فنية للحلول.

5

المـــــــــــادة (10)

مبـــــادرات خاصـــــة

1- تلتزم إيطاليا، بناء على طلب معين من الجماهيرية العُظمى، بتنفيذ المبادرات الخاصة المبينة أدناه لفائدة الشعب الليبي. ويتفق الطرفان على مبلغ الإنفاق الإجمالي لإنجاز تلك المبادرات، ويعهد الطرفان إلى لجان مشتركة خاصة بتحديد طرق تنفيذ تلك المبادرات، وحدود الإنفاق السنوي الذي يخصص لكل منها، ماعدا المنح الدراسية الواردة في النقطة (ب) :

أ) بناء مائتي وحدة سكنية في ليبيا، وستحدد مواقع ومواصفات تلك الوحدات بالاتفاق المشترك.

ب)تخصيص منح دراسية جامعية ولما بعد الجامعة لطيلة مدة الدراسة، لعدد مائة طالب ليبي، تجدد عند نهاية مدة الدراسة لفائدة طلبة آخرين ويتـم تحديـد معنـى هـذا التجـدد برسائـل متبادلـة بين الطرفين لضمان الاستمرارية.

ج) برنامج علاج لدى مؤسسات علاجية تخصصية إيطالية، لفائدة بعض المصابين من جراء انفجار ألغام بليبيا، ممن لا يمكن علاجهم بطريقة مناسبة لدى مركز بنغازي للعظام والتأهيل الذي تم إنشاؤه بأرصدة (إدارة) التعاون الايطالي .

د) استئناف دفع معاشات التقاعد للمستحقين الليبيين من مدنيين وعسكريين ولورثتهم المستحقين لها بموجب اللوائح الإيطالية النافذة .

هـ) ترجيع المخطوطات والقطع الأثرية إلى ليبيا المنقولة إلى إيطاليا من الأراضي الليبية إبان الحقبة الاستعمارية، وتتولى اللجنة المشتركة ، المشار إليها بالمادة (16) من هذه المعاهدة ، تعيين القطع الأثرية والمخطوطات التي ستكون فيما بعد موضوع إجراء قانوني خاص لغرض ترجيعها.

6

المـــــــــادة (11)

التأشيـرات الممنوحـة للمواطنيـن الإيطاليـين المُبعديـن مـن لـيبيـا

تلتزم الجماهيرية العظمى ، عند التوقيع على هذه المعاهدة ، بمنح المواطنين الإيطاليين المبعدين من ليبيا في الماضي ، بدون أية عوائق أو حدود من أي نوع ، تأشيرات الدخول التي قد يطلبها المعنيون لأغراض السياحة أو الزيارة أو العمل أو لأغراض أخرى.

المـــــــــادة (12)

الصنـــدوق الاجتماعـــي

1- تلتزم الجماهيرية العظمي بحل الشركة الليبية الإيطالية المشتركة ALI ، وأن يتم بالتزامن إنشاء الصندوق الاجتماعي ، باستخدام المساهمات التي سبق دفعها من قبل الشركات الإيطالية لنفس الشركة.

2- سيتم استخدام رصيد الصندوق الاجتماعي في الأغراض التي كانت قد نصت عليها الفقرة (4) من الإعلان المشترك الليبي – الإيطالي ليوم 4 ناصر (يوليو) 1998 للشروع في تحقيق المبادرات الخاصة الواردة بالفقرتين ب وج من المادة 10 من هذه المعاهدة ، وعلى الخصوص يمكن تمويل مشاريع إزالة الألغام واستصلاح المناطق المعنية ، وبرامج علاج لفائدة المواطنين الليبيين المتضررين من انفجار الألغام، وكذلك مبادرات أخرى لفائدة الشباب الليبيين في قطاع التكوين الجامعي و لما بعد الجامعة ، حتى استنفاذ رصيد الصندوق ثم يستمر التمويل من الجانب الايطالي تنفيذاً للمعاهدة .

3- لذلك الغرض تشكل لجنة مشتركة متكافئة لإدارة الصندوق الاجتماعي وفقاً للآلية المنصوص عليها في الإعلان المشترك .

4- عقب تحديد طرق إدارة الرصيد المتكون بالصندوق الاجتماعي والمبادرات المعينة للتمويل، يعتبر الطرفان الصندوق الاجتماعي قد استنفذ نهائياً.

المـــــــــــادة (13)

الديـــــــــــون .

1- فيما يتعلق بالديون التي تطالب بها الشركات الإيطالية من إدارات ومؤسسات ليبية، يلتزم الطرفان، عن طريق تبادل الرسائل، بالتوصل إلى حل على أساس التفاوض في إطار عمل لجنة الديون.

2- يلتزم الطرفان، في نفس الرسائل المتبادلة، بالوصول إلى حل أيضاً فيما يتعلق بما قد يكون هناك من ديون ومستحقات ذات طبيعة ضريبية و/أو إدارية على الشركات الإيطالية للجهات الليبية.

البـــــــاب الثالـــــــــث

الشراكـــــة الثنائيـــة الجديـــدة

المـــــــــــادة (14)

لجنـــــة الشراكـــــة والمشـــــاورات السياسيـــــة

1- يعطي الطرفان دفعا جديدا للعلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي كافة القطاعات الأخرى وذلك بتقويم الروابط التاريخية وتقاسم الأهداف المشتركة للتضامن بين الشعوب وتقدم البشرية.

2- برغبة مشتركة في توطيد الروابط التي تجمعهما، يقرر الطرفان إقامة شراكة ترقى إلى مستوى التعاون والتنسيق الذي يطمحان إليه حول المواضيع الثنائية والإقليمية وحول المسائل الدولية ذات الاهتمام المشترك، لذلك الغرض يقرر الطرفان ما يلي:

أ- عقد اجتماع سنوي للجنة الشراكة على مستوى أمين اللجنة الشعبية العامة ورئيس الحكومة الإيطالية، تجتمع بالتناوب في ليبيا وفي إيطاليا.

ب–عقد اجتماع سنوي للجنة المتابعة على مستوى أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ووزير الشؤون الخارجية الإيطالي تجتمع بالتناوب في ليبيا وفي إيطاليا، بمهمة متابعة تنفيذ المعاهدة واتفاقيات التعاون الأخرى، و التي تقدم تقاريرها إلى لجنة الشراكة ؛ وفي حالة ما يرى أحد الطرفين أن الطرف الآخر قد أخل بأي من الالتزامات التي تنص عليها هذه المعاهدة ، سيدعو لعقد اجتماع طارئ للجنة المتابعة من أجل دراسة معمقة بغرض الوصول إلى حل مرض.

ج– تتخذ لجنة الشراكة كافة الإجراءات الضرورية لتنفيذ الالتزامات التي تنص عليها هذه المعاهدة ، و يعمل الطرفان على تحقيق أهدافها.

د– إجراء مشاورات منتظمة بين مسؤلين آخرين من الطرفين.

3 – يعمل أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ووزير الشؤون الخارجية الإيطالي، لدى استلام الإشارات الواردة بالفقرة 6 من المادة 9، على إيجاد حل مناسب.

المـــــــــــــادة (15)

التعـــاون فـــي المجـــالات العلميـــة

يكثف الطرفان التعاون في مجال العلوم والتقنية ويحققان برامج للتكوين والتخصص على مستوى ما بعد الجامعة. ويعززان في هذا الصدد تطوير العلاقات بين الجامعات ومعاهد الأبحاث والتكوين في البلدين . كما يطوران المزيد من التعاون في المجال الصحي والبحوث الطبية من خلال الدفع بالعلاقات بين المؤسسات والهيئات بالبلدين.

9

المـــــــــــــادة (16)

التعـــــاون الثقافـــــي

1- يعمق الطرفان الروابط الثقافية التقليدية وأواصر الصداقة التي تربط بين الشعبين ، ويشجعان الاتصالات المباشرة بين المؤسسات والهيئات الثقافية بالبلدين . كما يتم تسهيل المبادلات الشبابية والتوأمة بين المدن والمؤسسات الجهوية الأخرى بالبلدين .

2- يعطي الطرفان المزيد من الدفع للتعاون في قطاع الآثار . وفي هذا النطاق، ستتولى كذلك لجنة مشتركة خاصة بحث المشاكل المتعلقة بترجيع القطع الأثرية والمخطوطات إلى ليبيا. كما يتعاون الطرفان من أجل قيام دول أخرى بترجيع القطع الأثرية المنقولة إبان حقبة الاستعمار إلى ليبيا.

3- يسهل الطرفان، على أساس المعاملة بالمثل، أنشطة كل من المعهد الثقافي الإيطالي بطرابلس و الأكاديمية الليبية في إيطاليا.

4- يتفق الطرفان حول أهمية جعل الأجيال القادمة دائما أكثر إدراكا بالنتائج السلبية المتولدة من العدوان والعنف ، ويعملان على نشر ثقافة مستوحاة من مبادئ التسامح والتعاون بين الشعوب.

المـــــــــــــادة (17)

التعـــــاون الاقتصـــادي و الصناعـــــي

1- يشجع الطرفان إقامة مشروعات لنقل التقنية والتعاون الصناعي ، بما في ذلك المبادرات المشتركة في بلدان أخرى.

2- تطوير التعاون في قطاعات أعمال البنى التحتية والطيران المدني وبناء السفن والسياحة والبيئة والزراعة والثروة الحيوانية والتقنية الحيوية والصيد البحري والزراعة المائية ، وكذلك في القطاعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك، مع إعطاء الأفضلية لتطوير الاستثمارات المباشرة.

3- يدعمان الشركات الصغرى والمتوسطة وإنشاء الشركات المشتركة.

10

4- يعمل الطرفان للوصول خلال وقت قصير إلى تفاهم فني حول التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في قطاع الصيد البحري والزراعة المائية ويشجعان التوصل إلى تفاهمات مشابهة بهذا الشأن بين المؤسسات الأخرى المختصة في البلدين.

المـــــــــــادة (18)

التعـــاون فـــي مجـــال الطاقـــة

1- يؤكد الطرفان على الأهمية الإستراتيجية لكلا البلدين للتعاون في قطاع الطاقة ويلتزمان بالعمل على تعزيز الشراكة في هذا القطاع.

2- يولي الطرفان أهمية خاصة للطاقات المتجددة ويشجعان على التعاون بين الهيئات والأجهزة المعنية بالبلدين، سواء على الصعيد الصناعي أو على صعيد البحث والتكوين.

المـــــــــــادة (19)

التعـــاون فـــي مكافحـــة الإرهـــاب والجريمـــة المنظمـــة وتجـــارة المخـــدرات والهجـــرة غير الشرعية

1- يكثف الطرفان التعاون القائم بينهما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية طبقاً لما نصت عليه الاتفاقية الموقعة في روما بتاريخ 2000/12/13 بالخصوص واتفاقيات التفاهم الفنية اللاحقة، من بينها على الخصوص ما يتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية وبروتوكولات التعاون الموقعة في طرابلس بتاريخ 2007/12/29.

2- بالنسبة لموضوع مكافحة الهجرة غير الشرعية، يعمل الطرفان على انجاز منظومة لمراقبة الحدود البرية الليبية تسند إلى شركات إيطالية تتوفر لديها الاختصاصات الفنية اللازمة، وستتحمل الحكومة الايطالية 50% من التكاليف ، بينما سوف يطلب الطرفان من الاتحاد الأوروبي أن يتحمل الـــ 50% الباقية ، أخذا في الحسبان التفاهم الذي تم في حينه بين الجماهيرية العظمى والمفوضية الأوروبية .

11

3- يتعاون الطرفان في تحديد مبادرات، ثنائية وإقليمية، في بلدان مصدر الهجرة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المـــــــــــادة (20)

التعـــاون فـــي مجـــال الدفـــاع

1- يلتزم الطرفان بتطوير التعاون في قطاع الدفاع بين القوات المسلحة بالبلدين مع إمكانية تنفيذ ذلك من خلال اتفاقيات تفاهم خاصة تنظم تبادل زيارات الخبراء والمدربين والفنيين ، وتبادل المعلومات العسكرية ، وإجراء المناورات المشتركة .

2- كما يلتزمان بتسهيل إقامة شراكة صناعية أقوى وأوسع في قطاع الدفاع والصناعات العسكرية.

3- وفي هذا الإطار فإن ايطاليا ستدعم في المحافل الدولية طلب ليبيا بشأن جبر الأضرار التي لحقت بمواطنيها ضحايا انفجار الألغام، وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة بمختلف جوانب مسألة تطهير هذه الأراضي مع كافة الدول المعنية .

المادة (21)

التعـــاون فـــي مجـــال عـــدم انتشـــار ونـــزع الأسلحـــة

يلتزم الطرفان بمواصلة وتوطيد التعاون في مجال نزع الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وتجهيزاتها والعمل على جعل إقليم البحر الأبيض المتوسط منطقة خالية من تلك الأسلحة مع الاحترام الكامل للالتزامات المترتبة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بالخصوص.

المـــــــــادة (22)

التعـــاون البرلمانـــي وبيـــن الهيئـــات المحليـــة

يسهل الطرفان تطوير العلاقات بين مؤتمر الشعب العام بالجماهيرية العظمى والبرلمان الايطالي ، وكذلك بين الهيئات المحلية في البلدين، إدراكا منهما لأهميتها من أجل معرفة متبادلة أكثر كثافة وعمقاً .

المـــــــــــادة (23)

أحكـــــــــــام ختاميـــــــــــة

1- في نطاق احترام الشرعية الدولية تشكل هذه المعاهدة، الأداة المرجعية الرئيسة لتطوير العلاقات الثنائية، وهي تخضع للمصادقة عليها وفقا للإجراءات الدستورية التي ينص عليها النظام القانوني لدى كل طرف وتدخل حيز التنفيذ على اثر تبادل وثائق التصديق.

2 ــ تحل هذه المعاهدة محل الإعلان المشترك الموقع في يوم 04 ناصر (يوليو) 1998 ، والمحضر الشفوي بالإجراءات العملية الموقع بتاريخ 28 التمور (اكتوبر) 2002 ، وتتوقف كل الآثار المترتبة عليهما.

3 ــ اعتبارا من العام الجاري ، يعتبر يوم 30 هانيبال في الجماهيرية العظمى وإيطاليا يوم الصداقة الليبية – الإيطالية".

4 ــ يمكن تعديل هذه المعاهدة بموجب اتفاق مسبق بين الطرفين . وتدخل التعديلات المقترحة حيز التنفيذ فور استلام الإخطار الثاني الذي يبلغ بموجبه أحد الطرفين الطرف الآخر رسميا بانجاز الإجراءات الداخلية الخاصة به بذلك.

حررت في بنغازي.. بتاريخ 30 هانيبال (أغسطس) 2008 من أصلين باللغتين العربية والايطالية كلاهما بنفس القوة القانونية.

عن / الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى

معمر القذافي
قائـد الثورة

عن / الجمهورية الإيطالية

سيلفيو برلسكوني
رئيس مجلس الوزراء

13

ملـحــق رقــم (3)

" ترجمة غير رسمية "

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي – ليبيا

مذكرة توضيحية رقم (1) 2009/02/ xx

الديباجة

إن ديباجة الاتفاقية يجب ان تشتمل على النقاط التالية كأساس لهذا الاتفاقية:

- المصالح المشتركة والقوية ورغبتهما في تعزيز تعاونهما وعلاقتهما السياسية ، تأسيسا على العملية السياسية التي بدأت في 2004 وما تلاها من خطوات.
- التزام الطرفان بالحرية السياسية والاقتصادية وبقواعد اقتصاد السوق الموظف بشكل جيد والمرتبط بمفهوم التنمية المستدامة كأساس للتعاون.
- التزام الطرفان بمبادئ ميثاق الامم المتحدة، وبشكل خاص ، قواعد القانون ، ومبادئ احترام حقوق الانسان والتزماتهما للتعاون المشترك في هذا المجال .
- الاعتراف باهمية ليبيا في منطقة المتوسط وأفريقيا كعضو مؤسس للاتحاد الأفريقي.
- الاعتراف بأطر العمل السياسي القائمة في منطقة المتوسط التي يمثل فيها الاتحاد الأوروبي طرفا (الاتحاد من اجل المتوسط، سياسة الجوار) وتلك التي تكون فيها ليبيا طرفا فيها مثل اتحاد المغرب العربي والحوار اسلياسي غير الرسمي المتمثل في إطارعمل 5+5.
- الاعتراف بالشراكة الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وخطة عملها.
- التزام الطرفان بالمساهمة في تنمية ليبيا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ومؤسسيا.
- التزام الطرفان بتعزيز السلم والأمن الدوليين والمشاركة في دعم التسويات السلمية الفعالة متعددة الاطراف للنزاعات من خلال التعاون ضمن مسارات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مثل الاتحاد الأفريقي.
- اعتراف الطرفان بحقيقة ان الارهاب والجريمة المنظمة والفساد والمخدرات والاتجار بالبشر جميعها تمثل تهديدا حقيقيا للاستقرار والأمن الدوليين.

" ترجمة غير رسمية "

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي – ليبيا

مذكرة توضيحية رقم (2) /2009/02

مبادئ عامة.

العنوان 1 حول المبادئ العامة في الاتفاقية مع ليبيا يجب ان يشمل على العناصر التالية:

1) الأهـــداف

اعترف صريح لا لبس فيه بضرورة احترام والتزام كلا الطرفين بالتعهدات الدولية في مجالات جوهرية مثل حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية وعدم التمييز والحكم الرشيد واحترام دور القانون ومحاربة الفساد ومحاربة الجريمة والإرهاب ومنع الانتشار والتنمية والمستدامة ومبادئ اقتصاد السوق .

بشكل محدد أكثر، ما يرتبط بحقوق الانسان (عنصر اساس في الاتفاقية) ، إن الهدف من الاتفاقية هو تهئية الأرضية القانونية لحوار مشترك حول هذا الموضوع بتجميع المعلومات ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك ، المشاكل المحتملة وتحديد سبل الاصلاح الهيكلي التي يمكن للطرفين اعتماده من أجل تعزيز واحترام حقوق الانسان على اراضيهما وتقوية التعاون متعدد الاطراف ، بشكل خاص تحت مظلة الأمم المتحدة ، كما يجب أن تعكس الاتفاقية .

2) المبادئ العامة

حقوق الانسان والحريات الاساسية : تعد من بين المبادئ المؤسسة للاتحاد الأوروبي وتعززت في نصوص الاتفاقيات التي أسست الاتحاد الأوروبي والمجموعة الاوروبية. عليه ، فإن الاتحاد الأوروبي يجعل من حقوق الانسان أساسا في كل جوانب سياساته الخارجية. ولكي يتجلى ذلك ، فهو يدفع بقضايا حقوق الانسان في كل حواراته ومناقشاته مع الدول الثالثة كموضوع ذو اهمية مشتركة وكجزء من الحوار بين الاطراف. وإن القضايا التي ستناقش أثناء حوارات حقوق الانسان ستحدد بشكل مشترك على أساس حالة بحالة . فيما يلي القضايا ذات الأولوية التي عادة ما يتشكل منها جدول الأعمال:

- توقيع وتصديق وتنفيذ نصوص حقوق الانسان الدولية .
- التعاون مع آليات وإجراءات حقوق الانسان الدولية.
- إلغاء عقوبة الاعدام والتعذيب.
- محاربة كل أشكال التمييز.

1

ترجمة غير رسمية

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي – ليبيا

مذكرة توضيحية رقم (3) 2009/02/

1) الحوار السياسي

ستوطئ الاتفاقية لحوار سياسي وتعاون حول المسائل الخارجية والأمنية بالإضافة إلى الإصلاحات الداخلية في الاتحاد الأوروبي وليبيا. هذا الموضوع يجب ان يصاغ في العنوان (2) من الاتفاقية المستقبلية .

إن الهدف العام من هذا الحوار السياسي سيكون :

- تحسين الفهم المتبادل وتقريب المواقف من القضايا الدولية
- تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين
- القيام بمبادرات مشتركة.
- تحديد الأهداف من الانضمام أو القبول بمعاهدة دولية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

هذا الحورا السياسي يجب أن يخاطب كل القضايا ذات المصلحة المشتركة وبشكل خاص:

حقوق الإنسان

يجب ان يسعى الطرفان إلى إقامة تعاون يعزز ويدعم استقرار وفعالية المؤسات الديمقراطية وكذا تعزيز دور القانون . وبدعم تطبيق حقوق الانسان والحريات الأساسية بما يتوافق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ؛ وبتحقيق تقدم على مستوى الاصلاح القضائي والقانوني ؛وبرفع الكفاءة الإدارية والنزاهة وبضمان الفاعلية عند محاربة الفساد وتعزيز الحكم الرشيد وتعزيز الإطار الدولي لحماية حقوق الانسان.

السياسة الخارجية والأمنية

أن يهدف الطرفان إلى تكثيف حوارهما وتعاونهما في مجال السياسة الخارجية والأمنية ، وبشكل خاص القضايا ذات المصالحة المشتركة مثل إدارة الأزمات والاستقرار الإقليمي ومنع الانتشار والاسلحة الخفيفة. يجب أن يرتكز التعاون على القيم المشتركة والمصالح المتبادلة والعمل ضمن المسارات الثنائية والدولية والإقليمية .

الاستقرار الإقليمي

أن يهدف الطرفان إلى تكثيف الجهود المشتركة لتعزيز الاستقرار والأمن والديمقراطية في المتوسط ، وفي المغرب العربي وفي أفريقيا ، وبشكل خاص ان يهدف إلى العمل على التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية ضمن الأطر القائمة وبجهود الوساطة التي تقوم بها ليبيا.

1

" ترجمة غير رسمية "

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي – ليبيا

مذكرة توضيحية رقم (4) 2009/02/ XX

عنوان الفصل

سياسات التعاون/ البيئـــة

1) الأهداف الرئيسة

يجب أن يتفق الطرفان على التعاون البيني الذي يعكس مصالحهما ويعكس ما يمكن ان يقدمه الاتحاد الأوروبي من كفاءة وخبرة في هذا المجال.

2) المحتوى

يجب ان تهدف الاتفاقية إلى تعزيز الإدارة البيئية الجيدة وحماية البيئة وأن يحتوي قائمة بقطاعات محددة ليتسنى تغطيتها مثل المياه وإدارة الموارد المائية والبيئة البحرية وإدارة النفايات والهواء والتلوث الصناعي وإدارةالمخاطر والتصحر والتغيرات المناخية و المسائل الشاملة ، والحماية المدنية، والكائنات المعدلة جينيا وكيميائيا والضجيج والتنوع الحيوي وحماية الطبيعة . يجب أن تكون للقائمة صيغة دلالية بحيث لا تستبعد التطورات المستقبلية بل يجب أن تعطي رؤية تفصيلية شاملة عن طبيعة المجالات المتوقع أن يتم فيها التعاون.

لا يجب ان تقتصر الاتفاقية على القطاعات البيئية بل يجب ان يعزز التكامل في الاهتمامات البيئية مع مجالات وقطاعات أخرى مثل النقل والطاقة.

يتوجب على الاتفاقية تحفيز التعاون حول القضايا البيئية بما يشمل تصديق وتنفيذ الاتفاقيات البيئية الإقليمية والدولية وتعزز الالتزامات والمسارات ، ومن المهم في هذا الصدد، التصديق على اتفاقية برشلونة المعدلة لحماية البيئة البحرية والسواحل المتوسطية والبرتوكول الخاص بها ، والتي يمثل الاتحاد الأوروبي طرفا فيها (أو ينوي أن يكون طرفا فيها)

إن التعاون مع كل الدول المتوسطية سيكون أمرا مهما من أجل إنجاز أهداف إستراتيجية البحار الجديدة التي تهدف لتحقيق وضع بيني جيد بحلول 2020 وترتب التزاما على الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي للتعاون (بمعية الدول المجاورة التي تتقاسم الحوض) وبخاصة من خلال الاتفاقيات البحرية الإقليمية . إنه من المهم أن يشار إلى التعاون حول حماية البيئة البحرية في الاتفاقية (سويا مع المياه).

1

" ترجمة غير رسمية "

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي – ليبيا

مذكرة توضيحية رقم (6) 2009/02/xx

التعاون المالـــي

1) الأهداف الرئيسة

يجب أن يتفق الطرفان على التعاون المالي فيما بينهما من أجل التوصل إلى تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقية بشكل محدد، يجب أن تسمح الاتفاقية بدعم مالي من المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء . وفي سياق استخدام الأدوات المالية للمجموعة الاوروبية، يجب أن يشترط الاتفاق ، قبول المستفيدين الليبيين بدون اعتراض ، الاجراءات المالية والعملياتية الواردة في لوائح هذه الأدوات.

2) المحتوى

يجب ان تضع الاتفاقية أسس التعاون المالي فيما بين الطرفين ويجب أن تحدد امكانية تنفيذ التعاون المالي من خلال استخدام الادوات المالية للمجموعة الأوروبية، وفي تلك الحالة يجب ان يتم التنفيذ بما يتفق والاجراءات والموارد المالية المناسبة للاتحاد الأوروبي .

الاتفاقية ستحدد أن الاجراءات التفصيلية لتنفيذ مشروعات التعاون المالي سيتم اعتمادها باتفاقية متبادلة بين الطرفين بواسطة افضل الادوات المناسبة عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وسيطلب من الادوات المالية القائمة حاليا التنسيق المناسب.

3) خلفيـات

يجب أن يؤخذ في الاعتبار النقاط المهمة التالية:

- قد تتلقى ليبيا مساعدة مالية من المجموعة الأوروبية في شكل منح وتمويلات من بنك الاستثمار الأوروبي.
- التمويلات من المجموعة الاوروبية مقدمة من خلال عدد من الادوات المالية(تحديدا ، أداة سياسة الجوار الأوروبية ENPI وأداة التعاون التنموي DCI وأداة المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان) ولها لوائح محددة . وجميع هذه الادوات المالية تدار بواسطة النظام المالي للمجموعة الاوروبية ولوائحها1 التنفيذية.
- ليبيا مؤهلة الآن بموجب أداة سياسة الجوار الاوروبية ENPI2.
- أداة سياسة الجوار الأوروبية ENPI تغطي التعاون الثنائي و الاقليمي والتعاون عبر الحدود.

---

1 يمكن الاطلاع على النظام المالي ولائحته التنفيذية

http://ec.europa.eu/europeaid/work/procedures/legislation/financial_regulation/index_en.htm

2 يمكن الاطلاع على لائحة أداة سياسة الجوار الأوروبية http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/oj_1310_en.pdf

1

" ترجمة غير رسمية "

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي – ليبيا

مذكرة توضيحية رقم (7) 2009/02/xx

فصل حول التجارة والمسائل المتعلقة بها

الحواجز الفنية على التجارة

هذه الوثيقة إلى إعطاء توضيح عام عن القضايا الرئيسة التي يرغب الاتحاد الاوروبي تغطيتها فيما يتعلق بقطاع التجارة والحواجز الفنية التي تعترضه وذلك ضمن فصل تجارة السلع من الاتفاقية الاطارية .

بداية ، إن الحواجز الفنية على التجارة تعود إلى عدد من المبادئ العامة المطبقة من قبل الطرفين في علاقاتهما التجارية المتبادلة (الشفافية وعدم التمييز/ المعالجات الوطنية والتناسب وتفادي العوائق التجارية غير الضرورية) وكهدف هام ، الطرفان سيشيران في اتفاقهما الى التعاون لتسهيل التجارة في السلع بينها بتحديد وتفادي وإنهاء الحواجز التجارية غير الضرورية.

في مجال المعايير والشهادات وتقييم المطابقة الهدف من التعاون يجب أن ينصب على تقليل الاختلاف في نظم المعايير وتقييم المطابقة واعتماد الشهادات . هذا التعاون سيهدف إضافة إلى جملة من الامور : تشجيع المشاركة في العمل مع منظمات المقايسة الدولية وتحديث نظام المعايير الليبي ودعم التعاون مع منظمات المعايير الاوروبية وتقييم المطابقة أو منظمات التقييس وتطوير البنى التحتية الضرورية في هذا المجال.

يجب أن يتفق الطرفان على تبادل المعلومات فيما يخص استخدام المعايير وما يتصل بها من عمليات المعايرة والتمييز بين المعايير الطوعية والنظم الفنية ، لضمان أن لا تشكل هذه المعايير إلزاما بل تدرج ضمن اللوائح الفنية.

فيما يتعلق باعتماد و تطبيق النظم الفنية، على الطرفين استخدام افضل التطبيقات التنظيمية الجيدة. ويتطلب هذا من بين جملة من الامور ، التزما من الطرفين يضمن، فيما يتصل بالنظم الفنية ، أن المنتجات المستوردة من الطرف الاخرى يجب ان تمنح معاملة تفضيلية ليس اقل من تلك التي تمنح لمنتجات مشابهة ذات المنشأ الوطني . إضافة إلى ذلك يجب على الطرفين ان يضمنا أن عملية اعتماد او تعزيز تلك النظم الفنية ليس من شانها ان تخلق حواجز غير ضرورية امام التجارة ، وأن لا تفرط في تقييد التجارة بحجة تحقيق أهداف مشروعة. وأن يتفق الطرفان أيضا على استخدام المعايير الدولية ذات الصلة كأساس للتنظيم الفني وتحقيق الارتقاء بتعزيز فعالية النظم الفنية. بالاضافة الى إتاحة المعلومات

" ترجمة غير رسمية "

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي – ليبيا

مذكرة توضيحية رقم (8) 2009/02/xx

التجارة في الخدمات والمؤسسات

الأهداف الرئيسية

التجارة في الخدمات ستكون عنصرا أساسيا في الاتفاقية ، حيث إن الاتفاقية ستعمل على إنشاء إطار للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات ، وذلك بهدف تأمين تغطية أساسية وغير تمييزية لمختلف القطاعات.

المؤسسات : تهدف الاتفاقية إلى إلغاء القيود المفروضة على الدخول إلى الأسواق والغاء تفضيل الشركات الوطنية العاملة في مجال الخدمات أو غيرها وذلك من خلال تغطية اساسية لمختلف القطاعات.

التعاون في مجال تجارة الخدمات والمؤسسات يجب أن يهدف إلى دعم فعلي لتحرير الخدمات بما في ذلك القواعد المنظمة لعمل القطاعات.

المحتوى :

1- إن تحرير تجارة الخدمات وحرية التأسيس تشكل جزءا جوهريا من الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وليبيا ويجب أن تسمح بفرصة كبيرة للولوج إلى أسواق كلا الطرفين .

2- يجب ان تقوم اتفاقية تجارة الخدمات على أساس قواعد الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATT وذلك لتحقيق نتائج طموحة في مجال تجارة الخدمات. وهذه الاتفاقية يجب ان تتم وفقا لولاية المادة الخامسة من اتفاقية GATT ، وبشكل خاص :

أ- يجب أن تؤمن تغطية جوهرية لمختلف القطاعات . هذا الشرط يجب ان يدرك من خلال أعداد القطاعات وحجم التجارة المشمولة وطرق ووسائل التوريد. لتحقيق هذا الشرط ، فإن هذه الاتفاقية يجب ان لا تتحمل أي استبعاد سابق لأي من طرق التوريد.

ب- يجب أن تعمل على إلغاء أو إزالة كل تمييز في القطاعات التي تشملها ، من خلال :

i) إزالة جميع الاجراءات الحالية التي يمكن أن تنطوي على تمييز، و / أو

ii) منع أي إجراءات تمييزية جديدة أو إضافية.

1

١٣

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي – ليبيا

مذكرة الاتحاد الأوروبي التوضيحية رقم (9) 2009/02/XX

المشتريات العامة

1- الأهداف العامة

إن لدى المجموعة الاوروبية اهتمام كبير بفتح اسواق المشتريات العامة في ليبيا والمجموعة الأوربية مستعدة لدخول المفاوضات بطموح كبير.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف يتوجب على الطرفين أن يتفقا على :

مجموعة من القواعد المبنية على النص المستقبلي لاتفاقية المشتريات الحكومية (GPA).وأن هذه القواعد قائمة على شفافية اجراءات مناقصات المشتريات وعدم التمييز بين الموردين، تضمن المساواة بين المتقدمين طوال مراحل طرح مناقصة المشتريات وأن تتضمن :

i- التعهد بنشر جميع فرص المناقصات في وسائل الإعلام الرسمية ، ما يمكن كل الموردين من الطرفين الحصول على فرصة لتقديم عروضهم.

ii- حزمة من معايير الانتقاء والاستبعاد التي تضمن تقدير غيرتمييزي بين المتقدمين.

iii- التعهد باستخدام معايير ترسية واضحة للعروض ، ما يساعد على اختيار العروض وفقا لمبدأ (الأفضلية للسعر)

iiii- التعهد بإقامة نظام فعال للاعتراض والتظلم.

فيما يتعلق بحق الولوج الى الاسواق، فإن الفتح المتبادل من الطرفين لاسواق المشتريات يجب ان يكون قائما على مبادئ عدم التمييز والمعاملة الوطنية .وبموجب هذه الاتفاقية يجب على الطرفين أن يمنحا البضائع والخدمات والموردين (بما في ذلك العمل) معاملة ليست أقل تفضيلا من المعاملة التي تمنح للسلع المحلية والخدمات والموردين . ويجب على الطرفين عدم التفريق بين الموردين على أساس درجة التبعية الخارجية (لمؤسسة من الطرف الآخر) كما يجب عدم التمييز بين الموردين بناء على أن المورد يعرض سلعا ويقدم خدمات تنتج من الطرف الآخر).

2- الفتح المتبادل لاسواق المشتريات العامة.

الهدف النهائي من المفاوضات يجب أن يكون **الفتح المتبادل التدريجي** لاسواق المشتريات العامة في **الأعمال والسلع والخدمات وامتيازات العمل والشراكات العامة والخاصة**. يجب أن تُمنح المؤسسات الليبية الدخول والتعرف إلى اجراءات ترسية العقود في المجموعة تبعا للوائح مشتريات المجموعة الاوروبية بمعاملة **ليست أقل تفضيلا** من تلك الممنوحة لشركات المجموعة . ويجب أن ينطبق ذات الامر بشكل متبادل على المؤسسات الاوروبية فيما يتعلق باجراءات ترسية العقود في ليبيا .يجب أن تضم هذه المظلة :

1

12

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي – ليبيا

مذكرة الاتحاد الأوروبي التوضيحية رقم (10) 2009/02/XX

ورقة حول حقوق الملكية الفكرية والأدبية

مقدمـــة :

يعد الإبداع التكنولوجي من أهم عناصر قدرة تنافسية الاقتصادات الوطنية. لهذا السبب حرص الاتحاد الأوربي دائما على الاستثمار في مجالات الابتكارات والبحث التصميم و الجودة والاستفادة من القيمة التي نتجت عن هذه المجالات بموجب حماية و تعزيز الملكية الفكرية و الأدبية.إن الأطر القانونية الفعالة للملكية الفكرية أوجدت ظروفا إيجابية للمشغلين الاقتصاديين للاستثمار بشكل آمن في مجالات البحث والإبتكار كما أنها أوجدت للدول فرصا أكبر لمعاملاتها التجارية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف .

ولكي تؤسس ليبيا اقتصادا يقوم على المعرفة والابتكار، فإنها بحاجة لبيئة ملائمة لحماية الملكية الفكرية وتلبية جميع مقتضيات ومسائل الملكية الفكرية .

1- الأهـــداف

البنود المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة الأتحاد الأوروبي – ليبيا ستتضمنها **الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوربي – ليبيا** . والهدف من تخصيص فصل حول حماية حقوق الملكية الفكرية ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة التي تمثل جزء من الإتفاقية الأطارية هو لنضمن لمالكي الحقوق من كلا الطرفين مستويات عالية من الحماية لحقوق الملكية الفكرية و ضمان حزمة من الاجراءات الكفيلة بتفعيل هذه الحقوق.

في هذه الاتفاقية الثنائية المستقبلية ، سيسمح فصل الملكية الفكرية منها لليبيا بتحقيق تطور تدريجي فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية والاقتصادية والتجارية، وصولا الى مستوى من الحماية مشابه لما هو موجود في المجموعة الأوروبية ، بما يشمل وسائل تفعيل هذه الحقوق .

1

2- مضمون فصل حقوق الملكية الفكرية.

الأحكام الشاملة

إن أحكام حقوق الملكية الفكرية ضمن منطقة التجارة الحرة لن تقتصر على بناء وتنفيذ الاطار الملائم والفاعل أسوة بما ما هو معمول به في الاتحاد الأوروبي ، بل ستوفر توضيحات أعمق وسيكون استكمالا للحقوق والتعهدات فيما بين الطرفين ، آخذين في الاعتبار الاتفاقيات الدولية حول الملكية الفكرية التي يتمتعان بعضويتها أو سيصبحان عضوا(1) فيها وكذلك مصالحهما الخاصة .

من ناحية أخرى، يتعين على الطرفين تأمين الحماية لأصحاب حقوق الملكية من الطرف الآخر بما يساوي الحماية الممنوحة لاصحاب الحقوق الوطنيين أو الأجنبيين (على مبدأ المعاملة الوطنية الذي كرستاه اتفاقيتي برن وباريس) .

نورد لاحقا بعض الأمثلة حول إطار التعاون الثنائي في مجال الملكية الفكرية.

معايير الحماية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية و الأدبية.

يجب أن تشتمل الاتفاقية على المعايير الموضوعية التالية فيما يتعلق حقوق الملكية الفكرية :

---

1 من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي ، المعايير الدولية لمستوى الحماية منصوص عليها بشكل خاص في الاتفاقيات الواردة أدناه :

- اتفاقية قانون البراءات.
- اتفاقية قانون العلامة التجارية و اتفاقية سنغابورة حول قانون العلامة التجارية.
- بروتوكول مدريد حول التسجيل الدولي للعلامة التجارية.
- معاهدة روما لحماية مؤدي ومنتجي التسجيلات الصوتية ومنظمات الإرسال.
- اتفاقية حقوق النسخ ،المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- اتفاقية التسجيلات الصوتية والعروض ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- اتفاقية لاهاي الخاصة التسجيلات الدولية للتصاميم الصناعية (قانون جنيف ، 1999).
- معاهدة الاتحاد الدولي لحماية الاصناف النباتية UPOV ، قانون جنيف لسنة 1991. يمكن الاستعاضة عن الانضمام لهذه المعاهدة بتنفيذ نظام مناسب و فعال لحماية الاصناف النباتية.

- حقوق النســخ : بنود تفصيلية حول:
- حماية المؤلفين ، الفنانين الممثلين، منتجي التسجيلات الصوتية أو الأفلام و البث التلفزيوني ، بما يشمل الالتزام بالمعاهدات الدولية واتفاقيات 1996 الخاصة بشبكة المعلومات الدولية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية(اتفاقية روما ، اتفاقية حقوق النسخ WCT و وحقوق الفنانين والتسجيلات الصوتية WPPT) اللتين تحتويان على بنود أساسية تطور الحماية الدولية لحقوق النسخ وما يتصل بها من حقوق إلى مستويات الحماية على الانترنت.
- مدة حقوق المؤلف وما يتصل بها من حقوق
- حقوق إعادة البيع
- التعاون على الادارة الجماعية للحقوق
- البث التلفزيوني والاتصال الموجه للعامة، بشكل خاص قضايا المساواة في الأجر
- برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات

العلامة التجارية

تشكل العلامة التجارية بندا من الملكية الفكرية الذي وصل الاجماع الدولي بشأنه مستويات عالية من المعايير2.

إن أهم خصائص نظام العلامة التجارية المستمدة من المعايير المذكورة سابقا و من التشريعات الأوربية في مجال العلامة التجارية، يجب أن تكون كالآتي :

- إجراءات التسجيل
- متطلبات الحماية
- الاستثناءات
- الحقوق الممنوحة
- مدة الحماية والتجديد
- عدم صلاحية أو رفض التسجيل

2بالنسبة للاتحاد الاوروبي ، المعايير الدولية المناسبة لحماية العلامة التجارية تعتمد :

- اتفاقية مدريد
- بروتوكول مدريد التسجيل الدولي للعلامة التجارية
- استخدام نظام تصنيفات نيس

- العلاقة بالتصميمات
- العلامات الجماعية
- العلامة التجارية المشهورة

- **حماية المؤشرات الجغرافية :**

الأحكام التي تتعاطى مع حماية أسماء المنتجات الزراعية والغذائية . هذه الأحكام يجب أن تتضمن عناصر تهدف الى تسهيل عملية التسجيل في المستقبل للمؤشرات الجغرافية على كل أراضي الطرفين . كما يجب أيضا أن تؤمن التشريعات الداخلية لدى الطرفين حماية كاملة ، العلامات ، للمؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية والغذائية على كامل أراضي الطرفين . أخيرا ، سيتم مناقشة التخلص التدريجي من الاصطلاحات شائعة الاستخدام بين الطرفين والنهائي للعلامات التجارية المتضاربة مع المؤشرات الجغرافية المحمية .

سيتم أيضا بحث موضوع السحب التدريجي لبعض التعابير الشائعة و العلامات التجارية التي تمكن أن تكون متعارضة مع علامة (مؤشرات) جغرافية محمية.

- **التصاميم 3 :**

نظام يتعاطى مع حماية التصاميم مناظر للموجود في المجموعة الأوروبية ، يشمل التصاميم غير المسجلة ويتكون من :

- إجراءات التسجيل
- متطلبـات الحماية
- الاستثناءات
- الحقوق الممنوحة
- عدم صلاحية أو رفض التسجيل
- العلاقة مع حقوق النشر
- **البراءات :**

ستعتمد معايير الحماية تلك المعمول بها في التشريعات الأوروبية ، اتفاقية حماية حقوق النشر والبراءات ، اتفاقية قانون البراءات واتفاقية بودابست الخاصة بحماية الاختراع ومعاهدة بودابست المتعلقة بحماية الكائنات – الدقيقة .

3 هذا البند لا يحظى باجماع كامل على المستوى دولي ، بالرغم من ذلك ، المجموعة الأوروبية عضو في اتفاقية لاهاي المتعلقة بالتسجيلات الدولية للتصاميم الصناعية (قانون جنيف1999).

الأحكام الخاصة بالبراءات ستشمل :

- إجراءات التسجيل
- متطلبات الحماية
- الاستثناءات
- الحقوق الممنوحة
- مدة الحماية والتجديد
- الإشارة إلى الاتفاقيات الدولية
- الإشارة إلى علاقة البراءات بالصحة العامة
- الأحكام المتعلقة شهادات الحماية التكميلية
- الأحكام المتعلقة بحماية البيانات المقدمة للحصول على تخويل قانوني لتسويق منتجات دوائية
- الأحكام الخاصة بقضايا التنوع الحيوي بهدف تشجيع الحفاظ على الموارد الجينية والمعارف التقليدية دون أن يتعارض ذلك مع النقاشات متعددة الأطراف ذات العلاقة ، وإذا ما طلب أحد الموقعين ، سيقوم الأطراف بمراجعة هذه المادة في ضوء نتائج النقاشات متعددة الأطراف هذه.

ملاحظة :

يمكن للأطراف أيضا أن يناقشوا موضوع حماية التنوع النباتي على أساس اتفاقية حماية الأصناف النباتية المعدلة في 19 آذار 1991 ، كذلك حماية طبوغرافيا منتجات أنصاف النواقل من خلال تبني تشريعات تمنح الحقوق الحصرية المناسبة.

تطبيق حقوق الملكية الفكرية

يجب أن تتضمن المعاهدة آليات متطورة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية . وآليات التطبيق هذه يجب أن تكون مناسبة وعادلة ، وألا تكون بالضرورة معقدة أومكلفة أوأن تستتبع بمدة زمنية غير كافية أو بتمديد زمني لا مبرر له :

- لوائح الإثبات
- قواعد حفظ الأدلة

- حق الاستعلام
- الإجراءات الاحتياطية و الاحترازية
- الإجراءات التصحيحية
- الإنذارات القضائية
- الإجراءات البديلة
- الأضرار
- التكاليف القانونية
- نشر القرارات القضائية
- افتراض الملكية
- أحكام العقوبات

كما يجب أن تتضمن المعاهدة أحكاما حول :

- مسؤولية مقدمي الخدمات الوسيطة
- الإجراءات الحدودية التي تكفل حماية كل حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك بضائع العبور (بما يتفق مع التشريعات الأوربية)
- مدونات سلوك و
- التعاون في الطب الشرعي

<u>التعاون</u>

يجب أن تتضمن المعاهدة أيضا أحكاما تتعلق بالتعاون بين الطرفين قصد التطبيق المرن للالتزامات والتعهدات المتفق عليها بموجب هذا الفصل. التعاون يشمل المساعدة في صياغة التشريعات، تدريب القضاة و قوات الشرطة وعناصر الجمارك و الخبراء الأخرين،وإقامة وكالات حقوق الفكرية أو قوات مهام ، وأنشطة رفع الوعي.

أنشطة التعاون ستتكيف مع المرحلة الانتقالية التي سيتم اقرارها إلى حين دخول كل التعهدات حيز التنفيذ.

" ترجمة غير رسمية "

13-JAN-2009 17:25 BUREAU POP GR JAMAH LIBYE 0032 2 6409076 P.17

" ترجمة غير رسمية "

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي – ليبيا

مذكرة الاتحاد الأوروبي التوضيحية رقم (11) 2009/02/xx

عنوان الفصل

التجارة والمسائل ذات العلاقة

تجارة البضائع

الأسماك ومنتجات الصيد البحري

(1) الأهداف الرئيسة

التحرير المتبادل مع – إذا دعت الضرورة – استثناء عددا من المنتجات المنتقاة لحساسيتها. التحرير سينفذ بشكل تدريجي ضمن جدول زمني يحدد لاحقا . كلا الطرفان سيعملان على زيادة فتح الأسواق لمنتجاتهما السمكية .

ومن أجل القيام بعملية تقييم للاحتياجات لكلا الطرفين ، فإنه من الضرورة بمكان تبادل البيانات حول احصائيات التصدير والاستيراد للمنتجات السمكية (2006-2008) بأسرع وقت ممكن .

(2) المحتوى

ليبيا لم تعد تفرض أية أداءات جمركية على السلع بما فيها الأسماك والمنتجات السمكية. بينما هناك **ضريبة استهلاك** (لمنتجات ذات طبيعة خاصة منتجة محليا) **ورسوم خدمات** (على جميع الواردات لتغطية الرسوم الجمركية) تُجبى من قبل إدارة الجمارك. ويتعين توضيح ما إذا كانت هذه الرسوم تشمل الأسماك ومنتجاتها وما هي الأصناف . وبالتالي يجب أن يعاد النظر في هذه الحالة ضمن سياق منطقة التجارة الحرة.

(3) خلفيات :

صادرات ليبيا المحتملة إلى الاتحاد الأوروبي مشروطة بالتنفيذ المقبول لمتطلبات الصحة والصحة النباتية SPS . التقارب التنظيمي مطلوب . بينما تتلخص أهم المشاكل التي يمكن أن تواجهنا في النقاط التالية :

- مؤسساتية (تسمية الهيئات المختصة)
- تشريعية (التقارب مع معايير الاتحاد الأوربي)
- تقنية (كمثال ، تحديث الشبكات المعملية)
- فرض متطلبات المجموعة الخاصة بالسلامة الغذائية على مراحل عملية الإنتاج (سفن الصيد ، مواقع الرسو ، المزادات، مؤسسات التصنيع).

1

26

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوربي - ليبيا

مذكرة الاتحاد الأوربي التوضيحية رقم (12) XX فبراير 2009

فصل عن التجارة والمسائل التجارية ذات العلاقة

التعرفة الجمركية والتدابير غير التعرفية

تهدف هذه الوثيقة إلى إعطاء فكرة عامة عن الكيفية التي ترغب المجموعة الأوربية بموجبها هيكلة قطاعات التعريفة والتدابير غير التعرفية للتجارة ضمن فصل السلع من الاتفاقية الأطارية ، وتقديم بعض ملامح القضايا التي سيتم تغطيتها.

أحكام عامة / التعريفات الجمركية :

الأهداف : سيضع هذا الجزء الأهداف الرئيسة في هذا الفصل ، الذي سيحرر من خلاله الطرفان تدريجيا وبشكل متبادل تجارة السلع على فترة زمنية انتقالية تبدأ ساعة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بما يتماشى مع أحكام الاتفاقية ويتفق مع المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT. وستفرد مادة تحدد أن تصنيف السلع سيتم بما يتوافق مع توصيف السلع المنسق و نظام الترميز(HS) .

إلغاء الرسوم الجمركية : هناك بند آخر سيحدد نطاق هذا الفصل ، وسيتضمن التزامات تتعلق بإزالة الأداءات الجمركية . مادة قانونية ستحدد معنى " الرسم الجمركي " وتنص على أن الأداءات والرسوم الجمركية ذواتا التأثير المتعادل ستلغى وفقا للجدول الزمني المتفق عليه . السعر الأساس للأداءات الجمركية ،التي ستطبق عليه خفضا متتابع ، ستحدد في الجدول الزمني . وسينص حكم على ضرورة نظر الطرفان في إمكانية تسريع وتوسيع نطاق إلغاء الأداءات الجمركية . أخيرا ، فقرة خاصة تشير إلى أن الطرفان لن يزيدا في قيمة أية أداءات جمركية حالية أو إعتماد أية أداءات جمركية جديدة ، على سلع أنتجت لدى الطرف الآخر ، من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

التدابير غير التعرفية : سيفرد فصل خاص بالتدابير غيرالتعرفية وسيشتمل على عدد من الأحكام الشاملة وكذلك التزام من الطرفين إلغاء عدد من التدابير غير التعرفية المحددة .

ما يتعلق بالأحكام الشاملة ، ستشتمل الاتفاقية ، من بين جملة من الأمور، أحكاما حول :

المعاملة الوطنية : هذه المادة ستتضمن المادة 3 (المعاملة الوطنية حول الضرائب واللوائح الداخلية)من الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة GATT 1994 ، وستنص على أن كل طرف يمنح معاملة وطنية لسلع الطرف الآخر ، وبما يتفق والمادة 3 من GATT لسنة 1994 .

التقييدات على الاستيراد والتصدير: ستشير الاتفاقية إلى أنه لن يعتمد الطرفان أية تقييدات أو تحريم على واردات السلع من الطرف الآخر أو التصدير أو البيع لاغراض التصدير

لأي سلعة تصل أراضي الطرف الآخر، باستثناء ما هو مخالف لهذه الاتفاقية أو المادة 6 من(اتفاقية GATT لسنة 1994 حول الإلغاء العام للقيود الكمية).

الرسوم و النفقات الأخرى : يتفق الأطراف على ضمان أن جميع الرسوم و النفقات من أي صفة كانت (غير الرسوم الجمركية والرسوم المعادلة للضرائب الداخلية أو أية رسوم داخلية أخرى، تطبق بشكل متوافق مع المادة المذكورة أعلاه حول المعاملة الوطنية ومكافحة الإغراق والرسوم التعويضية) التي تفرض على أو بما يتصل بالتوريد والتصدير هي في مجملها محدودة إلى إجمالي تكلفة الخدمات المقدمة.

الرسوم على الصادرات: تتضمن الإتفاقية مادة تنص على أن يمتنع كلا الطرفين عن المحافظة على أو فرض رسوم على الصادرات إلى الطرف الآخر ، أو فرض أية ضرائب داخلية أو أية رسوم أخرى على السلع المصدرة إلى الطرف الآخر ، تختلف عن الضرائب و الرسوم المفروضة على المنتجات المعروضة للسوق المحلية .

إجراءات منح تراخيص الاستيراد : سوف تشير هذه المادة إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول إجراءات منح تراخيص الاستيراد والتي سيتم تضمينها في هذه الاتفاقية لتصبح جزء منها. سيتفق الطرفان أيضا على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على إجراءات منح تراخيص الاستيراد، بعد إجراء ما يلزم ، في اجراءات منح تراخيص التصدير للطرف الآخر.

شركات التجارة الحكومية : سوف تشير هذه المادة إلى المادة 17 من اتفاقية GATT (شركات التجارة الحكومية) والتي سوف يتم تضمينها في الاتفاقية . ستشير أيضا إلى أنه في حال طلب أحد الطرفين معلومات من الطرف الآخر حول حالة فردية من حالات شركات التجارة الحكومية وعن عملياتها التجارية ومدى تأثيرها على التجارة الثنائية ، فإن هذا الطرف يجب أن يضمن أكبر قدر من الشفافية الممكنة دونما تعارض مع المادة 17 فقرة 4(د) من اتفاقية GATT المتعلقة بسرية المعلومات.

إلغاء الإجراءات غير التعرفية القطاعية : الفصل المتعلق بالإجراءات غير التعرفية سوف يستكمل حسب ما هو مطلوب في مقترحات إلغاء الإجراءات غير التعرفية لقطاع محدد ، من أجل تحسين عملية ولوج الأسواق إلى مستوى أعلى مما تنص عليه اللوائح العامة .

- **الاستثناءات**

سيكون هناك فصل خاص باستثناءات محددة متعلقة بالسلع ، تتضمنها المادة 20 (الاستثناءات العامة) من اتفاقية GATT 1994 ، وتشير إلى التزامات الطرفين فيما يتعلق بالحقوق والتعهدات التي كرستها هذه المادة . وسينص هذا الفصل أيضا ، أنه في حال أراد أحد الطرفين القيام بهذه الإجراءات (الاستثناءات) ، فإن عليه أن يزود الطرف الآخر بالمعلومات اللازمة من أجل التوصل إلى حل مقبول للطرفين ، واتفاق بينهما على السبل المنشودة لوضع نهاية للصعوبات التي تعترضهما.

لجنة خاصة بتجارة السلع :

سيناقش الطرفان مدى ملائمة تأسيس لجنة تختص التجارة في السلع ، قامة لجنة لتجارة البضائع ، تكوينها واختصاصاتها.

" ترجمة غير رسمية "

لأي سلعة تصل أراضي الطرف الآخر، باستثناء ما هو مخالف لهذه الاتفاقية أو المادة 6 من(اتفاقية GATT لسنة 1994 حول الإلغاء العام للقيود الكمية).

الرسوم و النفقات الأخرى : يتفق الأطراف على ضمان أن جميع الرسوم و النفقات من أي صفة كانت (غير الرسوم الجمركية والرسوم المعادلة للضرائب الداخلية أو أية رسوم داخلية أخرى، تطبق بشكل متوافق مع المادة المذكورة أعلاه حول المعاملة الوطنية ومكافحة الإغراق والرسوم التعويضية) التي تفرض على أو بما يتصل بالتوريد والتصدير هي في مجملها محدودة إلى إجمالي تكلفة الخدمات المقدمة.

الرسوم على الصادرات: تتضمن الإتفاقية مادة تنص على أن يمتنع كلا الطرفين عن المحافظة على أو فرض رسوم على الصادرات إلى الطرف الآخر ، أو فرض أية ضرائب داخلية أو أية رسوم أخرى على السلع المصدرة إلى الطرف الآخر ، تختلف عن الضرائب و الرسوم المفروضة على المنتجات المعروضة للسوق المحلية .

إجراءات منح تراخيص الاستيراد : سوف تشير هذه المادة إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول إجراءات منح تراخيص الاستيراد والتي سيتم تضمينها في هذه الاتفاقية لتصبح جزء منها. سيتفق الطرفان أيضا على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على إجراءات منح تراخيص الاستيراد، بعد إجراء ما يلزم ، في اجراءات منح تراخيص التصدير للطرف الآخر.

شركات التجارة الحكومية : سوف تشير هذه المادة إلى المادة 17 من اتفاقية GATT (شركات التجارة الحكومية) والتي سوف يتم تضمينها في الاتفاقية . ستشير أيضا إلى أنه في حال طلب أحد الطرفين معلومات من الطرف الآخر حول حالة فردية من حالات شركات التجارة الحكومية وعن عملياتها التجارية ومدى تأثيرها على التجارة الثنائية ، فإن هذا الطرف يجب أن يضمن أكبر قدر من الشفافية الممكنة دونما تعارض مع المادة 17 فقرة 4(د) من اتفاقية GATT المتعلقة بسرية المعلومات.

إلغاء الإجراءات غير التعرفية القطاعية : الفصل المتعلق بالإجراءات غير التعرفية سوف يستكمل حسب ما هو مطلوب في مقترحات إلغاء الإجراءات غير التعرفية لقطاع محدد ، من أجل تحسين عملية ولوج الأسواق إلى مستوى أعلى مما تنص عليه اللوائح العامة .

- **الاستثناءات**

سيكون هناك فصل خاص باستثناءات محددة متعلقة بالسلع ، تتضمنها المادة 20 (الاستثناءات العامة) من اتفاقية GATT 1994 ، وتشير إلى التزامات الطرفين فيما يتعلق بالحقوق والتعهدات التي كرستها هذه المادة . وسينص هذا الفصل أيضا ، أنه في حال أراد أحد الطرفين القيام بهذه الإجراءات (الاستثناءات) ، فإن عليه أن يزود الطرف الآخر بالمعلومات اللازمة من أجل التوصل إلى حل مقبول للطرفين ، واتفاق بينهما على السبل المنشودة لوضع نهاية للصعوبات التي تعترضهما.

لجنة خاصة بتجارة السلع :

سيناقش الطرفان مدى ملائمة تأسيس لجنة تختص التجارة في السلع ، قامة لجنة لتجارة البضائع ، تكوينها واختصاصاتها.

" ترجمة غير رسمية "

" ترجمة غير رسمية "

الاتفاقية الاطارية الاتحاد الأوروبي – ليبيا

مذكرة توضيحية رقم 13 **2009/02/11-10**

الصيد البحري والحكامة البحار

(1) الاهداف الرئيسة

سيهدف الطرفان إلى :

* تطوير الحكامة بمسائل البحار ذات الصلة في منطقة البحر المتوسط وبحث المجالات المحتملة للتعاون المستقبلي ، وخاصة في سياق السياسة البحرية المدمجة للاتحاد الأوروبي ومعاهدة الأمم المتحدة 1982 حول قانون البحار UNCLOS.

* دعم المصادقة الليبية على معاهدة الأمم المتحدة حول قانون البحار UNCLOS .

* تحديد المتطلبات من أجل تعاون ثنائي معزز بين ليبيا والمجموعة الاوروبية في مجال إدارة الصيد البحري المتضمنة منظمات إدارة الصيد البحري الإقليمية التي يكون كلا الطرفان اعضاء فيها فضلا عن الحوار حول / التعاون في تنفيذ المعاهدات البحرية الدولية والاقليمية التي يكون كليهما ليبيا والمجموعة الأوروبية طرفا فيها.

المحتوى :

- يشكل البحر المتوسط حدودا مشتركة لكل من ليبيا والاتحاد الأوروبي ، حيث يواجه الطرفان تحديات حاسمة في مجالات النقل البحري ، إدارة الصيد البحري ، حماية البيئة ومصادر الثروة السمكية ،والابحاث والابداع . إذ عليهما اولا إنشاء آلية تسمح بتبادل وجهات نظرهما حول تلك التحديات المشتركة ، وشرح رؤيتهما حول إدارة صحيحة ومستمرة للبحر المتوسط تهدف إلى خلق ارضية من التفاهم ،و خاصة حول مسالة تحديد مناطق حماية الثروة السمكية. وإنه ومن شأن هذه الآلية ان تمهد الطرق لتعاون مستقبلي .كما إن المبادرات الخاصة التي يمكن ان تساهم في تحسين الإدارة البحرية في البحر المتوسط سيتم بحثها تبعا لمقترحات الطرفين .
- ان الاتحاد الاوروبي داعم بشكل خاص إعلان ليبيا مؤخرا المصادقة على معاهد الأمم المتحدة حول قانون البحار UNCLOS و يرغب في دعم تطورات أخرى في هذا الاتجاه.
- إن السياسة البحرية المدمجة التي احدثت مؤخرا تضمن مراجعة وترابط وتعاون مختلف السياسات المتعلقة بالبحار والمناطق الساحلية في الاتحاد الأوروبي . ان الاتفاقية ستشكل ارضية للحوار تسمح للاتحاد الأوروبي ان يقدم ويشرح طبيعة القيمة المضافة للسياسة البحرية المدمجة و لليبيا ان تطرح كيف تعالج القضايا البحرية.

الخلفيـــات:

إن السياسة البحرية المدمجة IMP التي اطلقتها المفوضية الاوروبية في شهر 2007/10 تلقي الضوء على الاهمية الاستراتيجية للبحار والمحيطات في الاقتصاد والمجتمع الأوروبي . وهدفها العام هو التاكيد على ان الحاجات المستقبلية للمحافظة على القدرة التنافسية للمناطق ستلبا من خلال المحافظة على البيئة البحرية وحماية الوضع المعيشي الجيد للذين يعتمدون على الانشطة والاحياء البحرية في معيشتهم .وتدعو السياسة البحرية المدمجة IMP إلى اقصى حد من الاستعمال الدائم للمحيطات والبحار، وبناء المعرفة والابتكار للسياسة البحرية ، وتقديم ارقى مستوى من الحياة في المناطق الساحلية ورفع مستوى الوعي بالشؤون البحرية.

ان تقديم رؤية مدمجة للشؤون البحرية تمثل ضرورة وحاجة ملحة في حالة حوض البحر المتوسط مع الاخذ بعين الاعتبار الانشطة البشرية المتزايدة ، تغير المناخ ، تجزئة الانشطة الأقتصادية ، الصيد البحري ومسائل الأمن ، والتهريب وتجارة المخدرات.

تبنت المفوضية مجموعة من السياسات الاختيارية الموجهة وذلك لتتمكن الدول اعضاء الاتحاد الأوربي من تعزيز التنسيق الداخلي بين جميع سياساتها القطاعية المتصلة بالبحر وتسهيل التعاون بين مختلف الجهات الحكومية. وكنتيجة لهذه السياسات الموجهة للسياسة البحرية الداخلية فإن كل دولة من الدول الأعضاء قد حددت نقطة مركزية مسؤولة عن نقل مسائل السياسة البحرية المدمجة وهموها وانعكاساتها إلى عواصمهما. وإن شبكة العمل الفريدة تلك تضمن اعطاء فكرة عامة عن المبادرات التي تؤثر على البحر وتنسق العمل باتجاه آليات اكثر انسجاما.

من الادوات الفعالة الأخرى التي يمكن ان تستخدم من أجل تخطيط افضل للفضاء البحري هي التخطيط المكاني . **إن خارطة الطريق للتخطيط المكاني البحري : تحقق الاهداف المشتركة للاتحاد الأوروبي** الذي تم تبنيها في 2008/11 التي تساعد السلطات العامة والفاعلين على تنسيق اعمالهما ، والارتقاء بصناعة القرار وتوفير اطار عمل من اجل التحكيم بين الانشطة البشرية المتنازعة وإدارة تأثيرها على البيئة البحرية. وبما أن ليبيا موقعة على معاهدة لشبونة، فإن على الاتحاد الأوروبي ان يبين كيفية ان يكون من المفيد ، من خلال تبادل افضل التطبيقات، ان يساعد ليبيا في تطبيق الاستراتيجية المتوسطية من اجل التنمية المستدامة (PORTROZ 2005) والبروتكول الخاص بالادارة المدمجة للمناطق الساحلية (مدريد 2008).

إضافة إلى عدة امثلة عن مبادرات اقليمية تساهم في تحقيق الاهداف والمواضيع الخاصة بالسياسة البحرية المدمجة:

- **التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية** 3 الذي يعتبر الدعامة البيئية للسياسة البحرية المدمجة IMP . ويطالب الدول الاعضاء بتحقيق اوضاع بيئية بحرية جيدة بحلول عام 2020، وتطبيق آلية خاصة بالنظام البيئي ويضمن ان الضغط الناتج عن الانشطة البشرية يمكن ان تكون متوافقة مع اوضاع بيئية جيدة.
- **التوجيه الإطاري للماء** 4 يطالب الدول الاعضاء بنشر خطط إدارة احواض الانهار بحلول 2009/12 إذ عليها ان تساهم في تحقيق وضع بيئي افضل للبحر المتوسط.
- **بيان حول طاقة الرياح في عرض البحر** الذي يحدد التحديات التي يجب معالجتها لاستثمار الجهود من اجل طاقة الرياح عرض البحر.
- **مبادرة الطرق البحرية** (ورقة بيضاء حول السياسة الأوروبية للنقل) انشئت لتحقيق افضل استعمال للبحار الاوروبية ونظام الانهار العريضة كبنى تحتية عائمة لنقل السلع من باب إلى باب . إن النقل البحري في البحر المتوسط يقدر بنسبة 30% من النقل البحري العالمي ويواجه تحديات المنافسة العالمية والمنافسة الداخلية غير المنظمة بين مختلف موانئ البضائع.
- **الاستراتيجية الأوروبية للبحار ولابحاث البحرية** تهدف إلى تعبئة القدرات العلمية والتقنية الاوروبية المتخصصة في البحار والاحياء البحرية ، حيث تحدد الاستراتيجية عدد من التحديات التي تواجه العلم والتقنية في إشارة ، على سبيل المثال ، إلى تغيرالمناخ وتأثير الانشطة البشرية على النظام البيئي للشواطئ والاحياء البحرية. ويتركز الانتباه على التقنيات الحديثة والفرص التجارية المبنية على المعرفة ، على سبيل المثال، طاقة المحيطات المتجددة، القيمة المضافة للمنتجات الحيوية المستخرجة من البحر (التقنية الحيوية الزرقاء) حدود اعماق البحار ، الابتكارات الجديدة في مراقبة المحيطات . وانه في نية المفوضية الاوروبية ان تتخذ خطوات باتجاه مراقبة اوروبية للاحياء البحرية وبناء قاعدة البيانات(EMODNET) التي ستحسن الاستفادة من قاعدة بيانات الاحياء البحرية الاوروبية وذلك للاغراض العلمية والتنظيمية والتجارية. وكخطوة تمهيدية سيتم اصدار خرائط الطبقات تقدم قواعد بيانات معالجة داخلية لضبط الجودة لجميع احواض البحار الأوروبية. ان قاعدة البيانات ستكون متاحة مجانا وستمكن سلطات الدول الساحلية بما فيها ليبيا ان تنظم انشطتها البحرية بشكل اكثر فاعلية .
- **بخصوص الصيد البحري** ، فقد تبنى الاتحاد الاوروبي في عام 2006 اطار قانوني شامل لإدارة الصيد البحري في البحر المتوسط يهدف الى ادارة الصيد البحري والنظام البيئي الخاص في الاماكن التي يحصل فيها حصاد للكائنات الحية- انسجاما مع الوسائل التي تحقق الاستدامة . وهو يتبع آلية خاصة بالنظام البيئي من خلال الطلب من الدول الاعضاء ان تحمي الاصناف ، الكائنات غير اليافعة ، وبشكل اعم بان تتبنى اطار عمل منسق لادارة الصيد البحري على مستوايتها ، وعلى شكل خطة إدارية وطنية ، ولتعيين مناطق محميات صيد اضافية . بالاضافة إلى ان الاتحاد الأوربي يسعى من خلال علاقاته الاثنائية إلى تحديد ارضية مشتركة حول كيفية الوصول إلى الهدف المتمثل في ادارة مستديمة للصيد البحري حيث تعتبر ليبيا شريكا هاما في هذا المجال.

" ترجمة غير رسمية"

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي وليبيا

المذكرة الشارحة رقم 14 **2009/02/11-10**

الفصل الثامن : سياسات التعاون – التعاون في مجال العمل ، السياسة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص

1) الاهداف الرئيسة

سيهدف الطرفان إلى اقامة تعاون وحوار منتظم حول العمل والسياسة الاجتماعية وتمكافؤ الفرص مع رؤيا تضمن ان تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ستصطحب بيئة اجتماعية افضل للمواطنين في ليبيا ، وذلك بالتوافق مع المعاهدات الدولية ذات الصلة وبشكل خاص تلك الصادرة من منظمة العمل الدولية ، وأفضل التطبيقات.

2) المحتوى

على كلا الطرفين تعزيز الحوار والتعاون من أجل الارتقاء بالظروف المعيشية ولضمان العمل اللائق، بما في ذلك شروط العمل الملائمة، الحوار الاجتماعي ، والضمان الاجتماعي ، ولتحقيق مستوى عال من العمل ، وبشكل خاص بالنسبة للمرأة.

سيهدف الطرفان ايضا إلى ضمان التقارب التدريجي لليبيا مع المعايير وتطبيقات الاتحاد الأوروبي في مجال العمل والسياسة الاجتماعية، مع تشديد خاص على الصحة والأمن في العمل .

وفيما يتعلق بسياسة العمل ، سيتبادل الطرفان وجهات النظر حول تطوير نظام تدريب مهني وطني لتعزيز سوق العمل الذي يجمع المرونة والأمان وتطور كفاءة خدمات العمل لتلبي بشكل افضل حاجات سوق العمل .

على الطرفين أن يلتزما بالعمل على تطوير الحوار الاجتماعي وتحسين قدرات الشركاء الاجتماعيين وغيرهم من الجهات المهتمة. كما على الطرفين الاتفاق على التعاون الوثيق بما يتماشى مع اعلان منظمة العمل الدولية لسنة 1998 حول المبادئ الاساسية وحقوق العمل.

على كلا الطرفين ان يتفقا على العمل من أجل مزيدا من المساواة بين الجنسين من خلال ضمان تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في العمل ،التعليم ،التدريب ،الاقتصاد والمجتمع فضلا عن صناعة القرار وتعزيز الإجراءات اللازمة للتوفيق بين الحياة المهنية والعائلية.

إن المجموعة الأوروبية جاهزة لبحث مجالات التعاون حول مواضيع العمل والمواضيع الاجتماعية.

الخلفيـــة

إن آلية سياسة الاتحاد الأوروبي مبنية على الجمع بين الازدهار والتطور الاجتماعي . حيث إن السياسة الاجتماعية والعمل لا تقتصر اثارها فقط على المنافع الاجتماعية ولكنها ايضا منتج يساهم في النمو الاقتصادي المستديم. لذلك توليى المجموعة الاوروبية اهمية كبيرة لحوار سياسي حول القضايا الاجتماعية كعامل نجاح أساسي في الاصلاح والتحديث.

هذا الحوار يجب ان يغطي عدد كبير من المواضيع مثل i) دعم الحوار الاجتماعي ، تقديم مظلة ضمان اجتماعي مستديم.ii) ضمان تكافؤ الفرص و وتعزيز دور المراة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.iii) الارتقاء باستراتيجية العمل القائمة على مبادئ العمل اللائق.

إن اشتراطات المجموعة الاوروبية في المجال الاجتماعي تتضمن المعايير في مجالات مثل قانون العمل ، المعاملة المتساوية للرجل والمراة في العمل، ولضمان اجتماعي فضلا عن الصحة والأمن في العمل . جرى ايضا تطوير قواعد ملزمة محددة فيما يخص عدم التمييز القائم على الاصل العرقي او العنصري، الديانة والمعتقدات ، الحاجات الخاصة ، العمر او التوجه الجنسي .وفي مجالات العمل ، التضامن الاجتماعي والحماية الاجتماعية. فقد تم التنسيق بين سياسات الدول الاعضاء بواسطة مجموعة من المبادئ المتفق عليها والتي يتم الاشراف عليها على المستوى الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي يعزز الحوار الاجتماعي و الشركاء الاجتماعيين للعب دورا قويا في صناعة سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الاجتماعية . ويعزز الاتحاد الأوروبي ايضا الحوار مع منظمات المجتمع المدني.

الاخذ بعين الاعتبار الالتزمات الدولية بما في ذلك جدول اعمال منظمة العمل الدولية حول العمل اللائق ومعاهدات منظمة العمل الدولية ذات الصلة .

" ترجمة غير رسمية "

الإتفاقية الإطارية الاتحاد الأوربي - ليبيا

مذكرة توضيحية رقم 15 **2009/2/11-10**

قانون الشركات

1) الاهداف الرئيسة

يدرك الطرفان اهمية مجموعة القواعد والتطبيقات الفعالة في مجال قانون الشركات ، التعاون الحكومي والمحاسبة والتوفيق المالي . سيهدف التعاون إلى مقاربة القواعد المتعلقة بهذه الجوانب مع المبادئ الاساسية في التشريعات الدولية والاوروبية وبالتالي تعزيز الشفافية واقتصاد السوق الفعال فضلا عن دعم التجارة.

2) المحتوى

يجب ان يغطي التعاون المجالات التالية

- تحديد تشريعات الشركات القائمة حالياً
- دعم إعداد وتبنى قانون شامل يغطي جميع الاشكال القانونية لانشطة الاعمال
- تحديد سجل خاص بالشركات وجريدة رسمية وطنية من أجل نشر عدة معلومات تنظيم الشركة ، التفاصيل المالية ونظام الإعلان تجاه الاطراف الأخرى.
- إنشاء نظام فعال لتسجيل الشركات وضمان سهولة الوصول لهذه التسجيلات بالنسبة للعموم (دخول الإلكتروني، نظام محطة تسوق واحدة)
- تعيين السلطات الإدارية والقضائية التي ستضمن ضبط تاسيس الشركة او قانونية بعض الاعمال
- تحديد و إذا كان ضروري تطوير سياسة تعاون حكومي تتماشى مع المعايير الدولية ومعايير الاتحاد الأوروبي .
- تبني نصوص قانونية حول التعاون الحكومي بالنسبة للشركات العامة والخاصة
- خلق كادر من مدققي حسابات مستقلين وعلى درجة عالية من التدريب.
- تطبيق معايير المحاسبة المالية العالمية (IFRS)" المعايير العالمية للتقارير المالية "

" ترجمة غير رسمية"

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي - ليبيا

2009/02/11-10

مذكرة توضيحية رقم 16

التعاون العلمي والتقني

1) الاهداف الرئيسة

يجب ان يتعاون الطرفان بهدف توفير حوار بشأن السياسة العلمية والتقنية بين الاتحاد الأوروبي وليبيا .

2) المحتـــوى

سيعزز الطرفان الحوار حول سياسة تبادل المعلومات والمشاركة في الابحاث وهئيات التطوير التقني لدى كلا منهما ، وذلك في الانشطة التقنية والتعاونية التالية ، وبما يتفق مع قوانينهما الداخلية :

أ) مبادرات مشتركة لزيادة الوعي حول برنامج بناء القدرة العلمية والتقنية وكذلك البرامج الأوروبية للابحاث وتطوير التقنية والايضاح (FPs) " برامج إطارية " .

ب) مبادرات تعزيز المشاركة في البرامج الإطارية(FPs) وفي برامج المجموعة الاوروبية الأخرى ذات الصلة.

ج) اعمال البحث المشترك في مجالات ذات الاهتمام المشترك .

ح) لقاءات مشتركة لتبادل المعلومات وتحديد الجوانب التي تتم بشانها الابحاث المشتركة;

خ) تعزيز الانشطة العلمية والتقنية المتقدمة واستعمال نتائج الابحاث التي تساهم في التنمية المستدامة طويلة المدى لكلا الطرفين;

د) تطوير الصلات بين القطاع العام والخاص;

ذ) تقييم التعاون العلمي ونشر النتائج;

يجب ان يكون هناك تشديد خاص على بناء الامكانات البشرية كقاعدة طويلة المدى للتفوق العلمي والتقني، واقامة صلات مستديمة بين المجتمعات العلمية والتقنية لدى الطرفين على المستويات الوطنية والاقليمية .

إن مراكزالابحاث ، مؤسسات الدراسات العليا ، وفاعلين أخرين بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الموجودة عند الطرفين عليها الانخراط في هذا التعاون بشكل ملائم.

" ترجمة غير رسمية"

الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي - ليبيا

2009/02/11-10

مذكرة توضيحية رقم 17

سياسة المستهلك

1) الاهداف الرئيسة

على الطرفين ان يتعاونا لضمان درجة عالية من الحماية للمستهلك وتحقيق توافق بين انظمتهما الخاصة بحماية المستهلك .

2) المحتوى

يجب ان يدخل الطرفان في تعاون وثيق بهدف تحقيق توافق بين انظمتهما الخاصة بحماية المستهلك .

هذا التعاون يجب ان يتضمن بشكل خاص :

- تعزيز تبادل المعلومات حول نظم حماية المستهلك.
- زيادة تقارب تشريعات المستهلك وذلك من أجل تجنب ايجاد عوائق على التجارة لضمان درجة عالية من حماية المستهلك.
- توفير الخبرة بشان: القدرات التشريعية والفنية لتقوية التشريعات وانظمة مراقبة السوق.
- انشطة تدريبية للموظفين الاداريين وممثلي مصالح المستهلك الأخرين.
- تشجيع تطوير اتحادات مستقلة للمستهلك والتواصل بين ممثلي المستهلكين.

3) خلفيـــة

يوجد في الاتحاد الأوروبي (27 دول) حوالي نصف مليار مستهلك محتمل . وقد طورت الدول الاعضاء تدريجيا إجراءات هدفت إلى حماية المصالح الخاصة لهولاء المستهلكين الذين يلعبون دورا اقتصاديا وسياسيا حيويا في المجتمع . بدءا من منتصف السبعينات ، و الاتحاد الأوروبي يسعى إلى التقريب بين الإجراءات الوطنية من أجل ضمان نفس الدرجة العالية من الحماية للمواطنين الاوروبيين على طول السوق الأوروبي الموحدة.إن سياسة حماية المستهلك الأوروبية (غير الغذائية) تهدف إلى حماية السوق الداخلية والسياسات المطبقة من قبل الدول الاعضاء (كما هي محددة في المادة 153 و المادة 95 من المعاهدة المؤسسة للمجموعة الاوروبية وهي :

" ترجمة غير رسمية "

الاتفاقية الاطارية الاتحاد الأوربي ليبيا

2009/02/11-10

مذكرة توضيحية رقم 18

التعاون في مجال الزراعة والتنمية الريفية

1) الاهداف الرئيسة

يجب اقامة حوار مشترك حول المسائل المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية.

2) المحتوى

على الطرفين تحسين التعاون وتعزيز الفهم المتبادل بينهما في مجال الزراعة والتنمية الريفية مع الاخذ بعين الاعتبار مبدأ الاستدامة. وهذا سيغطي تبادل المعلومات حول الانتاج والتجارة الزراعية وحول سياسة الجودة (فيما يخص السلامة الغذائية) بما في ذلك العلامات الجغرافية والانتاج العضوي وحول مسائل عولجت من قبل المنظمات الدولية .

لهذا الغرض يجب ان تفتح المفوضية حوار مع نظرائها الليبيين ضمن إطار ملائم لدراسة :

- بناء قدرات والتدريب للمؤسسات العامة;
- الإجراءات الهادفة إلى تحسين جودة المنتجات الزراعية ، إجراءات بناء القدرات لاتحادات المنتجين ودعم انشطة تعزيز التجارة ;
- الإجراءات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة في المناطق الريفية ;
- الاجراءات المتعلقة بالمحافظة على المعرفة الزراعية التقليدية التي تعطي شعوبها هويتهم الخاصة ، بما في ذلك التعاون حول العلامات الجغرافية ، وتبادل الخبرات على المستوى المحلي وتطوير شبكات التعاون ;
- تحديث القطاع الزراعي بما في ذلك الممارسات الزراعية وتنويع الانتاج الزراعي ;

3) الخلفيات

تقديم عرضا مرتبط بهذه الوثيقة حسب المرفق .

- ضمان احترام مصالح وحقوق المستخدمين ، وبشكل خاص من خلال تقديم رقم محمول و إشارة الاتصال المستعجل بالاتحاد الاوربي رقم 112

- توجيه المفوضية 2002/77/EC الصادر في 2002/9/16 بشان المنافسة في اسواق شبكات الاتصالات الالكترونية والخدمات :

رؤية مناقسة نزيهة في اسواق الاتصالات الالكترونية وبشكل خاص فيما يتعلق بتناسب التكاليف مع اسعار الخدمات

- التوجيه 98/84/EC الصادر بتاريخ 1998/11/20 بشأن الحماية القانونية للخدمات المؤسسة على , او تتالف من ، كشرط ولوج

ضمان ان الخدمات المستخدمة و المتالفة من شروط الولوج محمية ضد القرصنة

- التوجيه 2002/31/EC الصادر بتاريخ 2000/6/8 بشان عدة مضاهر قانونية لخدمات مجتمع المعلوماتية ، وبشكل خاص التجارة الالكترونية في الاسواق الداخلية (توجيه التجارة الالكترونية)

إن التوجيه يغطي كل خدمات مجتمع المعلوماتية ، شركة لشركة و شركة لمستهلك ، بشكل اخر اية خدمات عادية مزودة مقابل اجر ، من بعد ، من قبل وسائل الالكترونية و طلبات فردية لاستقبال خدمة .

فهرس المحتـويـات

الموضوع **الصفحة**

الآيـة
الشكروالتقدير
ملخص الدراسة
المقدمة..... 1
دوافع اختيار الموضوع وأهميته..... 6
أهداف الدراسة..... 7
إشكالية البحث وتساؤلات الدراسة..... 8
منهجية الدراسة 9
نطاق الدراسة 11
خطة الدراسة 12

الفصل التمهيدي:

الإطار المعرفي للدراسة..... 13
المبحث الأول: الأهمية الجيو-إستراتجية للبحر الأبيض المتوسط 16
المطلب الأول: البيئة الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط والتوازن الدولي..... 17
المطلب الثاني: السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية في ظل التوازن الدولي..... 31
المبحث الثاني: العلاقات الليبية الأوروبية (العوامل والمحددات) 44
المطلب الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات الليبية الأوروبية..... 44
المطلب الثاني: محددات ومسار العلاقات الليبية الأوروبية 52
خلاصة الفصل التمهيدي..... 69

الباب الأول

الشراكة الأورو-متوسطية: من برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط

تمهيد 72

الفصل الأول: الشراكة الأورو-متوسطية (المسار والآليات) 74

المبحث الأول: مبررات التوجه نحو الشراكة الأورو-متوسطية وأبعادها 76

المطلب الأول: مبررات التوجه نحو الشراكة الأورو-متوسطية 76

المطلب الثاني: أبعاد الشراكة الأورو-متوسطية 83

المبحث الثاني: الشراكة الاورو-متوسطية ما بعد برشلونة (الآليات والتقييم) 104

المطلب الأول: آليات الشراكة الأورو-متوسطية ما بعد برشلونة 104

المطلب الثاني: تقييم الشراكة الأورو-متوسطية ضمن إطار برشلونة 112

الفصل الثاني: تطور سياسات الاتحاد الأوروبي في ظل الشراكة الأورو-متوسطية 125

المبحث الأول: السياسات الأوروبية المتوسطية ضمن عملية برشلونة 126

المطلب الأول: آليات سياسة الجوار الأوروبي ومخرجاتها 127

المطلب الثاني: الوضع القانوني لليبيا في إطار الشراكة الأورو-متوسطية 139

المبحث الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط 150

المطلب الأول: فكرة الاتحاد من أجل المتوسط وأهدافه 150

المطلب الثاني: مواقف الدول المتوسطية اتجاه الاتحاد من أجل المتوسط 169

خلاصة الباب الأول 185

الباب الثاني

التعاون الأورو-متوسطي بين الاتحاد الأوروبي وليبيا

تمهيد 188

الفصل الأول: مسارات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا..... 190

المبحث الأول: التعاون الليبي الأوروبي بين الدوافع والمعوقات..... 192

المطلب الأول: دوافع التعاون الليبي الأوروبي..... 192

المطلب الثاني: معوقات التعاون الليبي الأوروبي..... 210

المبحث الثاني: انساق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا 227

المطلب الأول: النسق التعاوني الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وليبيا..... 227

المطلب الثاني: النسق القانوني للتعاون الليبي مع الاتحاد الأوروبي ..... 239.

الفصل الثاني: الآفاق المستقبلية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وليبيا 267

المبحث الأول: التحديات التي تواجه مشروع الشراكة في منطقة المتوسط 269

المطلب الأول: التحديات الخارجية التي تواجه منطقة المتوسط..... 269

المطلب الثاني: التحديات الداخلية التي تواجه منطقة المتوسط 281

المبحث الثاني: مستقبل التعاون والسيناريوهات المحتملة للشراكة الأورو-ليبية..... 297

المطلب الأول: التعاون الليبي الأوروبي– بعد احدث 17 فبراير 2011..... 298

المطلب الثاني: السيناريوهات المحتملة للشراكة الأورو-ليبية..... 309

خلاصة الباب الثاني..... 318

الخاتمة..... 319

قائمة المصادر والمراجع 326

الـمـلاحـــق 357

فهرس المحتويات..... 358

قائمة الجداول

الجـــــــــــدول **الصفحة**

جدول رقم 1: يوضح بعض المؤشرات الأساسية للدول المتوسطية..... 22

جدول رقم 2 : يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية للدول المتوسطية..... 23

جدول رقم 3 : يوضح تاريخ التوقيع على اتفاقيات انضمام الدول للسياسة المتوسطية الشاملة..... 37

جدول رقم 4: يوضح مساعدات الجماعة الأوروبية للدول المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية خلال الفترة (1978-1991)..... 39

جدول رقم 5 : يوضح صادرات النفط الليبي والجهات المستوردة له- خلال الفترة (1984 -1991)..... 62

جدول رقم 6: يوضح مسيرة مفاوضات اتفاقيات الشراكة الأوروبية - المتوسطية 101

جدول رقم 7: يوضح حجم المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطية حسب اتفاقات الشراكة للمدة (2000-2007) 107

جدول رقم 8: يوضح تقديم عام للدول المشاركة في سياسة الجور الأوروبي..... 144

جدول رقم 9: يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية خلال الفترة (1995-2004).. 201

جدول رقم 10: يوضح التوزيع الجغرافي للواردات الليبية خلال الفترة (1995-2004).. 202

جدول رقم 11: يوضح قيمة الواردات الليبية خلال الفترة (2009-2010)..... 231

جدول رقم 12: يوضح قيمة الصادرات الليبية خلال الفترة (2009-2010)..... 232

جدول رقم 13: يوضح الفوارق بين دول جنوب المتوسط في حجم الاحتياطات النفطية والديون الخارجية لعام 2013..... 274

قائمة الخرائط

الخـريطـة	الصفحة
خريطة رقم 1: جغرافيا البحرالأبيض المتوسط وموقع الدول منه.....	20
خريطة رقم 2 : توضح الدول الأعضاء في الشراكة الأورو-متوسطية.....	91
خريطة رقم 3 : نسبة الدول الأوروبية من صادرات النفط الليبي.....	202

قائمة الأشكال البيانية

الشـكـل	الصفحة
شكل رقم 1: يوضح مجالات الشراكة الأورو-متوسطية.....	94
شكل رقم 2 : يوضح الفرق بين المبلغ المخصص والمبلغ المستهلك من قبل (ميد 1) لدول جنوب المتوسط.....	118
شكل رقم 3 : يوضح الفرق بين المبلغ المخصص والمبلغ المستهلك من قبل (ميد 2) لدول جنوب المتوسط.....	119
شكل رقم 4: يوضح قوة الروابط التجارية بين دول جنوب المتوسط مع أوربا لعام (2013).....	251
شكل رقم 5: يوضح اعتماد الاتحاد الأوروبي على واردات النفط والغاز من جنوب المتوسط.....	273

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1 : اتفاق بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي والجمهورية الايطالية

ملحق رقم 2 : معاهدة صداقة وشراكة وتعاون بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي والجمهورية الايطالية

ملحق رقم 3: مذكرة توضيحية لنصوص الاتفاقية الإطارية الاتحاد الأوروبي – ليبيا